

السلسلة  
الفلسفية

د . ملحم قربان

# الواقعية السياسية



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع



المؤسسة الهايمنية للأبحاث والتشويق والتوزيع

بجروت الخمس - شارع النيل رقم - سلسلة ملهم هائل : ٨٠٧٤١٧ - ٨٠٧٤٢٨

ص. پ ٧٣٦٩ / ٩١٢ الجليل

د . ملحم قربان

استاذ في الجامعة اللبنانية

# الواقعية السياسية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع  
بيروت ١٩٨١

# جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

مزيلة ومنقحة

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

ملحمة قربان

الواقعة السياسية



إهداء

إلى الالتزاميين  
توضيحاً لمعالم التزامهم





## للمؤلف

### أ - كتب

- ١ - أزمة السياسة في لبنان . الطبعة الثانية ، مزيّدة ومنقّحة .
- ٢ - الواقعية السياسية . الطبعة الثانية ، مزيّدة ومنقّحة .
- ٣ - اشكالات . الطبعة الثانية ، مزيّدة ومنقّحة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٤ - الحقوق الإنسانية . طبعة ثانية . بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٥ - المنهجية والسياسة . طبعة ثالثة مزيّدة ومنقّحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٦ - تاريخ لبنان السياسي الحديث :
  - I الجزء الأول ، الاستقلال السياسي ، الأهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .
  - II - الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
  - III الجزء الثالث ، القرار ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- VI - الجزء الرابع ، المعاهدة ، قيد الطبع .

### ب - بحوث

- ١ - « العلمانية والاسلام » «Secularism and Islam» بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر العالمي المنعقد في كراتشي ، باكستان ، ١٩٥٩ ، لبحث « الاسلام في العالم المعاصر يدعوه من الحكومة الباكستانية والمؤتمر العالمي للطفلة (Congress for Cultural Freedom) .

- ٢ - « الحقوق الطبيعية في العقد الاجتماعي لبان جاك روسو »  
 « Natural Rights in Rousseau's Social Contract » بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر  
 الرابع عشر للفلسفة المعقد في فيينا ، النمسا ، ١٩٦٨ .
- ٣ - « المرافق الخامسة » خطبة تخرج . المدالة ، عدد ممتاز ، ١٩٧٠ ، كلية الحقوق والعلوم  
 السياسية ، في الجامعة اللبنانية .
- ٤ - « الاخلاق والمجتمع » بيروت ، ١٩٧٤ ، طبعة ثالثة مزيطة ومنقحة .
- ٥ - العقل في القرآن .

## ج - تحت الطبع

- ١ - *Meaning and Confirmability* .
- ٢ - *A Theory of Value* .
- ٣ - *Chapel Talks (With a Foreward by Prof. Jolin Wold)* .
- ٤ - علمانية دركهايم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية .
- ٥ - اشكالات ماركسية .
- ٦ - قضايا الفكر السياسي :
- I - القانون الطبيعي .
- II - الحقوق الطبيعية .
- III - القوة .

## مقدمة الطبعة الثانية

هملت الواقعة السياسية ، عبر التزامتها ، أن تشرّب بالإنسانية وخصوصاً في مهدها لبنان ، لتفخر العقائدات المعاصرة فكراً وممارسة معا .

وكان نجاحها ، على ما يظهر، كبيراً ، على صعيد الفكر . إذ لم تجابه بال نقد القاسي . وإذا كان العالم الفكري قد تلقاها بملوء وتأن فإن ذلك كان ، حسب تقديرنا ، لجديتها ورسالتها . وانا لغضك كثيراً أن تختمر بها العقول على مهل لتتفاعل والرصين من المشاعر والتوجهات على أن تحرق بحرارة حماسها حين لم تقبو وتطلق دسملتها انطلاقةً سريعاً .

وإن استُقبلت بحلر ، فمرجع ذلك الى كثرة المستجذبات فيها وتوافر الملائمات في يسبب معدلات التركيبات التي تحاول أن تصطفها من تراث الحضارة الانسانية لتزواج بينها وبين المبتكرات ذات النكهة الطازجة والدم الجليل .

والإلفة الفكرية كالآلفة الاجتماعية قلما تكون بنت ساحتها . إنها ، وحيث تشمخ وتسلول على الزمن والعديت ، محتاج إلى جلور عميقة تواكبها التقاليد المريفة التي يأكل اللعز عليها ويشرب . أما على صعيد الممارسة فقد جابهتها أحداث الأزمة اللبنانية المتأزمة قبل أن تضرب جلورها في أحياء القلوب والعقول لتكسبها مناعة ضد الاستدراج السهل وراء المغنم البراقة ذات الجواهر خفيفة الموازين .

وهكذا ، تكون الحيلة قد خلعت عنها غول أن تكتسب القوة التي تدعو اليها في مجابهة الحياة . ومن هذه الزاوية ، فقد استقرت .

وإن آخر هذا نموها الحياتي ، فقد بين قيمتها الجنية وضرويتها للحيلة . وما هي قيمة حيلة بدون التزامية ؟

وان بقيت هذه الحيلة ، فقيمتها تكمن في امكانتها للتجلبب بالالتزامية - أن باب هيكل الالتزامية ما زال مفتوحاً لها . ولها مرشحة للدخول هذا الهيكل لتقوية واجباتها التي تثبت الوجود - وجودها ومغنمها ، بذلك ، معنى وقيمة !

شهور الشوير بتاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٨٠



## تمهيد

نحاول في دراسات هذا الكتاب ان نقيم مقومات الواقعية السياسية . مفصلنا من هذا التقييم هو ترميم هذه النظرية لتصبح اقوى على مجابهة الصعاب التي يجاهاها على صعيد الفكر والفعل .  
تنقسم بحثنا ، لذلك ، إلى قسمين :

الاول تحليل نقدي لكتابات الواقعيين السياسيين المعاصرين ، وعلى الخصوص كتاب هانس مورغنتاؤ<sup>(١)</sup> السياسة بين الأمم وكتاب كينيث تومبسون<sup>(٢)</sup> السواقعية السياسية وإزمة السياسة العالمية . ويحلل هذا التحليل النقدي - او بالاحرى التقييمي - من زاويتي المنهجية والمحتوى الفكري معاً .

والثاني تأليفي بناء ، غايته تصحيح الاخطاء التي يبين القسم الاول ضعفها وعدم كفاءتها ، وتقوية الافكار التي ، على صحتها ، يمكن ان تصبح ركائز قوية فعالة في تدعيم مدرسة سياسية ، لو اتبعت ، لاثبتت كفاءات اصحابها الانسانية والعلمية ، ولتوثق عليهم ، فوق ذلك ، الطيب الخلال وادفرها لاقربها إلى الرزق الحلال . ولن تأخذها الشفقة ، تجاه المبادئ العفنة والمواقف المهترئة او التي تشيع جراً من الاختمزاز او التشاؤم . فهي بللك تهدمية غير رحومة . ولكنها في الوقت ذاته ، تعتبر هذا المهدم اللاشعور مجرد وسيلة لغاية ابعد واكثر ايجابية . وللك ف هي ترميمية تحس بجسامة المسؤولية للعادة على كنفها ؛ ومن هنا اصرارها على تأسيس بناء الواقعية المرممة على اساس مكين من القيم . ان نظرية صاعدة مرنه في القيم هي الملجأ الآمن لجميع ما يقوم به الانسان من تصرفات . واذا كان هذا ضرورياً في جميع الظروف الانسانية ، فانه أكثر ضرورة ، ولأصباب واضحة ، في السياسة .  
وهكذا سننظر إلى ربط المسألة الاخلاقية بالمسألة السياسية .

ولما كانت المسألتان ، الاخلاقية والسياسية ، تتأثران بالمسألة الأهم والأشمل ، أي المسألة الثقافية العامة لهذا العصر ، فمن الطبيعي ان شأليج المسائل الثلاث ، ولو معالجة ناقصة ومختصة ، بأسلوب

<sup>(١)</sup> Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, New York, 1956.

(١)

<sup>(٢)</sup> Kenneth Thompson, *Political Realism and the Crisis of World Politics*, Princeton University Press, 1960.

يشعر بترباطها ويقدم المقترحات التي تعي ، لا بغرض احداها منعزلة ، بل بغرض كل منها منسجمة ومتكاملة مع الاثنتين الباقيتين .

وتتناول بحوثنا في هذه المحاولات ، كتاب ت. د. ولدن<sup>(١)</sup> لفظة السياسة ، لا للاستناد فحسب إلى بعض آرائه المستندة ذات القوة والرونة اللتين يعطيهما نجاح الواقعة السياسية الفضلى ، بل أيضاً لبيان الحدود التي يقف عندها ، وكيفية تخطيطها عن وصي ومسؤولية والتزام يجعل علنا الاجتماعي اوامر شروطاً للحياة الفاعلة او على الاقل اقل شراً او اغراءً للسلوك من ذي قبل . وفي هذه الخطوة النهائية - الخطوة التي تمكنتنا من التمرکز في قاع بحر البحث على صخرة صلبة صامدة - نراقنا نلتقي والوجودية . فهي التزام الانسان ، وحرية المعبر عنها هذا الالتزام الواعي الواقعي ، المخالف ، تكمن قيمته . ومن هنا تتبع امكانية تأثيره ، مع من يتفق ويشارك بتفاصيل مخططة ، في تكييف مجرى التاريخ وتحليص حاله الاجتماعي ، وقد يتسع هذا ليشمل الانسانية بأكملها، من شوائبه ، وبالتالي في توصيله إلى محجة الخلاص . قيمة الانسان ، إذن ، وجودياً وواقعياً ، عي فعله الملتزم المؤدي إلى خلاصه وخلاص بني جنسه .

شهور الثور ، ١٩ نيسان ١٩٦٧

ملحم قريان

---

(١) T. D. Weldon, *The Vocabulary of Politics*, London, 1953.

القسم الاول

قضايا عامة





## الفصل الاول اقتضاب

### ١ - المظاهر السياسية والمنهج :

للمظاهر التي تعالجها السياسة خصائص نوعية غريبة الأطوار . وهذه الخصائص الغريبة الأطوار هي بالذات ما يجعل صيغة نظرية سياسية تساعدنا على استنباط معرفة الحوادث قبل حدوثها امراً جدياً مستبعد . وهذا هو بالذات ما يعمل إلى حد كبير انتفاخ علماء السياسة وراء « نظير النظرية » تمهيداً وللتظير السياسي<sup>(١)</sup> .

لذلك تصبح المنهجية المدروسة بتدقيق وثناء مطلباً ضرورياً ممهّداً للتقدم في تطوير النظرية السياسية . أي السياق المتكامل للمفاهيم التنظيمية المساعدة على ترتيب الوقائع وتبويبها ، وعلى تفسير هذه الوقائع بأضواء المعاني الموحدة المركزة على كل منها بفعل ترابطها بعضها ببعض . ولا يقتصر عمل هذه المنهجية على مساعدتنا في عملية تحديد عقل السياسة ، بل يتعدى اسهامها إلى إيجالي هذا الأمر الهام إلى امر أهم ! نعتي أنها تساعدنا ، وهي في هذا المضيّار غير رهان لنا ، على معالجة الصعوبات العلمية والمسائل الفكرية التي تواجهنا عبر حياتنا السياسية . ولا يسعنا ابدأ إلا أن ننتهي أكثر ما يكون الاعتناء بمثل هذه الاداة . ينبغي أن نكون جدياً واضحين بما يتعلق بميلاتها المفترضة وتبويبها الأولية ، كما اننا يجب أن نعرف تماماً الغايات<sup>(٢)</sup> التي نريد تحقيقها بواسطتها والتأثير المتتلة من تطبيقها بنجاح ومهارة .

ونرانا نكفل ، بالإضافة الى منهجية تفرّق بين الاصيل والمزيف من المسائل ، ونزودنا بمبادئ

---

(١) Kaplan, Morton A., «Problems of Theory Building and Theory Confirmation in International Politics». *World Politics*, Vol. XIV, No 1, (1961-1962) pp. 6 ff.

(٢) Wilkins, L.T., *Social Policy, Action, And Research: Studies in Social Deviance*, Associated Book Publishers Ltd., London, 1964, pp. 90-91.

(٣) ملحم تزيان ، المنهجية والسياسة ، دار الطلبة ، طبعة ثانية مريضة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، الفصل الرابع .

نستقصي بواسطتها الحلول المقبولة للمسائل الأصلية ، على مقياس آخر لتحديد حفل السياسة ولهاديتنا ، عبر نتائجها في هذا الحقل ، إلى مباء الأمن والسلامة . ذلك للمقياس ، وهو تجريبي ، يعبر عنه بالصيغة التالية : السياسة هي ما يقوم به السياسيون من أعمال بصفتهن سياسيين . وعليه سنرى أن المقاييس المقترحة من زوايا المدارس التقليدية - كالقوة<sup>(١)</sup> ، والدولة<sup>(٢)</sup> ، والتوزيع السلطوي للقيم<sup>(٣)</sup> ، ونفس النزاعات<sup>(٤)</sup> ، وغيرها - لا نفي وحدها بالغرض المطلوب . وما حاولنا هذه بالمحاولة للطلقة . إنما هي مشروطة بمدى اعتبارنا : احدها طوعي والثاني اضطراري . وثانيها ، ولا شك ، هو أكثر تسفية بالمحاولة . ذلك لأنه تعبير لمدى معارفنا فيما يتعلق بالظواهر المدروسة والوقائع موضع البحث وفيما يتعلق بالادوات والأساليب التي نستعملها في عمليات الاستقصاء المتعددة .

نميز هذه الدراسة بين زاويتين قد ينطلق من كليهما التحليل السياسي : زاوية المشروط في صنع الواقع السياسي ، وزاوية المفترض عليه او المدارس له . فلهذا كان الناظر هو نفسه الإنسان المشروط في الغضبية السياسية ، كانت إحدى الزاويتين موقفه الذاتي من هذه القضية بجميع ما يكون هذا الموقف من قوة في الشخصية وعمق في النظر وسلامة في النفسية . وكانت الزاوية الثانية الظواهر المؤلفة هذه القضية والعلاقات بين هذه الظواهر وطبيعة هذه الظواهر يحد فاتها - او بالأحرى بقدر ما تسمح بالتركب فيها . ان التكليف المتناسق بين هاتين الزاويتين لامر ضروري جداً لتقدم المعرفة وتثبيت اقدامها على الأرض الجامعة . ذلك لأن احدها متعمة ، بحكم طبيعتها ، للثانية . ولأنها فوق ذلك تتساوىان تقريباً بالأهمية - هذا في الحالات المثلى . لما في الحالات التي لا تصل فيها عملية التأليف هذه إلى ذرى الكمال فهتم بالتلف عبر تصرف واضح ، فترانا مضطرين إلى الأخذ بتفصيل الزاوية الذاتية ووضع التبرة والتوكيد على الموقف العقلي - الشخصي - الذاتي . لذلولا دفع هذا الموقف لصحلة الدراسة والاختبار ، لما بدأت الدراسة ولما تمت التجربة . ولو بدأت التجربة وتمت وابتعت ثمارها فلا توتى خيراتها للمستفيدة إلا أن اتخذ موقفاً إيجابياً منها . فإيجابية هذا الموقف إذن هي شرط لا مفر منه لجني مغانم الاختبارات التجريبية من استحقاق ، ولتحمل مسؤوليات القيام بها . وتزداد قيمة الإيجابية هذه بمسألة الانفتاحية والتجرد لها .

وتزداد ابعاد القضية هنذاً وتعقيداً لما نتقل من مستوى العمل السياسي ، المتفاعل عبر الفاعل نفسه مع الدراسة والتحليل الواحدين لهذا العمل ، إلى مستوى الرائيين للقيمين لهذا العمل - كل هؤلاء الرائيون من زمرة المفترضين أم من جماعة الدارسين المسؤولين . ودهونا هذا التعقيد إلى التنبيه لامور كثيرة : أكثرها جهرية هو زيادة الاهتمام بالإيجابية والانفتاحية والتجرد .

(١) Lasswell, H., *Politics: Who gets What, When, and How?* New York, 1964. Also Lipson, L., *The Great Issues of Politics*, N.Y., 1954.

(٢) Hoffman, S. (ed.) *Contemporary Theory of International Relations*, Englewood Cliffs, N.J., 1960.

(٣) Easton, D., *The Political System, An Inquiry into The State of Political Science*, New York, Knopf, 1953.

(٤) ملسم قربان ، المنهجية والسياسة ، لمعل « حل السياسة علم ؟ » .

## ٢ - السياسة والتقييم :

وعندما تتوافر جميع هذه الاسباب المواتية تقترب السياسة من كونها علماً بفهمها وتخضع لظواهرها النموذجية - على ما هي عليه من صفات معقدة متغيرة وفريدة تتأثر بعوامل منها المعروف ومنها المجهول ، ومنها العقلائي ومنها الذي لا يمت إلى العقل بصلة - لأدوات التحليل وآلات التدقيق التي تكون توففا بالتعرف إليها وإلى استخدامهما في عمليتنا الاستقصائية والدراسية ، وعلى افتراض ان النجاع المكمل ثم لنا في جميع هذه المحاولات المعقدة ، فإن غايتنا من جعل السياسة علماً ، تظل بعيدة عن التحقيق بقدر ما تظل السياسة عملية تقييمية في جوهرها ، وبقدر ما تظل هذه العملية التقييمية تسمرد ، كالحصان الجموح ، على عملية الترويض العلمي الكمية الدقيقة . غير اننا نستنتج عبرة إيجابية من هذا الأمر ، وهي ان نظرية في القيم هي شرط ضروري لنظرية في السياسة . ولا يمكن ان تكون الثانية اكثر جاذبية للمعقول الراجحة مما يمكن ان تكون الاولى . غير ان هذا الامر يزيد<sup>(١)</sup> في تعقيد الصورة التي هي في الاصل معقدة . فواقع الامر هو ان عند هذه النقطة المعيارية بالذات يتلاقى الموقف الذاتي والمعرفة الموضوعية . وعند نقطة التلاقي هذه ، يواجه المحلل الدارس ، كما يواجه المتورط في القضية السياسية المدروسة ، مشاكل قد يعجز عن حلها حلاً مسؤولاً . وسواء عجز اولم يعجز عن حلها ، يظل هذا الحل مطلباً من مطالب جعل السياسة علماً ، او من مطالب التصرف الواعي ، او جعل التأسيس سياسياً او رجلاً دولة .

## ٣ - قيمة الانسان :

وربما وجدنا ، بعد التدقيق ، في نقطة هذا التلاقي بالذات ، جوهر الانسان وحرته . يميز الانسان عن الحيوانات الدنيا كونه ، وفضل حرته ، قادراً على التوفيق ، ومن يقدر على التوفيق يقدر على عرقلة عملية هذا التوفيق ، بين المتطلبات الادبية ، سواء كانت هذه مطلقة او موضوعية او تقريرية ، وبين المتطلبات الموضوعية المستتفة إلى دواة العالم الخارجي الذي نعيش فيه متعاظنين مع قوائمه وشرائمه ، وبين المتطلبات الذاتية المتبلورة فينا عبر حكمة الاجيال السالفة او عبر دراسة مفصلة ودقيقة للتاريخ والتجارب الحياتية ، او عبر ومضات من الالهام . وجوهر حرية الانسان يكمن ، لا في كونه يقدر لحسب ، بشيء من الصعوبة ونضج في التمرؤس ، على التنسيق بين متطلبات الادبيات والحقيقة الموضوعية عن الكون والالتزامات الطوعية ، بل ايضاً في انه - على الغالب - يقدر ان يتقدها المتناسق عبر تصرفاته<sup>(٢)</sup> .

« وان الانسان الفرد لقادراً على تصوؤ خير<sup>(٣)</sup> يفيد منه هو كما يفيد منه غيره من الناس ؛ انما هو لقلود

(١) الا اننا نرى في الالتزام لاجاً لاجلاً للذي القصصية المصورة لتزوات هذا للتقيد : ملهم قربان ، الحقوق الاصاكية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٥ .

(٢) وفي هذه النقطة بالذات قد جلود القانون الطبيعي الجديد جلودها : ملهم قربان ، الحقوق الاصاكية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، الفصل السادس .

(٣) وليس من الضروري ، لسلامة موقفتنا ، ان يكون هذا الواقع شاعراً ، كما انه ليس من الضروري ان يكون حقيقاً .

أيضاً على جعل هذا التصور محدد<sup>(١)</sup> أعماله ، في مقدرة الانسان هذه تكمن بلور الحقوق<sup>(٢)</sup> . وهذه الحقوق بدورها هي شرط<sup>(٣)</sup> لتحقيق تلك المقدرة<sup>(٤)</sup> .

«The capacity, then, on the part of the individual of conceiving a good as the same for himself and others, and of being determined to action by that conception, is the foundation of rights , and rights are the condition of that capacity being realised.»<sup>(٥)</sup>

والوجه الآخر لمقدرة على توفير شروط التنافس ، عبر تصرفاته<sup>(٦)</sup> ، بين القيم والقواعد والذاتيات والموضوعيات والحرية والقوانين الملزمة ، الوجه الآخر لتلك المقدرة هو مقدرته على هرقة هذا التناسق ، حيث يكون ، اذا اما صلف وكان حيناً ما ، مُحطى طبيعياً .

هنا يكمن الفرق المميز - اذا صح القول بهذا الفرق - بين جميع العلوم المرتبطة به كالكيمياء والاجتماع والتاريخ من جهة ، وبين العلوم الطبيعية الأخرى كالفيزياء والكيمياء من جهة ثانية .

وإن من جملة الاهداف الأولية لهذه الدراسة ان تضيّق الفجوة بين هذين النوعين من العلوم التجريبية - واذا قدرت على سد هذه الثغرة تكون قد نجحت حيث اخفق الكثيرون<sup>(٧)</sup> قبلها .

ولنتسلل من الانسان ، موضوع السياسة الاولى إلى السياسة ذاتها . نحن نعتقد ، بناء على مامر، إنه اذا كانت هناك اسباب متعددة تبرّر القول بأن السياسة فن أكثر منها علماً دقيقاً ، فإن حمل الحجة السابقة انها تثبت هذا القول . ولكنها ، في الوقت ذاته ، تربطه بالعلم ربطاً وثيقاً ، وتحاول ان تتمتع بغيريات العلمين معاً . او ليست ترتاح الى اعتقاد متفائل بمد جلوره عميقة في تربة الطبيعة الانسانية الخصبه ، وينمو شجرة قوية تقاوم الاعاصير شتاء ، وبسخر ، ايام الصحو ، بالمطاء السمع ؟

ان مجابهة الانسان لما يحيط به ولئن يتعامل معهم نُظُل - على تعددية الصعد التي تطل من مشارفها - ولو جزئياً - من صنع يده .

(١) هنا يجمع ممكن الربط بين الحرية والالتزام ، وملحة الحاجة الى الرجوعية ، وبمصدر الدعم الففوري للومع مما يجعل نيلس المطلق ، ويقتالي اكتاب الايديولوجيات برباً ملناً للنظر (وجمع كذلك للمؤلف ، اشكالات - طمة لنية منزلة ومنظمة ، المؤسسة للبحوث ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٩-٢٤٧)

(٢) ان استخدام هذا المصطلح في الطبيعة الانسانية لتبرير « الحقوق » هو تحقيق بعض الشيء لهاية المهمة .

(٣) هنا على مستوى التنظيم الاجتماعي ، وحتى على هذا المستوى لقد تطلب الالة رأساً على عقب .

(٤) ت. د. ه. فريش ، محاضرات في ميادى الالتزام السياسي ، نيويورك ١٩٧٧ ، ص ٤٧ .

(٥) J.H. Green, *Lectures on the principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 41. (٦)

(٧) هنا على آمل القدر .

(٨) من هؤلاء للدراسة ملحة بالضرورة بالضرورة (Logical Positivism) وكذلك :

F. Engels, *Last orig Feuerbach and the End of German Philosophy*, Chap. 9. «Nature and Sociology»

## الفصل الثاني بديهيّات

### ١- تناقضات :

مأساة و النظرية السياسية ، نتيجة لتعارضات داخلية متحدة : التناثر بين المثل المطلقة المجردة - برهة تستهوي غيلة الانسان السياسي - وبين الحقائق العتيقة المخشوشة والصاعدة للحياة السياسية - الحقائق التي يحاول الانسان السياسي توكيفها ، والتصارع بين العقل المنطقي المنظم وبين الدوافع غير العقلانية والقوى الجموح التي يجاول العقل اخضاعها لقولائه ومقاييسه ، والتربد بين الثقة الكاملة للانسان على المسرح السياسي - محلاً دارساً كان ام عاملاً فاعلاً - بنفسه وبمن يحيط به من الناس في مجتمعه على الرغم مما يبدو له عنهم من مظاهر العناء ، وبين الشك بنفسه وبهم وبما يحيط به من عوامل الطبيعة . ولا تدعي هذه اللاحقة بأنها تشتمل على جميع التناقضات ذات العلاقة بالموضوع . فلا عجب ، إذن ، ان لا تكون السياسة قد اصبحت علماً دقيقاً بعد .

### ٢- المطلق والوهم :

وتزيد في تحبط المحاولات التي تبغى جعل السياسة علماً بالمعنى الدقيق المركز ، فرضى بمستطاع الانسان ، لغاية<sup>(١)</sup> او لا لغاية في النفس ، ان يخلقها وينشرها حوله اعتقاداً وفعلاً . يقدر الانسان ان يجعل من الوهم ، بتبنيّه له بشكل معين ، مبدأ مطلقاً ، ومن المبدأ المطلق ، باساليه التام له ، مجرد وهم - او على الاقل مجرد مبدأ لا قيمة له ولا اهمية - وعلى الخصوص فيما يتعلق به وسلوكه . ويصح هذا على وجه التخصيص في نطاق الاطار للقواعد والمفاهيم التي يشكّد - كما هي الحال في اطار القواعد والمفاهيم التي تتبنى - على الافعال الانسانية والتصرفات السياسية التي تنفتح عليها أكثر من كوة للمرآة والدراسة .

(١) «For , says Nietzsche, what man needs is order to do great things, what people need is order to ripen.» (Losing, Sartre, and Valéry agree with Nietzsche on *MYTH* and History.)

Pictor Geyl, *USE AND ABUSE OF HISTORY*, Yale University Press, 2nd ed. 1957, pp. 54 and 71.

(Unpublished mime)

نعتقد ان هذه الأعمال والتصرفات هي افضل انواع البينات التي تصح ان تساند او تعاند صحة السياسة<sup>(١)</sup> للدروسة وبالتالي تساعد على تقرير قبولها او رفضها .

وسنرى ان مصدر الداء هذا ، داخلياً على ما هو عليه ، سيكون ايضاً مصدر الدواء ، على ما في ذلك من تناقض ظاهر .

وسنرى ان لهذا المبدأ ثلاثي الأبعاد : فوضى الادبانية الاعتبارية ، ومحاولة التعرف إلى كنهها عن طريق التصرفات السلوكية ، وامكانية كبح جماحها عبر الاعمال الملتزمة ، تشبّعات هامة ومفاهيم اهم في تقرير مصير اهم القضايا التي ستمرض لها .

### ٣- المقياس الموضوعي :

غير انه من الضروري ان نكون قادرين على التمييز ، في نطاق الاطار للقواعد والمفاهيم التي نبتأه لاعتقادنا بأنه ينبغي بالفرض المطلوب<sup>(٢)</sup> ، بين المطلقات ، والمقاييس الموضوعية ، والأوهام . نضطر إلى مجابهة الأوهام فقط عندما يختار احد الناس ، عن قصد او عن غير قصد ، ان يعبّر عنها بمخططات صليبة تطبيقية .

« ليس الانسان ا ، بعد البحث والتدقيق ، محكوماً من العقل وحده . فالحقيقة ، ناشئة كما هي بالفعل من المحبة القوية او الكراهية الشديدة ، لها حيوية خاصة بها ، انها شكل من اشكال الحياة »<sup>(٣)</sup> .

وكذلك هي الحال مع المطلقات . فبعزل عن جهود جماعات معينة او افراد تحاول تحقيق هذه المطلقات في واقع حياتها المغموس الذي يؤثر بشكل او بآخر على واقع حياتنا ، لا تكون المطلقات بعد ذاتها ، كما لا تكون الأوهام بعد ذاتها ، مواضع بحث مسؤول عندها . بكميات مغايرة : ليست الأوهام او المطلقات بعد ذاتها ، وبعزل عن ارتباطها بحياتنا اوحياة جيراننا ، « مسائل اصيلة »<sup>(٤)</sup> او مشاكل تفرض علينا إيجاد الحلول اللازمة لها . وتختلف الحال مع المقاييس الموضوعية . من التزم بالتفتيش عن الحقيقة الموضوعية - وكل باحث لا يلتزم بذلك ليس يبحث بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة - وجب عليه ان يستدل إلى هذه المقاييس الموضوعية . تلك هي مقاييس لا يُستغنى عنها في عملية البحث المسؤول والتقييم البناء .

(١) « تقدر أن تثبت من خاصية سياسية معينة فقط بدراسة الأعمال والتصرفات السياسية التي يلام بها على ضوء هذه السياسة وتطبيقاً للتالي التي نحصل عليها بصفتها حواشي هذه الأعمال » : *Moegenshu, H., Ibid., PP. 5 and 12.*

(٢) هذا الغرض هو : وضع مجموعة من الظواهر المختلفة في ترتيب متظم واتجاه شيء من الشيء عليها . وبدون هذا الاطار للمفاهيم تظل هذه الظواهر بدون انتظام وبدون معنى : المرجع ذاته ، ص ٦ و ٣٠ . هذا هو الغرض من النظرية في رأي مورغنثو ، وبالتالي فهو المقياس الذي يبتأه لغيره على أساس حكمه في قبولها او رفضها . ونعتقد نحن ان هذا هو مطلب ضروري ينبغي ان يوفره الاطار العام للمفاهيم والفروقات الذي يردح ذاته لأن يكون نظرية مقبولة . غير اننا نطلب ، فضلاً عن ذلك ، اسيراً مغايرة لهذا المطلب . ذلك لأنه ، وسند ، غير كاف .

(٣) ملسم كرين ، « عملية تدريجهم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية » .

Geyl, P., *Use And Abuse of History*, New Haven, Yale University Press, 2nd ed., 1957, P. 77.

(٤) ملسم كرين ، « المنهجية والسياسة ، للتركيب إلى المنهج المنهجي لهذا المنهج » .

وإذا كان هنالك فرق هام<sup>(١)</sup>، ويجب أن يكون لفرق هام، بين الوهم والمطلق، فيجب أن يعبر هذا الفرق عن ذاته في محكمة المقاييس الموضوعية هذه.

وإن تصبح السياسة علماً بالمعنى الدقيق المركز إلا بعد أن ترضى العوامل والدوافع الجموع المعاندة من الظاهرات المعلومة التي تلوس . وإذا حجزت عن ذلك ، يجب أن يكون بمسطعها أن تفصل بين هذه العناصر والعناصر الأكثر الفقه ومهادنة ، لتضمن مقداراً من التضهم والتقييد للمادة التي تخصها للدرس . وما إمكانية تطويع هذه المادة أو السيطرة عليها - وكل ذلك دون أن تشوه طبيعتها - سوى نتائج طبيعية لذلك الاختصاص . وما أحق من القياس الموضوعي بالقيام بعملية الترويض هذه ؟

٤ - التنبؤ<sup>(٧)</sup> :

كما هي الحال الآن ، ليست السياسة « بالعلم » بمعناه الضيق والدقيق . كما نعرف . وبالتالي ليست هناك « نظرية » سياسية بالمعنى التقني . ويستنتج من ذلك ان استباق معرفة الحوادث قبل وقوع هذه الحوادث هو امر ليس بولاد في اطار السياسة<sup>49</sup> .

### هـ - اطار عام للمفاهيم والقواعد الأولية :

نُضْطَرُّ اِذْنًا اِنْ نَسْتَمِيعُ عَنْ «النَّظَرِيَّةِ» بِالْأَطَارِ الْعَامِّ لِلْقَوَاعِدِ وَالْمَقَامِمْ . كَمَا وَاِنَّا نَجْهَرُ عَلَى اسْتِدْالِ «اسْتِقَابَةِ مَعْرِفَةِ الْحَوَادِثِ» بِالنَّخْمِ الْمَوْفِقِ اَوْ «بِالتَّوَقُّعِ الْمَحْظُوظِ» . وَعَلَيْهِ فَلَيْسَتْ هُنَاكَ غَرَابَةٌ فِي مَحَاوَلَةِ مَعْضِ السَّوَالِقِ الْمَحْدُودِ الْفَتْشِ عَنْ جُلُودِ الْاَسْبَابِ النَّسِي تَزْدِي إِلَى «التَّخْمِيْنَاتِ

«Can a cipher of transcendence carry weight by being physically felt as a cipher, yet known to be (1) such a reality? (Yasner's crucial question) (Adolf Lichitigfeld, «Malmontides' Attributes and Yasner's Ciphers»

*Actes des XIV International Kongresses für Philosophie, Wien, 2-9 September, 1968, Universität Wien, 1970, Band I, p. 490.*

(٢) ولتتبع معيار: الأول ذهني، وهو نشر كلمة *History*، والتي علمي، وهو استباق معرفة الحوادث قبل حصولها - *Oxford University Press, Vol XII, 1961, P. 254. Toynbee, A.J., A Study of History, London.* ومن الواضح أن استخدام هذه الكلمة بمعناها الثاني في هذه اليوموث - راجع أيضاً للقطع *Y* من *م* وحفات مميزة *من هذا الفصل*، وه مبدأ المعنى *في الفصل الثالث* - القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٥) مراجع هذا الموضوع :

Heckscher, G., *The study of Comparative Government and Politics*, Allen and Unwin, London, 1959, p. 18; also Kohman, H.C., «Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relations», *The Journal of Social Issues*, Vol. VI, No. 1, 1955; Also Hoffman, S., *Contemporary Theory in International Relations*, Prentice Hall Inc., Princeton, N.J., 1960, pp. 221-222; also Thompson, K., *Ibid.*, Preface, p. 9; also Easton, D., *Ibid.*, p. 57.

وملحمة لريان ، المنهجية والمحاكاة ، الفصل الخامس .



الحكمة<sup>(١)</sup> . تتم هذه المحاولة عن الاعتراف بأن محاولة كهذه هي افضل وسيلة ضمن نطاق المستطاع ، لتجنب « التخمينات الطائشة » .

## ٦ - صفات مميزة :

نستعرض باستعجال اهم صفات هذه المحاولة :

### أ - إصرار على جميع البيئات :

ومن الصفات المميزة لهذه المحاولة في اعادة بناء صرح الواقعية السياسية على اسس ثابتة ، التزاماتها بالاعتراف بجميع العوامل<sup>(٢)</sup> ذات العلاقة المتفقية او التجريبية بالتفسير العقلاني للتصرفات السياسية . بعض من هذه العوامل يزيد في حدة التخطيط والغموض السائدتين في تصوير الموضع القائم للسياسة . في الواقع ، نعرف تماماً ، انه بفضل وجود هذه العوامل وتأثيراتها لم تزل السياسة بعيدة بعدا شامساً عن كونها علماً بالمعنى الدقيق المحض ، وبالتالي لم تزل نظرياتها على صعيد بدائي جداً من التطور . ومع هذا كله لا يمكننا ان نغضض اصحننا عنها ابداً دون ان ننهم اما بسطحية التفكير واما بالتحيز . وهذه الصيغة الجديدة للواقعية السياسية ، بالالتزامها بالانفتاحية العقلية وبالتجرد وبالاجابية ، لا تستطيع ، مادامت تصير على الحفاظ على امانتها الفكرية ، ان تهمل أيّاً من هذه العوامل المزعجة غير المرحب بها . ان من واجبه ان تتعلم ان تعيش بسلام مع هذه العناصر المشاغبة . اللهم الا اذا أصبحت قاهرة ، بطريقة او بأخرى ، وبمساعدة التقدم المنهجي والعمل في جاراتها من العلوم مثل « علم النفس » و « علم الاجتماع » و « الاقتصاد » ، ان تروض هذه العناصر والعوامل ، فتخضعها للدراسة العلمية دقيقة وصيغة كمية قانونية . وحتى الادعاء بجعل « النظرية السياسية » أكثر عقلانية من

(١) يوزون كينيث تروبيسون في كتابه ، الواقعية السياسية وازمة السياسة المثالية ، نجلع هذه التخمينات الى المدرسة السياسية التي تتوفر لديها الصفات التالية :

(أ) - « حس تجريبي قوي » ، ص ٨ . (ب) - « تفهم واضح للطبيعة الانسانية » ، ص ١١ . (ج) - « موقف محدد من التقدم الانساني » ، ص ١٢ . (د) - « موقف واضح من « السياسة » ، ص ١٣ . ويحين من معالجة تروبيسون لهذه القضايا انه يقدم بعض الشيء - وخصوصاً في الجاه زيادة التدقيق - عن مورغسو . ولكن صيغ تروبيسون ذاتها لهذه القضايا ما زالت تشوبها بعض الشوائب المنهجية والفلسفية الفكرية .

(٢) ان المشيعين لمعالجة السياسة في اطار واسع يشتمل مع السياسة على الاختلافات الاجتماعية والثقافية واللغوية ، سيرون في سبق دائرة الاثرب السياسي للمحدد الذي يدور على محور القوة وتحت ضغطاً كبيراً وجرماً . ويرى هؤلاء المشيعون صوابية احتلال لفكرة محوراً سياسياً حاداً ومركزاً . ولكنهم ، مع ذلك ولغوه ، يدعون أن تقتل الواقعية الاصلية على العناصر والعوامل الاخرى ، انظر :

Linka, G., *International Equilibrium: A Theoretical Essay on The Politics and Organization of Society*, Cambridge, Harvard University Press, 1957, P. 144.

التصرفات السياسية<sup>(١)</sup> - حتى هذا الادعاء الذي يمكن ان يقبل مسوغاً بوجه عام وضمن حدود معينة - لا يصح ان يتخذ مبرراً قهلياً او اعتبارياً لانهاد أي من هذه العوامل والعناصر غير الاليفية لعمليات التفكير عن صورة الواقع السياسي او لحظه من الوجود المدروس .

### ب - تمييز بين التجميل والتشويه :

عملية التجميل التي يقوم بها المصور أو الرسام هي عملية مسموح بها . بل هي بالاحرى عملية مبررة ولكن ضمن حدود معينة . تقرر هذه الحدود هوية المرسوم او المصور كمرسوم او كمصور ، فظالما حافظت هذه العملية التجميلية على هويته ، حافظت لذلك على مسموحيتها . ولكن ، عندما تشوه هذه العملية تلك الهوية ، عندها تصبح عملية تتناقض ومطالب للنهج الصحيحة . والا ، فكيف نشبت بعدها من ان عملية التجميل هذه ليست في الواقع وبالفعل سوى محاولة تشويه ؟ قد يكون للتشويه كما للتجميل مبرراته ؟ ولكن القضية الملحة هنا هي ان لا تُشكّل علينا وعلى الدارسين ايضاً معرفة الحقيقة بمعناها الموضوعي . يجب ان يبقى في متناول يدنا حق التمييز بين التجميل والتشويه ، وامكانية التثبت منها . ويظل ذلك مقصد للنهج الصحيحة الحام .

### ج - محاولة تقريبية مشروطة :

كما ان هذه العملية - عملية اعادة بناء الواقع السياسية على اسس اثبت واصحد - لا تدعي كونها محاولة نهائية تامة . انها مجرد خطوة على الطريق الطويلة المتبعة التي توصل ، مع شيء من حسن الحظ والتوفيق في المجهود المبذول ، إلى صيغ افضل تساعد على تحليل الظواهر السياسية ونقلها وبالتالي السيطرة عليها . وما هذا سوى امتداد للتقليد القويم المتبع في الواقع السياسية<sup>(٢)</sup> كما هو متبع في جميع المحاولات الانسانية الكبرى ذات التقليد العريق .

### د - وصف صادق واصل متقائل :

وامتداداً للتقليد العريق في الواقعية السياسية يحاول اسهامنا هذا ان يصور الواقع السياسي ببشاعاته الممتلئة وعناصر الشعب والقوضى فيه . غير انه ، وبهذا بخلاف التقليد القديم في المدرسة الواقعية السياسية على ما يظهر ، يفسح المجال لموقف مثالي - أي لاتخاذ موقف المهتم الواقعي بتحسين هذا

(١) « الفرق بين السياسات الدولية في واقعها والنظرية المثالية المستمدة من هذه العلاقات هو كالتفرق بين الصورة الفوتوغرافية والرسم الفني . للصورة الفوتوغرافية تظهر جميع ما تراه العين المجردة ، كما الرسم الفني فلا يظهر جميع ما تراه العين المجردة ، ولكنه يظهر ، ليعمل الاكمل يحاول ان يظهر ، شيئاً واسعاً لا تلتصق العين المجردة ان تراه : وذلك هو جوهر الشخص صاحب الرسم » انظر : *McGregor, K., Ibid., p. 7.* صاحب فرس هنا لا يعني الرسام ، بل للرسم والمصور .

(٢) « ويحمل حمل بعد حمل من المراقبين والمقررين الحامل التحمل - حل تجميع ويشكل تعديل ، واذا كان من الضروري تصحيح ، للمعطيات التي تبتاها من سبلهم من الجهل . ويطلق يتمكنون ، أكثر من سبلهم ، من معلوماتهم في الواقعية السياسية » - وانتظر إلى هذا الاسهام الحاصل في كيا نقترح إلى مساهمات جميع الواقعيين السياسيين في ضوء هذا المعتقد . *Thompson, K. Ibid., p. 9.*

الواقع<sup>(١)</sup> . فلذا اتفق ان وجد السياسي ذو الشخصية المثالية والنظرة المثالية في السياسة ، حسب هذا الاسهام المتواضع في تعديل الواقعية السياسية ، انه لا يفتق الباب امامه بطريقة اعتباطية<sup>(٢)</sup> . بالعكس لا يكفي هذا الترميم الذي نبتاه بانفاس المجال لئلا هذا الرجل ، بل يمنحه فرصة التجربة عملاً اياه مسؤوليات المخاطرة . ولا تخلو محاولة تحسين الوضع الراهن في السياسة - عل ما يتصف به هذا الوضع من التشويش والفوضى - من مخاطر كبيرة وتضحيات ضخمة . وبالتالي يستند اتخاذ مثل هذه المخاطر والقيام بمثل هذه التضحيات إلى أساس تغاؤلي يصح فيه ، ولومع بعض التفضعات ، مقتبس للفيلسوف الاميركي ولیم جیمس .

« تلك هي ، إذن ، كلماتي الأخيرة لكم : لا تخافوا من الحياة . آمنوا بأن الحياة تستحق أن نحيها ، وسيساعد معتقدكم هذا يجعله واقعا يعيش . والبرهان العلمي على انكم على حق قد لا يتبين قبل وصولكم إلى يوم الدينونة (والى مرحلة من مراحل الكينونة التي قد يرمز اليها ذلك التعبير) . ولكن للبحار بين المؤمنين في هذه الساعة بالذات ، قد بلغت ، عندما ، الى ضعفاء القلوب الذين يتخلفون الآن عن متابعة المسيرة ، وفي المواجههم كلمات تشبه تلك التي حيا بها هنري الرابع التللكي كريلون (Grillon) بعد انتصاره بمعركة كبرى : اشفق نفسك يا كريون الشجاع . لقد حاربنا في اركيس (Arques) ، ولم تكن انت هناك ! »<sup>(٣)</sup> .

« These, Then, are my last words to you: Be not afraid of life. Believe that life is worth living, and your belief will help create the fact. The «scientific proof» that you are right may not be clear before the day of judgment (or some stage of being which that expression may serve to symbolize) is reached. But the faithful fighters of this hour, may then turn to the faint-hearted, who here decline to go on, with words like those which Henry IV greeted the tardy Guillon after great Victory had been gained: «Hang yourself, brave Crillon! We fought at Arques, and you were not there»<sup>(4)</sup>

(١) « ... ليس لي بالفرق ... بأن هناك بين الناس ، ولا شك ، مقدار كبير من اللغاة وحتى من التبل ، ولكن لا ننظر من الناحية العلمية أي اعتراف بهذه المثالية ، أو أي إيمان بكمال الانسان ، أو أية فلسفة متفائلة بالعلاقات العلمية . فالنيلولومسي المحترف هو والطبيب ، بعد البحث والتفكير ، من فصيلة واحدة . مرضاه ... مشوشون ، مزعجون ، متفرون ، متفرون ، تلهرون ، وغير متفكرين . »

Kennan, G., «History and Diplomacy as Viewed by a Diplomatist». In Kertox and Fickerson, (eds), *Diplomacy in A Changing World*, Notre Dame, 1959, pp. 101. Quoted in Thompson, K., *Ibid.*, p. 58.

(٢) كي كما تفعل الواقعية التقليدية .

(٣) ولیم جیمس ، « هل الحياة تستحق أن نحيا » ؟ ، في *أبواب الحياة وحيوات اخرى* . ص ٦٢ .

(٤) W. James, «Is life Worth Living?» in *The Will to Believe and Other Essays in Popular Philosophy*, Longmans Green and. C. N. Y. 1905. P 62

وربّ قائل : « هب ان اسطورة سيزيف صدقت » :

« تعرفون اسطورة سيزيف ، ذلك الذي ، بحكم من الالهة ، كان مصرعه في الجحيم أن يحمل الصخرة على كتفيه الى قمة الجبل علّه يضمها هناك ويرتاح ، فما ان يبلغ القمة ونهاية الجهاد حتى تعود الصخرة وتنسقط ، فينزل سيزيف الى أسفل الجحيم ليستأنف حمل الصخرة الى الابد ودون جدوى .

وقيل لنا ، وقيل لجميع الناس في كل العالم : مسألة سيزيف هي مسألة الانسان ، لا نفسيهماً وتحكم ، كل امل خائب ، كل حلم باطل ، كل بحث عن الخلاص محكوم سلفاً بالهزيمة ، وكل جهاد للشهوى تنتظره على رأس الجبل قدم اله لترقه الى الهاوية »<sup>(١)</sup> .

لنأفل كهذا نيينّ ضياعاً منهجياً بين التعبير عن موقف اولئك والوصف للواقع الحاصل في الكون . قد يكون « مسألة سيزيف هي مسألة الانسان » . ليست لدينا بيانات علمية تؤمن لاثبات موقف من صحتها او عدم صحتها . وهكذا يكون الخلاف بالنسبة لهذه القضية مشكلة اسمية - هذا على مستوى وصف الواقع .

اما على مستوى التعبير عن موقف ، فيصبح الخلاف المدروس خلافاً مزاجياً . وعلى هذا الصعيد تنتفي قيمة الحوار المفيد - وان لا نهائياً .

حتى ولو صبح أنّ « كل حلم باطل » ، فماذا يمنع الانسان ان يتمتع بهذا الحلم ؟ وحتى بالرغم من معرفته بأنه باطل - إن الافتراض بأن هذا الاحتمال بعيد عنه هو افتراض مبني على صورة خاطئة للانسان العاقل المدرب على ترويض غرائزه بعقله والتحكم بجميع تصرفاته . ولو كان هذا صحيحاً لما كانت منطقتك حاجة لكتابة المقالات المتنبس بالذات : « هم لنهرب السلاح ونحن للأمل » .

وهل نحن محكومون بالفهر الى الابد ؟ من يدري ؟ قد نكون وقد لا نكون واقعياً . ومن هنا تصبح الصرخة :

« كلا ، لسنا محكومين بالفهر الى الابد .  
لا مبادئ ولا روحياً »<sup>(٢)</sup> .

صرخة رفضية في حالة ، حالة عدم انطباقها على الواقع الكوني ، وعنتية مصرفة في حالة مقابلة ، حالة انطباقها وذلك الواقع . اذ ، حتى في هذه الحالة الاعيرة ، تقريرها لا يستند الى بيانات ذات علاقة بالموضوع - علاقة علمية . هذا يعني ان القول :

« سيزيف غلبته الصخرة ، ولكن المسيح غلب الموت »

(١) « هم لنهرب السلاح ونحن للأمل » للمفكر - الامجد العربي ، الأحد ٣ ايلول سنة ١٩٧٣ .  
(٢) المرجع ذاته .

ليس بذي حلاوة موضوعية علمية بالموضوع - حتى وإن صح - الصخرة لم تغلب سيزيف بل العكس . لقد حملها الى القمة . وإن عادت فسقطت للملك لأنه « تنتظره على رأس الجبل قدم اله لترده الى الهاوية »<sup>(١)</sup> فالاله هو الذي غلب سيزيف .

وعلى افتراض أننا محكومين بأن تغلب على امرنا مادياً وروحياً ، وهذا كوصف صحيح للواقع الكوني ، يبقى من حقنا ، او بالأحرى بإمكاننا ، أن نتنمّد ، نفسانياً ، أي « نرفض » هذا الواقع . سيزيف نفسه ، وبالرغم من علمه ، اذ كان قد علم ، بأن الصخرة ستغلبه ، إما بالاستقلال وإما بمساعدة اله معقد يدفع بها يقلعه الى الهاوية ، حتى سيزيف هذا ، قد يثابر ، ولا يباب نفسانية ، على محاولته إعادة الصخرة على كتفيه الى القمة .

وقد يرى في هذا العمل تحدياً للملك الاله الواقف له المرصاد على قمة الجبل . وقد يرى في القيام بهذا التمرين العيشي ، على مستوى الواقع الكوني ، وذي المغزى الكبير على المستوى النفسي ، تحمياً عن بعد من ابعاد حريته : البعد النفسي<sup>(٢)</sup> . وقد تضيق به الحياة الى حد يرى في هذا البعد ذاته ، على فقره وضيق حدوده ، الوسيلة الوحيدة المتروكة امامه لاثبات وجوده .

وفي هذا التحدي بالذات قد يقرأ معاً حقيقته ومعنى حياته . وإذا صح فضلاً عن ذلك ايمان الأدباء ، وصح معه « ان المسيح قد غلب الموت » ، كان لتحدي سيزيف نفسه معان ومغاز تتعدى حتى حدود معرفته فتزيد في مغزى الحياة ويريقها ، ويكون سيزيف جاهد في إطار قناعته ، بأن القهر شيء ، والغلبة شيء آخر ، وبالرغم من انه مغلوب ، يرفض ان يكون مغهوراً ، جلعد في هذا الإطار الضيق ليخرج منه الى مكاسب أبهى رابى . ولانتمسكه على القليل ، المدحوم بالقناعة ، حقق له الانتصار الكبير . ولم يكن له غير مستحق ، لأنه لم يرتكب خطيئة نفيه مسبقاً .

هذه حال المتنزم بالواقعية للرمة مع مثل هذه الحالة .

#### هـ- التزام جوهرى :

يرز هذا الاساس بالقرار المعبر عنه بالصيغة التالية : التزم بمحاولة جعل العالم الذي اعيش

(١) المرجع ذاته .

(٢) راجع لفصل تلك الموضوعية كخطا اعتقادي « انساني » طبع ثلثه ، بيروت ١٩٧٩ ، بحث : « الحرية والاعتماد » .

فيه عالماً افضل<sup>(١)</sup> بقدر المستطاع .

غير ان واقعيتنا في الوقت ذاته لا تسكرها اوهام<sup>(٢)</sup> قوتها . فهي لا تتوقع ان تلي بالمجزات .

## و- إيجابية موزولة :

بل أنها لا تنتظر تحقيق ما تحاول ان تقوم به من الاعمال الكبيرة البطولية الجبارة في محيط قاس صعب وجمود . ولكن هذا لا يمنع شرف المحاولة عن اواردها او عقدا عزمهم عليها .

هذا واكثر . ان الواقعيين تلامذة هذه المدرسة ، سوفظن بجهلهم ، وعن غير استعداد منهم فيدخلون على حين غرة ، بالمقاجة ، لحطم آمالهم شطابا على صخور الواقع المرير في هذا العالم - خصوصاً وهم على علم مبين بالحدود المتعددة والقاسية التي تعرقل مساعيهم الناجحة<sup>(٣)</sup> .

كم من مرة انقلبت مساعي السياسيين المنفوعين برغبة تحسين العالم حولهم الى نتائج جعلته عالماً أسوأ مما كان عليه قبل محاولتهم ؟<sup>(٤)</sup> .

---

(١) تطابق الفصحة الاممية لهذا المعتقد لبدأ القتال - على توصيفات وتفسيرات ارنولد وولفز (Arnold Wolfers) - وبتكرير القيمة وتكثيفها (Maximizing of Value) ؛ انظر :

Wolfers, Arnold, «Statenmanship and Moral Choice», *World Politics*, Vol. 1, No. 2, (Jan. 1949). Also in S. Hoffman's *C.T.I.R.*, pp. 273 and 275.

ومثلك بعض الناس بين هذا الاعتقاد واقتراح مورغنتو « باختيار التتجبر الذي يتج عنه أخف الشرور » . انظر : Morgenthau, H., *Scientific Men VS Power Politics*, Chicago, 1965, p. 203

وينبغي ان لا نفوتنا الإشارة الى ان هذا المعتقد يحدد بشكل قسري قوله المأثور : « الاخلاق السياسية هي في الواقع كذبيات الاحمال الشريرة » المرجع ذاته ص ٢٠٢ . ونرجب في هذا الاطار مبدأ ثالث لمانس مورغنتو في الاخلاق السياسية . هذا المبدأ يقوم على ان للصحة القومية ينبغي ان تعرف بمعايير منسجمة مع المصالح الدائمة للدول المختلفة ؛ انظر :

Morgenthau, H., «Another Great Debate: The National Interest of the United States», *American Political Science Review*, XLVI, No. 1, (December 1952). Also in Hoffman, S. *Ibid.*, pp. 73, ff. P. 78.

(٢) آ.. « ونحن لخط ، المنطق ليس بالحياة ، والاشان ليس بقوله لحسب . ربما نعرف ان اولئك الرجال الذين تشرفت كفاءتهم التقنية العقلية هم اولئك الرجال الذين لا يكبح جراح مرابطتهم ولا تحد هزلاتهم ، فاننا ايضا نعرف ان في حيلة للجماعات يلعب الذكاء والعقل دوراً صغيراً جداً . ويمكننا القول بقليل قليل من التصديق للأمور ، بأن الأمور الاجتماعية تديرها المناد بالاستغلال من تصرفاتنا » انظر :

Crook, Benedetto, *Historical Materialism and the Economics of Karl Marx*, Tra. by C.M. Macrodidi and introd. by A.D. Lindsay, N.Y. Macmillan, 1914, p. 100.

ب.. « ان تتبع المنطق وحده ، انما هو ان تقدم الى الهلوسة اللاعقلية »

« To follow the syllogism alone is a short cut to the bottomless pit. »

انظر :

Lord Balcryte, *On England*, p. 153. Quoted in E.H. Carr. *The Twenty Years Crisis 1919-1939*, p. 26.

(٣) لمقدم قريان : المواقف الحاسمة ؛ « المدفعة » (عدد تناز) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ . Morgenthau, H., *Politics Among Nations*, O.P. Cit., p. 6. (6)



والتزاماته ، بقسطه من المسؤولية .

فإنما هي مسائل متضال هو الموقف الأول الذي نأمله .

وفي اتخاذ هذا الموقف تلعب حرية الإرادة دوراً كبيراً وجوهرياً . هذا يعني أن غيرنا له ملء الحظ بأن يتخذ موقفاً مغايراً لموقفنا هذا . ولكن إقرارنا بحقته هذا لا يمنعنا من محاسبته على أعماله وتصرفاته . وقد تصل هذه المحاسبة إلى حد المحاربة إذا اقتضى الأمر . بقي علينا أن نبين المبادئ والظروف التي تقتضي ذلك<sup>(١)</sup>

### ز - رجل الدولة والالتزام :

في الواقع هذا الموقف ذاته هو أصلاً مسألة التزام . وضمن هذا الإطار يصح أن نظري الإنسان الذي يتخله كما يصح أن نلومه عليه - حسب قيمة هذا الموقف واتساعه مع القيم التي يتناها المعارفون . ومع أنه ليس بحكم الضرورة وكلياً ، قضية طوعية وعقلانية ، يظل للعقل وللإرادة الإنسانية تأثير قوي في تكيفه . أما إذا اعتبرناه كـ « العقلانية » ، فلنأخذ بذلك لمخبطون . وكذلك نخطئه إذا اعتبرناه عملاً طوعياً أو اعتباطياً منه بلكة . فبقدر ما هو عملية اختيارية أو التزامية ، بلك المقدار يعتبر عملاً مسؤولاً لا يخلد في صره الواقع الصامد والضرورات المبررة والحقائق العينية - وبالتالي فلا يمكنه إلا أن يعيرها الاعتبار الكافي . هذا يفسر أهمية العلاقة - العلاقة التي ينبغي أن توضحها الواقعية السياسية - بين « الواقعية » ، صورة تصف العالم الموضوعي بتجرد وموضوعية ، وبين « الواقعية » ، تعبيراً عن المزاج الفكري أو الموقف الشخصي للمتحسب المتعلم عليها أو للسياسي المناهض بمبادئها . وربما يجد التمييز بين التحسب والسياسي جلوره الأكثر عمقاً في فعل الالتزام هذا . وذلك لكونه الشروع المتضرع من اعتراف عميق بالطبيعة الإنسانية ، والمصدر الذي تنطلق منه بعزم وقوة ، هذا إذا كان هوذا عزم وقوة ، جميع تيارات التصرفات الإنسانية اللاحقة .

### ح - مصدر القوة :

وهكذا لا يضطر السياسي القوي ، من زاوية هذا الترميم المصحح للواقعية السياسية ، إلى التفتيش بعيداً في المجهول والمتاهات من مصادر للقوة - قوته ، ولا في مسيرة التاريخ ولا في « ستن الطبيعة »<sup>(٢)</sup> . ذلك أن مصدر هذه القوة كثيراً ما يكون ثقة داخلية وإيماناً شخصياً والتزاماً أصيلاً . وقد

(١) راجع المقطع ك من هذا الفصل : « المسألة المنهجية والفقرون الطبيعي » ، لتصرف إلى أحد هذه المبادئ ، وأيضاً ملخصه  
أربان ، المنهجية والسياسية ، بحث : « الثورة » .

(٢) ولا شك أن النظرة بعد كل ما تقدم من ملاحظات وحقائق تبدو قاطبة ، وإن الفرض يظهر على وجهه من الغلق وعدم انفتاحه  
الاحتمال . ولكن مقابل ذلك يجب أن ندرك الحقائق التالية :

- إن حماية الصهيونية للعانية أمر عزم . لأن إنشاء دولة عنصرية دينية توسعية أمر مخالف لمجري التاريخ ولستن الطبيعة .  
وهذا شئت فقل شيء الله . ولا بد من أن يأتي هذا الإيمان بمشية الله قبل الثقة بأرادة البشر وتتقدمهم لرد المسلمين لأن  
الأيمان بمشية الله هو الذي يفرض علينا بالتجربة أن نتغلب على حيلنا .

إن زوال هذه الصهيونية حقيقة لا ريب فيها ، حتى أن كثيرين من المرحلين والمؤرخين اليهود أنفسهم يعتبرون أن



يخبرهم - امثال هؤلاء السياسيين العظماء - عن الالهام بالملفقات : - خصوصاً بصفتها مصادر قوة وامانة<sup>(١)</sup> استثار . فقرار التزامي مسؤول مقصده التفتيش عن الحقيقة والحرير وامثالها ، كالجبال والعدل من المثل الانسانية العليا ، او تصميم وصين صامد يعني تحقيق هله المثل في واقعا الاجتماعي ، هو رافعة الاعمال ، اعماله . كما يمكننا التعرف اليه واليهها عن طريق دراستنا لخاصياتها المميزة ومقوماته الشعبية - لذلك عي يوصلة الالهام وعصا الطريق اللتين يتخلمنها السياسي الواقعي المتسمي الى هله الملمرة للخروج من خصم الامراج السياسية العاتية وللتخلص من متاعبها المعصوفة . وابعد من ذلك فليس عليه ان يلعب مفتشاً عن مساعدات . وقد لا يكون هذا التفتيش عبثاً بعث . غير اننا لا ننصح به . وفوق ذلك ، من يريد ان يخلص لمبادئه الواقعية المنهجية لا يتخاطر بمغامرات في اصقاع المعتقدات القاسية البعيدة عن امكانية المعالجة الموضوعية .

ومن جهة ثانية لا يُنكر هذا الترميم للواقعية حق السياسي بالجوء الى مطلقات اذا هو اختار ذلك لسبب او لآخر . قد تزداد ، لذلك ، الصعوبات التي يواجهها والعراقيل المنهجية التي يتحتم عليه تحطيمها ، ولكن ما دام مستعداً لتقبل النتائج المترتبة على هله المغامرات الفكرية - القرار الذي تعتبره المنهجية نوعاً من التهور ، فهو لا يدان عليها قليلاً من زاوية هذه المنهجية . كما انها لا تسمح باتهامه

---

١- المظفرة الصهيونية نتيجتها القتل . متى علمنا ما في داخل امراةيل نفسها من خلاقات ليس اقلها تتميز بالعنصري بين الرافعة المختلفة المنسيات ، وما يتعرضها من معطلات اجتماعية ، زاد في الفتاها ان زوال مثل هذه الدولة امر لا بدته . ان الحروب وحدها هي التي يمكن ان توحّد بين فئاتها . فلذا لم تكن على اهية المواجهة تعرضت للفكك ، ومن هنا انما في خطر الكيد ، سواء اكانت في حالة حرب ام في السلم .  
شارك حلوه مع الملائكة للعام الجديد ، وانا في مصر ... من حتى ان اتفعل ، الانصرام ، بتاريخ ١٨/١/١٩٧١ من ٩ . وكذلك التهور ، بتاريخ ١٨/١/١٩٧١ ، ص ١ .

(١) أ - ولا يقدر الانسان ، بعد ذاته ، ان يخطئ الانسان . كانت وصية نيتشه : « يا انسان تغلب على نفسك » والشيوخون ، من حيث لا يعرفون ، يطهرون هذه الوصية . وجواب الانسان المؤلم ، وسين عرفه الشيوعيون واعتزلوا به ام لا ، هو « اننا لا نقدر على ذلك » . ان تغلب الانسان على نفسه فر عمل يخطئ ، لا الخير والشر فحسب ، بل كذلك الانسان ذاته وكليا . انه بحاجة الى مساعدة خارجية . من مصادر الكون الكلي » انظر : Charles Malik, *Man in The Struggle for Peace*, Harper and Row, 1963, p. 182. *Ibid.*, p. 183. حيث يقول ايضاً في صفحة ١٨٢ : « لا يلزم ان ينجي الانسان سوى فاعلية أعماله ، حقيقية ، مبرجوة ، ومستقلة عنه » .  
- ب -

« If we understand our duty we must lead the way in solidarity with protest and criticism, as they indicate real shortcomings, even if their expression is not at ways convincing. However solidarity does not always mean identification. For we don't derive our strength from protest and criticism, but from the action of creative self-determination and human fellowship. They can formulate basis for human life that can satisfy human needs. »

Prof. Dr. J.P. Van Praag

« Changing World », *International Humanism* Vol III, two, 1988, p. 19.

متناصراً ، اما لمفاهيم غير ذات معنى حل الاطلاق - التهمة التي يوجهها لامثاله اتباع المدرسة الوضعية المطلقة - . واما لمبادئه غير ذات علاقة علمية بقضايا الحياة وبالتالي بقضايا السياسة ، ويستند هذا الموقف للواقعية المنهجية التي تنفصل هنا من هؤلاء المطلقيين إلى معتقد اسبق واولى بالاهمية . ذلك هو الاعتقاد بان نفي المعنى او الوجود عن المطلقات هو خطأ لا تبرره مسوغات قيمة . قد يكون للجواهر المطلقة وجود . كما انها قد تتمتع بالقيمة والاهمية . جل ما تصبو اليه واقعيتنا ، في هذا الاطار ، هو عدم التزامها ، سلباً او ايجاباً ، بمطلقات ، وذلك لأسباب منهجية بحث . كما انها لا ترفض دائماً وابدأ وفي نطلق مطلق ظروف ، يحمل هذه المطلقات على التصرفات السياسية . فعلى الصعيد المنهجي المحض لا تختلف المطلقات عن الاوهام<sup>(١)</sup> ، او عن مخلوقات المخيلات الخصة ، او عن الحقائق ، - انها تصبح حقيقية ومهمة عبر التصرفات المسؤولة والسلوكية الموضوعة للناس ذوي النوايا الجيدة . لذا اختار بعض المثاليين حل المسرح السياسي ان يؤمن بأي من هذه المقولات او ان يستبعد بها استحواذ او استفادة بغية التخلص من صعوبات الحياة الملحمة - فإن هذا البعض حرّ في ان يفعل ذلك وله به كل الحق<sup>(٢)</sup> . غير انهم عندئذ يجب ان يستعدوا لتبيان العلاقة الفاعلة والوثيقة بين هذه المطلقات والاعمال التي يقومون بها حل ضرورتها . وينبغي ايضاً ان يكونوا قادرين على الاجابة عن جميع الاسئلة التي تثار حول هذه العلاقة<sup>(٣)</sup> .

وان في ذلك ، عندنا ، لاقبت وسيلة لتثبيت الاعتقاد بالمطلقات : الفعل المسؤول والمخلص لها . قد يكون الايمان بمطلق ما ، يمزج من العمل الجدي بضروره ووجبه ، ضرب من التججيل .

#### ط - الواقعية بديل :

ونقترح الواقعية هنا بدلاً تفسيرياً يساعد حل تحليل الظواهرات السياسية وتفهيمها وتقييمها وبالتالي ، وبحث يمكن ذلك ، السيطرة عليها . انها اطار للمقاهيم العامة والقواعد التي تضمن سلامة

(١) - ان التصرفات الادبية للدولة هي افتراضية قد تصبح بعد التثبت من صحتها شريعة علمية كما انها قد تبهر بصفتها مجرد وهم . غير اننا لسنا بمشغولين ان نصير غير حقيقية ( أي وهمية ) الافتراضية فنحن ان نيلها بغيرهم في اطار معين دليلاً لصدقها وكثرت في الواقع تأثيراً ملموساً في هذا التصرف .

Carr, E.H., *Ibid.*, Also quoted in Hoffman, S. *Ibid.*, p. 259.

ب - وهناك مجتمع عالمي بحيث ان انفس تتكلم وتصرف ايضاً ، ضمن حدود ، كان هذا المجتمع العالمي موجود - ولا لسبب آخر غير هذا السبب ، المرجعان السابقان فكلها ، ص ٣٧ .

ج - راجع ايضاً للقطب الثاني من هذا الفصل .

(٢) « فلما هي الحق ، والحق مجردنا ونخلصنا » . انظر Charles Malik, *Op. cit.*, p. 184 . ولديها ، وحتى اوروبا ليست الشيء الاخير لنا . تصبح اوروبيين على شرط ان تصبح رجلاً حقاً - بكلمة - رجلاً من أعماق المصدر والمصدر اللذين يكسنان باله . انظر :

K. Yampers, *The European Spirit*, p. 64; also Charles Malik, *op. cit.*, p. 187.

(٣) شرط آخر يجب ان يوضع لدعم هذه المطالب . ان السياسي مسؤول عن كل هذا اذا اراد ان يفتح الآخرين بصحتها ، والا فلا .

هذه العمليات وموضوعيتها . انها ليست . ولا تدعى كونها . نظرية صحيحة في السياسة .  
وكمعضلة مبدئية يمكننا . بالاستناد الى دراسة مبدئها . اما قبولها واما رفضها .

ما تدعيه لها هو انها تقدم . في حالة قبولها . سلاحاً ماضياً وقوياً وفعالاً يساعد على مجابهة المشاكل العقلية والمعضلات الاصلية في السياسة بمجابهة تفنيد ، بفضل نتائجها ، على اية مجابهة مغايرة في ضوء اية مدونة سياسية متناوئة لها . وبمعزل عن هذه النتائج ، لا تبرر ادعاءاتها الافضلية على المدارس المختلفة اية فضائل<sup>(١)</sup> . وحتى بما يختص بهذه النتائج ذاتها نظل ادعاءاتها الافضلية ، بمعنى وقتي ومشروط ، محدودة بافتراضات معينة وغايات معينة ومسلطات واضحة ومقصودة : - وذلك على صعيدي السياسة العملية والمنهجية التطبيقية . واذا ما تداعى اي من هذه الارقان الاولى - اما تحت ضغط التجربة والاختبار ، واما نتيجة لالتزامات مسؤولة - فلا بد من ان تتأثر بهذا التداعي مدونة الواقعية السياسية بكامل بنائها وبكافة اجزائها . وقد تقود هذه الاهتزازات الى حالة يصبح معها رفض الواقعية السياسية ذاتها أمراً مبرراً<sup>(٢)</sup> .

### ١١ - المسائل : اصيلة وموهمة<sup>(٣)</sup> :

ولكن ، ينبغي لهذا التداعي اولاً ان يكون أصيلاً . بمعنى آخر ، ينبغي ان يتصل اتصالاً وثيقاً بمشاكل اصيلة . منهجياً ، اذن ، ينبغي ان يفرق هذا الترميم في بنين الواقعية السياسية بين المسائل الاصلية والمسائل غير الاصلية : - الاسمية او الوهمية . لا يستأهل اي سؤال يمن على البال جواباً مقنعاً

(١) آ - لن نجد الفخاري هنا دعوى الى تبني النظرية غلبة بعد ذاتها . فليست النظرية سوى مجموعة من الافعال التي تضمن مضمتها من طريق مقدرتها حل للمشاكل الواقعية الملموسة .

Barrington Moore Jr., *Social Theory and Contemporary Politics*, Quoted in S. Hoffmann, (ed.).

ب - « قد يشين في النهاية ان نقية العلم السياسي - بمفهومه حالياً صافياً بمالحي الصفراء الانسانية او عدداً للتصريفات - ضللت العلامة العلمية ظاهرياً بالمشاكل الحياتية او للموضوعية المسماة في الامور الاجتماعية . تستند الى مفهوم خاطيء لطبيعة العلم ذاته » . انظر : Thompson, K. *Ibid.*, pp. 7-8 .

ج - وهذا الجواب ( اي احلال السلام العطي ) سيحقق على الفضل وجه لا عن طريق التزويد للمقاييس الجملة المقنونة بل عن طريق التحول التقليدية للمناسبة السياسية ( Political Expediency ) . وقلة هم الناس الذين سيخلصون للسياسة العقلانية الترتيبية مما يصل بهم الى درجة يقتضون منه ان يزاحموا ثورة المفاهيم للثائرة التي طالما كادت الى اشغال تار الحروب : انظر :

Kennan, G., *Realities of American Foreign Policy*, Princeton, 1954, p. 36.

(٣) ذلك لان أهم الغايات المنهجية لهذا الترميم للواقعية السياسية هو تحسين وسائلها الاستعمارية وبالتالي تصحيح أسطرها . لهذا سيجز عن ذلك انشغ .

(٤) راجع بحث مفصل لهذه القضية ، ملحم قريان ، *المنهجية والمنهجية* ، الفصل الثالث : « لستنا وشاكنا » ، (المكتبات العربية) .

مبهرراً<sup>(١)</sup> . ان جواباً من هذه الزنة هو مكافئة للسؤال الاصيل وحده - السؤال الذي يمكننا - بناء على قواعد منهجية موضوعية مدروسة ومجربة - ان نقرّر بقناعة ، كيفية حل المعضلة التي نشأ عنه ، ولا شك بان هذه الاسئلة او المعضلات وبالتالي اجوبتها او حلول معضلاتها متحدد حقل محاوراتها وبحوثنا ، وبالتالي متحدد ايضاً حقل تصرفاتنا المسؤولة . اما الاجوبة والحلول الاخرى فتعتبر ، رقيقاً على الاقل ، وحتى تتبين قيمتها للموضوعية للزمنة - تعبيرات عن آراء شخصية . ومثل هذه الآراء لا تستحق بحق الالتزام . اذا كانت لها فائدة ، او اذا اتفق ان اعتم بها بعضهم ، عندها يصح ان نحدد فتصحيح مواضع استقصاء .

### ك - المساواة المنهجية<sup>(٢)</sup> والقانون الطبيعي :

وعندما نتطرق الى فض النزاعات الاصيلية - مسائل كانت هذه ام اختلافات بالرأي ام مشاجرات - ننتقل في ذلك من مبدأ المساواة المنهجية . ما يحلّل الانسان لنفسه ، يجب ان يحلّل ، من زاوية هذا المبدأ ، للآخرين - مناوئيه . بصيغته السلبية يدعو هذا المبدأ كلاً من المتنازعين الى التمسك على نفسه ما يحرم على سواء استخدامه . بمقتضى هذا المبدأ تنقضي الامتيازات في اطار الحل العلمي الواقعي للمشاجرات .

قد يقرأ بعض المطلعين على تاريخ الفكر السياسي ، والمتمعنين في دراسة تفصيليه الجهورية ، والمتمعنين بحقوق النظر المستكشف للمعضلات الدولية في صيغ مختلفة - قد يقرأ بعض هؤلاء في هذا المبدأ ترويضاً لجوهر المطلب الانساني الذي تبلو تاريخياً في نظرية القانون الطبيعي . ذلك الجوهر هو الاعتناق الاسلمي بان نوعاً من المساواة او العدالة ينبغي ان يسود العلاقات الانسانية والا تفككت وتصدعت وانهارت .

اننا مع هؤلاء لحل اتفاق .

اما تفسير هذا الاتفاق فيمكن ان تختلف عليه . فلذا ارادوه مطلقاً يرغم المهتمين بنفس النزاعات ، بحكم طبيعته ، على القبول به ، تعلدت لدينا البيانات التي توضح خطأ تفسيرهم .

اننا نذهب الى ان هذا القانون الطبيعي ، لا يلزم فعلاً وعملاً الا اللذين سبق لهم والتزموا ، عن اقتناع واعلاص وامانة وجدنية ، بتطبيقه .

واذا كان رد اصحابنا المناوئين بالرأي : وماذا يبقى اذن من القانون الطبيعي ؟ فنقول :

« جوهره » .

وعلى كل حال ، بقي شيء هام من القانون الطبيعي ، ام لم يبق على دين هذا التفسير ، يظل

(١) وضح ايضاً للفلاح على هذا الترسيم للمدرسة الواقعية في البداية ان عملية التنازع الآخرين بصراية رأي ما ، هي عملية منطقية لها تشعباتها الذاتية كما لها تشعباتها الموضوعية . فالحجة المقنعة - لكي تكون مقنعة - لا يكفيها ان تتم لها الشروط الموضوعية للبحث : الاتساق المنطقي والاسناد التجريبي الاختباري - بل عليها فوق ذلك ، وهنا يكمن خطر الاتساق - ان تؤثر في مواقف السامعين العقلية ومزاجهم النفسية ويبرهن الشعور واللاشعورية . وعليها كذلك ان تتجنب - مع ما تتجنب - العند النفسية التي يظنون من لمراقبتها وهم بها غير عارفين .

(٢) راجع ايضاً ملخص قربان ، لمنهجية والسياسة ، ص ١٢٨ .

موقفنا منه هو هو . وربما لهذا السبب ، امكانية اثاره سوء التفاهم ، لم نبحث اصلاً بالقانون الطبيعي . لقد هولج في مناسبة اخرى<sup>(١)</sup> .

ان مبدأ المساواة المنهجية هو التزام من جهتنا تجاه المواطنين وأياً وفعلأ وحالياً ومستقبلاً . لنترجم نحن به ونعترف باننا لا يجب لنا ، اصلاً ، ان نلزم به الآخرين .

وهو في الوقت ذاته ربط ، لدى من يتناه ، بين الاجتماعيات والادبيات لا تفصم له عرى ، وللملك يصح ان يكون مبرراً لاساليب الضنط<sup>(٢)</sup> على من تكرر له فعلاً .

### ل - المنهجية المختارة لا توطئ في المآزق اللامهروب منه :

وفوق ذلك فلا نفرض منهجية احترامها علينا . وبالتالي لا نستحق جهودنا . ما لم تكن قادرة ، مع احترامها لمبدأ المساواة المنهجية ، على التخلص من موقف ، على المستوى العقائدي او الفكري ، لا تميل فيه كفة ميزانها ، ويحق ، مع احد المتخصصين ضد الآخر . بكتليات ايجابية ، تُفضلُ المنهجية التي لا تزج ، عندما نحترم مبدأ المساواة المنهجية ، نفسها او القاضي يقتضي مبادلتها وشروطها بين متخصصين ، في موقف عاجز لا يمكن الخروج منه مع مبررات بيّنة موضوعية مشروعة . المآزق اللامهروب منه وصمة عار في جبين مطلق منهجية . إنه يشير إلى أكثر من وهن بها : أن مبادعتها تعجز عن الحكم العادل بمصلحة من يستحقونه ؛ وأن أصحابها والقيمين عليها لا يتجرأون على إغاعة النظر بأسسها حتى تتحرر من هذا العجز ، وأن جبينهم تجاه هذه المعضلة المنهجية نذير بجبن لهم ادعى : نجعلهم تجاه معضلات الحياة الكبرى .

### م - تلخيص واستقطاب :

لنراجع بانتساب ما سبق وقرئناه . نستعيد الى الذاكرة اعتقادنا ان الواقعية بصفتها التزاماً طوعاً<sup>(٣)</sup> متفلاً<sup>(٤)</sup> وإيجابياً<sup>(٥)</sup> هي امر في متناول يدنا كلياً .

(١) ملسم قربان ، الحقوق الاجتماعية ، الجزء الثالث ، الفصل السادس : « القانون الطبيعي الجديد » وكذلك في دراسة مسكنة .

(٢) راجع آخر القطع ومن هذا الفصل « ايجابية موزونة » لتوضيح الاطار الذي يصح فيه وضع هذا المبدأ .

(٣) قد يلعب الجبس إلى ان هذه الارادية النظرية تفرضها علينا ، لدى يكبر ويصغر حسب الظروف - ظروف الحياة ذاتها .

و ومع هذا ، اذا كان الطفل متسلحاً بالخطن وحده ، قد جرح نفسه ، فلن الوب الذي تعاقبه الشكيلة المتساقطة بالخطرة من اشد وتكاليفه متفلاً . تتطلب الحياة اصراراً تقريياً من ارباك الفلين يماندون أنفسهم والناس بانهم يملطشون عليها . والاتصال ارادي بمجرد كونه حيا يحش ويحلم . وان تعامل عالم الواقع القاسي والعند معضلة الظاهرات المجردة التي لا تتجم مع تصوره ولا تمكنه - هذه المعاملة ذاتها هي الوهم الكبير . وهذه الواقعية هي المقدمة الارل والكبرى للحكمة الكلية للمعية للخللاية والحركة التي - بأسياء مصنعة وخلفقة - تجلوب في وحده صف ضد التجرديدات الماورائية للشعلة الخلية . . . . . Ellon, W.T. ibid, p. 9 .

ولكننا نعتقد ان هذا دفع لا يورده مرور لحجة مسوقة . وباننا نمتح الاتصال من أن يتكلمه على ذاته مستمتاً بما نللمه ظروف الحياة ؟

(٥) وجر جروج كيان في مثله ، التفرخ كما يراه ديولملي ، من موقف مشابه هذه الاجابية المتناقضة حيث يقول :

أما بصفتها منهجية مقبولة مجربة فهي في متناول يدنا جزئياً فحسب . هذه هي الشروط الضرورية للنجاح في صيغة النظرية السياسية . ولكن هذه الشروط ، ضرورية كما هي في الواقع ، ليست كافية لتحقيق ذلك النجاح . فزيادة البحث والاستقصاء هي قضية ملحة جداً علينا إذا كنا نترقب ، بواسطة منهجيتنا ، إلى تركيز واقعتنا فنكون بذلك عمليين ، وإلى الإبداع والاختراع ، فنكون بذلك خلاقين ، وإلى ممارسة الحكمة والشجاعة ومثانة الشخصية وانصهارها ، فنكون بذلك موجّهين ، وإلى حراسة أنفسنا من هجمات الجهل والخطأ العقلي أو التخطيط الفكري ، فنكون بذلك متضاهين ذوي عمق في النظر إلى الحياة ، وإلى تجنب التطرفات للمخاطرة ، فنكون بذلك قضاة عادلين منزهين ، وإلى التكليف المنسق والمنسجم بين انطباعاتنا الحسية والنتائج التاريخية<sup>(١)</sup> وأحكام السلفية والفهم على السجية ، فنلعب بذلك من بناء القصور في الهواء .

وحتى نتمكن من تحقيق هذا الهدف النبيل والجريء ، وحتى نعلمنا تفعل ذلك ، متبقي منجزات الواقعيين السياسيين محدودة . بمدى مهارتهم ولباقتهم وحكمتهم . والحلول الناجمة لمشاكل الحياة - بما فيها المشاكل السياسية - ليست عمل العلم وحده ، بل أيضاً من مهمة الفن ، الفن الذي تفرمه مسحة من العبقرية .

وهكذا يرجع الإنسان ليكون ، لا أبرز مشكلات<sup>(٢)</sup> الإنسان وحسب ، بل المفصل الأولي لمعالجتها المعالجة المسؤولة الخلاقة .

---

و بالرغم من تحقق الدبلوماسية المحترف من أن الصوت للتكلم عن مصلحة بلد ما - بعد العملية السياسية التي يفرض فيها صاحب هذا الصوت في بلد - هو غالباً صوت مشوه ( ص ١٠٤ ) ، « وبالرغم من أن الدبلوماسي المحترف يعرف أن العلاقات بين الحكومات المتعددة هي على الأغلب نتيجة للمطامع ، والجنونيات (Politics) والأهوال العقلية الوحشية (Brutalities) للعلاقات في كل هذه الحكومات » ( ص ١٠٧ ) ، - بالرغم من ذلك كله يؤمن بضرورة وبلعمية مهمته الوضيعة (Menial) ( ص ١٠٨ ) . وذلك لأنه لو لم يكن هناك ، لكانت الأمور اسوأ بكثير عما هي عليه . أنظر : Kennan, G., «History and Diplomacy as Viewed by a Diplomatist». Quoted in Kennan, S.T. and Fitzsimon, M. A. (eds), *Diplomacy in A Changing World*, Notre Dame, 1959, p. 107.

(١) علينا أن نتذكر بهذه المناسبة وصية ب . هـ . نيتز (Nietzsche, P.H.) « للمثاليات والقياسات التاريخية نالمة كبرى . فهي تضفي شيئاً من النور على أوضاع معقدة ، وتساعدنا على التفرقة بين ما هو مهم في الواقع وما هو مجرد برق خلب » ، (The significant from the merely striking). غير أن العمل الذي يربط ارتباطاً وثيقاً بالنتائج أو القياسات التاريخية سهل إلى العدم . كما وأنه يكون وليد قلة الحسب في المثيلة . أنظر : «The Role of The Learned Man in Government» Nitz, P.H., *The Review of Politics*, Vol. 20, No.3, p. 280.

(٢) « كان الإنسان دائماً ، ولم يزل ، مشكلته الأكثر ازعاجاً (Vexing) . كيف ينبغي أن يفكر بنفسه ؟  
How he ought to think of himself?

Nietzsche, Reinhold, *The Nature and Destiny of Man: A Christian Interpretation*, Vol. 1, N.Y., Charles Scribner's Sons, 1945, p. 1.



القسم الثاني  
الواقعية





## الفصل الثالث

### المعنى الوصفي للواقعية

« لا تتورع عن عمادة السياسي ، ولكن تأكد قبل ذلك من سلامة مقاييسك » .<sup>(١)</sup>  
لغولا دومان

#### ١ - الواقعية التقليدية :

« نصل إلى مرحلة ، في العلمين معاً : السياسي والطبيعي ، حيث ينبغي ان يتبع الطور الاول والبدائي الموصوف بالتمني ، طور التحليل للقاسي وغير الشفوق . هناك فرق : العلوم السياسية لا يمكنها أبداً ان تتحرر محرراً كاملاً من الطوباوية . . . وهذا طبيعي تماماً . ويصل إلى طور يرى فيه ان الهدف وحده عقيم ، وان تحليل الواقع قد فرض نفسه عنصراً جوهرياً في الدراسة .

« إن تأثير التفكير على التمني في تاريخ تطور العلم - التأثير الذي يتبع انهياراً لمخططات الاول الخيالية ، وبتعين نهاية العهد الطوباوي ، ان هذا التأثير هو ما يسمى عامة بالواقعية . وتميل الواقعية ، بصفتها ردة فعل ضد الاحلام المنتمة للطور الاول ، إلى الانسجام بطابع النقد وحس اللامبالاة (Cynicism) . وفي حقل الفكر ، تضع النبرة على قبول الواقع ، وعلى التحليل لاسبابه ونتائجه . وهكذا فهي تميل إلى التخليل من قيمة الدور الذي تلعبه الغاية وإلى الاعتقاد، مبدئياً أم موضعياً ، بأن مهمة التفكير هي دراسة النتائج للاحداث التي لا يمكنه ، لعجزه ، ان يؤثر بها او ان يغيرها . وفي حقل الفعل تميل الواقعية إلى التركيز على القوة التي لا تقاوم القوى القائمة ، والخاصية التي لا مهرب منها للاتجاهات الموجودة . وهكذا فهي تصر على ان الحكمة الكبرى تكمن في قبول تلك القوى والاتجاهات وبأن التكيف على ما ينسجم معها . وهكذا موقف ، وبالرغم من انه يدافع عنه باسم الفكر الموضوعي ، يمكن ان يجعل بلا شك إلى حيث يحسم التفكير ويرفض التنبير . . . هنالك مرحلة في تاريخ تطور مطلق علم ، حيث تكون الواقعية تصليحاً ضرورياً لهاديات الطوباوية .

---

« Judge the politician by all means, but be sure that the criteria applied are appropriate » . Nicholas (١)  
Doman.

والمناطق ذاته ينبغي ان نحرض الطوباوية في اطوار مختلفة لتحاوٍب جذب الواقعية . الفكر الذي لم ينجح بعد هو على الغالب غالبي وطوباوي . والفكر الذي يرفض الغاية رفضاً تاماً هو فكر الشيخوخة . الفكر الناضج يجمع بين الغاية والمراعية والتحليل . وهكذا تكون الحقيقة الواقعية والطوباوية ، وجهي العملة المتداولة : حيث تتبوأ كلاهما مركزها اللاتقي<sup>(١)</sup> .

« التضارب بين الطوباوية والحقيقة الواقعية - توازن يتلوجج دائماً بين قربه من استمرار ممكن وبعده عنه ولكنه لا يتوصل اليه نهائياً - هو بالفعل تصليح اسامي يميز عن ذاته بأكثر من شكل فكري . والطريقتان التي تقترب بواسطتها من الفكر اجمالاً - الميل إلى افعال ما كان وما يكون نتيجة للتركيز على التامل بما ينبغي ان يكون ، والميل إلى الاستدلال بما ينبغي ان يكون بطريقة منطقية عما كان ويكُون - تتحدان موقفين متضاربين نحو مطلق مسألة سياسية<sup>(٢)</sup> .

وكما يقول البرت سوريل (Albert Sorel) :

« إنه الشجار الأبدي بين أولئك الذين يتصورون العالم ليسن وسياستهم ، وأولئك الذين يفصلون سياستهم لتسجم وواقع العالم<sup>(٣)</sup> .

هذا تعريف للواقعية التغلبيية وهذا هو تأثيرها المحتمل والمعروف تاريخياً . اننا نعدلها ونحاشي ، بفضل ذلك التحليل ، سيئاتها المعلومة . ويكون هذا التعديل ، اذا توقع ، من اهم انجازات هذه الدراسة . ولكننا نهم بها الآن لاصرارها على القوة<sup>(٤)</sup> .

وليس من غرضنا تلك الانجازات اثبت من الابتداء ، حيث يصح الابتداء ، نعني بالنتهيجمات<sup>(٥)</sup>

## ٢ - معنيان للواقعية :

« الواقعية » ، كالمروء للتداولة جميعها ، تستخدم بغية التواصل بين الناس ، بمعنيين<sup>(٦)</sup> مختلفين على الأقل : للمعنى التعبيري والمعنى الوصفي .

E. H. Carr, *op. cit.*, pp. 13-15, (١)

E.H. Carr, *Ibid.*, p. 16, (٢)

Albert Sorel, *L'Europe et la Révolution Française*, p. 474, (٣)

(٤) ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، سنة ثالثة ، علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ، استساخت وتوزيع رابطة طلاب الكلية ، سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٥) ملحم قربان ، محاضرات ، محاضرات ، دار الفيلسوف ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ( التمهيد ) ، والمناهضة والسياسية ، الفصل الأول : ضرورة للمهجة ، ص ٨ وما يليها .

(٦) والتفصيل بين هذين المعنيين مبرهن من بعده ومنعت شرطاً أساسياً للوضوح في التمكن في التفكير .  
أ - وقد فر القوة جلوهه المتعددة لا في طبيعة الاستغلال الحافظة بل بالاطارات التي يسطر عليها حتى الرجال التطوير الاعبار على التصرف الاتقي واللائق . ويصح هذا على الملاكات الدالية كما يصح على السياسة القسوية في اوضاع لا تحصى ولا تعد . لذلك يصح التمييز بين الدواعي الضرورية الداعية او الفرعية نحو التسلط السياسي من جهة ، والدواعي العرقية التي تجلبها للتصوير والوضوح القائم أو السياق السياسي من جهة ثانية ، مهمة شاقة ويهية في أن دعماً .

يمكننا ان نستعمل « الواقعية » في السياسة لنصفحها واقفاً سياسياً او علاقة او حادثة او مجموعة من هذه جميعها في العالم الذي نعيش ونعترف ضمن اطاره ونحت تأثيرات شرائعه وقوانينه . وقد تكون هذه المظاهر السياسية المختلفة والمتعددة اما بسيطة سهلة المعالجة واما معقدة متشابكة تفرع من مشاكلها الاصلية مشاكل متشعبة كثيرة .

وفي اطار هذا المعنى العام للمفهوم « الواقعية » يثار السؤال :

هل الفكرة المدروسة او النظرية موضوع البحث صحيحة ام غير صحيحة ؟

والاهم من ذلك ليس تهئية السياق المناسب لاثارة السؤال بدقة وموضوعية، بل امكانية الاجابة على السؤال ، ضمن شروط محددة ومجرية ، بطريقة مسؤولة ومقبولة . وهكذا يفتح الباب فسيحاً امام المسؤولين لحل مشاكلهم ومشاكل الناس ولفرض نزاعاتهم الخاصة ونزاعات من اتفق ان كلفهم بذلك . والاهم من هذا كله هو امكانية التمييز ، في هذا الاطار ، بين الاختلافات الاصلية والاختلافات الاسمية او الوهمية على صعيدي الرأي والفعل .

٣- مبدأ المعنى<sup>(١)</sup> :

وهذا التمييز بين الاصيل وغير الاصيل من المسائل ، وبالتالي للمشاكل ، يضطرنا الى اللجوء أبعد من المقاييس الموضوعية التي تساعدنا على التثبت من صحة او عدم صحة ادعاء ما او الادعاء المعاكس له . اننا نؤجبر ، بهذا المنطق ، إلى التفتيش عن مبدأ للمعنى .

وقد اقترح المنطقيون الموضوعيون مبدأ التحقيق مقياساً يؤمن هنا . ويعني هذا المبدأ اجمالاً ان القضية ذات المعنى التجريبي ينبغي ان يلازمها تصور الشروط التي ، لو وجدت ، لصحت ان تتخذ بيانات إما دافعة وإما دافعة لصحة تلك القضية . ان قضية لا يمكن ان تُصور الشروط التي ، لو وجدت ، يمكن ان تستاند اما كونها صحيحة واما كونها خطأ، هي قضية غير ذات معنى تجريبي .

وقد مر هذا المبدأ بصيغ متعددة . كما وان الانتقادات ضده قد تعددت . وضي عن البيان أننا لا نقبله مقياساً يصح ان تبناه للفصل بين المفزوي واللاعقزوي من الافكار والنظريات<sup>(٢)</sup> . ولكننا

Hoffman, S. *Ibid.*, p. 31. =

ب- ونسجم هذا التمييز انسجماً تاماً مع تمييز ريمون ارون (Raymond Aron) الذي يخلل به بين الواقع السياسي المفروض والقرار لاتخذ بخصوصه من قبل السياسي ، (Situation-decision antithesis) ، التصير الذي يساعد كثيراً على صيانة المقاهيم المجردة للصورة للواقع السياسي . ويكون هذه المقاهيم لا يمكن ان تتجس عملية التنظيم السياسي .

(١) ويختلف معنى هذا « المعنى » عنه في جملة ومعنى الحياة الانسانية « مثلاً او عنه في المقبول التالي :

«For it is true as psychologists point out that men need a satisfying existence for sane living. This (٢) is in my opinion the real challenge to humanism : to answer the quest for meaning within the present situation».

(Prof . Dr.J.F. Van Praag , «Existentialism as Moving to Life», Humanist Youth, Australia, International Humanism, Vol. III, Two, 1968, P. 12.)

نعتقد انه مبدأ يصح أن يعتمد لتفريق بين المسائل الاصلية ، أي القابلة للحل بناء على مقاييس موضوعية والتمتعلات معتمدة ، والمسائل غير الاصلية ، أي المسائل التي لا تخضع لهذه الشروط .

ويستبدل « ولدن » هذا المبدأ ، كما هو طبيعي ، بمبدأ آخر . ذلك هو مبدأ الاستعمال المنطوي . معنى اللفظة عنده هو استعمالها ؛ وطريقة استعمال الرموز كدليل على معانيها .

ونعتقد ، كما سيبتين ، ان الافتراحين السالفين ، كجميع الافتراحات المتعلقة بالقضية المبرومة ، يستندان الى مبدأ اسبق واولى بالاهمية المنطقية والوجودية . قضية المعنى ، عندنا ، في الاصل والجوهر ، هي قضية طوعية اتفاقية . ومع الزمن تتبلور تلك الاتفاقيات ، كالمعادن والتقاليد الاجتماعية والطقوس ، مقاييس واضحة ام غامضة ، دقيقة ام تقريبية ، محددة المعالم يبتها ام ضبابية النسيات مغشاتها . كل ذلك حسب الحاجة والظروف . وبفقدوا يتناسى المعالجون هذه القضايا هذا المبدأ الاساسي ، تنزعز بناهات نظرياتهم . متى تصدع الاساس فمن الطبيعي ان تصدع اجنحة البنيان .

والاساس هو ان المعرفة بجوهرها تبدأ بشخصية فردية :

« It is of the essence of knowledge that it is of the first person »<sup>(1)</sup>

« Actually given experience is given in the first person, and reality as it is known in any case of actual knowledge can be nothing, finally, but a first-person construction from data given in the first person. »<sup>(2)</sup>

« ...the intension to refer to what transcends immediate experience is of the essence of knowledge and meaning both »<sup>(3)</sup>

« If that intension of transcendence is invalid, then the further characters of knowledge and of meaning are hardly worth discussing »<sup>(4)</sup>

والحقيقة المعروفة ، في نهاية المطاف ، ليست سوى مينة تجمع ، من قبل هذا الانسان بالذات ، بين المعطيات الاختبارية التي تتوفر لديه بالتجربة ، وقصده بتخطي معطيات هذه التجربة ، وربط هذه

(1) C. I. Lewis, « Experience and Meaning », *The philosophical Review*, Vol. 43 (1934), P. 127. (١)

(2) *Ibid.*, P. 128 (٢)

(3) *Ibid.*, P. 131 (٣)

(4) *Ibid.*, P. 132. (٤)

للمعطيات وذاك القصد ، بالعالم الخارجي الذي يصغر عن صفاته ، لذلك الانسان بالذات ، عبر المعطيات التجريبية تلك .

من هنا ، من هذا المنطلق المثلث الابداء ، ينطلق البحث بالمعنى .

ويكتسب هذا المعنى أهمية التواصل عندما يتبادل اثنين أو أكثر هذا المخطط العام أو ما يشبهه .

وتبدأ عندها مغامرة التعرف على صحة أو عدم صحة المعرفة . أو بالأحرى ، كانت قد ابتدأت فعلاً في مرحلة اسبق . هنا ، وعلى هذا الصعيد ، تكتسب أهميتها الاجتماعية .

اما أهمية هذه الآراء ، وعملها على القضايا التي نعالج فستبين ، في أوقاتها وإطاراتها . ما تهيئ الإشارة إليه الآن هو أن مبدأ التحقق ، إذا كان ممكناً وذا أصالة على الإطلاق ، فوجب أن يكون عملياً ومفيداً في هذا السياق العام . بالأحرى ، هذا ما نقصده .

#### 4 - الحقيقة الموضوعية :

والحقيقة<sup>(١)</sup> معناها الموضوعي<sup>(٢)</sup> أو التجريبي لمجد في هذا الاطار العام أقوى أساليبها . ذلك لأنه يسلط الضوء على العلاقة بين الفكرة أو الرمز عن هذه الفكرة من جهة ، والظواهر الموضوعية - كالأحداث التاريخية والواقع التجريبي - والعلاقة بين الواحدة منها والثاني ، التي تصوّرها تلك الأفكار أو الرموز من جهة ثانية . وفي تلك العلاقة ذاتها يكمن جوهر الحقيقة التجريبية الموضوعية . وإذا فصلت لغة الخطأ نقول أن جوهر الخطأ الموضوعي - كالصواب الموضوعي - يجمع ملحقاً بتلك العلاقة ذاتها . ومهمة الباحثين تحزّل بكشفهم للغطاء ، وبإيقاظهم للمهاجع النائم ، وبالتعرف عليه - خطأ هو أم صواب ؟ وزبناً ، وسعياً وراء التعمق الفكري وزيلة في الحذر والإيفاض ، بالتحقق منه !

#### 5 - إرادة العامل في الحقل السياسي :

صحيح أن إرادة العامل في الحقل السياسي ، وعن طريقة إرادة المدارس أيضاً ، ذات تأثير فعال بهذه الظواهر الموضوعية المدروسة . فإذا كانت السياسة بطبيعتها معيارية ، يصبح من واجب

---

(١) تكون الظواهر الموضوعية بجميع فصائلها - واقعاً كانت الظواهر أم حادثة لم علاقة بينها - نوعاً ولسناً من المفاهيم الموضوعية التي يستعملها الباحثون للتحقق من هوية الفكرة ( أو الرمز ) للظاهرة - صواب هي أم خطأ . لما اتفق الثاني من المفاهيم الموضوعية المتداولة فهو جسورة بلادية للتعلق وأفراد اللغة الأولى . انظر : ملصم لربان - منهجية والسياسة ، الفصل الثاني : « تعريفات للمنهجية » ، القوائم الموضوعية .

(٢) الحقيقة الموضوعية هي علاقة تسبب أو تطابق بين الرمز المبرمج لشيء والشيء الذي تشرعته تلك الفكرة أو يملكه ذلك الرمز - الشيء الذي لا يتكامل بوجوده أو بصفاته المدروسة على لوحة مفاتيح طيلة وقت الدراسة أو على منبته أو رغيفه ، بل بالعكس ، يظلم هذا الوجود وتلك الصفات كثيراً بفرض نفسه على حواس المفكر ، ويكتفي بضمه ، شبه المفكر أم أي ، لمجد مسؤوليات الدراسة للدرجة الصحيحة .

السياسيين التورط بأعمال يقصد منها تغيير<sup>(١)</sup> بعض الأمور أو المظاهر السياسية - أو على الأقل تغيير بعض مظاهرها وصفاتها . ولا نرى داعياً لأقليات الملقمة المتطوعة للجملة الشرطية السابقة . حتى نظرة غابرة سطحية على تطور الأمور وطبيعتها تكفي لتدعيم صحة هذه المقدمة . وكلما تعمق الدارس بحثاً وتفتيحاً وكشف حجب عن مبادئ جوهرية تمجد الاسس الصامدة للتصرفات السياسية النصوصية ، تبين له ، في ضوء اقوى ، صحة هذا المعتقد . هذا من جهة : جهة الاستناد الى الواقع الموضوعي والحوادث التاريخية أو التصرفات الاجتماعية بغية تبرير قبول مبدأ معين على انه مبدأ صحيح . ومن جهة ثانية : جهة الاستناد الى هذا المبدأ بالذات ، بعدما تبينت قوة ركائزه واسائده الموضوعية ، في عملية بناء نظام فكري وروابط المفاهيم العامة في اطار تفهيري عام ، من هذه الجهة ، نرى انه لولا إمكانية التغيير تلك لكانت التزاماتنا الاجتماعية التضالفة عمليات وهمية فحسب . وإذا أهدأ العنصر المعاري عن طبيعة السياسة ، ابرأت معه أهمية وإعالية التزامنا بتحسين العالم الذي قُسم لنا أن نهمس بتغيير بعض أموره . ويشرفنا ان نلتزم بالقيام ببعض المسؤوليات الصعبة بغية تكثيف الخبر فيه . ويتضمن هذا ولا شك محاربة شره . ان علماً اصبحت حرية ابنائه الى حد اصبحت معه مجرد وهم فحسب بات لا يتطوي التزام رجل الدولة فيه على مفاهيم موضوعية قيمة على الاطلاق : وتضمحل بالتالي فيه قيمة الزامات ابنائه بالسياسي وراء محبته ، كما ان سياستهم تتحلل الى مستوى اللعبة التافهة . قد يبقى لهذه السياسة قيمة وهمية نفسية سلبية . ولكنها ، رافعة تؤثر في مجرى التاريخ وفي تكيف احواله ، يُحكّم على جهودها سلفاً بالاختلاق ، بالآخرى ، باللامنزوية .

ولكن هذه الارادة ذاتها - أم التأثير الفعلي والتاريخي - تستجلب معها الى الحقل السياسي معضلات توازي مغائرها . وطالما زادت شرو هذه المعضلات عن الخبرات التي تدرها تلك المغاليم .

فإرادة العامل في الحقل السياسي هي المسؤولة ، جزئياً على الأقل ، عن الفوضى التي تلازم الاجتهادات ملازمة الشيء لظله .

فهذا ما يبرر ، من جهة ، طلب التنظيم الاجتماعي لمخلصاً من هذه الفوضى . ومن جهة ثانية ، من هنا تنشأ أهمية جعل السياسة علماً .

على هذا المستوى ايهما تبرز تأثيرات الارادة الانسانية قوية قاتلة .

يضاظرنا اخذ بحث « الواقعية الوصفية » ، اي بحث المعنى الوصفي « للواقعية » ، الى التورط في بحث المسألة : هل السياسة علم ١٩٧٩ ولا شك بأن بحث هذه المسألة سيوضح المعنى التعبيري

(١) لا يفترض الواقعية السياسية ان الظروف الحاضرة التي تتفاعل في نشاطها العلاقات الدولية الخارجية تتفاعل عليها صفة عدم الاستقرار لهذه لذلك دائماً بحرب ذات نتائج هدامة ضخمة - نقول لا يفترض الواقعية السياسية ان هذه الظروف لا يمكن تغييرها ، Ingenschen, H., 1966, p. 8. ان ترميننا المحاضر للواقعية السياسية لا يكتفي بهذا الموقف السلمي من التفكير موضوع البحث - انه يلتزم بدراسة الوضع بغية تغيير هذه الظروف بدل ما يكون بإمكانه ترويضها لجعلها افضل .

(٢) تراجع لهذا المنهجية والسياسة للمؤلف ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ ، الفصل السادس .

« للواقعية » . وسيكون لهذا البحث أيضاً عامل متعلقة على عوقفنا من النظرية السياسية - ونعتقد انها بعيدة بعداً شاسعاً عن كونها نظرية بالمعنى التخصصي الدقيق « للنظرية » !

#### ٦ - غاية السياسة :

ومن الواضح انه صعب جداً ان نجيب عن المسألة المشاره دون التعرض اولاً الى مسألة غاية السياسة . والجواب على المسألة الاولى يرتبط ارتباطاً حليماً بالجواب على المسألة الثانية ، وعلى الخصوص بصيغتها التالية : هل غاية السياسة هي الحقيقة والحقيقة والتثبت منها ام هي امر آخر ؟

يعتقد البعض ان هدف السياسة هو التهيئة للمواطنة الصالحة<sup>(١)</sup> . ويعتقد آخرون ان الغاية السياسية القصوى والاولى بالأهمية هي تنظيم القوة الجبائية<sup>(٢)</sup> واستخدامها لفض النزاعات بين الفرقاء المتنازعين من ابناء المجتمع . وهناك مذاهب متعددة متوعدة في هذا الجواب . ولا يمتنا استعراضها جميعاً . اذ ان المبدأ الذي نستنتج منها يتضح من معالجتها المختصرة على هاتين المنهين .

فمن زاوية هاتين المنهين في غاية السياسة نستنتج ان مهمة السياسة الاولى ليست كما هي في العلم الدقيق التخصصي ، وبحكم الضرورة ، البحث عن الحقيقة الموضوعية وبالتالي التثبت منها . هذا مع العلم ان هذه الحقيقة التجريبية قد تلعب دوراً<sup>(٣)</sup> ، يصغر ويكبر حسب الظروف والأشخاص ، في تقرير الغائتين المشار اليهما . ولكن النقطة الهامة التي ينبغي ان نتذكرها هنا هي ان نفس النزاعات قد يتم ، والتهيئة للمواطنة الصالحة قد تتوفر جميع شروطها ، وفي حرف البعض من ذوي السلطان السياسي على الأقل - بمعزل عن معرفة الحقيقة الموضوعية . وحتى لو عرفت ، قد ينجح بعضهم بتحتيئة اية من الغائتين - ولو الى حين - بأساليب تتناقض مع الحقيقة التجريبية كل التناقض . في الواقع لقد كثرت الدلائل التأنيجية التي تساند الادعاء ، بأن جهل تلك الحقيقة يجعل تطبيق الغائتين المذكورتين امراً صعباً وليس على الفرقاء المنهين مما يجعله العلم بها .

وما صبح من علاقة الغاية السياسية بالحقيقة يصح بالقوة العلمية ذاتها على علاقة هذه الغاية بالقيم الادبية الاخلاقية الاخرى كالعادلة مثلاً . .

واقترض ، فرق هذا ، ان الحقيقة للموضوعية قد أصر على التقيد بها من قبل ذوي السلطان السياسي - مع العلم ان هذا الاقتراض ، لو صح ، لكان الشواذ أكثر مما هو القاصد - أساساً ضرورياً لتحقيق اية من الغائتين المقصودتين ، فهاذا يستتبع فلك الاصرار فيها يتعلق بعلاقة السياسة بالعلم ؟

الاجابة عن هذه المسألة تتعلق بدورها بتفسير مسألة اخرى : - غاية ثالثة للسياسة . على الأقل

(١) ملحم لمرمان ، المصدر السابق ، ص 18 و 19 .

(٢) كثرهم المفكرين السياسيون الذين يبتزون هذه النظرية . منهم ، ولهمهم ، في الفكر التصوري جمع المفكرين الذين يبتزون نظرية التماثل الاجهائي في أصل الاجتياح والسياسة . ولذا صبح هذا على الفكر التصوري فهو صبح بحد أكثر على كتاب الفكر الديكتاتوري البوليتاري .

(٣) يعطى موضوع من هذه المواضيع حيث تظهر فئاتها بوضوح مهمة الالتزام سبياً من اسباب الاستعباد . فلا يقدر الالتزام ان يفصل عن الاستعباد . . . Hoffmann, E. (ed), *Ibid.*, p. 187 .



الصعوبات التي متجابهها الاجابة عن مسئلة فيها ، هي ذاتها الصعوبات التي ينبغي ان متجابهها الاجابة عن المسئلة الثانية . فما هي الصعوبات التي متجابهها من يعتقد من حق ، كما يعتقد اجمالاً جميع السياسيين رجال الدولة المسؤولين ، بأن غاية السياسة هي في الاصل تفهم الواقع السياسي وبالتالي ، وبناء على هذا التفهم ، محاولة تغيير هذا الواقع بحيث ينسجم اكثر واكثر مع غططات رجالات المجتمع الفاعلين المسؤولين ؟ واذا تبين ان هذه الغاية السياسية هي ، كما هي في الواقع ، غاية غامضة بعض الشيء يظل تفهم الواقع السياسي عملية هامة على الاقل لهؤلاء الذين ، بالرغم من اخفاقهم في السيطرة على هذا الواقع من قريب او بعيد كلياً او جزئياً ، يوجهون تصرفاتهم الشخصية وسلوكهم بقدر ما هو داخل ضمن نطاق مقننتهم الخاصة ، بوعي من هذا الظهم<sup>(١)</sup> . وهذا اخضع الايمان .

متاح لنا فرصة افضل لمعالجة المفهوم المياري و افضل ، السابق ذكره . عندئذ ، وبعد نهشة السياق المناسب ، سنعالج بطريقة اوضح او اسهل الصعوبات التي متجابهها دارس السياسة من زاوية المياريه المياريه والتوصيات الاخلاقية والمتطلبات الادبية . غير اننا يجب ان نذكر دائماً ، أننا الى الان نهرنا من ، او بالاحرى اجلنا ، متجنبين الصعوبات ، معالجة اقصى واخطر صلة للسياسة بالعلوم او المحاولات الانسانية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً جداً . وهذه الصلة بالذات هي اكثر الصلات مزلقاً فكرياً وعملية . وبالرغم من ذلك ، فلا يمكن تجاهلها التام . السياسة بطبيعتها معيارية . فالاختيار بين سياستين مختلفتين او حزينين او مرشعين لمقعد برلماني هي ابسط الاختيارات السياسية<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك فهذا الاختيار هو عمل سياسي نموذجي . وينطوي هذا العمل ، لا على الصعيد العقلاني نصب ، بل على الصعيد الاكثر بدالية - صعيد الفهم المشترك ، او التصرف على السليقة - درجة محدودة ولكن بيئة من التنبيه الى المفائيس الاخلاقية والمياريه الاقصى . بالطبع قد يكون هذا الاختيار ، بعض الاحيان وعند بعضهم ، عملية ليس للعمل فيها من يد على الاخلاق<sup>(٣)</sup> .

(١) Morgenthau, H., *On City*, p. 4. ويدخل هذا مختصراً شيئاً في مفهومنا و للاهتمام .

(٢) « هل نعرض مصادرة بين دولتين دولة ثالثة على احلال الحرب ؟ وهل يشجع عدم الائتلاف من جهةهولة قوية للدفاع عن دولة اخرى دولة ثالثة على القيام بعمل عدواني ؟ » انظر :

Wolfe, Arnold, «Statenmanship and Moral Choice», *World Politics*, Vol. 1, No. 2 (Jan. 1949). Also in S. Hoffman's *C.T.L.R.*, p. 213 ff.

(٣) أ - ان مفهوم الحرب وسيلة لتحقيق سياسة معينة يدو انه يستند الى افتراض اهد ، اي الافتراض الزاعم بان الاختيارات التي نقرها انخبها هي في جوهرها و صفاتية . ولكن كاتريل (Castrell) يشير الى ان هذه القرارات قد نخدمها الاوامر والاساليب والاحكام المسبقة والتفكرات والتعصبات الخاطئة .

Keiman, H.C., *Ibid.*, Quoted in Hoffman, S., *Ibid.*, p. 21. انظر :

ب - ويرهن هوبز (Hobbes) بانكيتهم قوة البيان ان ظروف الحرب لا يمكن ان تقل الى اهد من الانتصار - الامر الذي بين عن تخيل ذكي زهري - بصلية استدلال لا يصح ان يقال ان مقاومتها لسبق بقوة صحة لمحتاجها . انظر : Wolfe, Arnold, «The Anglo-American Tradition In Foreign Affairs», in S. Hoffman's *C.T.L.R.*, pp. 240 ff. (Reprinted from Arnold Wolfe and Laurence W. Martin (ed), *The Anglo American Tradition in Foreign Affairs*, Yale University Press, 1956, p. 243.

وهذا عملٌ ينبغي أن يتبناه له المنظرون السياسيون . وأهمية البعرة المستوحاة منه هي أنها تجعل  
التنظير السياسي عملية ميسورة من امكانيتها أو نجاحها<sup>(١)</sup>، ومع هذا يظل خطأ نادحاً أن نُنكر ، بناءً على  
تبيننا لخل هذه الحالة ، العناصر المعيارية التي تشابك مع العناصر الجوهريّة الأخرى للسلوك السياسي  
المسؤول .

دعنا ، إذن ، نحصر بحثنا الخاص في الأنواع الأخرى من الصعوبات التي يهتم على السياسة ،  
مدعية كونها علمياً ، أن تجاهلها .

فكيفها اتفق أن حددنا حقل التصرفات السياسية ، يبقى مشروعاً وصل السلوك السياسي بالتنظيم  
للقوة الجماهيرية والسيطرة على هذه القوة وممارستها بطرق يبررها النظام القائم والتقاليد والأعراف . يدور  
التصرف السياسي حول نقطة ارتكاز موحدة : مصادر القرارات العليا أو الدولة<sup>(٢)</sup> ، أو ما يشبهها -  
مطلق شيء يقوم بمهام مماثلة بين الحكام والمحكومين .

## ٧ - الواقع السياسي :

تتقسم الواقع الدالة على هذا التصرف إلى قسمين رئيسيين : الوقائع العامة والوقائع الخاصة .

### أ - الواقع العام :

مثال على هذا النوع من الوقائع المظاهرات العامة \* الدعايات الانتخابية ، عملية التصويت ،  
المعاهدات الدفاعية أو الهجومية ، ميزان القوى ، التدخل السياسي - سياسياً كان هذا التدخل أم عملية  
هجوم معادية - التنظيم العقائدي ، التطورات الاقتصادية - اقتصادية كانت أم تكنولوجية أم عسكرية -  
الثورات الصناعية أو البرية ، التحركات عبر الحدود القومية<sup>(٣)</sup> ، الصراع ضد الاستعمار ، الثورات  
الثقافية ، أو التناحر بين الأملحقات الثقافية ، والضغط الاجتماعي الناتج عن تزايد عدد السكان .

(١) ونظراً لأن مع هذا ، والأسباب منهجية وفكرية وعملية ، بأن مثل هذا النجاح ليس بمستحيل .

(٢) - دوما هي الدولة اللد . جمع مؤلف من خمسة وأربعين فرعاً مختلفاً هذه الكلمة . فلما اختلف الناس على شيء مثل  
اختلافهم بين حل تصرف الدولة ، أنظر : Easton, D. *Ibid.*, p. 18 .

ب - أن مفهوم الدولة ذاته لموضوع نقاش وحوار لغرض . وهذا المفهوم هو من طبيعة معينة لكنه يتنطبق على عهد معين  
من تنظيم المجتمعات الإنسانية . وبعبارة ، والأمر الأهم ، كثيراً ما يتجسد التركيز على تحليل الظواهرات للأوسمة  
(وبالحقيقة ، الشكلية أو الرسمية ) ويقتضي الميل الانحيازي من دراسات السلوكيات . ، فمطر :

Jean Meynaud, «Methodological Uncertainties in Political Science», *Enquiry*, No. 2, Summer  
1959, Vol. 2, p. 91.

(٣) إننا نعرف القليل من التحركات ، ومخصوصاً غير المنظمة منها ، التي أصبحت ترى لعلها في السياسة العالمية ، .

Acton, Raymond, «Conflict and War From The Viewpoint of Historical Sociology», In S. Hoffman's  
C.T.F.R., pp. 191 ff. (Reprinted from International Sociological Association, *The Nature of Conflict:*  
Studies on Sociological Aspects of International Tensions, pp. 177-203), (p. 197).

لذلك، أي مدى تخضع هذه الظواهر العلمية من السلوك السياسي لعملية القياس الكمي الدقيقة ؟ كثيرة هي الأسباب التي تتجمع وتساعد لتجعل إخضاع هذه الظواهر للدراسة محددة دقيقة ، عملية على الغالب غير ممكنة ، وفي بعض الحالات وعند إمكانية تحقيقها ، عملية صعبة جداً . وهذا بدوره يجعل تفهمها وبالتالي صعوبة السيطرة عليها أمراً قريباً من المستحيل . من هذه الأسباب أن هذه الظواهر تتغير بسرعة كما تتغير أيضاً المبادئ فيها ، وأن هذا التغير يتأثر بتغيرات لا عد لها ولا حصر - بعضها معروف ، وبعضها لمخبرنا حوله شكوك كثيرة ومزعجة ، وبعضها غير معروف ، وبعضها عقلاني واسع وبعضها ، أخيراً ، لا تمت إلى العقلانية بصله لا من قريب ولا من بعيد ، وأن المعرفة والأرادة والتفصيل ، تتأرجح بين مجرد ظفرة لشهوة أو لغوى من جهة ، وبين الاختيار المبني على دراسة عميقة وتبصر واسع من جهة أخرى - أن هذه جميعها عناصر لا يمكن الفصل بينها وبين تلك الظواهر . فلا فائدة أن نكون هذه الظواهر مواد تتسجم بطبيعتها ، وحتى بعد فروض ضمن طويل ، لعملية القياس العلمية . وأنه لمن الغاؤول بمكان أن نظل نمعتقد ، كما نمعتقد في الواقع ، بإمكانية تطبيق المقاييس العلمية يوماً ما ، وبعد كثير من الجهد الاستقصائي والعبقري النافذة إلى أعماق الأمور وجواهرها ، على هذه الظواهر السياسية . على كل ، يظل هذا الاعتقاد ، أو بالأحرى العمل على تحقيقه ، من أبرز التحديات التي تواجه المهتمين .

#### ب - الواقع الخاص :

وتخضع أيضاً للأسباب المعروفة للعملية العلمية ذاتها الأفكار ، والأحكام المسبقة ، والامساك بالآراء ، والتقديرية الغامضة ، والمعتقدات ، والمواقف<sup>(١)</sup> التي يتصف بها العاقل في الحقل السياسي . وبذلك تصبح عملية فهم هذه الأمور عملية بعيدة المثل على الدارسين العلميين .

وطالما كانت هذه الأمور ظواهر فريدة من نوعها وظروفها - أسباباً ومسببات . ولا نود ، بناء على ذلك ، أن ننكر وجود قواعد<sup>(٢)</sup> موضوعية تسيطر على تصرفات الناس بما فيها هذه الظواهر الفريدة . ما نعرفه من هذه الأمور يضعنا وجهاً لوجه تجاه مسؤوليتنا العلمية الصحية التي تتطلبها عمليات التنقيش من هذه القواعد ، وصيغتها نظريات تساعدنا على تفهمها وربطها بتغيرها من الأمور ذات العلاقة وتفسيرها ، وبالتالي ، وإذا أمكن ، السيطرة عليها .

(١) - د. كيف تؤثر الثقافة السياسية للوحدة السياسية على تكوين السياسة الخارجية ؟ وأشير هنا معاً إلى الأحكام والمعتقدات والمواقف التي تنطوئها تلك الفئات التي نحاول أن نؤثر بالسياسة الخارجية فوحدة سياسية معينة تجاه الوحدات الخارجية ، وإلى أصل أولئك الذين يقومون بالقرارات ، وإلى تربيتهم وأفكارهم - ما هي أولاهم فيها يتجس بذهنيات سياستهم والوسائل التي يستعملون لتحقيق تلك الغايات ؟

Hoffman, S. (ed), *Ibid.* pp. 181 and 184.

ب - د. لا نقود البطالة ، كما لا نقود الزيادة في عدد السكان ، إلى سياسة التعليم بعمال عدائية . الخلق الضرورية التي تربط بين هذين الجانبين هي طريقة خفية في التفكير أو في العمل عند الطبقة الحاكمة .

ج - ليست هناك أية بنية ، بالخاصة ، حل أن تولد الحرب ؟ بعينه صيا لثاني للحرب ؟ ولم يكن سوى سبب لظلال الأهمية في بعض الظروف ( مثلاً قبل ١٩٣٩ ) حل أنه كان صياً ذا أهمية كبرى ما بين ١٩١٠ و ١٩١٨ - المرجع ذاته ، ص ٢٨٨ .

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 4. (٢)

وإذا عظمت مسؤولياتنا العلمية أمام المهات التي ذكرنا ، فإنها تزداد جساماً أمام المسؤولية الكبرى : المسؤولية التي نجهدنا من زاوية الجوهر في المحاولات العلمية . نفي تلك المسؤولية امتياعاً<sup>(١)</sup> معرفة الحوادث السياسية على أسس تؤمن . فالفضل ما نؤمل به في ظروفنا المعرفية الحاضرة هو أن نلجأ إلى تقديرات قد تكون سعيه الحظ وتوقعات<sup>(٢)</sup> قد تنهي بنا إلى عجبات تتمنى الوصول إليها . ولكن يهدر بنا دائماً أن نغز بين هذه التقديرات والتوقعات السعيه الحظويين الاستباق العلمي لما تتمنى تحقيقه . وإن الاخفاق في هذا التمييز هو من الخطر الاشكالات المنهجية . ويقع في خطأ منهجي عائل من يتعدى ، في السياسة كما نعرفها اليوم ، حدود تلك التقديرات والتوقعات . أنه بذلك يتعدى الحدود التي ترسمها الواقعية السياسية . من فعل ذلك ، وقد اخفق هانس موزنتو في السيطرة على أصعابه أمام هذا الاغراء ، اتهم من حق بتأثره ببقايا اليوتوية في الواقعية السياسية .

#### ٨ - التشابك بين الموضوعيات والذاتيات :

والتشابك بين العناصر الموضوعية والعوامل الذاتية في التصرف الانساني يزداد في تعقيد العملية ، وبالتالي في صعوبة رسم الصورة الصحيحة للموضوع . ولنا في العلاقة بين العلة والمعلول في الاجتماعات ومنها السياسة ، أبرز دليل على هذا التشابك المعقد الذي لا ينفصل العملية العلمية من ان تحلل عقده .

وقد صبر هن هذا التشابك المحير في هذه العلاقة بين العلة والمعلول في الاجتماعات المتعقبة التلي من كتاب نهر الفلسفة التاريخ للمفكر الاسباني اورتيجا اي خاسيت ( Ortega Y Gasset, J. ) .

Thompson, K. W., *Ibid.*, p. 78-1 (١)

ب - ليس هانس موزنتو واضحاً تماماً فيما يتعلق بالاعتقاد بما لنا كانت أم لا لعكبات استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها مطلباً ضرورياً للصحة العلمية للنظرية . فيبحث في الدوافع ( ص ٦ و ص ١١ - ١٢ من كتابه السياسة بين الدول ) يتطلب ذلك على ما يظهر . انه يبد الدوافع مستنداً الى انفعالها في توفيرها لنا لفتاح التوحيد (؟) الذي يمكننا من هذا الاستباق .

ومن جهة ثالثة فهو يعتقد ، على ما يظهر ، بأنه ، مستنداً إلى ما قد فعل السيلسيون في الواقع وإلى ما يمكن ، تزعمه قبل أن يحصل من نتائج لتعاليم يمكنه أنه يتخيل أو يستنتج ما كان يمكن أن تكون عليهم ( ص ٥ من المرجع ذاته ) . بالطبع هناك فرق هام بين « التخيل » والاستباق العلمي . ايما يتبنى لذا غير سؤال يلجأ مسؤوليته ؟ هذا سؤال تصعب علينا الاجابة عليه من زاوية ما كتب لمصعب .

(٢) استمع الى هذه للكلمات : انه من المحتمل ... ان يشغل استئناف مير روسيا الى غلبتها التقليدية للفائدة تجاه مرة على الاطلاق ، في بحر المحيط وفي البلقان ، ونخرج على البحر المتوسط في القرنين الاثنى والاثنى عشر - انه من المحتمل ان تشغل هذه الحجة للخطوطها ، صفحات مهمة لا سيحدث في تاريخ القرن العشرين .

Brown, A.L., *The Use of History*, London, Hodder and Stoughton Ltd., 1946, pp. 26-27.

لنا هذا المزج المربط في ذلك في ١٩٤٤ .

ونمكن جروج كوتان بمشتر سترات على وجه التحديد من أن يستبق معرفة الحركات الثورية في الامبراطورية الروسية ، وذلك قبل حصول الثورتين البلوتية والهنغارية في ١٩٥٦ . لما الأسس التي انطلق منها إلى هذا الاستنتاج للمستحق فهي ، أولاً ، معرفته للتاريخ الروسي ، وثانياً خبرته في تشرح الحكومات الثورية . انظر :

Thompson, K., *Ibid.*, p. 11.

« لنقل افذه ... ان الحياة محتاج ، اكثر ما محتاج ، إلى القِيض السَّح . من يفتن بمجرد مجابهة للضروريات عندما تنشأ بفعل من الوجود . لقد انتصرت الحياة على هذا الكوكب لأنها ، بدلا من ان تكفي بمجابهة الضروريات ، قد اضطرتها بوابل من الامكانيات التي ، وان اختفى بعضها ، فقد سهل بالرغم من هذا الاخلاق وعن طريقه ، القيام بعمل ايجابي . لقد بنى جسراً على ضحايا هذه الاخفاقات يقود إلى انتصار بعض الامكانات الباقية .

« وان التمييز الذي تفوح منه رائحة الحياة ، وأحد التعابير الاجمل ، في رأبي ، في معجم التعابير الاجتماعية الاصيلة هو الاثارة (Incitement) الاستغزاز او التحريض . ليس لهذا التمييز من معنى الا في مجال الحياة . فالغيزاء لا تعرفه .

« لا يستتر شيء في الفيزياء شيئاً آخر . والملة تنتج معلولاً نسبياً لها . ان طابة البليارد تدفع الطابة التي تصطدم بها بقوة تساوي مبدئياً قوتها . فالملة تساوي للمعلول . اما عندما يلامس طرف المهراز خاضعة المهر الاصيل ، يندفع هذا عادياً بقوة سخيفة تيس بينها وبين قوة لمس المهراز من نسية .

وفاستجابة الحصان لهذا المنبة هي تدفق لطاقت خريزة ناعمة داخلية اكثر منها ردة فعل تساوي ، ولو نسبياً ، الوخزة الخارجية . وبالفعل ان مرأى الحصان الثور الجفول ذي الرأس العصبي والعينين الثريتين ، هو الصورة الرائعة للحياة الفائرة المتكجبة »<sup>(١)</sup> .

وفعللاً من فكرة التشابك بين الموضوعيات والذاتيات التي يمثلها هذا المقتبس ثقرأ فيه ، وربما لهذا التشابك، صفة متقد عملية اخضاع الملة والمعلول في الاجتهات للدراسة موضوعية كمية دقيقة . تلك هي صفة عدم التطابق والتوافق بين المحركس او الملة من جهة ، وبين الاستجابة او المعلول من جهة ثانية .

ونقرأ عبرة مقابلة لهاتين العبرتين في المقتبس التالي من المذكر الانكليزي الشهير ادمون بيرك (Edmond Burke) :

« ان العلم الذي يدوم بناء الجمهورية (Commonwealths) او ترميمها او اصلاحها ، لا يصبح ، ككل علم اختياري آخر ، ان يدرس بطريقة قبلية (A priori) . ولا يكفينا الاختبار القصير معلماً في هذا العلم التطبيقي العمل : ذلك لأن الاسباب او النتائج الحقيقية للمسيات الاخلاقية ليست دائماً مباشرة . فرب عمل يدا متحازاً غير صالح باديه ذي يده ، ثم تطور فاصبح بعدد معللاً ممتازاً حقاً . وفوق هذا فقد يكتسب صفته المتأخرة من سوء تأثيراته الاولى .

« وقد يحصل ايضاً عكس هذا : كثر ما تتحول المخططات مقبولة ، ومعتدلة وذات نتائج مرضية ، إلى نهايات الفجة يأسف لها .

(١) (تورنيد لنا) . regn Y. Gassett, John, Toward A Philosophy of History, N.Y. . Norton, 1941.

« وفي الدولة كثيراً ما توجد حلول مغمورة او مدفونة تطلب الاشياء التي تبدو في بدايتها غير ذات أهمية وثاقمة ، ثمرة قد تتعلق بها رفاهية الدولة بأكملها » . (١) .  
وجاء في أثر مغاير :

« كل ما هنالك يحمل على الاعتقاد انه « اي روسو » كان ، مثل فولتير ، أميل الى انكار الثورة التي عصت له . لكن الاحمال العظيمة دائماً تفوق صاحبها شهرة . ذلك ان الروح التي تحررها هذه الاحمال تطلق عواصف لا يمكن تبيتها قبل وقوعها . والاضطرابات الاجتماعية التي تقوم بالطريقة عينها هي أيضاً وليدة تلك الاحمال .

« حل ان روسو الناسك وحده سيظل بالرغم من احتجاجاته على الدور الذي قسّمه له القدر ، في التاريخ ، رائد العاصفة العظيمة ، ومبدع حقبة جديدة » (٢) .

تمثل هذه العبارة للمعتبر ، فضلاً عما سبق ذكره ، بدءاً للفكر للنشأك موضوع البحث . وهذا عما يزيد ، بالتالي ، في صمود قضية هي في الأساس صعبة ومعقدة فوق اللزوم .

## ٩ - « علم » السياسة و « النظرية » السياسية :

لما الاستنتاج الطبيعي لهذا البحث الشعب فهو استنتاج مزدوج اصبح الآن معروفاً لدينا : نفي كون السياسة « علماً » ، والنظرية السياسية « نظرية » بللمنى التحقيق التقني المحدد لمنهج التعبيرين . اذا كانت الظواهر السياسية لا تعبر نفسها احتياطياً بعد اكتشافها (٣) ، لعملية القياس الكمية الدقيقة ، واذا كانت هذه العملية ضرورية لا يمكن لعملية التفسير ان تتحقق بدونها ، تصبح صيغة نظرية سياسية كافية وبالتالي صيرورة السياسة علماً ، غاية الخطأ يخطر تحقيقه من قبل ذوي الكفاءات اكثر منها حقيقتين واقعيين ، جل ما يطلب منا هو وصفها وصفاً صحيحاً ودقيقاً . ولا شك بأن جهوداً جارية متنامية ومتواصلة ينبغي ان تتجسد بغية تحقيق هذا الهدف البعيد المثال . ولا شك ايضاً بأن بذل هذه الجهود لتحقيق مثل هذا الهدف هو امر ملحا . وفي مجابهة هذا التحدي بنجاح تتجلى مسؤوليات العبقرية

(١) Buck, E., *Reflections on The French Revolution and Other Essays*, Dent., London, 1916. - آ

ب - Toynbee, A., *Ibid.*, pp. 257 ff.

(٢) برومان وولان ، الفكر روسو احمية ، ترجمة محمود زايد ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦١ ، ص ١٠ .

(٣) « وعلينا ، لوق ذلك ، ان نحسب حساباً للواقع الواضح ان معرفة الشخصية الانسانية لم تزل في عهد الطفولة . ان الدراسة المتعمقة للجنس البشري هي دراسة الانسان . ولكن بالكلية ابتداء الدراسة الخبيثة للشخصية الانسانية بمساعدة الوسائل العلمية الحديث وفي صورتها . ونرى ان الذين تصفوا في دراسة الشخصية الانسانية ، عبر التحليل النفسي ، وعلم النفس ، وعلم البيولوجيا النفسية ، وعلم التركيب النفسي ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم الطب النفسية وعالم ما وراء الوعي - جميع هذه الحقول لم تزل حذراء لم تلمس سوى هوامشها لكتشفون ، على الرغم من انها مكشفت ومطلقة لأمراض الخلق ، ترى ان الذين تصفوا في هذه الدراسات هم اكثر الناس تحفظاً في إطلاق الاحكام على الشخصية الانسانية . » . انظر :

Merrile, Charles, *Political Power, Its Composition and Incidence*, N.Y., 1934. Quoted in Snyder, R.C. and Wilson, M.H., *Roots of Political Behaviour*, American Book Co., New York, 1949, p. 141 .

السياسة لهذا العصر وكفائاتها - هذا اذا نوفرت لنا مثل هذه الكفاءات .

## ١٠ - المبدأ والضرورة :

﴿ ويظهر اننا مضطرون في هذا السياق على التمييز بين النظرية والتطبيق <sup>(١)</sup> وبين « المبدأ والضرورة » <sup>(٢)</sup> .

اعتبارياً يجد المراقب الفطن هوة بين ما نيشّر به من مبادئ وقيم وعقائدات ، وبين ما نقوم به من اعمال حياتية وافعال تطبيقية . ولا غرو في ذلك لان افعالنا تجلدها شروط اقصى واصعب من الشروط التي تجلده تفكيرنا . والاحتمال الذي تقف في وجه تحقيق الاعمال اشد عناداً وشرس مراساً من العراقيل التي تواجه الافكار .

وظاهرة من ظواهر الحكمة الواقعية ان تفصل مخططاتك تفصيلاً يمكنك معه ان تحققها ، وان بشيء من الصعوبة . وما الكسل من هذه الزاوية سوى عدم التخطيط او التخطيط بشكل يمكن صاحبه من تحقيقه بأزهد الجهد . خطر ان ينبغي ان يتجنبها الانسان الذي يتعهد بالحفاظ على جودة الحياة واهميتها والنشوة الحارقة التي تنشأ من النجاح في ركوب مخاطراتها من جهة ، وعلى عدم التألم من خيبة الأمل فيها ومن الاخفاق المريع في مشاريعها ومن الشعور بالذنب تجاه شروطها من جهة ثانية .

### أ - اليوتوبية الوهمية :

اليوتوبية الوهمية هي احد هلمين التطرفين . وبالاختصار ينحصر هذا التطرف بالتعلق بمبادئ سامية وقيم عالية مترفعة بمنزل من اى اعتبار للحقائق والحوادث ذات العلاقة العلمية بثلث المبادئ والقيم . ومالت في السياسة المدارس العقلانية والاخلاقية والقانونية والشرعية المتطرفة نحو ارتكاب هذه الغلظة .

وما التطرف الثاني فهو الميكانيكية او الواقعية المهووسة . وبالاختصار ايضاً تقتصر هذه الواقعية المتطرفة على الاتباع التقليدي للمساك المتطرفة . ويتطلب هذا الامر القليل القليل من التفكير النقاد او المبتكر كما يتطلب بالتالي النادر المسير من الجهد الجدي او شبه الجدي . فعلى هذه المنعرجات السياسية التقليدية لا تجاهبه العسل في الحقل السياسي سوى بسط الصنعب واقفلها عداً . ومن المدارس السياسية التقليدية التي مالت الى ارتكاب مثل هذه الاخطاء في حياتها السياسية هي المحافظة المتطرفة .

(١) « انما كان الانسان في الحالة الطبيعية حراكاً يزعم البعض ... فلماذا يضطر الى التنازل عن ايمراطوريته ؟ ولماذا من انه يتمتع بهذا الحق في تلك الحالة ، فلماذا يفتقر الى الطبيعة في الواقع هو كمن غير مضمون ومعرض دائماً وايندا الى تجدي الآخرين وبالتالي تصليح عليه » . انظر : جون لوك ، في الحكم المدني ، للغة العربية . ترجمة ماجد فخري ، اللجنة العلمية لترجمة التراث ، بيروت ، ١٩٥٩ .

Thompson, K. *Ibid.*, pp. 7-8, 22, 95 and 135 ff. (٢)

## ب - الحكمة العملية المثالية<sup>(١)</sup> :

فالحكمة المثالية هنا - لتالية العملية - تكمن على ما يظهر في حل وسط يتحاشى شوائب المتطرفين السابقين . وليس في هذا الاستنتاج من جديد . بالعكس ، أنه ربط لمجموعة من العضلات السياسية الحديثة والمعاصرة بمبدأ سبق التعرف اليه حكماء الاغريق منذ الالف السنين . ولكن هذا المبدأ ويشكله العام لا يحل معضلاتنا حلاً يفي بالفرص المطلوب . ما هي حدود ذلك الحل الوسيط ؟ اين نجده بالضبط ؟ واذا تغير مع الظروف والأشخاص - الامر الذي لا يستبعد احتمال وقوعه - كيف نتوصل الى التعرف اليه ؟ وهل نلذ ان وجده مرة من المرات ، ان نجده مرات متعاقبة ؟ ما هي القواعد والامس التي نمتد اليها في عملية تفتيشنا عنه والتثبت من موضع تركيزه ؟ اذا كانت القرون التي تفصلنا عن ارسطو - المفكر الذي ربط اسمه بشهرة مبدأ الحل الوسيط ربطاً وثيقاً ، وكان بذلك معبراً عن فكرة سيطرت على افكاره فكري عصره - قد علمت الجنس البشري أي جديد بالنسبة لهذا المبدأ ، ولا شك انها قد فعلت ، فيجب علينا ان نكون فلاحين وبوحي من تلك الاسطوانة المستجدة ، على معالجة هذه الاسئلة معالجة توحى بشيء من الاطمئنان والثقة والاعتزاز .

---

(١) راجع القسم الاول من هذه الدراسة ، الفصل الثاني ، صفات مميزة ، « المجلية موزونة » .





## الفصل الرابع

### المعنى التعبيري للواقعية

نرانا مقربين ، ويمتدح التحليل المبين ، إلى وضع نفث فيه وجهاً لوجه والمعنى التعبيري « للواقعية » . بهذا المعنى ، تعبر « الواقعية » عن موقف ذاتي : التزام تعريفي ، ميل عاطفي ، تمسك بخدمة عقلية معينة ، وما شاكل . وصاحب هذه المواقف قد يكون المتكلم ذاته عنها وقد يكون المتخاطب في العمل السياسي الذي تخضع تصرفاته لتحليل المتكلم الدارس المخطط للدراسة وللتجارب التي تتطلبها .

١ - الوصول المباشر والوصول غير المباشر للذاتيات :

وعني عن الإشارة إلى أن الصواب - وللمنتطق ذاته ، الحظا - في هذا الاطار هو امر ذاتي - فيها هو في اطار المعنى الوصفي « للواقعية » نوع من العلاقة<sup>(١)</sup> بين الرمز او العكرة المبرر عنها بالرمز من جهة ، وبين المظاهر الموضوعية المفتحة لمراقبة الكثيرين ودراساتهم من ذوي العلم والرغبة من جهة ثانية ، انما هو في اطار المعنى التعبيري « للواقعية » نوع من العلاقة بين الرمز وامر شخصي : - فكرة شخصية خاصة - ، انطباع خاص ، دافع نفسي او عاطفي ، حالة عقلية او نفسية معينة ، او موقف تعريفي . وجميع هذه الأمور - على ما هو ظاهر الحال - ذاتية تتعلق بشخصية المتكلم او القائم بأعمال السياسة . لذلك فهي امور لا يمكن الوصول اليها على علاقتها - هذا إذا امكن هذا الوصول إطلاقاً - الا للشخص صاحبها وحده . هذا إذا أصرتنا على الوصول المباشر . اما الوصول بوسائل غير مباشرة فهو امر يمكن للآخرين ايضاً ان يفهموا به . فيستحقون متعلها من وجود او عدم وجود هذه المزايا الذاتية . ومن امكنه ذلك امكنه بالتالي التحري عن صفاتها وقوامها وامتداد تأثيراتها . واذا ميزنا - ويجب ان نميز - بين الوصول المباشر والوصول غير المباشر إلى هذه المزايا الشخصية فلاسباب منهجية في الاصل . ولكن هذه

(١) وينبغي ان نحدد شروط سلامة هذه العلاقة ومبادئ تحليل طبيعتها ، وبالتالي تقرير صحة الافتكار والحقا في اطارها . ينبغي ان نحدد هذه الشروط جميعها بمزول من السؤال السياسي والفني التي ينطوي عليها السؤال . هذا من أهم الشروط الموضوعية البحث . انظر : ملحم قريان ، المنهجية والسياسة . الفصل الثالث : « لغتنا ومشاكلنا » ، مطبع ٩ : ثلاث معان لكلمة حقيقة » .

الاسباب المتهجة اصلاً متصل فعلاً بقضايا فكرية جمهرية . انه لو اوضح ان وسائل الوصول غير المباشر تورط الباحث المهتم بالتفتيش عن الحقائق وبصفة النظريات التي تخزول هذه الحقائق في مصاصب تكثر مزالقتها - المصاصب التي قد لا تنشأ ، وبعضها حتى لا ينشأ في عملية الوصول المباشر . وعليه تختلف مبادئ عملية التحقق في نطاق الوصول غير المباشر للمزايا الشخصية عنها في نطاق الوصول المباشر . وهذه العملية حتى في اطار الوصول المباشر هي عملية صعبة معقدة توفر لها النتائج - اذا توقفت او اطلحت - بصيغ جميلة جداً عن العلم اليقيني<sup>(١)</sup> . وتفتقر الفتناء مريعاً إلى الذلقة العلمية حتى في احكامها غير اليقينية . وعليه فهانس مورغنتو مصيب جزئياً في قوله .

« ان البحث عن مفتاح السياسة الخارجية اذا ما اقتصر على دراسة الدوافع الذاتية لرجال الدولة كان في آن معاً عاقراً وغشاشاً . يكون عاقراً لأن الدوافع الذاتية هي اكثر الامور التضائية تقلباً وعموماً لكونها مشوشة ، كما هي بالفعل ، الى حد لا يمكن معه التعرف الى حقيقتها . والمسؤول عن عملية التشويه هذه هو العواطف الذاتية والمصالح الخاصة للعامل في الحقل السياسي وللمراقب الدارس للظواهر السياسية على حد سواء . هل يمكننا ان نتعرف حقيقة الى حقيقة دوافعنا الخاصة ؟ وماذا نعرف عن دوافع الآخرين ؟ »<sup>(٢)</sup> .

غير اننا يجب ان نشبه هنا إلى ان لكلا السائلين الاخيرين منطقاً يخلف عن منطق الآخر . انه لصحيح ولا شك اننا لا نعرف احكاماً ما هي حقيقة دوافعنا الشخصية . ولكنه صحيح ايضاً اننا ، احياناً ، افضل الحاكمين على صوابية او عدم صوابية النظريات او الجمل المقلدة التي تفسرها او تصفها . هذا على افتراض اننا ندورس هذه الدوافع في اطار افضل الظروف وانسيها : - مثل كوننا لعناذ فكراً ، وجرئيين ، وصادقين ، وكون العناصر التي ندورس مستقلة براحة واطمئنان على الصعيد الراعي . طبعاً جميع هذه المطالب هي افتراضات يصح التساؤل حول صحتها . وفيما ندر تتوفر جميعها في حالة واحدة معينة لاي انسان . ما ينتج من هذه الاعتبارات هو ان السياسة في اطار الشروط المتوفرة لدينا والوسائل الاستقصائية في متناول يدنا لا يصح ان تكون علماً بالمعنى الحصري الدقيق « للعلم » . ويقابل هذا الاستنتاج استنتاج توأم له : يمكننا ان نشك بوجود النظرية السياسية الحاشرة وبالتالي بصحتها وعمدى قوتها التفسيرية والترتبية للظواهر السياسية . يمكننا ايضاً ان نشكل اذا شئنا ، بفعلية هذه النظرية في توجيه التصرفات الانسانية ، وبالتالي في التأثير على مجرى التاريخ السياسي . ولكننا - وهذه نقطة خامة جداً - لا نقدر ان نستنتج مما سبق وبيننا ان الآخرين ، حتى ولو توفرت لديهم الشروط التي تتوفر لنا

(١) ويصل الاستدلال بمردن لورون الى النتيجة ذاتها بالاستناد الى بيئات مختلفة عن بيئات ومناخية لها : « ولكن الواقع هو ان علماء الاجتماع لم يبتكروا بعد من الوصول الى قناعة تامة كاملة للمردل هذه . وهو واقع ايضاً ان حلم الاجتماع لم يتوصل بعد الى نظرية مقبولة في اللدنيات التي يمكن ان تنمو وتزدهر بمنزل من الحروب . - وهذا يعني ، من جهة ما يعني ، ان مطلق نصيحة لعل يجب ان تستند على الاكل الى تقديرات محتملة لمعجب لا فلتية ، وان هذه النصيحة يجب ان تكون بحكم طبيعة الحال فلتية المعنى مشكوكاً بصحتها » . انظر : Anna, R., *Ibid.*, p. 207 .

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6 (٢)

والكفاحات التي نراول ، يمكن ان يكونوا الفضل منا حكماً<sup>(١)</sup> - الا في الحالات غير الاعتيادية والمرضية - فيما يتعلق بدوافعنا الشخصية الذاتية .

### ١ - الطريقة التجمعية :

للك تتركب الطريقة التجمعية (the projective method) التي يستعملها مورغنتو أكثر من غلطة .

فهي أولاً ، تمنح المرأب حقاً بأن يكون حكماً أفضل من العامل نفسه في الحقل السياسي فيما يتعلق بدوافع هذا الأخير . وهكذا تعكس الآلة الصحيحة . وهي ثانياً ، تفترض ان احكامها في ذلك هي احكام يقينية . في الواقع ليس الوصول الى احكام يقينية في متناول بلنا ههنا الآن . وهي ثلاثاً تفازل الافتراض للمخطئ ان جميع التصرفات السياسية هي تصرفات عقلانية . ألا يميل التاريخ بزمنه الى تحميل كفة الافتراض العاكس ؟ لا ينكر احد مطلقاً ان بعض السياسيين يتصرفون بعض الاحيان تصرفاً عقلانياً بقلو ما يؤتون من مقدرة . ولكن هل هم دائماً فاعلون ذلك ؟ ألا يفتح كيل تجاربنا بالاعتبارات التي لا تمت ابداً ، هذا اذا كانت تحت مطلقاً ، من قريب او بعيد الى العقل بصفة ؟ واذا صح هذا اعتياداً على الناس الاعتياديين ، فلماذا لا يصح ايضاً على السياسيين ؟ واننا لا نخال مورغنتو غير دار بهذا<sup>(٢)</sup> .

وهي رابعاً تتبنى خطأ مبدأ حق التشريع للآخرين على كلا الصعيدين العقائدي والعمل ، وستتاح لنا فرصة توضيح هذا الخطأ . ولكنها مع ذلك ، ليست بخفالة تماماً من الحسنة .

ب - محاكمة النوايا :

ولمجد الطريقة التجمعية و تقصصاً ، لبعض اخطائها في ما توفرت لنا تسميته بـ « محاكمة النوايا »<sup>(٣)</sup> . فما هي بالضبط عناصر الخطأ في هذه المحاكمة .

اولاً ينبغي ان نعترف ان محاكمة النوايا ليس بالمطلب المحظور في السياسة . انه امر مشروع . وهذه المحاكمة ، واذا اتبعت الطرق المنهجية الموثقة ، تقود الى احكام صحيحة ، وبالتالي غير معترض عليها .

#### (١) وما هي هذه الشروط ؟

يضع السياسي الواقع نفسه في « مكان السياسي للمجابهة لشاكل معينة » ، في ظروف معينة ، وسأل نفسه : « ما هي الامكانيات المتاحة التي يجب ان ينظر من بينها السياسي الذي يجب ان يعالج المشاكل في هذه الظروف ( مفترضاً طبعاً انه يتصرف دائماً بطريقة معقولة ) وأي من هذه الامكانيات المتاحة هو اقرب الى اختياره وتقبله ؟ » انظر . Morgenthau, H., *Ibid.* p. 5. وهذه الطريقة ، في رأي مورغنتو ، يمكن غير التحيز من فهم أفكار السياسي المقروسة وتصرفاته وبالتالي فكتنه من تفسير هذه التصرفات تفسيراً يكون أفضل من تفسير السياسي القتالم بهذه الأعمال نفسه . - انظر : Morgenthau, H., *Ibid.* p. 7.

*Ibid.*, pp. 5 and 7. (٢)

(٣) بالتذكير لمحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي للجدد... الجزء الثالث ، القرار ، لإسناد الجمعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٩٢ .

ومن هنا يتضح اننا لسنا ضد محاكمة النيات . بل ضد التفسيرات الأيديولوجية لها .  
كما واننا لم نرجع عن رأينا القائل بأن للنيات دور تلعبه في العمليات السياسية . وقد جبرنا عن هذا  
الرأي ضد موقف لبعض سياسيين<sup>(١)</sup> ، زعموا فيه ان السياسة لا يحكم فيها على النيات .

ومن هذه الزاوية يصبح المقتبس التالي بحاجة الى إعادة نظر حتى يستقيم ومتطلبات العلم :

« ولا يحكم في العلاقات الدولية على حسن او سوء النية . الحكم على الممارسة »<sup>(٢)</sup> . في الواقع  
يطال الحكم للمسؤول جميع الامور ذات العلاقة بالموضوع : ومنها النوايا ، ومنها ايضاً وبالتالي « حسن »  
او « سوء » تلك النوايا .

ذلك لان منطق التقسيم السليم واحد في السياسات كما في غيرها . وقد دافعنا في مناسبة مغايرة من  
هذا المؤلف عن الموقف القائل بأن منطق الاختيار السليبي ومنطق الاختيار الشخصي واحد<sup>(٣)</sup> . ونقدر ان  
نعمم فنقول : منطق الاختيار واحد .

وكما ان للنيات دورها في السياسة كذلك للتصريحات ادوارها . وتختلف هذه الادوار باختلاف  
المعطيات التاريخية والتغيرات في الظروف وخصوصاً في ما يتعلق بالسياسيين المصريحين . ويتقرب  
هذه الادوار المختلفة وبالتالي احلاق الاحكام المسؤولية والتجانيات الصحيحة كلها من المشاكل الشائكة معا  
في السياسة كما في العلم والمنهجية .

غير انه من الخطأ ان يتطلّع المقيم - عالماً معللاً كان ام سياسياً - من التصريح الى النيات المصريح عنها  
على سبيل مفرض . السؤال المنهجي السليم ، السؤال الذي يصعب ان يتوصل اليه راغب في جواب  
سليم وصحيح عن طريق غيره ، هو في الواقع هذا السلم ؟ ولا اختلفت انواع هذا السلم : اذ من هذه  
الانواع ما يعكس عكساً دقيقاً ، ومنها ما يقلب الصورة رأساً على عقب ، اصبح التصرف الى نوع السلم  
مسألة منهجية تتطلب الجهد والصبر حتى تتوصل في نهايتها الى موقف ملمون . ولذلك ربما كثرت في  
الساسة عمليات الاستغراب .

وتبقى عمليات الاستغراب تلك ، وعلى ما لها من مبررات (؟) عملية ، مزلق توردها القائلين بها  
موارد التيه .

### ج - ايكليات الطريقة التقصية :

وينبغي ان نقر ، من جهة ثانية ، ان هذه الطريقة التقصية بعض المحاسن . انها تحاول على  
الاقل ، ان تجتنب التطير من زاوية ما وراء المكتب - التطير الذي يفسح مجالات واسعة جداً للمخيلات  
الحسية والتفكير التجريدي غير المرتبط بالند الروابط واثقها بالواقع الحياتي العاصد وبالضرورات  
الاجتماعية المبررة . ولذلك فهي تشجع اقتضاط المرتبط به العوامل الموضوعية .

(١) ومن هؤلاء الاساذ حسام تويني ، راجع كذلك ، لنا ، تاريخ لبنان السياسي الحديث . الجزء الثاني ، بنام دولة  
الاستقلال .

(٢) « لنا لا تتبى الهند حاد باكتان ؟ » في « فوايت » ، العدد ١٢١٧ ، الجمعة ٢٩ شباط ، ١٩٨٠ ، ص ١٣

(٣) راجع كذلك الفصل التاسع من هذه الدراسات .

إنها فرق ذلك لا نضيق فرعاً بالمعتقد الذي تبرره التجارب الاختبارية والذي يقود إلى إمكانية الوصول ، عن طريق قائمتين متعددين بالأعمال السياسية أو دارسين لها ( أي متضمنين ) ، إلى نتائج مختلفة وربما متعارضة حتى ولو كانت الظروف التي تحيط بهم جيعاً متشابهة تماماً .

وهكذا نرى أن قد تورطنا من جديد في بحث منطق السؤال الثاني الوارد في نهاية المقبس السابق . إن عملية التثبت من صحة الجواب على هذا السؤال هي عملية غير مباشرة بآثار من معنى . بمعنى من هذه المعاني المتعلقة ، يعبر الجواب لثقل هذا السؤال على جسر من الافتراضات إلى حيث يجد موطنه قدم . ونتيجة لهذا العبور على جسر من الافتراضات ، هذا إذا توفقت وتم ، تكون النتيجة الحاصلة لدينا مجرد احتمال ضعيف أو تقدير يتوقع بدرجة قليلة من الثقة ، تنقصه الدقة العلمية ، وبالتالي ، وبمقدار هذا النقص ، تقل قيمته التوجيهية لتصرفات الإنسان العارف به .

وترتفع درجة الصعوبة في عملية هذا التأكد من نتائجها عندما نفترض - الأمر الذي لا مهرب لنا منه - عدم الأمانة : فكرياً كان هذا الافتقار إلى الأمانة أم شخصياً ادبياً . وبذلك تتكاثر مزالق هذه العملية فتبعد عن التأكيد .

## ٢ - الأيديولوجيات :

لا شك بأن الإشارة إلى الأيديولوجيات بتردد<sup>(١)</sup> في السياسة المرة تلو المرة . ولا شك أيضاً بأن هذا اللجوء إلى الأيديولوجيات ، في بعض الحالات على الأقل ، هو مجرد تغطية للرب ودوافع قد لا تشرف صاحبها . ولكننا لا نقدر أن نحصن هنا . لا نقدر أن نقول بأن هذا اللجوء إلى الأيديولوجي هو دائماً وأبداً وبدون أي استثناء عملية تغطية . فقلنا إذن لا أن نميز فحسب بين معنيين هامين مختلفين<sup>(٢)</sup> وللأيديولوجية : بل أن نحاكم أعمال السياسيين وتصرفاتهم وسياساتهم كلاً على ضوء الينبئات ذات العلاقة العلمية بها - اللهم إلا إذا كنا لا نتورع عن محاكمة الناس محاكمة قبلية . وإذا فعلنا - الأمر الذي لن نفعل - نكون بذلك قد تنكروا لمبادئ منهجيتنا ذاتها . فالواقعية المنهجية ينبغي أن تكون قادرة ، في معرض الادعاء والمناقشة ، لا على التمييز بين مفهومين أو أكثر من الأيديولوجية ، فحسب ، وبالتالي على محاكمة سياسات السياسيين كلاً بالنسبة للينبئات التي هي ذات علاقة علمية بها ، وللنتائج التي تنشأ عنها ، بل وعلى الاحتراس أيضاً من التثقل الخفيف المتسرع من أحد هذين المعنيين إلى الآخر ، وبالتالي

(١) أن الأيديولوجيات هي عمل يجب أن يعالج في معرض البحث في العلاقات الدولية . وذلك بسبب تأثيراتها الضمنية على الحكام ، وعمل الشوب ، وبسبب التصارع الذي لا بد منه بين نوصي حكم يتبنى كل منها أيديولوجية متنافسة لا أيديولوجية الأخر . انظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 196.

(٢) قد تمنى الأيديولوجية صلبة تكررة وقد تمنى مجموعة من المثاليين يلتزم السياسي والمثالي في الحل السياسي لتجديدها في مجتمعه بإخلاص وحملة .

Marxheim, K., *Ideology and Utopia*, Harcourt and Co., N.Y., 1966, p. 49. Also quoted in Morgenthau, E., *Politics Among Nations*, Op. cit., p. 80.

ب - ملحم قرين ، المنهجية السياسية ، الفصل الخامس : أساليب الانغماس ، ص ٩٥ - ١٥٤ .

على عدم التسرع باتهام السياسيين الذين يعملون بفعل إيمان بلأهدافها بأنهم ' يعملون بفعل إيمان بالآخرى ، واعتباراً ، على التكرار للتضليل غير المبرر لصعوبات التحقق من صحة أو عدم صحة شكوكنا بهم<sup>(١)</sup> .

### ٣ - الشك والادانة :

إن لنا كل الحق بأن نشكك بمطلق إنسان - وذلك بناء على معلومات تاريخية عامة وعلى بدايات تتعلق بالاجتماع وبالطبيعة الانسانية . ولكن ان ندين مطلق إنسان مستنديين الى هذا الشك وحده هو ان نرتكب خطأ منهجياً كبيراً . ونرتكب جريمة هذا التخطيط المنهجي ايضاً اذا ادنا مطلق إنسان بالاستناد الى بيانات غير ذات علاقة بتصرفاته<sup>(٢)</sup> - موضوع شكنا .

### ٤ - الدوافع والسياسة<sup>(٣)</sup> :

ولا تنتهي مشاكلنا<sup>(٤)</sup> المنهجية حتى عندما نتيقن من دوافعنا او من دوافع الآخرين وايدولوجياتهم .

(١) « وهكذا فقد يعتقد السياسيون خلعين بأن الجماعاً معيناً من التصرفات تفرضه مصالح حيوية ، غير انهم قد يكونون باعتقادهم هذا ، ويكونون اكثر من اللازم قيمة بعض الأمور للجماعة بمصالح شعوبهم ، او يفضلون اكثر من اللازم ايضاً قيمة الأمور التي لا تتعلق بمصالح شعوبهم والتي تخص سياسياتهم عند تنفيذها . وبنياً يجعل هذا الانحياز يعلو العام والخاص أمراً ضرورياً جداً ، فلهذه الحواجز مائة لاستعماله للفصل في العلاقات الدولية ينبغي ان تؤكد . اننا كلانا من الصعب على السياسيين اتخاذ القرارات المثالية في حقل السياسة الخارجية ، فانه من الصعب ايضاً ، وربما كان اكثر صعوبة ، ان يحاكمهم آخرون ، ويكونوا عاقلين في هذه المحاكمة ، على كيفية غلرسهم مصالحهم في اتخاذ هذه القرارات وتنفيذها » .

Wolfe, A., « Statesmanship and Moral Choice », op. cit. Quoted in Hoffman, S. (ed). *Ibid.*, pp. 283-284.

ولا تنحصر هذه الصعوبات بالاحكام الاخلاقية الادبية وحدها .

(٢) أ - « نفترض ان السياسيين يفكرون ويعملون بمقتضى المصلحة تعرفها القوة . وبنية التاريخ تدعم هذا الافتراض . ويسمح لنا هذا الافتراض ان نتبع او ان نتوقع ، كما هي الحال ، الخطأ الذي شاعها او سيحتملها الرجل السياسي على السرح السياسي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً . » Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6.

ب - ألا تشبه حجة مورغنتاو حجة المراك التي ترفض عرض رجل شريف وتخلص وتبذل لأنه اتفق انما لم تعرف عبر تجرباتها السابقة ، سوى الانحياز غير الشريف ؟

ج - ولد بين كينيث تومسون في كتابه الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية ( ص ٣٠٦ و ٣١٠ ) ان الذين ، مثل مورغنتاو ، يبنون الافتراض موضوع البحث ، قد يرتكبون هم أنفسهم اخطاء فادحة في تفسيراتهم وتقليلاتهم السياسية .

(٣) راجع ايضاً الفصل الثالث من هذا القسم ( الثاني ) « اذاعة العامل في الحقل السياسي » .

(٤) « ومع هذا حتى وار ترحلنا الى معرفة الدوافع الحقيقية ، نظل مرتبطين هذه قليلة الفائدة في عملية فهمنا للسياسات الخارجية . بل ربما ضللتنا تلك في فهمنا هذه . وأنه لصحيح ان معرفة دوافع السياسي قد تعطينا احياناً فكرة أساسية ، وربما مفيداً لها ، لها يعلق بالإنهاء العام الذي قد تتخله سياسات الخارجية . . . ولا يبين التاريخ أية علاقة وثيقة بين نوعية الدوافع ونوعية السياسات الخارجية . ويصح هذا فيما يتعلق بالقياسات الاممية للسياسة الخارجية كما يصح فيما يتعلق بسياسات السياسة . » Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6.





تلمة . كما وإن مثلنا ونواباتنا تتضمن افعالنا في العالم المأهول . ولكن ، ينذر كثيراً جداً وجود مثل هذه الحالة المثالية التامة في حياتنا اليومية العادية . ولذلك فهو من أهم الأمور أن نميز بين المعنى الوصفي والمعنى التعبيري « للواقعية » - حتى لو كان ذلك لا لسبب إلا من أجل إيضاح التحليل وتنسيق التفكير . ومنرى عن كتب أن لهذا التمييز إبعاداً متعلقة ذات أهمية فكرية وسياسية لا تتسى .

## الفصل الخامس

# الواقعية الملتزمة

ينقسم بحثنا في هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين : الأول ، توضيح الصفات الرئيسية للواقعية بمعناها التمييزي وتفسير تلك الصفات ، والثاني تبيان أهمية الواقعية الملتزمة ، الواقعية التي تمتد جلورها عميقة في تربة تلك الصفات الرئيسية .

### ١ - صفات الواقعية التمييزية :

لقد سبق وميزنا بين الواقعية الوصفية والواقعية التمييزية . ولن نكتفي بهذا التمييز . زيادة في التدقيق واستثنائاً بعملية وضع النقاط على الحروف ، تبني التوكيد على مزايا الموقف العقلاني للواقعي<sup>(١)</sup> السياسي كما نفهمه . أربع هي المزايا التي تفرض بحثها بشيء من التفصيل . وما لم يلزم الواقعي نفسه بالانحلاص لها فهو غير جدير ، في لغة قلموسنا ، لا بأن يحلم بصيرونه سياسياً أو رجل دولة ، ولا بأن يتعرض للدراسة مسؤولة بهدف من ورائها إلى محاكمة الساسة صانعي التاريخ ، وإلى إصدار أحكام قضائية لأفعالهم ومنجزاتهم . ما لم يلتزم الإنسان ، بهذه الصفات الأربع يبقى ضالماً في تصرفاته ، مختلطاً من زاوية رؤياه المقاييس ، وتنبه إرشاداته كما تنبه انتقاداته في غضم تنصارع فيه أمواج العقائد والقيم المتحاربة .

### ٢ - الإيجابية أو الغائية :

وأول هذه المزايا ، يميز عن أهميتها النسبية ونحصرها بالمقابلة مع المزايا والصفات الأخرى وتأثيراتها في توجيه التصرف الإنساني الملتزم بها ، هي الإيجابية .

---

(١) ويصح أن يجعل هذا الموقف طبراً للواقعين السياسيين . غير أننا نرى أنه أكثر انسجاماً مع تلامذة الواقعية . ولعلك نبهه في هذا السياق .

تلتزم الواقعية ، كما نفهمها بصفاتها موقفاً مسؤولاً تجاه مشاكل الحياة السياسية ، بمحاولة جنية جداً . انها تواجبه هذه المشاكل بقصد حلها والتخلص منها . انها تبحث هذه المشاكل لضعفها . وعدا تفهمها لها ، لغاية ابعاد من هذا الضخم - غايتها الوصول الى اتفاقيات ، او الى التلّيف بين وجهات النظر التي تنشأ عن اختلافاتها تلك المشاكل . في الحالات المثالية تستند هذه الاتفاقات الى معرفة الحقائق المتعلقة بالظواهر والحوادث ذات العلاقة العلمية بتلك المشاكل . غير ان هذه الحقائق ليس من الضروري ان تكون الحقائق المطلقة . انه ليكفينا ان تكون هذه الحقائق موضوعية مفيدة كما تظهر للحكم المتجرد .

قد تخضع بعض الاختلافات<sup>(١)</sup> كما هو معلوم ومعمول به في السياسة ، بمزول عن التطلع الى الحقيقة ، او ، بهذه المناسبة ، الى اية قيمة أدبية أخرى . اذا اتفق ان تم ذلك ، واذا اتفق ان قبل به جميع الفرقاء المعنيين - عندئذ ينتهي امر الاختلاف على الصعيد العمل السياسي . وهكذا يتحقق نوع من الحياة المسالمة بين الناس .

ولكن هذا النوع من الحياة المسالمة ليس بالنوع الذي يقبل به دائماً وابدأ بعض الفرقاء - على الأقل الفرقاء المتزمتين . وهكذا تبرز مشكلة التضييق عن تحقيق نوع آخر من الحياة المسالمة بين المتطرفين اللذين سبقت الإشارة اليها - فض النزاعات بالاستناد الى الحقائق الموضوعية بقدر ما يتمكن القضاة المتجردون من التصرف اليها ، والتحقق منها ، وبالتالي بالاستناد الى جميع القيم الأدبية والانسانية ذات العلاقة بالموضوع ، هذا من جهة ، وفرض النزاعات دون التطلع الى أية من هذه القيم والمزومات الأدبية ، من جهة ثانية .

أنا تعتبر هذه المشكلة الأكثر إلحاحاً<sup>(٢)</sup> والأكبر أهمية من جميع المشاكل التي يواجهها عصورنا الحديث . وعليه ، يجب ان تعتبر الحد الأدنى من متطلبات الهدف البعيد للتطير الكافي القبول معاً في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية . وتكوّن هكذا ، في رأينا ، لا مقياساً للتمييز بين أنواع للنظريات التي يفتقر ان تتعرف عليها في السياسة فحسب بل ومقياساً أيضاً ، يميز حل اساسه بين المشاكل

(١) تجلد الإشارة الى نوعين من الاختلافات : الاول هو النوع من الاختلافات التي تنشأ بين الناس لتضارب مصالحهم او التزاماتهم . وهذا هو النوع المشار اليه في الفقرة السابقة . اما النوع الثاني فهو نوع المشكلات التي تنشأ من طبيعة الاستعداد والتصرف الى الحقائق وتقييمها . . .

(٢) آءه بالتأكيد معضلات الحرب والسلام هي معضلات الساعة الأكثر أهمية - المعضلات التي نستحوذ على تفكير جميع الناس في أي مكان من العالم . انظر :

Mills, C.W., *The Causes of World War Three*, New York, 1958, p. 21.

ب- ولا يحسن الا ان نؤكد حل الأهمية النظرية للتمييز بين الوضع المتأزم والوضع غير المتأزم في السياسة . يميز الاول كونه اسطرحاً قوياً للسلمة على الوجود المادي او البلاد السياسي مقصداً بابتداء للسياسة الناجمة . اما الثاني فيصف بالمرحلة والتأخر بين المصالح ولكن بشكل ثانوي . صفته الاولى هي التضييق من امكانات الصلحون تحقيقاً لأهداف ابعاد وغايات أفضل : كالحريات الشخصية ، والتنمية العامة ، والمصلحة الاجتماعية ، مقاصد بعيدة المدى للسياسات الناجمة . وتوجب احتياق التفكيرين السياسيين في جعل هذا التمييز واضحاً وضاملاً بخلق كثير من النشاطات الفكرية في النقاشات النظرية ، انظر : G. Ibid., Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 144 .

التي يتفق أن تجاهلها في حياتنا السياسية - بقدر ما للمشكلة المجاعة عمل على هذه المشكلة ، او بقدر ما هي ذات علاقة بها ، بل تلك القدر تكبر اهميتها العملية وتعلم .

اما المقصد الابعد للنظرية السياسية والسلوك السياسي فيستلزم توفر شروط كثيرة مغايرة وتحقق قيم اعم واشمل - الامر الذي يزيد في صعوبات هذه النظرية بمقدار ازدياد عدد<sup>(١١)</sup> المشكلات التي يتحتم عليها معالجتها معالجة ناجحة . ولما كانت اكثرية هذه الامور تتغير مع تطور الانسان الروحي والمادي ، تصبح صيغة هذا المقصد الابعد للنظرية السياسية صيغة محددة معينة في الوقت الحاضر - او في اي وقت آخر - عملية مستبعدة . وبقدر ما نصر على الدقة في هذه الصيغة مع همم المنظر طبعاً والسلامة المنطقية ، بقدر ما يستبعد اتمام هذه الصيغة انحاشاً مرضياً . ولكن ، اذا اكتفينا ، وقد اكتفى البعض معرضين محاولاتهم لنهضة سطحية التفكير والتغاضي عن عمليات تدقيقية هامة جداً ، بصيغة عامة<sup>(١٢)</sup> جامعة - صيغة قد تكون ، بالرغم من تأثيرها السحري الكبير على صعيد التفسيرات ، جد مفترقة ، منطقياً ، لتشحيلات كثيرة ، وتجريبياً ، لتركيزات صامدة متمسكة - نقول اذا اكتفينا ، ولن تكفي نحن - بهله الصيغة العامة المجملية لنم لنا ذلك في اي وقت . ولكن بأي ثمن ؟ بالتضحية بقيمة تلك النظرية مثلثاً عملياً لسلوكنا السياسي المسؤول . لن تفتح نظرية عامة كهذه خاضعة للمهاجم ، أي باب معين لاعتناء ذلك لانها تقي جميع الابواب مفتوحة . النظرية التي لا تتمكن من اغلاق بعض الابواب في وجهها ، لعدم صلاحية تلك الابواب او بحجة كثرة المزالق التي يعرضنا لها ولوجنا اياها ، لا يحق لها شرف الادعاء بأنها ساعدتنا على تفضيل ولوج بعض الابواب على بعضها الآخر . النظرية التي لا تحدد ، لاسباب مشروعة ، من حريتنا ، لا يحق لها ان تشاركنا ، لاسباب مشروعة ايضاً ، شرف الاختيار . والاعتزاز بالنجاح الناتج عنه .

ويقطع المنظر عما اذا كان من الممكن صيغة الغايات القصوى للنظرية السياسية صيغة دقيقة ذات تأثير فعال في توجيه سلوكنا السياسي المباشر ، يظل صحيحاً ان التضاهم المتبادل ، والتعايش السلمي بين الآراء المتضاربة والنظريات المتناقضة ، وانشاعة جو من الثقة - هي شروط توفرها ضروري جداً لتحقيق تلك الغايات القصوى تدريجياً - أي بتحقيق أهداف وغايات أقرب منها مع مر الزمن وعلى التوالي ويقدر المستطاع .

وسيطل صحيحاً ايضاً ان الموقف الايجابي ، وسميانه الايجابية فيها مر ، هو المثل الاول الذي يولد الجهد على جميع الصعيك لمعالجة المشاكل التي تتحتم على الانسان معالجتها معالجة ناجحة في محاولاته

(١١) وليس عدد هذه المشكلات بللمقد الوحيد لهذه العملية . متلك معطيات اخرى منها تنوع هذه المشكلات وتناوبها متغيراتها .

(١٢) « متلك ولا شك اهداف كثيرة قريبة للنس وغايات متعلقة مترسطة بالنس . كما ان هذه الاهداف والغايات تلبس وموزاً هائلة واسماء متناقضة . وبتلك ايضاً مقترحات متعلقة ومختلفة واساليب مشابهة للوصول الى هذه الاهداف وتلك الغايات . اما المقصد الابعد والغايات فيظل تحقيق الحيلة الفاضلة لجميع الافراد من الناس في مجتمعات حرة كبيرة كتبت او صغيرة » . انظر : ص ١٥٠ .

المتعددة لتحقيق لغاياته واهدافه - القريبة منها ، والمتوسطة المدى ، والبعيدة . وسيظل هذا صحيحاً ما دامت السياسة عملية مسؤولة ، يعني ما دامت لم تنحدر الى مستوى اللغة المسلية فحسب . ولكن عندما تنحدر السياسة الى هذا الصعيد فهل تبقى مادة جديرة بالدراسة الانجماية الجدية ؟

#### ب - الافتتاحية ( او اللآيقينية ) :

ما لم يعتقد احدنا انه يعرف بالفعل الحقائق النهائية والمطلقة<sup>(١)</sup> ، ما لم يدّع ، بكلمة ثانية ، انه كلى المعرفة - الادعاء الذي يناقض التزامنا للنهية - فعليه ، اما ان يصنف بالافتتاحية العقلية ، واما ان يعرض نفسه لاتهام غز - اتهام تنامي عن قصد ، في حين او في آخر ، للبيات ذات العلاقة العلمية بموضوع اتفق ان كون عنه فكرة معينة . وهذا التنامي يشمل امثال واقع جديد ذي علاقة بالموضوع ، كما يشمل تسييراً جديداً لظواهرات قديمة . وهذه الصفة الالتزامية ، ونعني الافتتاحية ، من قبل الباحث او العامل في اي حقل على الاطلاق - ومن هذه الحفول السياسية ، تعني انه على استعداد دائماً وابدأ لتغيير رايه او موقفه على ضوء ما تطلبه منه الامانة الفكرية . وفي بعض الحالات - اي عندما تكون العضلات موضوع البحث والتغيير معضلات ثانوية الامة - يكون هذا التغيير على الغالب سهلاً غير ذي تبعات عميقة . اما حينما تكون هذه العضلات مركزة حول قضايا هامة هي تقليدياً مواضيع اعتراز ، فعندها يكون هذا التغيير في الموقف او الرأي تغييراً صعباً جداً .

#### I - مقياس لقوة الشخصية :

للك نفراً في هذه النقطة بالذات اشارة صاعدة وقوية تصح ان تكون جزءاً من المقياس الذي ترجع اليه في عملية روزنا لقوة الشخصية عند رجل الدولة - او عند مطلق رجل . تقوى مياؤه الى الاخذ بهذا التغيير - هذا بعلمنا يتفتح ، بالطبع ، بصحة مبرراته وسلاتها ، وبالاسباب الداعية اليه .

#### II - مفتاح الامانة الفكرية :

وفي هذه النقطة ذاتها ، نجد مفتاحاً لآباب الامانة الفكرية عند الانسان - او على وجه الخصوص ، السياسي . ما هي متطلبات اقتناعه ؟ ما هي الشروط التي ، لو توفرت ، لاقتنعه ؟ هل يتجاهل البيات المزعجة لآليه او فكرته بقضية ما ؟ هل يحاول ، بعد ان يتنبه لهذه البيات ، ان يقلل من قيمتها الحقيقية ؟ يقلل ما يميل الى الانط يله الامور المشوهة للحقيقة الواقعة بلقدر ما تقل امانته الفكرية .

#### III - مقياس التزام :

وتكتشف في هذه النقطة بالذات ، ثالثاً ، قسماً من النور المادي في اتجاه تقرير عنى النظر والحكمة عند الانسان ، وبالتالي مقدر الخير الكامن فيه . هل هو من الاشخاص الذين لا يترددون في التضحية بكل غال ورخيص تحقيقاً لجداً عظيم او وفاء بوعد كريم ؟ هل يقيم وزناً ، وزنة مناسبة ، للذوائع الانسانية ، عقلية كانت ام غير عقلية ؟ هل يحترم مصالح الآخرين وغاياتهم كما يحترم مصالحه الخاصة

(١) وظل بحث للطفات ، وجودها وامكان معرفتها ، بحثاً يستل اهميته ، عن هذه القضية . انه ، منها ، مفترض وحسب .

وغايتها ؟ هل يقيمتها جميعاً بالتساوي وبندون أي امتثاله أو امتيازات ، بالجوء الى مقاييس واحدة ؟ هل يتجسس بالعلاقات ، ظاهرة بيئة كانت هذه العلاقات ام خفية صيغة ، بين وقائع الحياة ذات المش ؟ هل يرى اعمدة الفوارق بين انواع هذه العلاقات ؟ هل بإمكانه ان يقدّر نتائج احواله وعواقبها عليه وعلى الآخرين ، فيقدر ان يتوقع بعض الاستجابات المحتملة لها ؟ وهل بإمكانه اقتناص العبرة من تجارب الماضي ؟ - بقدر ما ينتج هذه الأمور ، بل تلك القدر بالذات تتم تصرفاته عن نضج وبلوغ .

بمعزل عن هذا الاستعداد لتغيير المواقف ، يصبح البحث عن الحقائق مهزلة . ومشابهاً لهذا المصير يكون مصير البحث المسؤول في الأمور الهامة .

وإذا اقتصرنا في تطبيق هذه الفكرة على السياسة نرى ان ملاحظات السفير السابق للولايات المتحدة في موسكو ، جورج كينان ، لها يتعلق بمفاهيم معاملة شيك الاطلسي تحسّر قيمتها واهميتها في إطار لا يتصف بالانفتاحية . إنف هذه الصفة عن الأطار المعالجة ضمنه هذه القضايا ، يتغّى بذلك معنى الملاحظات المتعلقة بهذه القضايا<sup>(١)</sup> . وما يصح على هذه الملاحظات يصح على غيرها من الارشادات والتعليقات<sup>(٢)</sup> السياسية ، وعددها لا يحصى .

## ١٧- الانفتاحية والعقائدية<sup>(٣)</sup> :

لقد سبق وإشرنا إلى ان هذه الانفتاحية عملية شاقة ومؤجلة في سربل عقائدية اما موروثه واما مخزونه يعتبرها المحرص بالانفتاحية مصدر احتراز . ويجعل الإشارة هنا - الإشارة التي ينبغي ان لا تغرب عن البال - إلى ان الفجوة بين هذا الاستعداد للتغيير في الرأي أو الموقف والتغيير الفعلي لها هي فجوة عريضة ، تشبه الهوة السحيقة الاعاق الكثيرة للزلاق . التغيير الفعلي يجب ان لا يحدث ما لم يتحقق

(١) ينبغي ان نلاحظ تهديدات الشيوعية الروسية على جبهة الوقائع الروسية لا على جبهة الحرب الاعتيادية . ولتدريب هذه الفري الروسية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ، لا تربتهم منسب على المجابة الواضحة للأعمال التخريبية لبيئة التي هجوم بها الغازي الغربي بل تكوينهم أيضاً قلباً لحركة مدفوعة مدنية على اية قطعة من الأرض يمكن ان تعرض لغزو العدو . ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار بعد النظر ونترفع جميع الاحتمالات التي تساعد هذه الحركة على تحمل مسؤولياتها وتنفذها تفهلاً تاماً عند الضرورة . ولهذا السبب لا نحتاج إلى ان نتقل اكتفهم بالمدنات الثقلة واحكام المؤونة الكبيرة ، ولا ينبغي ان تفعل ذلك ...

« ولا فرد ان اتخرج تصريحات ردية شاملة . مختلف ظروف كل اثنين من البلدان للتسمية الى ناتو (NATO) . وللملك ليمض هذه البلدان سوفى على مصلحياته ، لاسباب متعددة ، أترأفاً مغارة لأنواع من القوى المسلحة التي القرحا . ما أحتج هو اننا يجب أن نقش من مفهوم أكثر واقعية للمشكلة وعن استراتيجية تتطور بطريقة مبالغة في مجابتها للتهديدات السوفياتية كما هي في حقيقة واقعية لا كما تتخيلها » . انظر :

Kennan, G., *Russia, The Atom, And The West*, London, 1957, pp. 65-66.

(٢) ولكن الحقيقة ، كما سأحاول ان ابرهن ، هي ان لتقل الأشخاص اللعن بضون من وسائل صنع التاريخ موقفه القاعل الأثر - ان لتقل هؤلاء الى المرونة هو ما ملحق ، ولم يزل يخلق ، جو الحمية - حمية احتراق للبشرية بالحرب العالمية الثالثة » . انظر : Mills, C. W., *op. cit.* p. 21.

(٣) ا- راجع القسم الثاني ، الفصل الرابع « الايديولوجيات » من هذا الكتاب .

ب- ملحم قريان ، *الكتابات* ، طبعة ثالثة مزيطة ومصححة ، المؤسسة الجمعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، فاقسم الثالث « الرأي العلم العلماني » - اودع هوام واقع ؟ ، لقطع الرابع .

القائم به من شريعته وامكانيته - الغضبيين اللتين ينبغي ان تعالجها الواقعية المنهجية كلا على حدة ، وبناء على المؤملات والبيئات والاسانيد ذات العلاقة . عندها ، وعندها فقط ، يترجم هذا الموقف ذاته ، بفضل وجود عامل مسؤول ، انفعالاً ملموسة وتصرفات ذات جذور اجتماعية وعواقب . نوصي بالتغيير ، بكلمات متغيرة ، ونوصي على القيام به عندما يكون هذا التغيير للأفضل .

وإذا كان التغيير الفعلي لا يتم الا احياناً وضمن شروط وظروف مؤاتية مناسبة وفي اطار اعتبارات ملزمة ، فان الاستعداد لهذا التغيير وللقيام به ، عندما يحدث ، على افضل وجه ، هو امر يجب ان يكون متوافراً دائماً وابتداءً وبلا انقطاع او استثناء .

الافتقار الى هذا الاستعداد قد يؤدي الى مصائب كبيرة ورجة . ويظل هذا الافتقار صفة ضعف ومنذاعة قلق او رثاء او شفقة حتى ولو كانت عواقبه الفعلية الاجتماعية ، كما هي على الغالب ، اقل تهديداً وشرراً .

غير اننا نوصي بحضور هذا الاستعداد الدائم ، لدى الدارس ولدى الفاعل على السواء ، جاً باسهلها انما هي ومنجزاته البناءة - الاسهامات والمنجزات التي لولاها ، لوقفت المدلية المتقدمة دائماً وابتداءً وقفة الركود الامن او للتجمد صقيعاً يهدد بخطر الشلل الميت .

### ج - التجرد او الامانة الفكرية :

لقد سبقت الإشارة الى التجرد او الامانة الفكرية . فهي تتضمن ، مع ما تتضمن ، لا ان يتبه المتصف بها الى البيئات المعقدة لفكرته فحسب ، بل ان يعطي هذه البيئات ايضاً حقها من الوزن والقيمة والاعتبار .

اما على الصعيد السياسي فقد كان جورج كينان يشير الى هذه الحالة العقلية المعقدة عندما قال :

« ليس الروس دائماً وابتداءً عظمين ، كما واننا لسنا نحن دائماً وابتداءً على صواب . ولجئنا على كل حال هو ان نقرر مبادئنا بالاستقلال عما يفكرون به »<sup>(٧)</sup> .

صفة ثانية تلازم الاستقلال الفكري او اذا شئت الامانة الفكرية . ان صاحبها يتجنب ، ملتزماً كما هو في الواقع بالتصير المنتظم والواهي والحلر للأحداث والظواهر ، اتخاذ الاحكام المسبقة<sup>(٨)</sup> .

ويستتج من تلازم الامانة الفكرية والاستقلال التفكري وتجنب الاحكام المسبقة بعض النقاط الهامة :

(٧) Kennan, G. *Ibid.*, p. 12.

(٨) أ- وهذا ترى ان التأويل الذاتي الذي يطرأ على الاستقصاء الباحث يشوه الواقع لينسجم مع لمسبق وعين ، نرى ان هذا التأويل يحل محل التغيير المنتظم الحريص الواهي . هو ، بكلمة ثانية ، مجموعة من الاحكام المسبقة . انظر : Montague, Aubrey M.F., (ed), *Toyabes And History*, Boston, 1956, pp. 94-95. Also quoted in Hoffman, S., *Ibid.*, p. 38.

ب- راجع لفصل الثالث من هذه الدراسة : « ادوار كار والواقعية النظرية » .

## ٢ - الموقف التمييزي للواقعية والموقف العلمي :

يصبح ، أولا ، المعنى التمييزي للواقعية ، كما تفصلها هذه المحاولة في التفسير والترميم ، وثيق الصلات بالموقف العلمي من الأمور المدروسة . تشد بين الاثنين وشائج قرينة متصلة . ولا يسعنا إلا أن نعتبر هذا الرأي ابتكاراً جليداً . لقد سبق حقاً وورعت هذه الأفكار على لسان أكثر<sup>(١)</sup> من مفكر معروف . ولكن الربط بينها وبين العلمية السياسية لم يكن مبنياً هؤلاء المفكرين الواضح - هذا مع العلم أن نتائج هذا الربط كانت موضوع رغبة غاوية لديهم .

« اللجنة الجديدة هي الأهم حتى من العلم الجديد ومن التقنية الجديدة . لقد غيرت المقترحات الميتافيزيقية والمحترقات التصورية لعقولنا . قاصبت هكذا ، التحولات القديمة تأثير استجابات جديدة . وربما كان التشبيه الذي أوردته بخصوص اللون الجديد أقوى من السلام . ما انفصله هو بالضبط ذلك التغير الأبسط بالنظم الذي ، ومع ذلك ، يخلق الفارق الأكبر . . . .  
هذا الظل من لون الذي يميز المفرد المعاصرة هو رغبة صاخبة وعذبة بالنسبة لعلاقة للمبادئ العامة بالوقائع العديدة التي لا تختزل<sup>(٢)</sup> . . . .

« إنها تلك الوحدة ما بين الرغبة القوية والعذبة بالوقائع المتشعبة والتفصيلية وما بين ذلك التلويح للتمهات الجريئة - إن فعل تلك الوحدة إنما هو ما استجد في مجتمعنا القائم .

«Is this union of passionate interest in the detailed facts with equal devotion to abstract generalisation which forms the novelty in our present society.<sup>(٣)</sup>

(١) آ - لهذا الطولان من الأحداث معان أخرى - ميل ما حصل طيلة ثمانية عشر شهراً منذ صدور الكتب حتى الآن إلى التحليل المطبق هنا ، وإلى جعل نمته الملحة أكثر تناسلاً مع الواقع وإلى جعل مقترحاته ومشروعاته أكثر واقعية وأوثق علاقة بالوضع القائم . انظر : Müller, C.W., *Ibid.*, p. 14 .

ب - « وفي إطار الظروف التي تسيطر اعتبارها على النظام للتعهد الدول توضع شروط الهمة على سياسات : إنكار للغة والكرم المهدي ، وضبط الأعصاب . ووهكذا يتوهم أن تتولد تغيرات جارية بهذا الاتجاه . ومع هذا يظل القول بأن حقل السياسات الدولية تستلزم به دواعي الأنانية والوحشية والادعاء الأممي الفلاني والعلم غير اللجوء في اللغة لولا غير واضح، يتم أكثر من اللزوم عن غلة الثقة وعدم الأطمئنان . انظر

Wolton, A., *Ibid.*, Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, pp. 285-286.

ج - Kennan, G., *Ibid.*, pp. 65-66 .

(٢) آ - ملحم قربان ، *الكتاب الثانية* ، مجلة ونسقة ، بيروت ١٩٨٠ ، « التمهيد » .

ب - ألفريد نورث وايتهيد ، *العلم والعالم المعاصر* ، ١٩٣٧ ، ص ٧ .

Alfred North Whitehead, *Science and The Modern World*, Lowell Lectures 1925, Cambridge University Press, 1927, p. 2.

(٣) ولنا مثل رائع على ذلك ، مثل بلاندر هوانبيد نفسه ومشتبه به ، في قول د رايم جيس : التالي :

« كان علي أن اسك مطلق جملة في برائن الوقائع العديدة وغير القابلة للاختزال »

I have to forge every sentence in the teeth of irreducible and stubborn facts» .



## II - الموقف الملتزم والتاريخ :

ونعتقد ، ثانياً ، أن الموقف للتدخل تجاه الأحداث التاريخية ومشاكل الحياة يساوي بالأهمية ، بل تزيد أهميته<sup>(١)</sup> أهمية الأحداث<sup>(٢)</sup> ذاتها . بكلمات مغايرة ، نعتقد أن التزام الإنسان بأن يخضع للحق وبأن يحاول جهده الجدي أن يطبق هذا الحق في مجرى تصرفاته الحياتية - أن هذا الالتزام يساوي على الأقل أهمية الحق ذاته - وفي كثير من الحالات تزيد أهمية هذا الالتزام أهمية معرفة الحقيقة . ذلك لأن معرفة الحقيقة بمنزل عن ذلك الالتزام قد لا تكون ذات فعالية على الإطلاق .

ومع رجل الدولة تسع دائرة التطبيق لهذا الجهد حتى نعم تصرفات الدولة التي يتحمل مسؤولية تقرير مصيرها لئلا يمتد ما . وقد تعدى هذه الدائرة حتى حدود تلك الدولة . وتوقف ذلك على سعة رقعة نفوذها في العالم .

وما لم تفهم التاريخ تطوراً يحقق غرضاً سبق ووضعت جميع تفاصيله بحيث لا تقدم جهود الإنسان ولا تؤخر فيه قيد شعرة ، وما لم نعتقد أن جميع الجهود الإنسانية تخضع لحماية قوى - مادية كانت هذه القوى أم مثالية عقلية - خارجة عن متناول يده وأبعد من أن تتأثر بقراراته وتصرفاته - ما لم نعتقد ذلك - ولا نفكر على مثل هذا الاعتقاد في إطار المبادئ العامة لثنهيتنا<sup>(٣)</sup> - فنحن مضطرون ، ومنظّل

---

*Letters of William James, Vol. 1, p. 225. a letter from W. James to his brother H. James When -he was - finishing his great treatise on The Principles of Psychology.*

(١) « مهمة الجامعات الأهم هي أن تثقل هذا التعليل » الفرد نورت هوإيتيا ، العلم والعلم للعصر ، ص ٣ .

(٢) آ - د ربما وجد شيء في الفهم الأسلية والاعمال الشخصية في أنه معينة وفي نخبها أو في مراقبهم النفسية . العقلية - العقلية تجاه الأمم الأخرى - فهي يفهمهم في حالة سبق وتقررت لهم ، تساعد على فهم بعض الأوضاع عقلية - حراً وتساعد على معلومة الأساليب الأخرى غير الحرب لحل مشاكلهم مع الدول الأخرى ذات العلاقة بهذه المشاكل . انظر :

Kelman, H.C., «Societal, Artitudinal, and Structural Factors in International Relations», *The Journal of Social Issues*, Vol. VI, No. 1, 1955. Also in S. Hoffman's C.T.L.R. pp. 209 ff. (pp. 210-211).

ب - « النمط الثقافي القوي على البقاء والاستمرار من سياسة خارجية ، كانت هذه هجومية أم دفاعية ، استثمارية أم سلمية » . انظر : Aros, R., *Ibid.*, p. 197 .

ج - « دوائر أهمية من البقاء هو التزام الدول المشتركة في منظمة عالمية دولية - ولي حالتها ، الالتزام بالمعاملة المتفائلة للترتيب في وجه التهديدات للمخاطبة للسلامة العامة . ما يهم هو أن يتجاوب الاستعداد العقلي للاعضاء للقيام بواجباتهم مع التزامهم الرسمية » انظر :

Kelman, G., *Ibid.*, Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 140.

(٣) اتنا لا نقول بوضوح هذه النظريات في التاريخ ، وبالتالي فمن لا ننكرها بمعنى أننا نرفضها . كل ما نلزم به إقناعاً ، هو أننا ، هو أننا لا نعتقد - وهذا اعتراف صريح وصريح من جهتنا - بما لدينا من معلومات وبيانات ويبدو أن ثبيت صحتها أو خطاها . فموقفنا منها يتطور ، إذن ، هو هو مبني على أخرى في نظلنا الفلسفي العام - المبني ذات العلاقة بها .

مضطربين ، لوضع نيرة قوية وتوكيد صريح على قرارات الانسان واختياراته وعلى جهوده الموجهة بهذه القرارات . الحق ، اذا كان له ان ينتصر في النهاية ، يجب ان يتجند في خدمته بعض الرجال المخلصين المخلصين القدامى . واذا كانت هناك علاقة بين تطور التاريخ البشري والحق ، ونؤمن بوجود هذه العلاقة<sup>(١)</sup> ، اصبح من الضروري ان تكون الحركات الفاعلة في التاريخ قائمة على اكتاف الرجال الذين لقراراتهم تأثير في تحويل مجاري هذه الحركات وبالتالي في سير التاريخ .

### III - تعميم :

وما صبح ، ثالثاً ، مما سبق وبيننا ، على الحق يصحح للأسباب ذاتها على القوم الكبرى الاخرى : كالخير والجمال . ان التزامات الانسان وجهوده لذات اهمية ، تشتمل وتفضل حسب الظروف والاشخاص لا شك ، توازي على الاقل ، اهمية الحوادث الموضوعية والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بهذه القيم .

### IV - عودة الى التاريخ :

ولكي لا يساء فهم موقفنا هذا فيفسر اتخذاً لموقف معين بالنسبة للتاريخ ، نسارع الى توضيح ميثاق . بمعنى دقيق وشامل ذي فائدة علمية لا لمرحاة ما هي طبيعة التاريخ واتجاهه المير ، وخطاه ، وإتجاهات حركاته ، او معناه<sup>(٢)</sup> . ولا نعتقد ان مفكراً مسؤولاً يمكنه ان يأخذ موقفاً معيناً من هذه الامور دون ان يعرض اعتقاده لانتقادات مسوغة قاسية . غير اننا نلتزم ، بهذه المناسبة ، بعنصر واحد ، من العناصر المكونة لموقف عام . فيها كانت طبيعة التاريخ وجلياته ومسيراته ، تغل للمعتقدات التالية على المصدين الفكري النظري والعمل التطبيقي معتقدات ذات اهمية وقاعدة :

أولاً : الاعتقاد بحرية الانسان .

ثانياً : الايمان بان مقررات الانسان في اطار حريته تقدم وتؤخر على الاقل في كيفية تمطحياته .  
ثالثاً : الايمان بان سلوك الانسان وتصرفاته توجهها تلك المقررات المتخذة بمسؤولية وحرص في نطاق الواقع المدروس والحرية المحسوسة يبقى واقعاً حياً .  
رابعاً : الاعتقاد ان هذه الحرية ، وعبر تلك التصرفات ، يمكن ان تكيف ، ضمن حدود بالطبع ، مسيرة الاحداث التاريخية .

خامساً : الايمان بان هذه التكييفات الموضوعية تؤثر لتعدل بطبيعة الموقف التفاسي العقلي وبالتالي بطبيعة صاحبه لتجعل منه احياناً ، وفي نطاق ظروف مناسبة ، انساناً أكثر ثقة بنفسه وأكثر تقاضية تجاه مشاكل الحياة وصعابها .

سادساً : الايمان بان هذا التفاعل بين الموضوعي والذاتي قد يقوي الالتزامات فيجعلها أكثر حرصاً ووفاء بجهودها ووعودها يجعل العالم مرتعاً افضل مما كان عليه بدونها للعيش الحر الشريف الوفاء الكرامة .

(١) وهي في الواقع نتيجة لالتزام المخلصين بخدمة الحياة او بعلمها من القيم والمبادئ .

ب - ملحم قرمان ، الحقوق الاساسية ، الجزء الثالث ، « القانون الطبيعي الجديد » .

(٢) Thompson, K., *Ibid.*, pp. 8-11, 58; also Margenau, R. *Ibid.*, p. 4 (٢)

يشير الواقعيون أحياناً إلى التاريخ بغية اسناد آرائهم ونظرياتهم وتدعيمها . ولكنهم بهذا المعنى العام للتاريخ - مهد جميع الاحداث وحلدها - لا يمتحن من هذه الاشارة اية فائدة على الاطلاق . يضر التاريخ - مثل كشكول المستعصي او اكثر - جميع انواع الاحداث . فهو لذلك غني إلى حد أن مطلق نظرية<sup>(١)</sup> تجد بلا شك في زاوية مظلمة من زواياه او في اخرى ، بعض البيانات المساندة لصحتها . وهكذا فهو دون جدوى فعلية خاصة لنظرية خاصة . الاهراء الذي يتسع لجميع انواع الغلة لا يمكنه ان يساعدك على تبرير تضيقك لغلة معينة على بقية الغلال المغيرة .

وفوق ذلك تنفير<sup>(٢)</sup> قيم التاريخ . هذا لا يبرر نكران مطلق قيمة للتاريخ . التاريخ ، بدون شك ، مفيد جداً . ولكنه ما زال سؤالاً قائماً ووارداً السؤال : كيف يستغل من التاريخ ؟ بالمعنى المحصور والمحدد للجواب . ربما كان قول بيكون<sup>(٣)</sup> (Bacon) مصيباً : « ان التاريخ يجعل الناس حكماء » .

« ولكننا لم نزل نهمل ما اذا كان الرجال الحكماء هم الذين يستفيدون من التاريخ ام ان التاريخ ذاته يجعل من اي قارئ له دارس عليه تلميذاً متفعلاً حكماً . وضد النظرية الثانية لدينا الكثير الكثير من البيانات المزعجة المعالجة . ولا تعتبر النظرية الاولى اطراء كبيراً للتاريخ .

ونرى قليلاً راعياً على فكرة التعلم من التاريخ في المختبر التالي :

(١) Hierarchy can be made to serve every conceivable theory of temperamental peculiarity» .

وترجمته : « بسكاننا ان نجعل التاريخ يساعد اية نظرية نفكر بها على الاطلاق ، وأي مزيج من الطبع مهما كان غريباً » .  
انظر : Geol. P. Field, pp. 17, 63, 75 .

(٢) « التاريخ الوسيطى » يقول المؤرخ الشهير ستيس (Stobbe) « هو تاريخ صواب ونصاً ، تاريخ حقوق واغلاط . لما التاريخ الحديث ، بالمقابلة مع التاريخ الوسيطى ، فهو تاريخ قوى ، تاريخ سلاطين وعائلات مالكة ، وتاريخ للكل ... » انظر :

Wright, M. « Power Politics », The Royal Institute of International Affairs, Looking Forward Series, 1946. Also in Snyder and Wilson R. P. B., pp. 133 E. (136).

ب - « ما أقوله هو مجرد معرفة عامة مستحصلة من تيار الفكر الحالي . ولكن الحقيقة العميقة الكامنة وراءه . وقد سبق لي ان قلت انني استبعد باختباراتي وبحجراتي الخاصة - تكتشف لي عندما تلمسحت ، ايمان الاحتلال الالتميل لمولندا ، الفلورينيات الفرنسية المتعلقة بنابليون . ثم يبرني فيهم يمثل ما حزني اكتشافى للمدى تغير تقسيم هذا الرجل العظيم من قبل كل من المؤرخين بنظرة الخاصة للشروطه بطرقه السياسية وباهتماماته . ويصدق هذا حل للكتاب الاختصاصيين كما يصدق على الكتاب الاصيلين اللامعين ، وكما يصدق أيضاً على الكتاب القانونيين . لقد رغب نابليون بآرة ابنا بلوا للثورة وطوراً مروغاً لها ، مرة حليلاً لتبشير النصر للبلد (دور) ومرة خضياً لها متحكماً بها ، حيناً حليماً صليماً متسلماً من فرنسا ضد تحفلات يستبد بولياها الحسد والبغض والحقد وحلوا متفراً متطعناً للمجد الشخصي سلباً بالناتى فرنسا على طريق انتصارات غلوقة تنهي بها بكارثة عظيمة ! » .  
Geol. P. Field, pp. 63-64 .

ج - لمحم قرياف ، *AFKAM* ، بحث « مفهوم التاريخ » .

(٣) يوضح الامموصمة ذاتها على قول لايرولا (بلفنتسلا) : « التاريخ هو عشية كل منا أبناء الجنس البشري . ونحن في الواقع يزيد التاريخ في عملية قهرنا وحش الحرية فيها » . يقتبسها الفيلسوف الايطالى ب . كروتشي (Croce) *Reverendo* ، البت (Ellis, W.Y.) في كتابه المتأخر الى آخره ، ص ٢٥ .

« إذا كانت اختياراتنا في هذا القرن قد علمتنا شيئاً ما فهذا الشيء هو ان التفاصيل البعيدة للمدى للحرب الحديثة لا تنحصر ابداً بالنهاية الرسمية للنزاع : - الانتصار ام الهزيمة فحسب . الحرب الحديثة ليست مجرد وسيلة سياسية . هي تجربة قاتلة بذاتها . تؤثر تأثيرات هائلة وبقايتها من مخوف غارها بقطع النظر عن كونه رابعاً او خامساً . هل بإمكاننا ان نفترض عن حق بان أوروبا القديمة والفقيرة والتي اضعفتها واوهنت قواها مفاهيم الحربين الكبيرتين في بداية هذا القرن ، تقدر ان تنجيه تجربة غاسية ، او أكثر وحشية من سابقتها ؟ دعنا نفكر مرة على الأقل تفكيراً يتعدى مجرد الحسابات التهديدية ، وبمجرد معادلات الضحايا العسكرية المحتملة الى التفكير بالناس على ما هم عليه ، بحدود قواهم ، بأملهم ، بمقدورتهم على تحمل الآلام ، وبمكائنت ايمانهم بالمستقبل . ودعنا نسأل انفسنا بكل جدية عن مقدار ما يمكن اقتناذه مما هو جدير بالانقاذ اذا اضرت ناز الحرب للمرة الثالثة في مدى نصف قرن فوق سطح الغلاوة الأوروبية ، مع العلم ان الاساليب المدمرة التي تستعمل هذه المرة ستغرق بمقدورها التهديدية ومدى الدمار الذي تخلق ، جميع الاساليب التي عرفتها البشرية حتى الآن »<sup>(١)</sup> .

غير اننا ما زلنا لا نعرف بالضبط الى التاريخ ينبغي ان نعزو هذه الحكمة ام الى عمق نظر جورج كينان ؟ ونثير السؤال ذاته فيما يخص بالحكم التاريخي<sup>(٢)</sup> والعبر التي يشر اليها هانس مورغنتاو من ناحية وكينيت تومبسون من ناحية ثانية .

ربما كان للمخرج الاسهل والافيد من هذه المسألة هو القول بان الاستفادة من التاريخ هي عملية يسهم فيها التاريخ من جهة ودارس التاريخ من جهة ثانية . وتختلف نسبة الاستفادة باختلاف الأشخاص وكفاءاتهم وظروفهم . تمنح قراءة التاريخ قارله الاكتفاء « حساسية ومدى تحليلاً »<sup>(٣)</sup> .  
« ... لا نفتش بين طيات التاريخ وفي تلافيف عصوره عن امثولات عملية نطبقها بحذافيرها . بلشك بلملك للجنة غير المستفيدة للظروف ، ولتعمدية الامكانات التي يمكن ان تتخلها الاسباب . اما عقل القاريء يستمد من التاريخ حساسية ومدى تحليلاً » .

## ٧ - الطبيعة الانسانية :

ونجاهنا المعضلة ذاتها ، التي واجهناها ونحن نبحث في التاريخ ، عندما نأمل عن بحث التاريخ ودوره في تشكيل الحكمة الانسانية السياسية الى تدارس الطبيعة الانسانية<sup>(٤)</sup> . ان « الانسان ، بطبيعته ، طموح بشع انتظامي مفترس ... »<sup>(٥)</sup> .

(١) Kennan, G., *Ibid.*, pp. 59-60.

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 4, also Thompson, K., *Ibid.*, pp 11-12.

(٣) Geyl, P., *Ibid.* P. 84

(٤) Kennan G., *Ibid.*, pp. 65-66

(٥) راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب ، مطبوع : « وصف صديق وأمل مضلل » ، حالية .

Hamilton, A., Madison, J., and Jay, J. *The Federalist*, Beloff, M. (ed), Oxford, Basil Blackwell, 1948, p. (٩)

« وهناك حقيقة يحسن ان نواجهها وإن كانت ممّية للطبع البشري ، وهي ان الشعوب تلجأ للمحروب كلما حسبت ان في ذلك مضفعة ، لا بل ان الملوك والحكام المطلقين يزجون بشعوبهم في الحرب ، وإن كانوا يعرفون جيداً الأقالمة تعود عليهم منها . يلقون بهم للموت والهلاك لاسباب تصل بهم شخصياً ، كحب الظفر الحربي ، أو الظلم إلى المجد العسكري ، أو الانتماء لاذى وقع عليهم هم للولك لا الشعوب ، أو للظلم الشخصي ، أو لاتفاق بينهم وبين اشيائهم من المستبدن ، أو لمناصرة اسرة ، لهم بها صلة ، أو حزب»<sup>(١)</sup> .

ويستحق هذا المفهوم اعادة نظر في نظرنا . وقد قمنا بها في القانون الطبيعي .

## ٢ - أهمية الواقعية الملتزمة :

### أ - التبعية أولى بالأهمية :

يصح معنا الاستنتاج ، إذن ، ان الواقعية بمنهاا التعبيري هي أولى بالأهمية<sup>(٢)</sup> من الواقعية الوصفية<sup>(٣)</sup> - على ما هنالك من وشائج قرى بين المتين وبالتالي من علاقات متبادلة بينهما .  
وما قيمة معرفة الحق إذا لم يلتزم المعارف بتطبيقه ؟

### ب - الدافع والضامن :

وما النافع الاكبر للثبت من هذه المعرفة ، بعد الجهود المتفانية في التفتيش عنها والحصول عليها ، ولتفرض هذه المعرفة في أرض الواقع ، سوى التزام ينشأ عند انسان أو جماعة ويكون جزءاً جوهرياً من موقف ذلك الانسان أو تلك الجماعة تجاه مشاكل الحياة المجابهة . وهذا هو بالضبط أهم ما نعينه بالواقعية التعبيرية . بالمختصر المقيد ، لأن بإمكان الانسان ان يتعرف إلى الحقيقة وإن يتجاهلها<sup>(٤)</sup> علماً وعملاً فيخص الطرف عن جدية تطبيقها - وطالما وفر التاريخ فرصاً وبيئات من هذا النوع لذوي العقول المعتبرة - لذلك السبب وحده ، حتى ولو لم تتوفر لنا أسباب آخر ، يصبح من الأهمية بمكان ان نصر على أهمية الوثوق النفسي والعقلي والجول المعتادة للعاملين في الحقل السياسي ، وعلى الخصوص ، على التزاماتهم ببعض القيم . ويصح ايضاً ان نفضله على المعطيات الموسوعية .

(١) هاملتن وولفسون وجاي ، الدولة الاخلاقية : اسمها ومحتورها ، ترجمه وقدم له جمال محمد احمد ، منشورات دار مكتبة الخليل ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٩٩ .

(٢) ملحم قريان ، لنتهية السياسة ، طبعة ٢٠٠٢ مزينة ومتممة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٨ .

(٣) آ - وحتى البدء العمومي ذاته ، . . . ليس بالضرورة الاخلاقية الملزمة الاعتناء بطول عليه للشعب المختص أهمية عظم ،  
(٤) Wollers, A., *Ibid.* quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.* p. 283. ب - ملحم قريان ، لنتهية السياسة ، ص ٨٢-٨٢ .

(٥) « وكنت هنالك مناسبات كثيرة توفرت البينات اثباتها للترائب المتجرد على أن الحرب ليست عملية مرغوباً بها - ومع ذلك رفضت النخبة هذه الفينات . » انظر :

Kelmer, H.C., « Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relations », *The Journal of Social Issues*, Vol. VI No. 1, 1955. Also in S. Hoffman's C.T.I.R., pp. 209 ff (210).

وتعظم هذه الأهمية في نظر المعارف عندما يتبين لهم ، بالاستناد الى الاختبار الشخصي المباشر او بالرجوع الى وثائق التاريخ وشهاداته ، أنه بإمكان الانسان ، وبالرغم من معرفته للحقيقة ، ان يتصرف تصرفاً متناقضاً متطلباتها متنافراً معها .

وعرفت البشرية عبر تاريخها ، للتمدّن منه وغير التمدّن - حيلة كثيرة وتربّيات متعلّقة متنوعة للحيلولة دون ذلك التصرف عن طرق القصاص والتشهير والعقاب الصادم او بواسطة المكانة والشكر والاحترام . وفيين للدارسين للتمدّن ان جميع المحاولات ليست ، بالرغم من تعدد فوائدها الوثنية ، بالوسائل التي لا تخطئ ابداً اهدافها والغايات التي اتبعت من اجل تحقيقها . واتفق قلنا فُسر على ان الضمانة الافضل ضد هذه التصرفات المعادية للحقيقة ومتطلباتها تكمن في اللجام الداخلي للنفس - الالتزام بتطبيق الحقيقة وموجبتها في السلوك الخاص والتصرفات العامة . من زاوية هذا الاعتبار بالذات تنجلي صفة هامة من صفات الالتزام<sup>(١)</sup> وتظهر اهمية مهمته التاريخية والانسانية .

مثل جميع النظريات العملية التجريبية ، لنن ، تكون الواقعية المغضلة ، واقعتنا الواعية ، موقفاً سسانياً عقلياً وعملياً معيّن . فنلتزم تجاه ضرورات الحياة المرة ، وواقع التاريخ العاصف والطبيعة الانسانية المتضاربة الاهداف وحوادثها القاسية المعقّلة والمحيرة ، بموقف يتصف بالانفتاح والابحائية والتجرد . ونلتزم بهذا الموقف لأنه يحقّق افضل من غيره بعض الغايات المقررة . وأبرز هذه الغايات وأهمها وأكثرها إلحاحاً علينا نفس النزاعات . هذا أكنّى مطلبها ، أما أقصى مطلب ، فهو نفس النزاعات لا بدون أية قيود او مطلق شروط ، بل بالآخرى ضمن إطار من الشروط القاسية والقيم الميتة . وبصفئها منطلقة من هذه الشروط وتلك القيم ، تستمد التحليلات للحوادث والنتائج للواقع ، والنتائج لهذا الواقع وتلك الحوادث ، والتأثيرات بالظواهر الاجتماعية على مختلف أنواعها ، وربما السيطرة على هذه الظواهر حسب المستطاع - تستمد جميع هذه المحاولات عبر الواقعية الملتزمة - قيمتها الواقعية وأهميتها التطبيقية . وبذلك يسمّى هذا المقترّب عن غيره من المقترّبات الدراسية ، وبالتالي العملية ، في حقل السياسة .

ومن خلال ذلك تتبين الهوية العميقة التي تفصل بين الواقعية تعبيراً عن موقف عقلي نفسياني مسؤول تجاه مشاكل الحياة ، وبالرغم من كون هذا الموقف في جوهره عملية طوعية ، وبين المقررات الاختيارية الاعتيادية ومجرد فورات العاطفة والميول التي لا يلجئها لجام معين وتحليلات التصورات الههوسة للمخيلات الخاصة . وبذلك ايضاً ، وهذا المهم ، تتمكن من عبور هذه الهوية على جسر ، تدارس مخططة مهتمسون ذوو خبرة وعلم وكفاءة وربطت بين جنائنه قضبان قوية صاعدة من المباحث والقيم القوية التي توحى بالنسبة لمن يمرّون على المرور عليه ، بالثقة والاطمئنان الى نتائج محاولتهم . ولتفهم طبيعة هذا الجسر وقوته ، ينبغي ان نلجأ - كما نلجأ عند تفهم طبيعة الهوية الفاصلة بين الموقف المسؤول الاتزامي والرضية الجاهة التي لا تحملها حدود - الى الواقعية الوصفية . ولا تصعب علينا عملية هذا الرجوع من « الواقعية التعبيرية » الى « الواقعية الوصفية » . ذلك لأن الضالّ والتأثير المتبادل بينهما

(١) ملهم لريان ، لفتواك الانسانية ، الالتزام والأنا ، ص ١٧٠ وما يليها .

والعناصر التي تشترك بين الاليتين هي عوامل جوهرية لا يجب لنا تناسيها . كما انها تسهل علينا الانتقال من جهة الى جهة على ضفاف بحر الاختيار التاريخي والتجربة الانسانية . وقد نجد في تحليل عملية هذا الانتقال الشيء الكثير من جوهر الانسان القائم به . وقد يكون في هذه المخاض كثير من الجواهر ا للواقعية الملزمة ، إذن ، جناحان : التعبيري والوصفي . ولا يمكنها ان تحلق التحليق المصمم الفعال الا بفضل تعاونها .

القسم الثالث  
السياسة





## الفصل السادس

# القوة وتعريف السياسة

### ١ - تعريف السياسة :

تشير السياسة بمعناها الوصفي الى ما يقوم به السياسيون<sup>(١)</sup> من اعمال - وتحتاج هذه الصيغة ، كما هو واضح ، لكثير من التحفظات والتحديدات . غير ان عملية تضيق الرقعة الواسعة لمجالات الاستقصاء السياسي هي عملية صعبة ومرهقة . قد يفي بفرضنا ، وبطريقة تتجسم مع متطلبات واقع الحال ، ان نبدأ من نقطة الدائرة ونوسع ، بعد ذلك ، دائرة استقصائنا السياسي كلما دعت الحاجة المنطقية والعملية للملك . وربما حققنا عن هذه الطريقة مكاسب أكثر وبقى من المكاسب التي يمكن ان نُحققها عن طريق الأسلوب الاول - حل ما نعرف عما لهذا الأسلوب الاخير من مزايا وشوائب ، ورفضنا هذا هو تحديد الحقل السياسي وبالتالي تعريف « السياسة » تعريفاً مقبولاً اذا لم نقل كافياً وشافياً .

(١) أ - يختلف الدور الذي يلعبه رئيس الولايات المتحدة باختلاف الشخصيات التي تتولى مسؤوليات هذا المركز . انظر : *Atton, R., Ibid., p. 200.*

ب - ملحم أربيل ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٦٦ .  
ج - « يكفينا أن نشير إلى ميلسيون نشعت معتقداتها بمفاهيم القانون الطبيعي ، وارتكزت سياساتها إلى تقليد - خلاصتون في الكلترا القرن التاسع عشر وفراكتلون وروزلت في اميركا القرن العشرين . ولم يكن عرضاً سلقاً مطروح نجم عليها الاخلاقي في عهد وسطان كليها غير المتنازع حل الرأي العام العللي - السلطان الذي تملدى حدود لمكائات أي فصحية معاصرة ، والذي خلق نوعاً من الثقة والاخلاص في أبعاد من الأرض تتعامل معها وتصغر حدود بلد كل منها . . . ولا تقصد بالملك ان خلاصتون وروزلت لم يكن كلامها مصروراً وقاهية بعيد النظر في السياسة القنوية . غير ان سياساتها ترجع اصداها غريبة كل الغريبة عن سياسات تيودور وروزلت ، وسيبل رويس ، ولويد جورج ، وكليمنسو ، ويسمارك ، وكالور . فمتنما تتدارس سياسات هؤلاء الخلقية ، تتحسن معهم الروحانية والمظلمة والشفرة اللامعة ، والتبجح بالقضية ، وبقرف هذا كله شكر بالتبجح والافتقار . انظر *Wright, M., Ibid., p. 139.*

## ١ - الانطلاق من المحور :

قد يتبين لنا ، فيما بعد ، انه ليس هنالك من مركز لدائرة منتظمة تحدد الحقل السياسي . في تلك الحالة يصبح من واجبتنا ان يشتمل حقل دراستنا ، ويقطع النظر عن شكل حدوده وطبيعته ، على جميع النقاط التي تصح ان تعتبر مراكز ثقل لتلور حولها تصرفات سياسية . ان نقطع مطلق مركز الثقل من هذا النوع هو ان نرتكب خطأ لا يتفر : خطأ البتر . ان ذلك لمجديفة في وجه مبدأ أولي<sup>(١)</sup> هام نصاً وروحاً من مبادئ المنهجية الواقعية التي نعتد .

افترض اننا نستمكن من تحديد حقل السياسة ومن جعله يشتمل على جميع مراكز الثقل التي تلور حولها التصرفات السياسية - وهذه المغامرات الفكرية ستكون كما نعرف تمام المعرفة ، وقية ، نسبة ، قحط ، للملك ، لتصيلات متجلجة وغربلات متشابهة وترتيبات متعاقبة<sup>(٢)</sup> - افترض ، نقول للمرة الثانية ، اننا نمكنا من القيام بهذه الواجبات المصممة جميعها بنجاح ، فهل تنتهي بذلك مشاكلنا ؟ بالطبع لا . تبقى علينا بعد ذلك معالجة الاهمية النسبية لهذه المراكز المحورية للسلوك السياسي . وذلك لكي لا تقع في ورطة وضع النبرة حيث لا يصح ان تكون النبرة . ونجنباً لهذا الخطر ينبغي ان لا ينسنا البحث ان مساهمة الاهمية النسبية للمفاهيم المركزية في السياسة هي مسألة تجريبية تتغير بتغير الظرف والاشخاص . وهكذا ، واذا اردنا التحفظ ضد ارتكاب التخبطات المنهجية ، يجب علينا ان لا نقرر هذه القيمة النسبية قبلاً وان لا نتحمل مسؤولية التشريع للآخرين بالنسبة لها .

## ب - الظاهرة السياسية النموذجية :

ما هي الظاهرة السياسية المميزة ؟ ما هي الظاهرة السياسية الاولية للتصرفات السياسية - الظاهرة الجمهورية والمشاركة التي ، متى وجدناها ، تعرّفنا عبرها على التصرف السياسي ، والظاهرة التي لا يمكننا ان نجد تصرفاً سياسياً لا يشتمل عليها ؟ قد يتبين لنا فيما بعد ، اي بعد التدقيق والبحث والاستقصاء ، ان هذا السؤال خاطيء . فبعد التدقيق والتحليل قد لا نتوقع بالتعرف الى مثل هذه الظاهرة « الجمهورية المشتركة المميزة » . اذا اتفق ان كانت هذه هي النتيجة التي ستوصل اليها ببحوثنا وعملنا لانتسا

(١) راجع الفصل الثاني ، مقطع « صفات مميزة » ، ٩ - « اصرار على جميع البيانات » من هذه الدراسة .

(٢) ونعتمد مقربنا هذا رفض الادعاء بان استغلال السلطة من الحقوق الانسانية الاخرى هو شرط ضروري لاسكانها دراسة التصرف السياسي ، ولقد نبش هذا الادعاء حامس مورغنتو في كتابه السياسة بين الدول ، ص ١٢ كما تبناه ص . هولمان في كتابه النظرية المعاصرة والملافت الدولية ( ص ١ - ٤ ) - على ما يظهر . اننا نعتقد من جهة ان تحديد دلالة السياسة كمنتجة لعدة احتمالات ، منها واحدا ، اعتمد منهجية مسؤولية ومؤمنة : وليس كما هو معطوف عليه اليوم ، شرطاً ضرورياً للدراسة السياسية وتحليلها . نفكر ان نبدأ هذه الدراسة قبل ان تتم حيلة التحديد للحقل السياسي .

وبع اننا نقرأ : هـ . كار (E.H. Carr) على وجه الخصوص بان الدولة تشتمل على حقل توسع من ذوي قبل للتصرفات الانسانية وتطالب من الانسان الفرد اخلاصاً أقوى وتطهيرات المذموم ( وقد ورد له هذا الرأي في كتابه ازمة العشرين سنة وارده هولمان في كتابه لشرفه انفاً ، ص ٣٦٥ ) ، ولذا لا نرانا مضطرين على القول باستنتاجه ، اي ان الدولة تصنع بانسلاية مختلف اختلافاً نوعياً هاداً يذكر عن اخلاية الانسان لفرد ( انظر السابق ص ٢٥٥ ) . جل ما يستحق ان نقره عليه - في سياق بحثنا هذه - هو ان الاختلاف بين الاخلايين : اخلاية الدولة واخلاية الانسان الفرد هو اختلاف كمي تعديلي فحسب - ومن السهل تفسير هذا الاختلاف

الاستقصائية ، صنعها ، ينبغي ان نهمل السؤال . ولكن ، وحتى لو اهتمنا هذا السؤال فيما بعد - الامر الذي هو في اعتقادنا محتمل جدا - من المفيد جداً ان نبدأ به . قد نضع الفكرة ذاتها بصيغة مغايرة . ينبغي ان لا نلزمنا نقطة انطلاقنا بحكم طبيعتها ، بشكل قبل باتخاذ أي موقف معين ، لا على المستوى الواسع والواضح ، ولا على مستوى اللاوعي او المستوى المضاميني تجاه طبيعة السياسة .

## ٧ - القوة وحدودها :

لمحيط الواقعية السياسية التقليدية التي يعبر عنها بصيغة جريئة معاصرة كتاب هانس مورغنتاو « السياسة بين الدول » - لمحيب هذه الواقعية السياسية على سؤالنا عما يعني « السياسة هي بحكم الضرورة سياسة القوة »<sup>(١)</sup> .

« اللاتفة الكبرى التي تساعد الواقعية السياسية على التعرف إلى طريق الخلاص عبر الصعاب المثورة على متحدرات السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة تعتبر عنها القوة . . . . بلون هذا التعبير تبقى النظرية السياسية ، دولية كانت ام قومية ، عملية غير ممكنة ، ذلك لاننا بدونها لا يمكننا التمييز بين السياسي وغير السياسي من وقائع الحياة وحوادث التاريخ والظواهرات الاجتماعية . كما واننا بدونها لا يمكننا ان نستجلب الى الرقعة السياسية كمية ، ولو قليلة ، من التنسيق المنتظم »<sup>(٢)</sup> .

من الانصاف ان نسأل ، حتى قبل ان نقترح أي تعليق على هذين المقتبسين<sup>(٣)</sup> ماذا تعني القوة بالضغط في سياق السياسة بين الأمم . وعلى وجه التخصيص ماذا تعني القوة بالاشارة الى المفهوم التروام لها ، أي المصلحة ؟

### أ - القوة والمصلحة :

يوضح المقتبس الذي سبقت الاشارة اليه نقطتين : الاولى ، هي ان المصلحة شيء والقوة شيء آخر . وبالتالي ينبغي الا يشكل كل هذين تمييزاً احدهما عن الاخرى . ذلك لاننا نعرف « المصلحة » بالجهود الى « القوة » . وهذا لا يعني تكرار وجود العلاقة الوثيقة ، التي قد توجد فعلاً أحياناً ، بينهما .

والنقطة الثانية ، واستطراداً ، هي ان القوة أولى واسبق من « المصلحة » على الأقل متلفاً اذا لم يكن ايضاً واقعياً وعملياً .

غير ان مورغنتاو نفسه تكلم أحياناً لغة « المصلحة مرادفة للقوة » - أي المصلحة معرفة وكأنها

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 29.

ب - Weldon, T.D., *Ibid.*, pp. 173-174.

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5.

(٣) وإذا انتهى القرن التاسع عشر الى التقليل من قيمة السياسة القومية فإن ذلك بسبب ان لفظة تلك العصور كانت تعتبر كل مناهضة للسياسة الارستقراطية متعلصة لطلد نوع من السياسة . . . . وعليه فكانت السياسة الارستقراطية ، بانكسارها وسقوطها ، تعتبر مرحلة بالمرية للسياسة عامة . صنعها ظهر الامتطام من أجل القوة والمسيطر . . . يظهر الغرض التاريخي ليس الا . . . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 32.

قوة<sup>(١)</sup> . وهذه القوة ، عند التدقيق ، تُدخل حيّة الشك إلى عقول الفارين المتنبهين حول التقلتين اللتين يوحي بهما المقتبس السابق .

يمكن مورغنتاون دعي ، للخروج من هذا المأزق ، أن المصلحة والقوة هما وجهان مختلفان لقطعة واحدة من القود . أحدهما ، أي المصلحة ، هي الوجه الذاتي أو الاتزامي لتلك القطعة المستترة النقدية . وثانيها ، أي القوة ، هي الوجه الموضوعي أو الواقعي للقطعة ذاتها<sup>(٢)</sup> .

ولما كنا سنستعرض هذين المفهومين معاً أوليّين في حقل السلوك السياسي ، وذلك لأن اعتبارهما متمايزين ينسجم مع الفهم المشترك أكثر مما ينسجم اعتبارهما أصمين لحقيقة واحدة ، ونضع اتنا نعتقد ، كما يبين واقع الحال ، أن كليهما يؤثر بالأفعال السياسية بطريقة أو بأخرى تأثيراً مرموقاً . ونضع أيضاً أن تأثيرات كل منهما في السلوك السياسي تختلف اختلافاً يتغير بتغير الظروف والأشخاص . ومن الأمور الواضحة ذات العلاقة بهذه المسألة أن الحكم في مدى هذه التأثيرات وكيفية تغيرها وقواتين هذا التغير هو حكم ، لكي يصح ويثبت ، يجب أن يؤخذ بعد دراسة موضوعية متجردة للأمور ذات العلاقة .

هل يصح أن يقوم أي من هذين المفهومين أو كلاهما معاً بعملية تحديد رقعة الحقل السياسي بغضله بمحله الواضحة عن بقية الحقول ؟ أن الادعاء بصحة جواب إيجابي لهذا السؤال يظل مجرد ادعاء حتى تبرهن صحته وتصد أسأله . ولنا مبررات حدة على الشك بصحة مثل هذا الادعاء . أولاً ، منرى أن مفاهيم مغايرة لها ، وتوازرها بالأهمية ، إذا لم تكن أول منها بها ، تتمتع بحق مساو تحتها بالترشيح للمركز ذاته . ثانياً ، أن مهمة التحليل المعقول والمقبول لرقعة الحقل السياسي لا يصح أن تحدد بمزول عن مهمة التقرير المنهجي للمسائل الأصلية ولطرق معالجتها معالجة مؤولة . ولا يكفي لذلك الاعتناء الفريد بمهمة مفهوم أو مجموعة من المفاهيم . اتنا لا نقدر أن نحدد أو نعرف إلا ما يقع في متناول مستطاعتنا . وهذا ، بحكم طبيعة الحال وينطق الظروف ، يجب أن يكون ضمن حدود معرفتنا ، وعلى مدى تصله بمبادئ معالجتنا المسؤولة للأمور . ويختلف ، ثانياً ، السياسات باختلاف الأشخاص الذين يمارسونها . ومن الطبيعي أن يحمل هؤلاء معهم مقاييسهم العملية ومصادق قيمهم ، ومفاهيمهم ، ومخاوفهم - الأمور التي ، عندما تدخل المسرح السياسي ، تؤثر ولا شك بالسياسة المتبعة .

ب - الميّهات الرئيسية للقوة .

يعطينا مورغنتاون الانطباع بأنه يعتقد ، القوة ثلاث ميّهات في الأفعال السياسية . ولكنه لا يوضح

(١) بيتا بتكلم مورغنتاون في الحالة الأولى لغة الألابرية (civitas defined in terms of power) بتكلم في الحالة الثانية لغة المرافقة (civitas defined as power) . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 5, 11, 32 .

(٢) مع العلم أن تحليل مورغنتاون لمفهوم « المصلحة القوية » .. التحليل الذي يتجه إلى عنصرين « الأول مطلب مطلق وهذا المطلب ضروري ، والثاني ، متغير ، ولذلك تحدد الظروف » ، يشير بعض الشكوك حول هذا التفسير لاعتقاده الفاعلة بأن « ... السياسات الخارجية لجميع الأمم يجب أن تستند إلى مبدأ بقاء هذه الأمم ك مطلب واحد لوحد لفض لها . وذلك بحكم الضرورة . وهكذا لجميع الأمم فكل ما لا يضر إلا أن يضره : أي أن نحمل موتها الطبيعية والسياسية والفعالية ، ضد تصنيف الدول الأخرى .. » انظر : Hoffmann, S. (ed), *Ibid.*, pp. 73-74 .

توضيحاً تاماً ما إذا كان يميز تمييزاً بين هذه الميّهات الثلاث ، تمييزاً يؤوله ويؤولنا أن نتعرف الى كل من هذه الميّهات على حدة ، وان نتلمس تشعبات مقاييلها منفردة في سياق المسيرة التاريخية للحوادث . وعلى تم لنا ذلك أصبح بإمكاننا أن نتلمس مقاييل الميّهات الثلاث مجمعة أو متشابكة كما هي بالفعل . ولكن ليس لهذا الأمر مقاييل كبيرة الأهمية على صيغة نظريته السياسية من جهة ، وعلى صحة وصفه للواقع السياسي من جهة ثانية . نتعرض لهذه الأمور مقدمة لبحث مفهوم « القوة » أو تعريفها الذي له تلك التأثيرات المزعجة .

## 1 - القوة علة مسببة :

قد تكون القوة ، أولاً ، مسبباً للفعل السياسي . فالدافع نحو السيطرة أو الأمل<sup>(1)</sup> بالسيطرة القوية على الآخرين ، متفجرين كما هو بالفعل بنسبة المقدرة التي يتمتع بها المؤمل ، يمكن أن منشأ السلوك السياسي . « والسياسة هي نظام من التناقضات والتوترات بين المصالح المتضاربة . » وبالرغم من أن الدافع نحو القوة أو الأمل بالقوة هو شيء مغاير تماماً للقوة ، يظل صحيحاً المبدأ القائل بأن القوة قد تكون أحياناً مسببة بعمل سياسي أو يمدد ذلك الأمل الذي يصبح بدوره علة مباشرة لفعل سياسي معين . ولنا الكثير من الينات على صحة هذا المبدأ في حياتنا السياسية اليومية .

إن القوة أو الأمل بالسيطرة قد يكونان من مميزات الأعمال السياسية أحياناً ، هو مبدأ لا يتكره رجل عاقل متنبه لما يحيط به من أمور، مهتم بتفسيرها من زاوية قواعد ومبادئ عقلانية تسلسلها التجربة الاستثنائية . ولكن الأدعاء بأن هذه القوة أو ذلك الأمل بالسيطرة هو ( أوهي ) السبب الوحيد الكامن وراء مطلق عمل سياسي هو ادعاء متطرف تسهل تخطئه .

مورغنتاؤه نفسه يشير إلى حادثتين تاريخيتين<sup>(2)</sup> كان السبب الكامن وراء كل منهما عللاً مغايرة للقوة أو للأمل بالسيطرة . في أحدهما كان السبب احتيلاً قانونياً وفي ثانيهما مطلباً أخلاقياً .

« هاجم الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٣٩ فنلندا . وجاءت هذه العملية فرنسا وبريطانيا العظمى بمعضلتين : أحدهما قانونية وثانيهما سياسية . . . . توفقت فرنسا وبريطانيا إلى طرد الاتحاد السوفياتي من حصبة الأمم . غير أنها لم تتمكن من الاشتراك مع فنلندا بالحرب الفعلية ضد الاتحاد السوفياتي ، الحليز الوحيد الذي متعها من هذا الاشتراك المباشر بالحرب كان رفض حكومة السويد السماح لجهشها بالانتقال عبر أراضيها السويدية للوصول إلى فنلندا . . . »

« وكانت سياسة فرنسا وبريطانيا العظمى مثلاً تقليدياً لتطبيق مبدأ المدركة القانونية في السياسة . أنها ممحاً لجواب السؤال القانوني بأن يقرر ، وبالتالي يحدد ، أعمالها السياسية . فبدلاً من أن تسأل سؤلين مختلفين : سؤال القانون وسؤال القوة ، سألتنا سؤالاً واحداً ، أي سؤال القانون . وعليه كان الجواب الذي تلقيناه غير ذي عمل هام على المعضلة التي كان من الممكن أن توقف عليها حتى بقاؤها الوجودي دولتين مستقلتين في حالة الدول العالمية . »

(١) كان ينبغي أن يميز بين « القوة » و « وكرة القوة » أو الأمل بحصولها . الأمر الذي يزيد في توضيح القضية .

Morgenthau, *Ibid.*, pp. 11-12.(٢)

« والحالفة الثانية تمثل المدرسة الأدبية في السياسة تمثيلاً فصيحاً . أنها تتعلق بالصفة الدولية لحكومة الصين الشيوعية . قيام هذه الحكومة بجابه العالم الغربي بمعضلتين مختلفتين : احداها ادبية - اخلاقية وثانيتها سياسية . . . والاجابة على السؤال السياسي بمقتضى متطلبات المعضلة الادبية الاخلاقية هو بالفعل مثال تقليدي للطريقة التي تعالج بواسطتها المدرسة الاخلاقية قضايا الساعة السياسية . »

ولماتين الحداثيين حامل ذات زنة على موضوع ترميم الواقعية السياسية . ولا يصح ان يتجاهل مثل هاتين الحداثيتين واقعي سياسي التزم بان يعبر عبر التاريخ اثناً صاغية . كما وانه لا يصح ايضاً ان يغلط الواقعي المعبر القائلين بما لحظة غيبية . كما ان هذه التخطئة لا تعتمد الا بقدر ما يصمد النظام للمبادئ والقيم الذي يدعمها .

لقد اخبرنا من المبادئ المؤثرة بالتصرفات السياسية تنبع من اعتبارات تتعلق بالطبيعة الانسانية . انه لصحيح اننا نعرف كثيراً مما يتعلق بالطبيعة الانسانية (١) ، ولكنه صحيح ايضاً اننا ما زلنا محيرين الى حد الدوخة تجاه الكثير من مظاهرها وغيباتها . وبعض الاشياء التي نعرف هي اشياء غير معقولة اي غير عقلانية (٢) . المواطن ، والاحكام المسبقة ، والمقد التفضية ، والمعتقدات بجميع انواعها تؤثر بطرق متعددة على السلوك الانساني - وسلوكه السياسي غير مستثنى . وعليه نطلق معتقد في السياسة اطار عام للمفاهيم المقررة للسلوك السياسي ، باعتبارها او قليلاً ، الاشارات المتضمنة لمثل هذه الامور ، مع كونها غير عقلانية ، بصفاتها مسببات للسلوك السياسي ، سيخفق لا محالة سابقاً ام لاحقاً .

وتجمل هذه الحجة اقوى من ذي قبل بالنسبة الى واجب الاعتبار المشروع للمجاهيل في الطبيعة الانسانية - المجاهيل التي قد تؤثر في السلوك السياسي بطرق محيرة الى حد الرغبة أي مفكر سياسي اهل

(١) يشير مورغنتا في بحث بعنوان « حوار آخر مهم » الى مخلوقات للمخلبة الانسانية بقوله : « ما يتحدى المعضلة القروية هنا هو مجرد مخلوق وهمي للمخلبة الانسانية ، مجرد اناج للتذكير التمني لما هو غير موجود وواقع ، متصفاً بقياساً أصيلاً للتصرف الدولي بالرغم من انه غير اصلي لا في هذا الحقل ولا في غيره . وعند هذه النقطة بالذات تتلمس جوهر الشجار الحالي بين الوترية والواقعية في الشؤون الداخلية » . انظر : Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 78. ولا يحد مجرد كونها مخلوقات وهمية تأثيراتها الفعالة على التصرف السياسي . انظر : ملحم لربان ، « الحكايات ، بحث : « الرأي العام - أوهم هرام والحق ؟ » . (٢) آء . ويمكن ان نعتبر من الفكرة ذاتها بما يلي : لم تعرف مسيرة التاريخ سوى القليل من الدول العظمى التي كانت تريد ، او بالاحرى كانت قادرة على ، التعرف عند حد . فمشاعر الشعب ومواقفهم للتحلية والتفضية ، ومواطن العلة الخارجية ، والنظام السياسي ، والعلم الناتج من تكاثر عدد السكان قد اسهمت كل منها بتأثيرها على سير الشؤون الخارجية . انظر : Aron, R., *op. cit.*, p. 199 .

ب - « تحفظ الحكومة على سلطتها على عدد كبير من المواطنين لا بالرغم من العقل والطمع والواحي للمجاهير ، بل بملك الاتفاق الفردي ، ولقد ما غير طوعي ، الذي ينشأ عن مشاعر متشابهة وأراء متشابهة . لا يتمكن المجتمع من القيام الا عندما ينظر عدد كبير من الناس احكامه الى عدد كبير من الامور من زاوية واحدة ، والا عندما يتبنون الآراء ذاتها تقريباً فهي يمتلئ بمواضع متعلقة ، وعندما تومي المواقف ذاتها بالتكفر متشابهة وتترك على عقولهم انطباعات غير متفارقة ، انظر :

De Toqueville, Alexis, *Democracy in America*, Vol. II. Also Quoted in: Snyder, B. C. and Wilkins, H.H., *Roots of Political Belonging*, American Book Co., New York, 1949, p. 553.

هذه المجاهيل او تغاضى عن منافع تأثيراتها .

وعليه فلا يمكن ان تكون القوة وحدها المسبب الوحيد للافعال السياسية . حتى الاوهام وغلوقات الميولات العنصرية والثرية يمكنها ان تمثل هذا الدور . الهام هو السيطرة على نتائج هذه الاعمال . هذا من الزاوية العملية . اما من الزاوية النظرية فينبغي لكل اطار عام للمفاهيم والمبادئ والقيم يدعي شرف تفسير السلوك السياسي الا يجعلها مجرد ترهات غير ذات بال . ومنى اعتبارت ، تبقى القيمة التي تستحقها موضوع بحث للمهتمين ومشروع اتفاق لذوي العلاقة .

## II - القوة هدف :

وتقوم القوة ايضاً بمهمة المقصد المنشود او الغاية المقصودة . السياسة ، يهزم مورغنتو ، هي اصطلاح من اجل السيطرة . ومعها تكن الغايات القصوى للسياسات ، تظل القوة دائماً وإبدأً . الخلف الجبلتها (١) .

لا شك بان التمييز بين المقصد المباشر والغاية البعيدة المدى او القصوى هو تمييز مفيد ونافع نظرياً وعملياً . وفي اطار الجنس البشري - المخلوقات مثلاً بقوى محدودة مع مطامح واحلام غالباً ما تكون غير ذات حدود ، يصبح هذا التمييز ضرورة عملية . ولا يمكن لـ انسان ان يعيش دون ان يلجأ اليه في وقت او في آخر . ولكنه في السياق هذا للواقعية السياسية ، يظهر انه افضل امتعالا تلعزجياً ، انه يعود مريضاً . لا يدخل حرم الواقعية دخول الزائر المسلم او دخول المدعو تعبيراً لحكمة واقعية . نخال ان مورغنتو يستجليه ليسانس على محصين مفهومه للقوة محصيناً يدفع عنها غائلة الانتقادات . ولكنه امر واضح من واقع التجربة الانسانية ان الانسان لا يصوب جهوده دائماً وإبدأً نحو التمرکز في سدة السلطة . ولا يوجد سبب واحد وجهه يضلوننا على اعتبار الاختيار السياسي للانسان مجموعة من التعاريف المختلفة اختلافاً جوهرياً بالنسبة لهذه القضية بالذات عن تصرفاته الاجتماعية العادية . ما هي الغاية الحقيقية من مطلق عمل ، سياسي او غير سياسي ، يقوم به انسان ؟ هذا سؤال محير ، وبالتالي لا تصح الاجابة عنه ، هذا اذا كانت الحقيقة الموضوعية هي مقصد السائل ، الا بعد التدقيق في الامور ذات العلاقة العلمية به . تعلمنا تجاربنا الماضية ان هذه المقاصد قد تأرجحت تاريخياً بين اقصى متطرفين : التعقل التام الحكيم والمفرس المتفجع الاعمى . ولست نعلم مقدماً ، ما يمكن ان تكون مقاصد القائلين بالاعمال السياسية في العالم السياسي . وهكذا عندما نقول انها تكون دائماً وإبدأً من هذا النوع او ذاك تكون بذلك متزقتين على جليله الاغلوطة للمروفة بالغلوطه التبسيط المتطرف .

وقد انتشر هذا الميل الى التبسيط متلبساً بصورة الغاية العلمية القصوى - اي السعي الى الوصول الى مبدأ واحد يفسر كل ما في الكون - انتشاراً كبيراً في العصر الحديث . وكذلك القلق منه كما يدور من التعليق التالي :

(١) Morgenthau, H., 1942, p. 25.



« يبنى ان نعمل البحث عن الفكرة الوحيدة المفسرة . ليس النظام القانوني مجرد شيء بسيط عقلاني . . . فمن جهة يجب ان نتم بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية في وقت محدد ومكان معين آخمين بعين الاعتبارات جميع الامكانيات التي يحتمل أن تتخلها هذه الاحتياجات من تناقض وتضارب وجميع مراحل تطورها من اقتصادية وسياسية ودينية وأخلاقية . ومن جهة ثانية ، يجب ان لا نعمل الانحاء والتقليد والاعتقادات التقليدية او المعتقدات ، وعلى وجه الخصوص الاعتقاد بالسلطة المعبرة عن الحاجة الاجتماعية ، الى الطمأنينة العامة »<sup>١</sup> .

وجليد هذا التناقض صقيمي مُبنيٌ للاعصاب . والمهاوي على جنياته كثر . منها الوقوع في مهواة التشريع للملبرر . فالخبر هنا من جوهر الواقعية الحكيمة .

### III - الأغلوطة الاختزال الموحد :

غير اننا ستعرض هنا لبعدين فلهذا من ابعاد هذه الأغلوطة ذات الجنبات المتعددة . لنجدها ، ان نختار مبدأ تفسير هادفاً واحداً من مجموعة كبيرة من الامور والقيم التي تصح جميعها أن تكون أهدافاً .

هذه هي الأغلوطة الاختزال الية الموحدة . سميت هكذا لانها تختزل العديد من الامور بأمر واحد . وقد تكون هذه الامور اسبانياً ، كما قد تكون أهدافاً ، كما قد تكون عوامل ، كما قد تكون غير ذلك . هذه هي الأغلوطة ذاتها التي ترتكبا مطلق نظرية تلتزم بتفسير الاشياء باللجوء الى جوهر واحد او عنصر واحد . ولقد هذه الأغلوطة الثقافية تعبيراً عنها في الفكر السياسي عبر النظريات السياسية التي التزمت بتفسير السلوك السياسي والظواهر السياسية باللجوء الى مقصد ( او مسبب ) واحد مباشر او غير مباشر . وليس الاصرار على السلطة او « التأثير السلطوي » صفة مميزة للظواهر السياسية جمعاء ، سوى مثل بون من أمثال كثيرة على ارتكاب هذه الأغلوطة .

(١) رويسكو باوند في كتابه *القسم في التشريع الطبيعي* ص ٢٦ و ص ٩٠ ( لتركيك لنا ) - جيبها م . م . بور في كتابه *فلسفة كمال ماركس للتاريخ* ، كمبريدج ، مطبعة جامعة هارفرد ، ١٩٤٨ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

« We must give up the quest for the one solving idea. The actual legal order is not a simple rational thing... on the one hand, we must take account of the social or cultural needs of the time and place in all their possibilities of overlapping and of conflict and in all their phases, economic, political, religious and moral. On the other hand, we must take account of suggestion, imitation, traditional faiths or beliefs, and particularly of the belief in ( logical necessity or ) authority expressing the social want or demand for general security »

(R. Pound, *Interpretations of Legal History*, (Underlining mine) P. P. 21, 90 cited in *Karl Marx's Interpretation of History* by M.M. Bobes, Harvard University Press, Cambridge, 1948, P.P. 352-353.

أما البعد الثاني الذي نود الإشارة إليه من أبعاد الاغلوطة موضوع البحث ، فهو انها تتصور الهدف عنصراً بسيطاً غير معقد التركيب بينما تعلم انه على الغالب ، وخصوصاً في السياسات ، كثير التعقيد لتعدد عناصره وتشابكها وكثرة المقاييل المتبادلة بينه وبين الاعتبارات الهامة ذات الفعالية للمعومة في تسيير الامور السياسية .

يتوقف كينيت تومبسون في كتابه الواعظية السياسية وازمة السياسة العالمية في التمثيل الراجع على تعقد العناصر التي تشترك في تكوين الغايات السياسية وتشابكها . فنرى مثلاً ، ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، حسب رأيه ، تضطر على مجابهة للمشكلة المتعددة الاطراف والابعاد لكونها ينبغي ان تعبر انتباهاً للتنسيق بين المبدأ والضرورة ، ولاختيار سياسة خارجية حكيمة في وقت تقدر فيه ان تقنع الشعب بمساندتها ، ولتخفيف حدة التوترات الناشئة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بفضل المؤسسات والنظم السياسية المعتمدة في البلدين وبفضل الفلسفات السياسية الملزمة فيها ، ولتجنب التجمع بالاخلاقية من جهة ولتحافى الشككة من جهة اخرى وغرضاً على صعيد العمل التطبيقي .

وما يصح على الولايات المتحدة بالنسبة لهذا الموضوع يصح ايضاً على الدول الاخرى<sup>(١)</sup> ، ، وعلى الصمليين : صعيد العلاقات الخارجية وصعيد السياسة القومية الداخلية .

الاستنتاج ، إذن ، هو ان ارتكاب اغلوطة الاختزال الموحد هو خطأ مزيج : منهجي وفكري . ولا فرق إن ارتكبت هذه الاغلوطة بالنسبة للاهداف ام بالنسبة للاسباب ام بالنسبة لاعتبارات اخرى . فكما انه من الخطأ<sup>(٢)</sup> اختزال جميع الاهداف السياسية المحتمل تطبيقها في العمل السياسي في هدف وحيد ، كذلك من الخطأ اختزال جميع الاسباب السياسية للتصرف السياسي في سبب فريد . لهذا هو الاستنتاج من جهته السلبية . اما اذا تطلعنا إليه من زاوية الايجابية فيكون استنتاجنا اعترافاً صافاً بأن تعددية الاسباب والدوافع مثل تعددية الاهداف والمقاصد تنسجم اكثر من فرفيتها مع واقع

(١) « ان الخطر السوفياتي للهند ... هو خطر مركب ... فهو عسكري كما هو سياسي » .

انظر : Kamen , G., *Ibid.*, p. 64.

(٢) أ- ولهذا الخطأ هروب وخيمة . منها أن القائمين به يعملون بحث الاسباب بحثاً يلقى بها وبالبحث الرصين . وهذه الظاهرة هي إحدى « لمضات الغربة » التي يرداس . هولمان في نظريات الواقعية السياسية : « عندما نتكلم أهمية التركيز حل الاهداف ، كما هي الحالة في مصرنا الحاضر ، تصبح هذه المصفاة تلعاً فاصماً » . انظر : Hoffman S. *Ibid.*, pp. 32, 34.

ب- « مشهد منتصف هذا القرن العشرين الانتقال الحاسم للمعولجود التاريخ المتعلق بالاسم الاولية للسياسات الدولية . واتجاهنا لبيات هذا الانتقال من التوازن القوي القوي الى المفكليات ، بشكل خطراً مدناً طناً » . انظر : Carlsberg, W.G., « Ideology and Foreign Policy », From « Ideology of Balance of Powers », *The Yale Review*, Summer, 1947. Also in Snyder and Wilson, Z.P.B. pp. 545 ff. (552).

#### ١٧ - القوة وسيلة :

هذه الاعتبارات محامل متساوية الأثرة مبدئياً على مفهوم القوة وسيلة تعبر عن مسبب دفين او علة معلومة . وقد تكون القوة كذلك وسيلة فعالة . في الواقع انها على الغالب اكثر الوسائل فعالية في صلبة تحقيق غاية معينة او هدف محدد . فالتحلمون بالأعمال السياسية ، في رأي مورغنتو ، لا بد من استخدام القوة<sup>(٢)</sup> لتحقيق غاياتهم . في الواقع ، ومن زاوية صيته المفضلة للواقعية السياسية ، تلك هي صفتهم المميزة . غير انه من الواضح ، مما سبق بحثه حتى الآن في هذه المحاولة الدراسية ، ان القائمين بالأعمال السياسية على صرح السياسة العالمية والداخلية يتابعون القيام بأعمالهم ، بالطبع معلقة بشكل او بآخر ، حتى ولو استخدموا وسائل مغايرة للقوة .

لكنه من الضروري الاعتراف بأن القوة هي مفهوم وسيل أكثر منها مفهوم غائي<sup>(٣)</sup> ، أكانت هذه

(١) آ - د يعرف كاتلون بنهم اعقده النظري بالأحلاف ، ومع هذا ترى ان هدف العمل السياسي المضمون في تحليلاته هو الحرية الفردية في مجتمع موحد غير تفرقة بين السلطة والحرية « ج . ليسكا ، L. I. I. G. K. في مقاله « التوازن الدولي » بنيتها أيضاً مرفقان ، ص ١٣٨ .

ب - د هناك معبريات متعددة وأعداد كثيرة متوسطة للذي ، ونصف هذه وتلك أسماء كثيرة ورموز مختلفة . ضيان المقصد الأبعد يبقى الحياة الفاضلة للألسان للفرد في مجتمعات حرة ، صيان كانت هذه للمجتمعات كبيرة ام صغيرة « المرجع ذاته ، ص ١٤٨ .

ج - د تبني للدولة المظمى دائماً شيئاً أكثر من القوة والأمن ومغليراً لها . انها تريد فكرة بالمضي الأرحب للكلمة « . انظر :

Arms, Raymond «The Quest for a Philosophy of Foreign Affairs», *Revue Française De Sciences Politiques*, Vol. III, 1953, p. 87.

د - « ولكن ، في القرن العشرين ، تضعف لدولة المظمى فلتها اذا ولغت الالتزام بخدمة فكرة « . انظر : المصدر السابق ص ٩١ .

هـ - « للدول القوة المسلحة طالما حلت عقائدية دولية سلاحاً نافلاً . ففري المايستريج فلتت عقائدية الحركة للمعاصرة للأصلاح الإنجيل ، ولرنا نابليون حلت مبادئ الثورة الفرنسية عبر أوروبا الأنظمة . كذلك تزعمت انكفرا القرن التاسع عشر حركة الدمرة للحرورية . وبالطريقة ذاتها تمثل روسيا القرن العشرين مثل الاشتراكية « انظر : Wright, M. Ibid., p. 138 .

(٢) « الصليبيون ... وروند ولسون ... والاشتراكيون القوميون جميعهم ، لأهم استخدموا القوة بنية تحقيق الأحلاف ، كفرا بلودون بأعمال سياسية على صرح السياسة العالمية « . انظر : Morgenthau, H. Ibid., p. 26 .

(٣) آ - د وإن تنفع في مركز عمري مفهومياً وسلياً فحسب هو عمل محفوف بالمخاطر . القوة وسيلة تستخدم لتحقيق الكثير من الأحلاف - الأحلاف التي قد تشمل على القوة ذاتها « . انظر : Hoffman, S. Ibid., p. 31 .

ب - « القوة على الشاب هي أقل حدة منها وسيلة . لفظظة او المصلحة ( الفكرة ) تبرز القوة التي ، بدون هذا التعبير ، قد تكون لها لغة أمن واستقرار وما لغة طغيان واستيلاء « . انظر :

الغائية نهاية قصوى لم قريبة مباشرة . ان اعتبارها دائماً وإبداً وسيلة ، كاعتبارها دائماً وإبداً غائية ، هو عمل ، من زاوية منهجية ، غير حلو . من المحتمل جداً ان يلجح بين ينتابه في مزالق الفكر وربما العمل . فاذا اردنا الاختلاص لمبادئ منهجيتنا للمعتمدة ينبغي ان نلاحظ ان القوة تتغير ، وطالما تغيرت تاريخياً ، بتغير الأشخاص ذوي العلاقة - اصحاب القراوات الخامسة .

ونجد الإشارة الى ان دور القوة في التاريخ تعرض ، في حقة من الحقب التاريخية ، إلى عملية تقصد التغلغل من قيمته وقيمتها .

ويحسر التعبير وسائل مغيرة للقوة « كثيراً من أهميته في الاطار العام للمفاهيم الواقعية التي يتعمد مورغنتو وضعها في صيغة معينة . ذلك لان مفهومه للقوة هو من السعة بحيث يشمل جميع العناصر التي نود ، على الغالب ، ان نميز بينها وبين القوة . لذلك سترانا مضطرين على ثبات قضية هامة لتتجيم الواقعية السياسية التقليدية ولترميمها . تلك هي قضية القوة . ومن الضروري ان نبدأ بالتعرف الى مدى اتساع مفهوم القوة واهله عند مورغنتو . اما غايتنا من ذلك فمزجوجة : اولاً ، نود ان نفصل ثوب القوة النظري بطريقة ينسجم معها وواقع القوة الفعلي . وثانياً ، نضطر الى تشجيل مفهوم مورغنتو لها تشجيلاً قاسياً . واما أهمية هذا التقليم البعيدة المدى فنكمن في تفتيشنا عن ركيزة صاعدة وقوية تساعد على حل للمهام الصارمة - فكرياً وعملياً - التي يفترض ان لمجاهة الواقعية السياسية .

ج - تعريف القوة :

فما هو مفهوم مورغنتو للقوة ؟ تساعدنا التقبيلات التالية على التعرف الى الجواب :

« بالنظر لشجولة العلاقات الاجتماعية جميعها ، وعلى جميع الصعد للتنظيم الاجتماعي ، على ظاهرة الاصطراع من اجل التسلط (Struggle for Power) هل من المستغرب ان تكون السياسة بحكم الضرورة سياسة قوة ؟ »<sup>(١)</sup> .

ولا نحتاج الى قراءة اكثر من مقطوعة ثانية من كتاب السياسة بين الدول لمائس مورغنتو لكي نتعرف معاً الى مفهومه للقوة ومدى اتساع رقعتها ، في رايه ، وإلى تشعبات معتقده في السياسة الواقعية ، وإلى النتائج التي يقود متطلباً اليها :

« ان مفهوم القوة قد يحتوي على أي شيء على الاطلاق يساعد الانسان على توطيد سلطته على الناس »<sup>(٢)</sup> .

Acron, Raymond, «The Quest for a Philosophy of Foreign Affairs», *Revue Française de Science Politique*, Vol. III, 1953. Also quoted in Hoffmann, S., (ed), *Ibid.*, p. 87.

ج - لا نعتبر القوة كوحدة مجرد وسيلة لتحقيق الغايات المنسجم ما بين قيم محورية كالسلامة ، والحيث الرغيد ، والاحترام . « ملحة في 137 *Ibid.*, p. 137

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 28-31. (١)

*Ibid.*, p. 8. (٢)

وإذا كان اتخاذ موقف محدد تجاه هذه المعضلة أمراً لا يزال صعباً على الدارس والقاري ، فقد تساعدها بعض الشيء قراءة المقدمات المباشرة التالية ذات العلاقة المنطقية بالمسألة موضوع البحث :

« اننا لا نمنى ، عندما نتكلم عن القوة في سياق هذا الكتاب ، سلطة الانسان على الطبيعة ، او على الاوساط والوسائل الفنية كاللغة والكلام او الصوت واللون ، او على وسائل الانتاج او الاستهلاك ، او على نفسه بمعنى السيطرة على النفس . عندما نتكلم عن القوة نمنى سيطرة الانسان على حقوق الناس الآخرين وافعالهم . ونشير « بالقوة السياسية » الى العلاقات المتبادلة في السيطرة ما بين ذوي السلطة العامة وما بين هؤلاء والشعب عامة »<sup>(١)</sup> .

ويقول :

« غير ان القوة السياسية يجب ان تمتاز عن القوة بمعناها ممارسة فعلية للعنف المادي »<sup>(٢)</sup> .

« القوة السياسية هي علاقة نفسانية بين اولئك الذين يمارسونها واولئك الذين تمارس عليهم »<sup>(٣)</sup> .

تلك هي محتويات تلك المفاهيم للقوة في رأي مورغنتو ، وواضح انها تشغل على كل ما يمكن ان يقرم به انسان اجتماعياً .

٢ - قضيتان :

نبدا بتقييم محاولة مورغنتو تعريف « القوة »<sup>(٤)</sup> وبالتالي تعريف « السياسة » بالتعرض الى قضيتين . ونضع كل قضية على حدة بسؤال . هل يحاول مورغنتو بالدخول الى تلك المفاهيم ، ان يبين حدود الحقل السياسي ؟ ام انه يتأدى ، وقد بين تلك الحدود للحقل السياسي ، في توضيح معالمها ؟

لأننا كان مورغنتو يحاول بواسطتها لا ان يبين حدود الحقل السياسي بل ان يزيد في تعريفها امعاناً بالدقة . اذا كانت تلك غايته بالفعل عرض نفسه مباشرة لانتقاد خطير . انه يثير مصاعب ضخمة بمنطق محاولته الزنوجة : - اي المحاولة التي توسع كثيراً من رقعة مفهوم القوة والتي ، فوق ذلك ، تجعل من القوة جوهر السياسة . ان تعريفاً يتسع لكل ما يعقل ان ينطوي عليه سلوك الانسان تجاه الناس يحسّر ، لهذا السبب بالذات ، قيمته واهميته . تكمن اهمية التعريف السليم بكونه وسيلة تساعد العامل في الحقل السياسي او الدارس لعالم هذا الحقل على التمييز بين ما يقع تحت ملاحظته وما لا يقع من

<sup>(١)</sup> Ibid., p. 26, ١٦

<sup>(٢)</sup> Ibid., p. 27, ١٧

<sup>(٣)</sup> Ibid., ١٨

<sup>(٤)</sup> فراجع ، لتعريف أكثر حساسة « للقوة » الأسفار التالية :

آ - Russell, Bertrand, Power, London, 1938.

ب - Parsons, T., «On The Concept of Political Power», Proceedings of The American Philosophical Society, Vol. 107, No. 3, June, 1963, p. 232.

ج - ملحم لريان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، سنة ثالثة علوم سياسية ، كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ . الفصل الأول : « العلاقة السياسية » : نشرها ونظروها .

معالم حدود تطبيقية . ولكن تعريف مورغنتو للغة لا يمكنه ان يقوم بمثل هذه المهمة . وبالتالي فإنه لا يساعد من يستخلصه على التمييز بين هذين النوعين من الظاهرات . انه يتفق في المهمة الاهم التي يتطلب تحقيقها من مطلب تعريف مرشح لرتبة شرف القبول به .

II - ملخص التنظير الانعزالي للسياسة :

فهل يفرضنا هذا التحليل الى الاستنتاج الذي يجاهر به بعض المفكرين<sup>(١)</sup> للمرموقين بأن الفارق بين السياسة ، او اذا شئت فقل طرق الدولة من جهة ، والقواعد الاجتماعية ، او اذا فضلت فقل طرق الشعب العامة من جهة اخرى هو في الواقع فارق اعتباطي عرضي وبالتالي يتغير بتغير ظروف الحال ؟ نلتقي هكذا صيغة الاستنتاج المقصود بصيغة سبق لنا ان بيناها في معرض انتقاداتنا للمفردة الانعزالية في التنظير السياسي . وقد يكون في اعادة هذه الانتقادات بعض الافادة . ان بعض التصرفات المحسوبة الاساسية في السياسة ، كالاختيار بين بديلين او اكثر والمخاذ القرارات الحاسمة تجاه المشاكل الجوهرية بما فيها قرارات رجل الدولة واختياراته ، لا تختلف اختلافاً نوعياً هاماً - بمعنى انه يخلو مشاكل خاصة على صعيد الفكر او على صعيد الفعل - عن مماثلاتها من التصرفات الاولى المسؤولة التي يقوم بها عامة الناس . هذا فيما يتعلق بالقضية الاولى .

اما القضية الثانية ، وقد اثبتت بصيغة السؤال : هل يحاول مورغنتو ان يبين ، عن طريق تعريفه للغة ، حدود حقن السياسة ؟ فتفرق محاولة مورغنتو في خضض غطوب . على الخصوص عليه ان يواجه عندئذ عنف تيارين حقوتين : الاول على صعيد النظرية والفكر ، والثاني على صعيد العقل التطبيقي والفعل . لا يحق لاحد ، مورغنتو غير متشئ ، ان يعرف « السياسة » بالاجراء الى مفهوم السياسة . اذا فعل ذلك ، فتح على نفسه كونه يدخلها لحيب الانتقاد بأنه يقدم تعريفاً يحد دور على نفسه . وهو بذلك كالدائر في دائرة مغلقة خبيثة . يصح به عندئذ قول الشاعر الهازي : « عرف للملء بعد الجهد بالباء » . هذا على المستوى النظري .

وعلى المستوى التطبيقي نقول : « حاول ان تبين حدود الحقل السياسي متكللاً على المقاييس والارشادات التي تقدمها لك المختبرات المباشرة موضوع البحث » فماذا تبين لك ؟ اذا اتفق وانقلبت نفسك من خطر الانزلاق او الضلال فانك تقع ، ولا شك ، فريسة لتخبطات تورث الدوخة والصداخ .

### III - تعريف عقيم :

وجهدٌ مقصودٌ ، متبدأ على القوة ، « تطوير نظرية في السياسة »<sup>(٢)</sup> ، لا يعقل ان لا يكون موجهاً احياناً خاصاً بمثل الملاحظات النقدية المشار اليها هنا . وكذلك المحاولة التي « تبني جعل الحقل السياسي

(١) Weldon, T.D., *Ibid.*, pp. 49-50.

(٢) Merriam, T., *The History of Political Theory*, pp. 404-405.

ج. Butterfield, H., quoted in Thompson, K., *Ibid.*, pp. 138-139.

Morgenstern, H., *Ibid.*, p. 12. (٣)

حقلاً مستقلاً ، تفهياً وعصلاً ، عن بقية الحقول كالإقتصاد والأخلاق ، والدين ، وعلم الجمال<sup>(١)</sup> . وإذا كانت « دوافع الحياة والتنازل والتسلط دوافع مشتركة بين الناس جميعاً »<sup>(٢)</sup> ، وإذا كان الميل إلى التسلط في وجه الخصوص هو عنصر يداخل جميع المجتمعات الإنسانية من العائلة ، صير الجمعيات الأخوية والائتمادات المهنية والحرفية والتنظيمات السياسية الإقليمية ، إلى الدولة<sup>(٣)</sup> ، فكيف يمكن لأحد أن يدعي بأنه قادر ، بالاستناد إلى « الميل للتسلط » ، على التمييز بين حقن ، قتل السياسة ، وحقن آخر ، قتل الأخلاق أو الإقتصاد ، من حقول التصرفات الإنسانية والمجهودات الاجتماعية ؟ إن قليلاً من الفهم العام المشترك يمحنتنا تجاه تحبط فاضح كهذا التخطيط .

فالقوة إذن ، كما يفهمها ويركها<sup>(٤)</sup> مورغنتو ، لا تصح أن تعتبر الحياضية المميزة للتصرف السياسي . وهي لذلك ، ولو جزئياً ، تخفف في مهمة اشغالها المركز المعنوي الوحيد لصيغة كافية في النظرية السياسية . هذا إذا كانت صيغة مثل هذه النظرية أمراً ممكناً - القضية التي تثير حول إمكانيتها الحاضرة شكوكاً كثيرة . وإن تحاول أن تضع حدود الحقن السياسي ، بالجود إلى فكرة أو مجموعة من الأفكار ، لمو ، في اعطفتنا ، أن تسلك طريقاً من المستبعد أن تصل بك في النهاية إلى مقصدك . إن دور المنهجية المتعمدة تجاه هذه المهمة الشاقة هو أهم من دور الفكر والمفاهيم ، وبالتالي اقرب ايلناً بالفلاح . هذا لا يعني ، من جهة ثانية ، أن القوة ، وحتى العنف ، لا تدخل لها بالسياسة . أننا لأبعد ما نكون من رفض الاعتراف بذلك . نقر جورج كينان في ملاحظته : « القوة كانت ، وستبقى ، عنصراً لا يستغنى عنه في الشؤون الإنسانية »<sup>(٥)</sup> وإذا كان واقعياً أن نلاحظ كونها عاملاً لا يستغنى عنه في الاعتبارات السياسية ، فإنه واقعي أيضاً ، وبذلك المقدار ، أن نترف بحلوقها - الحدود التي تقصر مهمتها الحياضية . وهذه الحدود ، علينا أن نلصق ، ينبغي أن تختلف عما يجاهر به مورغنتو بخصوصها اختلافاً بيناً وعلماً .

#### ١٧ - تهزم القوة ذاتها :

وتزداد أصالة هذا الاستنتاج عندما شته إلى علّة عميقة تعانيتها القوة . تهزم القوة ذاتها . مثل القوة في هذا السياق هو مثل الكلب تماماً . فكما يعيش الكلب على حساب الصدق ، كذلك تعيش القوة على حساب اعتبارات مغايرة لها تماماً بل مناقضة لها . وكما أن الكلب تنهار اعصابه بإعيار الصدق ، كذلك تصاب اعصاب القوة بالشلل عندما تموت الاعتبارات الأخرى التي تزدهر القوة على حسابها . والغريب أن مورغنتو يعترف بهذه العللة المميتة التي تعاني منها القوة كثيراً . فإذا كان مورغنتو يقدّر لتبنيه هذه

<sup>(١)</sup> *Ibid.*, p. 5.

<sup>(٢)</sup> *Ibid.*, p. 30.

<sup>(٣)</sup> *Ibid.*, p. 31.

<sup>(٤)</sup> « وينبغي أن نلاحظ هنا أن التعبير « السياسة القوية » يعني استعمال العملة الشائع لا العلاقات بين القوى أو الدول المسخلة لحسب بل شيئاً أكثر تعكسية . وهذا الفرق أهمية تذكر . « السياسة القوية » هو في الواقع ترجمة للصيغ الألماني (Macht Politik) - الذي يعني سياسة العنف - أي لصيرف الأمور في العلاقات الدولية بالقوة أو بواسطة التهديد باستعمال القوة دون أي احتياز للحن والعادلة » . انظر : Wright, M., *Ibid.*, p. 137.

<sup>(٥)</sup> Kautan, G., *Ibid.*, p. 58.

العلة ، فإنه يلام لأنه لم يتنبه الى محاملها - وكلها ذات زنة ضخمة - على نظريته في السياسة وعلى صيغته المفضلة للرواية السياسية . اما تنبئه للعلة فيظهر عما يلي :

« ... القوة هي طريقة خشنة ولا يصح الاعتماد عليها في عملية تحديد الآمال والمطامح بالسلطة على المسرح الدولي ... » .

« في الواقع ... ، التهديد ذاته لعالم كهذا تسيطر فيه القوة بسيطرة غير متوازنة ، يؤيد للثورة ضد القوة التي هي شاملة عامة كما هي الآمال بالسلطة شاملة عامة »<sup>(١)</sup> .

وهكذا فالمطامح الصريحة في السلط تورط أصحابها في مجابهة صعاب تقود عاجلاً أم آجلاً إلى خسائر فادحة . ولا تنتهي الحالة بلدوي تلك المطامح عند هذا الحد . ان القوة ، كالنار بالاحرى ، تلتهم القوة وأصحاب القوة . وقد قيل : كالنار تأكل ذاتها ان لم تجد ما تأكله .

« ولكن في حماية المطاف برهنت الفلسفات والأنظمة السياسية التي تمحىل من الاشغف بالثورة وبالاضطرار من اجل السلط والسيطرة وكائزها المساندة - لقد برهنت هذه الفلسفات على انها عاجزة ، او على انها تحفر قبرها بيدىها »<sup>(٢)</sup> .

تنتهي الدوافع نحو السلط بأصحابها ، إما إلى « تمزيق المجتمع فرقاً وشيعاً متنازعة »<sup>(٣)</sup> ، وإما إلى « وضع حياة الضعفاء وسعادتهم تحت رحمة المتفلسفين الاعشائية »<sup>(٤)</sup> . ولولا بعض الاعتبارات التي لمجد من حدة القوة - كالفوانين والشرائع والمبادئ الاخلاقية ، والملازمات العربية في القدم والاجتماعية - لتزقت القوة للمجتمعات واستعبدت الأفراد .

وربما ساعدنا تمييز برتراند رسل بين القوة المعركة والقوة المروضة<sup>(٥)</sup> على تلمس مخرج من هذه الصعوبة . غير ان مساعدته لنا هي مساعدة البرق الخلب للمسميت من اجل الحصول على للطر المظالم - اللهم الا اذا اقرينا بفعالية العناصر المروضة والعوامل المبررة لممارسة القوة . وان نقرّ لحله العناصر والعوامل بدور شبه دور الابدولوجيات بالمعنى الملى لهذا التعبير - كما يفعل مورغنتو - هو ان نقدم لها احتراماً اسماً فحسب . وذلك يضطرننا - كما يضطر مورغنتو - على البقاء متخيطين باو حال الصعوبة المشار اليها .

### ٣ - مروضات القوة :

ما هو العمل المناسب للقوة في صيغة كافية للنظرية السياسية ؟ ما هي مهمة القوة - المهمة المفصلة تفصيلاً يتناسب وواقع الحال - في اطار عام للمقاهيم السياسية التي تساعد الدارس المنقب او العامل في

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 82, 105. (١)

*Ibid.*, p. 206 (٢)

*Ibid.* (٣)

*Ibid.* (٤)

Russell, B., *Ibid.*, p. 92. (٥)



الحقل السياسي على فهم معالم هذا الحقل وتفسير ظواهره ؟ ماذا يحدد مدى مشروعية ممارسة القوة ؟ هذه امثلة يجب على المسؤولين اعتبارها بشأن زائد . وإذا كان مووغتر قد انقضى ، في رأينا ، بالاجابات الصحيحة حل هذه الاسئلة فانه ، بالرغم من ذلك ، يعطي التقدير اللازم باعتباره احد المفكرين اللذين دفعوا بمثل هذه الاسئلة الى مقدمة مسرح التنظير السياسي .

#### ١ - المصلحة :

لقد سبق وبيننا التمييز بين المصلحة والقوة . فإذا صح هذا التمييز ، الامر الذي نعتبره صحيحاً - خصوصاً في نطاق توضيح المفاهيم وتفصيل التحليل ، يستتبع منه ان المصلحة هي احدى تلك الاعتبارات التي تحد تعرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريوه . لقد صح الاعتقاد ان القوة والمصلحة يمكن ان تتسجعا في تغيير علاقاتها المتبادلة : تنمو احدهما بذات المقدار الذي تنمو به الثانية . والعكس يصح كذلك . ولكنه يصح أيضاً ان تغير علاقاتها قد لا يكون منسجماً تماماً ودائماً . ففي بعض الحالات تنمو احدهما بقدر ما تضعف الاخرى . وفي حالات عدم الانسجام بالكمية والاتجاه لتغيرات الاثنين : المصلحة والقوة ، ليس من المستبعد ابداً ان تلعب احدهما دور المحددة والمقيدة لتصرفات الثانية . ويتغير دور كليهما تبعاً للاطار العام الذي يحصل ضمنه هذا التحديد - فبقدر ما يكون معقولاً ومتوازناً بقدر ما يكون الدور كذلك .

#### ٢ - غامضة :

ولا يصعب على المصلحة ان تخلق مصائب ومصاعب للمعالجة المنهجية للسياسات . فهي ، اولاً ، مفهوم غامض<sup>(١)</sup> . وقد اتفق على هذا الرأي أكثر المفكرين - ويظهر بعض مشاهير الكتاب بأن « المصلحة » ، ثانياً ، اذا كانت واضحة بيئة ، تلازم الايديولوجية ملازمة يصعب فهم عراها . فعلى رأي ريمون أرون :

« لا يمكننا بعد الآن ان نعرف المصلحة القومية بمزول عن الخصائص الايديولوجية . ويصح ذلك على أغلب القوميات في العالم الحديث »<sup>(٢)</sup> .

#### II - لا عقلانية :

ويضمن هذا القول بعض التلميح إلى ان « المصلحة » مفهوم غير عقلائي .

#### III - مفهوم ادبي :

وعندما نتخذ المصلحة نفسها من خلال اللاعقلانية وظلمتها لتلتصق بها صفات الادبيات . فهي عندئذ ، وثلاثاً ، تشارك الادبيات جميع مصاعبها المنهجية .

ففي بعض الاحيان تكون « المصلحة متعنتة ادبياً حتى أكثر من الروح الصليبية »<sup>(٣)</sup> .

Aron, R., *Ibid.*, p. 85. (١)

*Ibid.*, p. 88. (٢)

*Ibid.* (٣)

## ب - اللاعقلانيات :

وينبغي ان نقر بنوع آخر من العناصر اللاعقلانية المؤثرة بالسلوك السياسي ، وبالتالي للقيادة للقوة والمصلحة معاً . وقد لا يكون عبثاً تقسيمنا لعناصر هذا النوع الى فئتين : للمجاهيل ، والعناصر المعروفة كلياً او جزئياً .

### 1 - المجاهيل :

فمن المجاهيل قليل هو الشيء ذو المعنى الذي نقدر ان نقوله . انما توجد ، هو امر اصح مقبولاً نوعاً . وكذلك القول بأنها تؤثر بتصرفاتنا .

اما مدى هذا التأثير وكيفية فعله فهي من الامور التي ما زلنا تجهل كنهها . وهي للملك تكون فرصاً لتحديد امكانيات البحث والاستقصاء لدينا .

واهمية اشارتنا الى هذه المجاهيل لا تنحصر بذلك النتيجة السلبية . انما الآن ذات تأثير ايجابي بالنسبة لموقفنا لانها فحصب بل ايضاً من نظرياتنا السياسية ومخططاتنا الاجماعية . ينبغي ، ومن هذه الزاوية ، الان ننحس اذا ما اتفق ، وكثيراً ما يتفق ، ان تلوح احدى المجاهيل قربها تقوض مشاريعنا العملية وتبشر مخططاتنا البناء وبالتالي تهدم نظرياتنا المبسطة والموضحة . اذا كان ابداً بإمكانها ان تكون مبسطة موضحة . ولا يمكننا ، لهذا الاعتبار او لاي اعتبار آخر ، ان نتجاهل تلك المجاهيل . تلك عملية لا تسمح بها منهجيتنا . مورغنتو يذهب هذه المجاهيل باسم العقلانية . ولكن ذلك غير واقعي ، ولا شك ، خصوصاً اذا اتفقنا وأثرت ، وليست لدينا اية بينات تنفي هذه الامكانية ، في التصرفات السياسية . وهكذا فنضع اصبعنا على اصطدام مزيج في فكر مورغنتو . ويحصل هذا التصادم ، من زاوية بحثنا هذا ، بين ادعائه بنسب العقلانية في التطوير السياسي وادعائه بالاستناد الى الاختيارية التجريبية . وكلا الادعائين ركيزة اساسية لبيان الواقعية السياسية حسب هندسته . اننا لا نقول الآن ان العقلانية والتجريبية هما مدرستان متنافستان وبالتالي لا يمكن الربط المتجرد الفعّال بينهما . بل نقول ان الطريقة التي ربط بها مورغنتو بينهما تدفعه دفعاً الى حماية تصادم بينهما .

ويجدر بنا ، وعلى هامش بحثنا في عقلانية مورغنتو ، ان نشير الى خطأ مبني مجاهر به .

« رجل الدولة يتصرف دائماً بطريقة عقلانية »<sup>(١)</sup> هذا مبدأ تسهل تخطئه ، وبالتالي تخطئة مورغنتو المجاهر به ، بالرجوع العادي الى التجربة الانسانية اليومية<sup>(٢)</sup> ، وبالنسبة الى العبر التي تقدمها لنا دراستنا لتلخيص التصرفات الانسانية ذات العلاقة الوثيقة بالسياسة .

واذا فشتنا عن قيمة اشارتنا لهذه المفاهيم في مهمتها الاكثر ايجابية وجعلناها في ان هذه للمجاهيل تكون الحدود التي تقف تجاهها معارفنا - الحدود التي لن تتسع دائرة علمنا ما لم ندفع بها دفعاً واعياً ومسؤولاً الى الوراء . تلك هي منافع استقصاءاتنا الموجهة - هذا اذا كانت لدينا الرغبة والجرأة باتخاذ خطوات ايجابية على تلك الطريق الموعر لتطوّرنا الفكري .

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5. (١)

« To follow the syllogism alone is a short cut to the bottomless pit ». Lord Baldwin, *On England*, p. 153. (٢)

## II - المعاريف :

اما فبا يتعلق بالفئة الثانية ، فئة المعاريف ، من اللاعقلانيات المؤثرة بتصرفاتنا الاجباجية السياسية ، فحفظنا او فر قليلاً معها من مع مجاهيل الفئة الاولى . البعد النفسي التي تعاني منها ، احكامنا المسبقة المنبثقة من معتقداتنا الدينية ، احتياجنا الى الاجباجية ، الرغبات المادية والاقتصادية ، والميول الفنية التي - بجمعة او منفصلة - تتدافعا وتجعلنا بالجاهلات بينة او خفية - . هله المعاريف جميعها تفقد ، ولا شك ، ممارسة القوة والمصلحة والاعتبارات الاخرى سلطتها على تعيين تصرفاتنا السياسية وتكييفها .

الى اي حد يتفاعل التزامنا الارادي او تفكيرنا المنطقي لامور نفتقر اليها مع المتغيرات اللاعقلانية فينا ؟ نحن لا نعرف الجواب الصحيح لهذا السؤال . اتنا نميل الى الاعتقاد أن سؤالاً مثل هذا في اطار معرفتنا الحالية هو سؤال لا يصح تبني جواب مسؤول تجاهه . كما واننا لا نعرف الى اي مدى يمكن تفكيرنا العقلاني وتربيتنا القانونية ، وارشادات الادييين الاخلاقيين بيننا من ترويض اللاعقلانيات موضوع بحثنا . ويصح على هذا السؤال ، الجواب الذي اتفق ان اقترحنا بخصوص السؤال السابق .

تلك هي بعض الاسباب الاساسية التي تشدد « الآراء السياسية » نحو التخمينات والتكهنات والتعليقات الاعباطية والحدسيات فتيمة ، بذلك ، بينها وبين الاستباقيات لمعرفة الحوادث - الاستباقيات المستندة الى الحيات الكمية الدقيقة والتجارب الماضية والمفترضات التي يثبت تلك التجارب صحتها .

هله هي احسن تأثيرات اللاعقلانيات على الفكر السياسي على الصعيد الفكري . ومع ذلك ، او مع كون هذه اللاعقلانيات جضولة او مخشوفة ، تظل وقائع ، وربما وقائع قاسية ينمرمر لجبابه ها ، دون ان يكون له طر منهي مقبول لتجاهلها ، فعليه مجابته - اللهم الا اذا اراد ان يعرض ادعاءاته ويالتقي بمخططاته الى خطر الاخفاق . ولا شك بان الواقعية لا يجب لها ايمان هذه الاعبارات حتى على مستوى الفهم العادي المشترك . ويقدر ما ترتفع في مراقب التنظير العقلاني ، بثلث الفهم بالذات ، تزداد مسؤولية مواجهتها لها .

## III - خليط :

ونعني به الخليط من المجاهيل والمعاريف والتخيلات التقييمية . نحصر هذا بمثل : **الأعمال** : « وهكذا ، وبالرغم من ان اعمال الخير كانت تعتبر غير ذات قوة بالنسبة لتأثيرها على تغيير المخطط الكبير للأمر ، فإن الحياة الملوقة بتمهيجية والمخططة بانتظام للقيام باعمال الله (god's work) كانت تؤمن ، حسب الكلفنيين ، الشرط الضروري للحياة الخالصة - شرط الخلاص » . وهكذا كان الكلفيني دائماً طريقة الحرف عما اذا كان هو من المنتجين - الحرف الذي دفعه بحمى الحاجة اللاعقلانية الى عمل ما ، الى الحركة ، الى العمل الناجز .

وتظهر لاعقلانية هذا الجهد المقروض بأنه يُقام به لا تحقيقاً لغاية مرغوب بها ، بل امتعاضاً لما اذا كان سيحصل أمر كان قد سبق وتقرر بمحزل عن هذا الجهد ... هذا على رأي Fromm .

« وبالفعل أصبح مع الزمن النجاح في العمل التجاري مقياس النعمة الإلهية ... »<sup>(١)</sup>.

وكتب كرين برنتون (Crane Brinton) يقول : أصبح هؤلاء المؤمنون بأن الجهود الإنسانية<sup>(٢)</sup> غير قادرة على تغيير شيء من عداد العاملين الأكثر حماسة بغية جعل الناس يغيرون تصرفاتهم .

### ج - الشروط الاقتصادية :

ولا مفر من الإشارة إلى أن الشروط الاقتصادية للعمل السياسي مقيدة للقوة ومدى ممارستها في تقرير اختيارات السياسات وتسيير أمورهما . ولقد أصبحت معرفة عامة في هذا العصر أن الاعتبارات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الوحدة والانسجام بين أبناء المجتمع الواحد<sup>(٣)</sup> أو العكس . فلا بد إذاً من أن تلعب الاقتصاديات دورها في تكييف التصرف<sup>(٤)</sup> السليبي للفرد والدولة . أما تقرير هذا الدور ومدى أهميته فهو من اختصاص الاقتصاديين .

### د - العقل :

وهل يخفى دور العقل في عملية تقييد القوة والمصلحة<sup>(٥)</sup> واللاعقلانيات في تأثيرها على أفعال الناس

---

(١) Harvey C. Bunk, *The Liberal Dilemma*, Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, p.p. (١) 15-16.

(٢) وهذا التركيز في الانتباه على الانجازات الجسدية ينفي أن يُقرّر من جهة القوى الكبرى الآلية إلى المجتمع المفتوح وإلى الليبرالية التي يستند إليها .

(٣) « أ . هاملتون ورجال حكميون كثيرون غيره اعتقدوا أن القوة الاقتصادية وحدها أساسية في السياسة : السيطرة على خفر حسابات الإنسان » ، كتب هاملتون في التفكير إلى أو «الجماعي» ، « تدعيم السيطرة على اوائده » . ومفهومه أيضاً ، مع كونه تعارض بالنسبة لاعتبارات كثيرة وهامة مع هاملتون ، وافقه على « أن عدم التساوي في توزيع الملكية الخاصة كان ولا يزال المصدر الأكثر شجراً واستمراراً للاتفاقيات الاجتماعية » . وبعض الأسماء العظمى في أدب السياسة مثل أرمستر ومكافيل ، وهارنجنون ، وبيوك ، وماركس تشهد على صدق الآثار التي يطبقها الاقتصاد على السياسة » . انظر : Mason, A.T., «Politics: Art Or Science?», in Snyder and Wilson, R.P.B., pp. 114, ff. (p. 116).

(٤) « من مرتقب مناهج » ، يجب أن تصرف بعض الجهود لاكتشاف المدى الذي يلعب إليه النظام الاقتصادي أو بالحرى وعلى وجه الخصوص ، أولئك الذين يتحملون مسؤوليات القرارات الاقتصادية ، في عملية التأثير على التصرف الليبرالي .

انظر : Aron, R., «Conflicts and War from The Viewpoint of Historical Sociology», Op. Cit., p. 203.

(٥) « أن المفكرين أصحاب النظرات الدائرة حول المصلحة القومية يحضون في لحظنا هذه الميل إلى الانجراف بغير انخراط إلى البولوجي العامي » . انظر :

Aron, R., «The Quest for A Philosophy of International Affairs», Op. Cit., p. 88.

ب- بالرغم من القوة المستدبة للشعور القومي في جميع أنحاء العالم ، ليس هناك سبب واحد وجيه يوجب الاقتراض أن الناس يتحدون للعالم القومية وحدها » .

انظر : Wolfers, A., Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid*, p. 285.

في الحقل السياسي ؟ وتتضمن اشارة مورغنتو إلى الاستثناء<sup>(١)</sup> والاجماع على رأي ما ، اعترافاً منه بأهمية العقل - مع كون هذا الاعتراف لا يعني العقل حقّه . وكذلك اشاراته إلى الايديولوجيات<sup>(٢)</sup> .

وبمعزل عن الاعتبارات الواقعية ، قد يفيلنا ، ان نستعرض بعض الرؤى حول العقل ، الرؤى التي قد تلجأ إلى الاشارة إليها ولو بالدائرة .

حسب هيجل

«العقل ينبغي ان يحكم الواقع الحقيقي»<sup>(٣)</sup> . . .

وفلسفات الثورة الفرنسية وعصر التنوير اعتقدت « ان قوة العقل ، لا قوة الاسلحة ، ستشر مبادئه ثورتنا المجيدة »<sup>(٤)</sup> .

«وتخضع جميع الاديان والحرفات امام الحق ، وتسقط جميع الرعونات امام العقل»<sup>(٥)</sup> .

« يفرض العقل الحرية ، كقوة على الفعل بمقتضى المعرفة - معرفة الحقيقة ، والقوة على تكوين الواقع حسب امكاناته »<sup>(٦)</sup> .

« يكون شيء ما صحيحاً حينما يُصبح ما يقدر ان يكون متماً جميع امكاناته الموضوعية . ولغة هيجل ، الما هو صنف مترادف وفكرته (its notion) »<sup>(٧)</sup> .

« ان تحقيق العقل ليس واقعاً بل مهمة وواجب . ان الشكل الذي تظهر به الاشياء مباشرة ليس بعد شكلها الحقيقي . ما هو مجرد معطى هو في البداية سلبياً ، غير ما يمكن ان يكونه فعلاً . لا يصبح صحيحاً إلا في عملية لتطبي هذه السلبية . وهكذا يتطلب مولد الحقيقة موت الحالة المعطاة .

« تستند تفأؤلية هيجل الى مفهوم سلبى بالمعطى (Given) .

« فلسفة هيجل هي بالفعل ما سمّتها ردة الفعل اللاحقة : فلسفة سلبية »<sup>(٨)</sup> .

« ليس للواقع بعد ذاتها ، بالنسبة لهيجل ، اية سلطة »<sup>(٩)</sup> .

« ينبغي ان يبرز كل معطى امام العقل ، الذي ما هو سوى مجموعة الإمكانيات للطبيعة وللانسان»<sup>(١٠)</sup> .

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 200. (١)

*Ibid.*, pp. 13, 82. (٢)

Herbert Marcuse, *op. Cit.* 5-6 (٣)

(a) *Ibid.* P. 7

(b) Robes Pierre, quoted by George Michon, *Robespierre et la guerre révolutionnaire*, Paris, 1937, P. 134

(c) *Ibid.*

(d) Robespierre, quoted by Albert Mathiez, *Antoine de Robespierre*, Paris, 1934, P. 112

*Ibid.* P., 9

*Ibid.* P. 25

*Ibid.* P. 26

*Ibid.* P. 27 *Ibid.*

Et

(١٠)

ومن هذه المنشورات في العقل تنتقل إلى « الابدولوجية » .

لقد سبق وميزنا بين مفهومين مختلفين للابدولوجيات : المعنى الاعياني ، المعنى الذي تعبر بواسطته عن معتقدات حقيقة الجلولور وجدلية لتتزم بتحقيق مثل وقيم ومبادئه سيامية ، والمعنى السليبي ، المعنى الذي تتلبس عبره المصلحة الفردية أو الجماعية بلباس للباديء الأدبية العالية فيقتضن لتلك غشا ومخلوطة<sup>(١)</sup> .

بالرغم من أن التمييز بين هذين المفهومين للابدولوجية هو مسألة منهجية ذات مفاعيل هامة وعواقب نظرية ، بالنسبة للنقطة موضوع البحث هنا ليس هذا التمييز بقبي فائدة أو أهمية . فالابدولوجيات تهين المفهومين تقيده ، ولا شك ، دور القوة والمصلحة وأقنعين اساميين للتصرف السياسي بطريقة أو بأخرى . وهرها - ولو إلى حد - يتدخل العقل بالتصرفات السياسية للإنسان . السؤال الكبير هنا هو : إلى أي حد ؟ أنه تقرير هذا الحد بدقة علمية .

غير أن التركيز المتزايد لتأثير العقل هادياً في السياسة موزلة أصبحت اعتيادية - المغلطة التي يمكن أن تعتبر الواقعية السياسية مصححة لها .

ونكتفي بالاشارة إلى مثل واحد تدعي والقيمتا نصحيته بمعنى أنه يتجاذى أكثر مما تسانده البنية الحياتية والشارجية في أضفاء الأهمية على العقل . اننا في الواقع لسنا « بعقلانيين » إلى هذا الحد ، وربما ليس من الأفضل لجمعيتنا أن تكون .

يقول المفكر الأمريكي المعاصر س . آ . لويس (C.I.Lewis) ما يلي :

« لا يمكن للإنسان الراسي لذاته أن يدع جانباً مطلب أن يقوم بتحيات تطال سلامة وقيمة ما يتعلق حدود ما هو ذاتي وحسب ونسي له . أن يتخلص من هكذا مطلب هو أن يشو مطلق غاية يتناها عن وعي وتصميم . المقصود يجب أن يكون أفضل مما يوجد ومما سيوجد إذا لم يتحقق هذا القصد المبتنى . وإلا فهذا الهدف يكون أبلى سخيفاً ويختزل بالتالي مطلق عمل يتوجه إليه - حسب زعم شوبنهاور - بعجز مقرف يثير الاستمزاز ويفهر الأرومة الفائرة . لا . الحيوان البريه الذي يتصرف بفعل الغريزة ولا يعرف الخير والشر سوى شعورين فئتين وحسب يمكن أن يتجاهل كل تساؤل . إلا أن المخلوق الذي يجب أن يقرر أحياناً وجهة عمله لا يقدر أن يتجاهل مسألة الخير والشر مصفتها يتخطيان ميوله السدائية : أنه لا يقدر إلا أن يحكم في معيارية التبدائل التي ينبغي له أن يختار بينها . أنه لا يحسن في ذلك . وأنه قد يسيء . ويمكن أن يفضل الأسوأ بالرغم من أنه يعرف الأفضل . ولكنه يجب أن يختار<sup>(٢)</sup> . ولذا خطر في بال ، أنه من وجهة نظر معينة ، حتى ولو كانت تبعد عن إجابته بعد السماء من الأرض ، ليس هنالك ما هو أفضل وما هو أسوأ وإنما هما من محالين التفكير وحسب ، حتى عندها ، لا بد له من

Manheim, K., *Ibid.*, p. 49. Also quoted in Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 8. (١)

(٢) هذا ليس ، عملياً ، بالفرض المحترم عليه . ولا . فهو ليس بحر .  
ومع ذلك الأسقف لويس نفسه في نهاية هذا الكتاب يخلص للجمال لا للعب اله .

أن يجابه اقصى حالات الحياة اذا هو قرر انه من الافضل ألا يختار<sup>(١)</sup> .

«The requirement to make assessment of worth and of validity beyond the bounds of what is merely subjective and relative to himself is one which the self-conscious being can not set aside. To repudiate it would vitiate his very purpose, consciously and deliberately adopted. That which is aimed at must be better than what is, and better than what will be without the satisfaction of this aim; otherwise the aim is fatuous and any activity directed to it reduces-as Schopenhauer would have it-to a nauseous inability to quell the striving will. No; the innocent animal that acts on impulse and knows of good and evil only as feelings visited upon him, may eschew all questions but the creature that sometimes must decide his action not repudiate the question of a good and bad which is not relative to his inclination merely: he can not fail to judge of worth among the alternatives from which he has to make his choice. He may do better or he may do worse, and knowing the better he may do the worse: but chose he must. And if it occur to him that from some point of view, infinitely removed from his illusionment, there is no better and no worse but thinking makes it so, still he will but commit the completest of all self-frustrations if he decide that it is better not to chose.»<sup>(٢)</sup>

ويقول مفكر فرنسي :

« ما الانسان الا يراع ، اوهى ما في الطبيعة ، ولكنه يراع مفكر ، لا حاجة ان يتجدد الكون برمته ليمسحه : فلفحة بخار ، او قطرة ماء ، كافية لان تقتله . لكن الانسان ، وان مسح الكون ، لا يبرح اعظم قلدا عما يقتله ، لانه يعرف انه يموت ، وافضلية الكون عليه لا يعرف الكون منها شيئا .

قلونا كله في الفكر . فالى هنا ينبغي ان ننسب لا الى مدى ولا الى ملة نعجز عن ان نلأها . فلنعمل اذن على حسن الضكير ، فان فيه مبدأ الادبيات »<sup>(٣)</sup> .

(١) س . آ . لويس ، فرنسا الانساني ، مطبعة جامعة كوليتا ، بلوميتون ، ١٩٥٧ ، ص ٤٩-٥٠ ( التوكيدات لنا )

(٢)

C. I. Lewis, OUR SOCIAL INHERITANCE, Indiana University Press, Bloomington, 1937, pp. 42-53 (Underlining mine).

(٣) بلير بسكال ( من كتابه «عواطف» ، ترجمه عن الفرضية ادوار البستاني ) المطبع ١٩٤٧ تقتبها النهار . الاحد بتلويح ١٩٧٧/١١/٢١ ، ص ٧ .

هذا هو المفكر الفرنسي الشهير بليز باسكال يقرر ، على خطى الأفريق ، هوية الإنسان .  
« قدونا كله في الفكر ، فإلى هنا ينبغي أن نتسب » .

تلك الهوية يجتزمها الفكر ، لدى باسكال ، كما كانت لدى الأفريق وما ساد الفكر الحضاري بين  
عصرينا .

ولكن هل هذا وصف لواقع أم هو بالأحرى مطلب « ينبغي » تحقيقه لأنه أفضل من الواقع ؟  
و« ينبغي » في المقابس المدرس ، لذلك ، ينبغي أن تعطى حقها من الاهتمام . فإذا كان موقف باسكال  
يميز عنه هذا المطلب ، فإنه بذلك يختلف ، بعض الشيء ، عن الموقف الأفريقي . وبمقتضى هذا  
المطلب تصبح الأسئلة التي توجه إليه غير الأسئلة التي يجابها وصفاً لواقع .

وعلى الحالين : حال المطلب ينبغي تحقيقه ، وحال كونه وصفاً لواقع من الأفضل أن يُرفض .

ولا ندرى ، في الواقع ، ما إذا كان باسكال يعني هذا التمييز المنهجي بين الحالين وخصوصاً في مجال  
هذه القضية . ذلك لأنه في هذا المقطع المدرس يتكلم لغة المطلب ، والدليل على ذلك هو تعبير  
« ينبغي » لئلا يلبس . ولكنه في مقطع مغاير<sup>(١)</sup> يتكلم لغة وصف الواقع حيث يقول « ... لا أستطيع  
أن أتصور الرجل ولا فكر له »<sup>(٢)</sup> . ولكن هذه قضية أخرى .

المقابلة التي تستدعي الانتباه والتي يعبر عنها المفكر الفرنسي إلى تقرير خاتمة : هوية الإنسان ،  
هي المقابلة بين القوة والفكر ، هذا من جهة ، ثم وضعها على سلم من القيم ، من جهة ثانية .

فالإنسان ، على ضعفه ، إذ هو « أوهى ما في الطبيعة » ، ولا يبرح أعظم قدراً مما يقتله لأنه يعرف  
أنه يموت ، « إذ هو « يراعى » ، ولكنه « يراعى مفكر » .

والكون الذي يحسق الإنسان لا يعرف « فضليته » على الإنسان . فهل جهله لهذه الانفضالية  
ينفيها ؟

إذا كانت المعرفة هي مقياس « العظمة » و « الانفضالية » كما يتضمن القسم الأول من المقابس  
السابق المدرس ، كان الجواب عن هذا التساؤل بالإيجاب .

---

(١) المرجع المذكور ذاته المقطع ٣٣٩ .

(٢) المرجع ذاته .



«غير ان قوله : «والفضلية الكون عليه لا يعرف الكون منها شيئاً» يعني على الكون «الفضلية» بالرغم من عدم معرفته لهذه «الافضلية» . ام انه يقول : «الفضلية» ، ويعني «اقربية» ؟ «اما هذا ؟ واما يناقض القسم الاول من المقتبس المدروس القسم الثاني منه .

ونرجع للمقابلة بين القوة والفكر . فقد سبق ان تبين لنا ان المعرفة تجعل الانسان «اعظم قلراً» من الكون الذي يحسقه . والمقتبس الثاني قسان : قسم يزكي هذا التفسير والقسم الثاني يعني على هذا التفسير ذاته ظللاً من الشك .

«قلرنا كله في الفكر ، فلما هنا ينبغي ان نتسبب لا الى مدى ولا الى مدة تعجز عن ان نغلاها» .

التساؤل المشكك بالتفسير السابق هو : ماذا لو كنا لا نعجز عن ان نغلاها؟ هل يصبح انتسابنا الى تلك المدة ، وبفضل مقدورتنا على ان نغلاها ، مشروعاً ؟ اذا كان الامر كذلك ، وهذا ما يوحى به هذا المقتبس ، اصبحت المقدرة ( القوة ) لا الفكر ، هي مقياس الانتساب . وعندها تبطل صحة المبدأ : «قلرنا كله في الفكر» . بالاحرى يصبح قلرنا ، ولو جزئياً ، متعلق بقلرنا .

وهذا ، وان كان من الظاهر ان باسكال يتكرره ، هو الاقرب الى وصف الواقع الانساني<sup>(١)</sup> مما يلعب اليه المفكر الفرنسي الشهير .

يقي تعليقان سريعان ، بالنسبة للمقتبس المدروس ههنا ، يتعلقان بالقيم وبالتالي بالادبيات .

الاول ، يتناول سلم الاولويات . ومع الاعتراف بأن الرجوع الى المجتمع والمقاييس الحضارية لتصرف عليها ، والشرائع السايكية والى ها الجها من القترحات ومطلقات اروهام او ايدولوجيات - نقول ان الرجوع الى جميع هذه الاعتبارات او الى بعضها امر يفيد في وضع قيم معينة على مراتب مختلفة ومعينة على سلم الاولويات . غير انه ليس بالحاسم . الامر الحاسم في هذه القضية هو التفضيل الذي يتبناه صاحب العلاقة القائم بالاختيار - والذي تلعب فيه حريته الاصلية دوراً ملموساً وهاماً .

والثاني يتناول خاتمة هذا المقتبس التي تقول :

(١) راجع لتفصيل هذه القضية الدكتور سليم قريان :

أ - المفروق الاصطناعية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، مقطع : الالتزام «د الانا» .

ب - انكالات ، طبعة ثالثة مزينة ومطبعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « الناس متصرفون على معنى ؟ » .

ج - « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة رابعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

د «القضية السياسية» ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٧٥٤ .

« فلنعمل إذن على حسن التفكير ، فإن فيه مبدأ الأدبيات » .

فمن جهة ، أنه لم يحصل حاصل إن « نعمل على حسن التفكير » - خصوصاً إذا عني هذا ، مع ما يعني ، الاعتناء المنهجي بتفكيرنا سعيّاً وراء التخلص من شوائبه بقصد الاستقصاء عن صوابته وصحته . وهذه مقالة حضارية تفرش الأساس لجميع تصرفاتنا الحضارية .

أما قوله ، من جهة ثانية ، « لأن فيه مبدأ الأدبيات » فهو قول فيه نظر : إن حسن التفكير ، أو صحته وسلامته ، مبدأ يظل جميع ما يقوم به الإنسان العاقل من أمور . وبالتالي ، ومن هنا ، ارتباطه بالأدبيات .

أما إن يكون « فيه مبدأ الأدبيات » فهو مبدأ غامض بعض الشيء - وعلى وجه الخصوص ينبغي الإشارة إلى أن منطق الصحة والصواب يختلف عن منطق الخير والشر . ومن هنا ينشأ اختلاف هام بين المنطق أو علم السلامة في التفكير وبين الأدبيات أو الأخلاق أو علم التمييز بين الخير والشر وبالتالي بين ما يجب على الإنسان أن يقوم به بصفته خيراً وما يمتنع عليه عاربه والتشكر له بصفته شراً .

فعل قول ج . ل . بوريي « المبادئ التجريدية في السياسة هي مرشدات غير حلوة<sup>(١)</sup> » ، وبالتالي تعرض من يرغب بتطبيقها لمخاطر مهلكة . « بالامكان التوسع في مشروعية تطبيق هذه الوصية حتى تشمل حقولاً كثيرة من مرامي الإنسان الاجتماعية غير الحقل السياسي . ويتم هذا التوسع في تطبيق هذه الوصية المصالحة دون التعرض إلى اضطراب مرجية . ولكننا يجب أن نتذكر دائماً وأبداً أن المبادئ المجردة ، وبالرغم من كونها مضللة أحياناً ، تظل مرشحة لأن تقوم بمهمة الهداية الموجهة للتصرفات الإنسانية . ويقوى تأثير هذه المبادئ الملموسة عندما تتلبس بلباس الأيديولوجيات<sup>(٢)</sup> . القوة ، وحدها ، كالتار قد تنتهم ذاتها .

« كالتار تاكل ذاتها إن لم تجد ما تأكله »

والعقل بالمقابل وحده ، قد يعجز عن الوقوف صامداً أمام تيارات الغمورات الحياتية المتوحشة .

(١) آ - Briedy, J.-L., *The Law of Nations*, Oxford, 1949, p. 104.

ب - يعني أن المحاكم النظرية لا يفتنى مبدئياً سبقاً أو متابعهم سبقاً وبغير ذات علاقة بالحقيقة الواقعية . انظر : Morgenthau, *Ibid.*

(٢) لم تطب الأيديولوجية الدور الأولي في العلاقات الدولية التاريخية . ولكن هل يمكننا أن نستج من هذه الخدمة أن الأيديولوجية لم تلعب منطق دور في هذه العلاقات ؟ لو فعلنا ذلك لا نكون عادلاً . لنا . لقد لعبت دورها ، دوراً هاماً . وسعيداً تتوافق المصالح القومية والأيديولوجيات للظلمة في أمة ما ، أصبح يمكن جعل الحرب القومية تظهر كظهور الحرب الأيديولوجية . عندما تقوى معنويات الشعب أو تشتد حاسمهم . وبذلك أهمية نتائج الحروب الدولية بظهورها القومية والظلمة أكثر منها بظهورها الأيديولوجية . فالأحد الكثير ضد فرنسا - نابليون ضد فرنسا وأنتل تشوزون القسوي الأوربي ولكنه لم ينتج في وقت انتشار الأفكار الثورية . انظر Cackson, W. G., *Ibid.*, pp. 347-348.

تبقى الدرجة التي ينبغي ان تتجاوز<sup>(١)</sup> نسبتها غيرها بشكل يخدم الالتزامات الحضارية المعنوية بافضل وجه . والجواب الصحيح عن هذا التساؤل يتساند فيه الموقف النظري القبلي من جهة ، والمسطحات الموضوعية لواقع الحال من جهة ثانية . فالجواب المؤقت للسؤال هذا الملح لا يمكن ان يعطى بطريقة تشفي غليل ذلك الاخلاص - اللهم الا اذا استخضت مطالب المنهجية المؤمنة . وفي عملية ترويض ذلك الاخلاص يتعاون العلم والفن - العلم لتفريز الامور الكمية بدقة متناهية ، والفن لتسويق هذه الدققات وما يصعب عليه التحديد الدقيق مما هو من نوع نزوة الحصان الجموح .

#### هـ - الاخلاق :

وماذا عن الادبيات ؟ ومرة ثانية تعتبر اشارات مورغنتو الى الضمير الحي<sup>(٢)</sup> ، والى العنصر للمعاري<sup>(٣)</sup> ، وفي الحقل السياسي المسطل على الاخلاقيات السياسية<sup>(٤)</sup> اعترافات بقيمة الادبيات وبفاعليتها عوامل مقبلة للقوة وللمصلحة في سيرها للتصرفات السياسية . ومرة ثانية تحقق اعترافات مورغنتو في ان تكون عادلة . ان هذه الاعترافات لا تنفي الادبيات حقها .

وكذلك تخفف ، ولكن لدرجة اقل تصفاً ، التشرعيات التي يستعرضها كينيث تومبسون بمناسبة مروره على الادبيات<sup>(٥)</sup> .

غير اننا يمين زاوية الواقعية المرجحة ، لا نذهب الى حد القول بأن توفر الاسس الاخلاقية ، كالعادلة مثلاً ، يضمن الحل النهائي للمنازعات بين المتخاصمين . وقد بينا في مناسبات مغايرة<sup>(٦)</sup> ان وجود مثل هذه الاسس ليس حتى بالشرط الضروري لئلا تلك الحلول - قد تحصل مثل هذه الحلول حتى يهزل عن مثل تلك الاسس . لحصول مثل هذه الحلول منطلق معتد وكثير المتغيرات ، وبالتالي يصعب التنبؤ العلم بالنسبة اليه . ومن جملة المتغيرات ذات الاهمية وذات العلاقة بهذا الموضوع هم الناس انفسهم اصحاب القضية - فرقاه النزاع .

ولذلك يصح طلب تعديل قول كينلنغ في الاقتبس التالي :

(١) يفترض هذا ان المزج والتنسيق بينهما هو عملية ممكنة . راجع لذلك كتابنا القانون الطبيعي في سلسلة قضايا الفكر السياسي . قيد النشر . وكذلك كتابنا الحقوق الاقتصادية ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٦٩ ، بحث : القانون الطبيعي الجليلد .

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 82, 8, 23.

(٣) *Ibid.*, p. 7.

(٤) *Ibid.*, p. 9.

(٥) Thompson, K., *Ibid.*, p. 135.

(٦) الدكتور منجم غريبان :

أ - منهجية وسياسية ، طبعة ثالثة موزدة ومصححة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ ، بحث : ضرورة للمنهجية ، ، وتعريف السياسة ، و : القوة .

ب - الحكايات ، طبعة ثالثة موزدة ومصححة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : مفهوم التاريخ في تصحيح والتاريخ ، ، مطبع ١٢ ، و : نظرية التوازن الأدنى في التاريخ ، و : سياسة الصغرى .

« وليست الأزمة الأيرانية الأميركية سوى تمهيد لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية الجغرافية التي أوجدتها ختمة لمصالحها ، البلاد المتصارعة إثر الحربين العالميتين . وقد عملت هذه البلاد باسم حقوق الإنسان ، التي كانت تنتهكها في الواقع ، وباسم الحرية ، التي كانت تلقتها ، وباسم مبدأ في التعاون كان يرفض عملياً الحوار مع الضعفاء . نحن على أبواب أزمة جديدة . وعلى المسؤولين السياسيين أن يدركوا ذلك قبل أن يفوت الأوان . إذ لا شيء يحمل أبداً ، طالما النتيجة غير عاجلة » كما يقول كويلنج <sup>(١)</sup> .

فحتى يصح قول كويلنج ينبغي ، على الأقل ، أن تدعمه الالتزامية ؛ أي أن يكون الاطراف المعنيين بالحل ملتزمين بالقبول « بالحل العادل » .

وينبغي التهم المسافة في القسم الأول من مقتبس المدروس تهماً تطال المدرسة الواقعية التقليدية . وإن يبيض من التحفظات . ومن هنا ، وإن ضمنا ، تنفق نحن وكويلنج والمفكر الفرنسي الكبير بيار روسي على ضرورة تعديل مبادئه تلك للمدرسة حتى تصبح الية : بنا - أبناء حضارة القرن العشرين .

إننا نبنينا مد عجزها الجغرافي .

لماذا كيف يسد هذا العجز في فواتير الواقعية السياسية فهو امر مستلح لعله المحاولة لوصف كيفية معالجته .

## ١- القانون :

والقانون هو دون شك عنصر اولي من العناصر المقيدة للتصرف الانساني السياسي . وحتى على الصعيد الدولي ، حيث تضعف فعالية القانون ، حتى على ذلك الصعيد ، نرى ان اعتبار الاتفاقيات والمعاهدات الرأماً . وذلك صبر مفهوم القانون الدولي . وأما للقبائل الملازم لهذا الاعتبار فهو القوة المتباينة للناس بعضهم ببعض والدول بعضها ببعض .

ولكن الشروط المحدودة لهذه الفعالية - الشروط التي تصح على العناصر المحدودة الأخرى التي سبق ذكرها - قد جعلوها ضعفاً في تربة الديناميكية للظروف المتغيرة ، وتغير اذن صافية للمعزاياء المعلومة في الطبيعة الانسانية ، وتتلخص بشيء من الخلل ، عوامل القوة ، والعوامل الأخرى المؤثرة في حنة الناس ، بين المتنافسين . والا تعرضت لمخاطر الهلاك :

« إذا اصر القانون الدولي بشيء من التزم على القوة الالتزامية للمعاهدات » فلا يذ وان يحزم معصمه . لأن ذلك يقود المتضررين من تطبيقه الى التنكر له ومخالفته .

« ينبغي على مطلق نظام قانوني ان يجلب يقارب الخلاص بين صفتين :

« تعطيل التزامات القوة المتباينة بالتدخل بشروط التعاقد بين فرقتين ، هذا من جهة ، ومن

(١) بيار روسي ، « ثغرات حول الأزمة الأميركية - الإيرانية » ، المحدث ، العدد ١٢٠٨ ، الجسمة ٢٨ كانون الأول ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

جهة ثانية ، اجبار تنفيذ التعاقبات المجعفة او التعاقبات التي عفي عليها الزمن <sup>(١)</sup> .

إننا نعرف ، ولا شك ، حوادث كثيرة تبين ان الدول تنكرت لعهدهاتها فانكرتها بقطع النظر عما اذا كان أو لو لم يكن لها مبررات ادعية تخولها طلب تعديل بنود هذه الاتفاقات ، وبالرغم من ان لديها بينات قوية تدل على عدم امكانية القيام بهذه التعديلات ضمن اطار القانون . ما يشكل خطراً اكبر ، بالنسبة للنقطة موضوع البحث ، هو ان هذه « التنكرات » قد قبلت وعفي عنها .

اذا عني هذا شيئاً ، فظاهرة على الاقل من ظواهر معناه ان القانونية المنطوقة تهزم غايتها . انها تشعل ناراً قد تنتهي بالتهامها . فمن هذه الزاوية هي والقوة ترأسان . منطق مصيرها واحد . ومن هنا تنشأ حاجة احداها للثانية .

ومن جهة اخرى ان الشيء ذاته المحسوس ، او بالاحرى المستتج ، لا يعني حقاً ، كما تصور مورغنتو ، ان القانون هو مجرد وسيلة ايدولوجية تنكزية تخفي بدعائها المكشف بدعاية المثني لها « غوة معبرة عن مصلحة » .

تجني بريسي كوربيت دراسته الواقعية في كتابه القانون في الدبلوماسية بلقطع الاستنتاجي التالي :

« تبين دراستنا ان الحكومات لم تتوان في ملها نحو صيغة علاقتها المتبادلة بمقتضى القانون . وتبين لنا ان الدول قد حققت نجاحاً تقنياً معتبراً بما يتعلق بتنظيم التفاصيل لهذه العلاقات المتبادلة بينها ، كما تبين انها خطت خطى واسعة نحو قبول الاساليب السلمية لقض النزاعات ، ونحو تحميم هذه الطرق السلمية وتشجيعها . . . بقدر ما يلعب القانون دوراً ما بين الدول ، فهو يفعل ذلك بفضل مرونة الزائدة - المرونة التي يقضي بها المسؤولون التجردون برحة وقؤمة في ضوء المصلحة العادة . بل المرونة التي يقصد منها ان تخدم المصلحة وقد حدثتها كل دولة من زاوية مصلحتها الخاصة والذاتية . . . »

« ولا يترك الدرس المنتظم للدبلوماسية أي شك بما يتعلق بالتفكير المتبع في التنكر للقواعد القانونية المزمومة » <sup>(٢)</sup>

وكذلك يستنتج ا . نسبوم بعد اشارته القصودة للحوادث في الحرب العالمية الاولى ذات العلاقة العلمية بالشريعة الدولية ، التعبير المعبر عنها بالمقتبس التالي :

« ينبغي ان نفر ، ودون ان تعرض للسؤال المخرج : لاي مدى يمكن ان يرر استخدام كل وسيلة من الوسائل المذكورة سابقاً بالنسبة الى القانون الدولي ، بان القانون الدولي يحمل ايماناً تماً . وعلى العموم ظل القانون الدولي ، وللدول المحابطة على الاقل ، مرشداً مقبولاً وموجهاً يطاع ، ومبرراً للسياسات التي تتبع - هذا عند الاحترام للجمهوريين

(١) Rostky, J.L., *Ibid.*, p. 141.

(٢) Corbett, P. E., *Law in Diplomacy*, Princeton, & 1959, pp. 24, 56, 57, 75, 95, 190-191, 252, 271.

السياسيين وللحصانات التي يتمتع بها الدبلوماسيون . بالطبع كانت هنالك حوادث بسيطة وشاذة وبعض التعديلات على القانون تعدلت أحياناً . . .

ولكن الأخطاء كانت دائماً من طبيعة الحوادث المعزولة . وبدون شك تمتع القانون الدولي في الحرب العالمية الأولى باعتبار أكبر واحترام ازود بما تمتع به إبان الحرب الثانية . هذا مع العلم انه إبان هذه الحرب الثانية حتى حكومة هتلر ، وحتى قبيل شهرها الأخيرين حين صلت غيوبة المنازعة الأخيرة ، التزمت إلى حد ، بواجباتها حسب مؤتمرات الصليب الأحمر في جنيف . وبالنسبة لسجناء الحرب ، بواجباتها حسب معاهدات الهاج<sup>(١)</sup> .

### ٣- الوهم :

وقد لعب الوهم ، عبر التاريخ وكطريقة تربوية ، مروضاً بارحاً من مروضات القوة . وهالبعيم هو للتل الأبرز في هذا المجال . أن الام التي تخيف ولدها « الشيطان » ، بلثال متعلقة من هذا البعيم لتعلم لعقول المتعلمين للتل الأكبر سداجة والواضح وعمية في تاريخ الانسان . وعلى الرغم من سداجة للتل وبساطة من سلكت عليه الحيلة وطفولة تفكيره تبقى العبرة عبرة حكمة للمتأملين .

صحيح أننا لا نريد أن نفع فريسة الوهم ، ولكن الواقع هو أن تاريخ البشرية يعج بلثال تحكمه بصائر الكثيرين .

ونحتاج هذه القضية لمعالجة مستقلة .

غير أننا ، وكمدخل لتلك المعالجة ، نعرض لبعض مظاهرها .

« وحقيقة مقبولة لدى ملايين الناس لا تظل تتميز ، نفسياً واجتماعياً ، عن مفهوم سيولوجي معتاد »<sup>(٢)</sup> .

« A Scientific truth, accepted by millions of men, no longer differs psychologically or socially from an accustomed mythological conception »

وماذا يمنع وهماً كهذا أن يلعب دور لثال أو الغاية المرجحة في إطار الحالة الأدبية ؟

أولم تصبح ، بفضل تطور العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة لهذا العصر ، بعض الأوهام أقدر من كثير من الواقع الموضوعي على خلق الآثار الزهية والتأثير المرحبة ؟

### ٤- استقطاب :

نعهد الآن إلى هنا الفلق المباشر . ومحور هذا المهم هو تبرير قبوله للمبادئ الأدبية ، على المستوى ذاته من الأهمية الذي تشغله المصلحة القومية أو القوة في معرض تأثيراتها على التصرف

Nussbaum, A., *A Concise History of The Law of Nations*, N. Y., 1947, p. 247 .

(١)

(٢) ديفون آرون .

Raymon Aron, « The Diffusion of Ideologies », p. 4. *Political Thought Since World War II*, Ed. by W. J. .

Sznajderwicz, *The Free press of Glencoe*, London, 1964 See also *Confluences*, Vol. 2 1959, March, pp. 3-12

السياسي ، وبالتالي في معرض تفتيشنا عن القوي او الاعتبارات المعلقة للاصطراح بين المصالح والدوافع وراء السيطرة . بالطبع هذا على الصعيد الفكري المبدئي فحسب .

اما على الصعيد العملي فقد تختلف الصورة باختلاف الغاياتم والاحمال السياسية . ذلك لان امام الغايات بالاحمال السياسية قرص اختيار هائلة . وبناء عليه فقد يقرر ، مستغلاً حقه هذا في الاختيار ، ان يعمل اما المبادئ الادبية ، واما اعتبار التصارع القوي ، واما الدوافع الانسانية نحو التسلط ، واما المبادئ العقلانية ، واما القواعد القانونية ، واما اللاهفليات . فهذا من حقه في سياق مبادئ منهجيتنا المعتمدة . ولذلك يصبح التشريع<sup>(١)</sup> من جهة شخص او مفكر لما هو واجب على الآخرين فعله في ظروف معينة اغلوطة لا تليق بالواعين السياسيين عملياً او فكرياً . انذ ما هيئنا الآن هو ان نضع المجال على صعيد المبدأ فحسب - لجميع الاعتبارات<sup>(٢)</sup> المار ذكرها - بأن تكون مرشحة للاختيار من قبل العاملين في الحقل السياسي . اما السؤال : « ما هي الاعتبارات التي اتخذت ، او تتخذ ، في حالة معينة من قبل سياسي معين ؟ » ام هذا السؤال ، فهو سؤال تجريبي . ولا تصح الاجابة عليه - بالرغم من اننا نحاول ان نضع شروط هذه الاجابة وقواعدها العامة - الا بعد دراسة تجريبية للوقائع والظاهرات والحوادث ذات العلاقة العلمية به .

انذ ، وعلى صعيد النظرية ، يصح ترميم الواقعية السياسية بطريقة تحقق شيئاً من التوازن المقبول بين هذه الاعتبارات جميعها بمعنى اننا نضع المجال امامها جميعاً - وحتى للاعتبارات التي لا نعرف حتى الآن ، ولكن يمكن ان يبين ان لها علاقة علمية بالتصرف السياسي - لكي ترشح نفسها للقبول ، وذلك لانها لما حزن بذلك ، من قبل السليسي - نقول يصبح ترميم الواقعية السياسية بهذه الطريقة من ابرز وواضح اهداف هذه الدراسة . وغني عن الايضاح ان الواقعية التقليدية هضعت هذا التوازن ، بل قضت عليه .

ولكن ، ومع تحقيق هذا الهدف - هدف التوازن على صعيد المبدأ - بين الاعتبارات المار ذكرها ، تلزم مصاعب عديدة كرونها - عند تلك النقطة بالذات ، تبدأ صعوبات من نوع آخر ، وبعضها طبعاً صعوبات منهجية .

وانه لتحصيل حاصل ان يكون موقفنا سليماً بالنسبة للسؤال : « هل تعرف القوة السياسة ؟ ان القوة لتعجز عن القيام بهذه المهمة . ولا عجب في ذلك بالنسبة لنا ، هذه مسألة ، بالرغم من انها عامة وحيوية ، بالامكان ان تنتظر معالجتها مناسبة افضل .

واذا كانت القوة لا تعرف السياسة ، فما هي علاقة القوة بالسياسة ؟ انها بها لذات علاقة وثيقة ، وثيقة جداً - هذا امر اصبح واضحاً . اما ما العلاقة العملية الدقيقة ، وبشكل محدد ومثبت ما بين السياسة والقوة ؟ فهذا سؤال لا يصح ان يجاب عليه قليلاً في نطاق ترميمنا هذا ،

(١) راجع لتفصيل هذا المبدأ للمؤلفات المنهجية والسياسية ، طبعة ثالثة مزيلة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ . بحث ، « بحث التشريع المنهجي » .

(٢) ونرى هنا بالقبض يمكن التبرير المنطقي للمبدأ : « تحت القوة القوة » .

للواقعية السياسية . وذلك لأن هذه العلاقة ، وخصوصاً على الصعيد العملي ، يمكنها ان تتجسّد  
اصباحاً وظلالاً متمتعة . وحسبُ هذا الإطار العام للقواعد والمفاهيم السياسية انه يوفر المبررات  
النظرية لهذا الامر المرّن والواقع الديناميكي المتغير دائها وابدا لكثرة الاعاصير التي تعصف به





## الفصل السابع

### المسألة السياسية

رتبة القوة في السياسة تؤثر إلى حد بعيد بمواقف السياسيين منها . انها متغيرة تتبدل تحت تأثيرات أكثر من عامل ، في سياق منتظم من مقاصد التقية لعناصر القوضى كي نصب في خزانات تسهل السيطرة عليها . هذه نتيجة طبيعية لبحوثنا السابقة .

والتواصل بين العنف واللاعنف من اهم الاعتبارات التي يسوقها التاريخ في ادغال المعصور التي قطعنها البشرية تفتيشاً عن احلامها .

« ان مهمة الدبلوماسيين ، على مذبح البعض ، لمي ان ينقلوا السلم ، حتى اذا ما خسروه ، يتنحون عن مسرح السياسة العالمية حتى يستعيد العسكريون ثانية . تصبح عند ذلك مهمة العسكريين ان يريحوا الحرب ، حتى اذا ما ربحوها تواروا عن الانتظار حتى يهود الدبلوماسيون فيخسروها ثانية »<sup>(١)</sup> .

وهكذا علن وزير الخارجية الاميركية ، كورديل هل (Cordell Hull) على ندابة اتصاله باليابانيين قبيل بيرل هاربر (Pearl Harbor) :

« كان علي ان اتحمل مسؤولية الاستنتاج بأن المرحلة الدبلوماسية من المحادثات قد انتهت ، والقوار بأن مهمة حماية الامة قد انتقلت الى يدي الجيش والبحرية »<sup>(٢)</sup> .

اما النتائج الاخرى التي توصلنا اليها من غريلة المبادئ والمفاهيم الأولية للواقعية السياسية كما يعبر عنها كتاب السياسة بين الأمم وكتاب الواقعية السياسية ولزمة السياسة العالمية . ومن إعادة النظر في ترتيب هذه المفاهيم بمقتضى الأهمية التي تلحق بكل منها ، ومن تشليب المفاهيم التي نمت على الطليعة زوالها ، ومن رفض الافتراضات المظففة التي تشد اليها قواعدنا المتطلعة بشغف الى

(١) Fox, W.T.B., «Diplomats and Military People», in Kertzer, S.D. and Fitzsimons, M.A., *Ibid.*, p. 35

Hall, C., *Memoirs*, N. Y., 1948, II, P.1109. (Also PP. 1080, 1101-1106)

(٢)

اسانيد ، ومن التكرار الى بعض النتائج المستكررة التي ينحتم على المتتريمن بمبادئه الواقعية ان يحتملوا مسؤولياتها ، فينبغي ان لا تغيب عن ذهن الدارس المفهوم .

## ١ - الادبيات :

لقد سبقت الاشارة الى عناقيد القضايا المتعلقة بالاعتبارات الحقيقية للقوة في التصرفات السياسية على الصعيد الدولي وعلى المستوى القومي . ومن ابرز هذه القضايا اعادة النظر في الدور الذي تلعبه ، او يمكن ان تلعبه الاخلاق والادبيات في السلوك السياسي . وما صبح على الاخلاق يصبغ على الاعتبارات المغايرة لها ، كالاختصاصات ، والقانون ، والعقليات ، واللاعقلانيات . ولا نكرر الاشارة الى المصلحة القومية .

## ٢ - طبيعة السياسة :

### أ - تعريف السياسة :

من هواقب بحثنا السابقة ما يتعلق بمفهوم الطبيعة السياسية او الدبلوماسية . عندما تكون القوة البسيطة ، والغاية المباشرة ، وربما الدافع ، للعمل السياسي - كانت هذه المكيفات واضحة ظاهرة جريئة ام كانت مضمونة تلبس الايديولوجيات متكررة - يصبح القائل بالاحمال السياسية على المسرح السياسي مضطراً للتمثيل - التمثيل الذي يخفي طبيعة افعاله السياسية الحقيقية<sup>(١)</sup> . انه بليس القناع في الحالة الثانية ولا شك ، بحكم طبيعة دوره . والقناع هذا هو الايديولوجية السياسية - التلبس الواقعي ، بقدر يقوى وينف مع الظروف طبعاً ، بملابس تخفي تحتها الطبيعة الحقيقية للسياسة - الطبيعة التي عرفت ، لما انسجمت مع مصلحة الممثل ، اي مصلحة القائل بالاحمال السياسية<sup>(٢)</sup> . المقصود اذن ان يعكس القناع او اللباس الفكري لا ما يعطوي عليه اللباس من حقائق ، كما هو مفترض ، بل ما يستسيغه الجمهور ، حسب تقدير الممثل ، من الزان واضواء . بكلمة ، يقصد بهذه الحالة لمنح العواقب الوضعية التي تنتج عن الاعتراف الجريء الصريح وبطبيعة السياسة الخفية .

الان ارمي هذه النظرية ، اذا صحت ، ظلاً قليلاً واسود على طبيعة السياسة والسياسيين<sup>(٣)</sup> انها تجعل من السياسة لعبة قوة - لعبة يبتكرها ، او بالاصح يبتكر النجاح فيها ، المرؤون .

لقد عرفنا السياسة في مناسبة مغايرة<sup>(٤)</sup> . تهمة الان مقابلة ذات علاقات بهذه الموضوعية .

### ب - ت . هـ - غرين (T.H. Green) والسياسة والاخلاق :

« ان التعلق الاخلاقي للإنسان لا يتحقق واقعياً إلا في تكوين الافراد ( الناس ) ذوي لشخصية

(١) Morquenchau, H., *Ibid.*, pp 13, 80, 81, 205 .

(٢) *Ibid.*

(٣) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة منزلة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، الفصل الاول  
مقطع ١ : تعريف السياسة . وكذلك بحث « الثورة » .

(٤) المرجع ذاته .

«The moral progress of mankind has no reality except as resulting in the formation of mor perfect individual characters» (١)

«... الدعوى (أو الحق) من قبيل الفرد بأن تكون له سلطات يؤتمن لها المجتمع الذي يعيش فيه والدعوى المماثلة من قبل المجتمع بأن يمارس بعض السلطات على الفرد ، تستندان معاً إلى واقع أن هذه السلطات ضرورية لتحقيق مهمة الإنسان (الفرد) ككائن أخقي (أخلاقي) : أي لكي يكرس نفسه تكريساً فعلياً للعمل على تطوير الشخصية الكاملة (التكاملية) في نفسه وإلى الآخرين» .

«... The claim or right of the individual to have certain powers sectred to him by society, and the counter-claim of society to exercise certain powers over the individual, alike rest on the fact that these powers are necessary to the fulfilment of man's vocation as a moral being, to an effectual self- devotion to the work of developing the perfect character in himself and others» (٢)

إذا سلمنا بما يقدّمه الفيلسوف الإنكليزي الشهير المتمي إلى المدرسة المثالية تبينت لنا بعض الأمور (المبادئ) الهامة . ولكي نتحاشى الوقوع في شرك التشريع المنهجي لا نسلّم بما سبق بعفته الموقف السليم الوحيد الذي ينبغي أن يتبناه السياسي : مواطناً أو مسؤولاً ، بل بعفته تصوراً من مجموعة تصورات يمكن أن يختاره إذا تناسق مع قيمه وسلم تلك القيم واختياراته السابقة ونظرته المستقبلية للحياة الفضلى التي يقرر المفطرة بتحقيق مآثرها وإحداها .

وينبغي للتسليم بما سبق أكثر من غافلة . الأولى أن يجعل تحقيق المصلحة (٣) المعانة شرطاً من شروط تطبيق الحقوق الطبيعية وممارستها . وقد لاحظ (٤) الأستاذ غرين نفسه هذه الأمور . وكنا نحن بدورنا ، وبمحزل عن الاعتبارات التي يستند هو لها قد توصلنا ، ولا اعتبارات منهجية في الأصل وفكرية كذلك ، إلى الاستنتاج ذاته (٥)

والثانية ، أن يجعل التطور الأخلاقي للشخصية الإنسانية غاية المجتمع السياسي ومقصود تطوره والمقياس الذي ، بالنسبة إليه ويمقتضاه ، يقياس هذا التطور .

(١) ث . هـ . غرين ، محاضرات في مبادئ الالتزام المعاييس ، مرجع مذكور ، ص ٦٤ .

T.H. Green, *Lectures on the Principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 24

(٢)

(٣) المرجع ذاته ، ص ٤٣ and 42 PP.

(٤) المرجع ذاته 48 and 49 Ibid.

«These morality and political obligation have a common source». And both imply the twofold conception, (a), «I must though I do not like», (b), «I must because it is for the common good which is also my good.» (Ibid. Sect. 177 and 118, pp 124-126).

(٥) الدكتور ملحم قريمان ، افكالات ، طبعة ثالثة من طبعة وسقطه ، مرجع مذكور سابقاً ، بحث « سياسة الدستور في لبنان وشرعية قانون الإصلاح » .

ونحن لنا ببعدين كل البعد عن هذه الاعتبارات . غير أننا ، ولتحلثي الوقوع في شرك التشريع ، نتركها مقترحات تمنى على اصحاب العلاقة من السياسيين والمواطنين على حد سواء ان يأخذوا بها . فإن أخذوا كنا سعداء ببنيتهم لها ، وان رفضوها ، وهذا من حقهم بفضل الحرية التي يتمتعون بحقوقهم بممارستها ، تبقى علينا مهمة المقارنة بينها وبين ما يتبنون . وربما اختاروا مبادئه افضل منها وأنسب .

والثالثة ، أن تطوير الشخصية المتكاملة وتنمية مقوماتها الإيجابية ، هو الغاية القصوى من السياسات ، وربما الأدبيات كذلك ، وهذا عما ندعو اليه في معالجتنا للمسألة الاخلاقية .

والرابعة ، ربط السياسة بالأخلاق ، بل بالأحرى جعل الاخلاق او بعض مبادئها ، من الاسس الضرورية للسلسلة .

ان السلسلة عمل تقني هو من المسلمات عندنا . غير اننا ، من جهة ثانية ، نعتزف ، بان للسياسي ، ولحيته في الاختيار ، يمكن ان يكون سياسياً دون ان يتبنى هذا او ذاك من المبادئ الاخلاقية المعلمة . وقد عرف التاريخ السياسي الانساني امثلة كثيرة من هذا النوع . يكفي ان تذكر المكيافيليين بينهم لتتدل على وفرة شواهدك والبيانات .

ومن هنا تنشأ مهمة مزدوجة للاتزاميين : فكرية ، تقدم بدلاً للمكيافيلية ، وعملية ، تدحض ، بالافعال والأعمال ، المبررات او شبهها ، التي يجتمى بها المكيافيل ، وان بفضل تحييطت منهجية لا تخفى على المدققين ، لناصر النظرية المكيافيلية وبكسها أثراً مقبولة . وليس كالأعمال المعبرة عن الاتزامية ما يجري المكيافيلية ويكشف شوائبها .

### ج - من تعارضات الواقعية السياسية التقليدية :

تعلقان غير مرحب بتقديمها يقتحمان ، من زاوية المفهوم الواقعي للسياسة ، صالة الشرف في حرمه :

#### 1 - كشف الكذب يقتل فعليته :

الاول يذكرنا بطبيعة الكذب ويدعونا الى اتخاذ العبرة منها . الكلية - بيضاء كانت ام سوداء - كائنات اجالاً ، تظل ذات فعالية في تأثيرها على السلوك الانساني ما دامت طبيعتها مجهولة - خصوصاً من قبل الشخص الذي يقصد بها ان تؤثر على سلوكه - ومنى اقتضت امرها قلت فعاليتها - هذا اذا بقيت لها اية فعالية . متى كشفت الكاذب قلت فعالية كلبته - على الأقل :

اما العبرة من ذلك فبأن تسلول العاروف : الا يبدو من السلاجة يمكن ان يكشف طبيعة السياسة ، من يعتقد بانخلاص ان تلك هي بالفعل طبيعتها - على الخصوص للسياسيون ؟

وعلى كل حال ، لنقلب الاسطوانة من وجهها التقدي المتشائم الى وجهها الايجابي البناء ، يمكن ان نستفيد من بحثنا السابق . إنه يجعلنا نقدر موقف مورغنتو المتشائم من طبيعة السياسة ، حتى ولو لم نقره على كل ما يصوره لنا ، وعلى الشكل الذي يعرضه فيه لاسمنا . « تحاول السياسة جاهدة » ، في رأي

مورغنتو ، « ان تحقق الشر الاخف اكثر منها الخير المطلق »<sup>(١)</sup> انه لمن السهل ان يرى القاري مدى الانسجام بين مفهوم مورغنتو للطبيعة السياسية من جهة ، وبين مفهومه للغاية التي يمكنها ان تحقق من جهة ثانية . وغني عن الايضاح ان واقعية مورغنتو هي بحكم مفهومه للطبيعة السياسية وينطق غايتها واقعية متشائمة .

ولما كنا من الذين يتبنون الواقعية السياسية المتخالفة ، على الاقل بما يتعلق بمعناها التمبري ، اي بقدر ما نقبح امام الفاتك بالاحمال السياسية مجال اختيار التفاضلية لا التسلوطة موقفاً من الحياة وبالتالي من السياسة ، وذلك لا منحة بل عن ممارسة حق من حقوق العامل السياسي ، حق ينشأ عن حريته في الاختيار ، ولما كنا نتبنى هذه التفاضلية ليس فحسب لما سبق وبيناه وهو بحد ذاته كافياً لاسناد صحة ما نذهب اليه ، بل ايضاً لفتح باب واسع امام المتخالف بالمعنى الالتزامي ، لكي يتجني ، اذا اختار ذلك ، ويجاهد من اجله لفرق ، مغاير التفاضلية ، على صعيد القوانين بالمعنى الوصفي - المعنى الذي يفسح المجال امام الحلالين العياقة - وان فلوا بينا - لتحسين وضع العالم ولتطف بعض ثمار هذا التحسين ، لذلك يتحتم علينا ان نشير الى خطأ نفتح يظهر ان مورغنتو يتجاهله . هذا اذا كان قد تبناه له .

## II - بين الخير المطلق والشر الاكبر كثير من الظلال والرتب :

يظهر ان مورغنتو يعتقد ان من اخفق في تحقيق الخير المطلق فلا بد له من ان ينكفيء على مجرد محاولة التخلص من الشر الاكظم بالاكتفاء بتحقيق الشر الاخف وطأة من هذا الشر الاكبر . وعند هذه النقطة بالذات يعرض مورغنتو نفسه ونظريته لسهام قاتلة من الانتقاد . ان الحالات المتعددة والاحتمالات لا حد لها ، التي تكمن في ظلال الممكن تحقيقه بين « الخير المطلق » و « الخير الموضوعي » واستمراداً « الجيادي ادياً » و « الشر » و « الشر الاخف » وأخيراً « الشر الاكبر » . فالسياسي الذي يفتق في تحقيق « الخير الاكظم او المطلق » لا ينكفيء ، بحكم الضرورة ، وقد يفعل ذلك لاسباب متعلدة ، على تحقيق « الشر الاخف » لانه الاختيار الوحيد الباقي امامه . ذلك لأنه تبقى امكانيات متعلدة كثيرة وغيره مفتوحة امامه . فاي من هذه الامكانيات سيختار ؟ وما هو مدى نجاحه في تحقيق هذا الاختيار ؟ وهل يعني انخفاض جميع من حاولوا قبله انه هو ايضاً سيخفق ؟ وإلى أي حد ستعقد هذه الاعتبارات من مدى فعالية ومن جرأة تخطيطة - ان جميع هذه الاسئلة سيظل لها معنى ، وستظل محاولة الاجابة عليها من اهم الاسئلة التي تشغل الدارسين والعلماء معاً في الحقل السياسي . ولكنها جميعها اسئلة اختيارية لا يمكن ان يجاب عليها الآن - ويكون الجواب سليماً معصوماً فكرياً او منهجياً .

المهم هنا انها تحسر كثيراً من سحرها واهميتها في سياق نظرية مورغنتو . والمهم اكثر هو ان هذه الحسارة لا تبررها مبررات لا منهجية ولا اختيارية ولا فكرية . والمهم اكثر فأنكر هو ان التفاضلية التي نقول بها على الصعيد الاكاديمي لن تقف مكتوفة اليدين ، وهذا مما يزيد من اهميتها ولا شك ، عندما يجابه المعتد بها مصاعب مجتمعاتنا ومشاكله السياسية . انها ولا شك مستطع عاقتها وشارتها عبر تصرفاته على

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 63

(٢) ملخص لبريان ( المرافقة الحسنة ) ، الصداقة ( عدد ممتاز ) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

جميع المخططات الابيائية التي يحاول ان يجابه هذه المصاعب والمشاكل من زاويتها .

### ٣ - الدبلوماسية والبهلوانية :

ولكن ، انه لمعش حقاً ، وهذه لغة الاعتراض التعليق الثاني ، ان تسمع مورغنتو وفي سياق مفهوم لطبيعة السياسي المراتية ، وفي اطار مفهومه لغايتها المشاكسة ، يتطلب من الدبلوماسي الكفاءات العقلية والصفات الادبية الخارقة شروطاً للنجاح .

« ان النجاح المستمر للدبلوماسية في حفظها للسلام يستند . . . الى صفات ادبية خارقة وكفاءات عقلية ينبغي ان يتحلى بها جميع الطلاب العاملين العاملين في حقها »<sup>(١)</sup> .

الم يكن الاخرى مورغنتو ، لكي يظل منسجماً مع نفسه ، ولكي تظل متطلبات نظريته منسجمة مع اهم مبادئها ، ان يطلب من الدبلوماسي ، لكي ينجح ، ان يكون ساحراً او بهلواناً ؟  
ام ان هذا المطلب ، على لسان التعليق الثاني على نظرية مورغنتو في طبيعة السياسة وغايتها ، ينطوي على الكثير من التزمت والقساوة والسخرية ؟

من الحسنات التي يفخر بها هذا الترميم للواقعية السياسية ، التخلص من مثل هذه التناقضات التي ، ان دخلت على شيء وهي بالة ولا شك على اشياء متعددة ، تدل على سطحية فكرية وتسرع في معالجة الامور . ان طبيعة السياسة كما يصورها لنا « مورغنتو »<sup>(٢)</sup> تدحو الى الشفقة ، فعلوها ان تغير ذلك الذي التمس . وغاية السياسة كما يصورها تدفع بالمتحمسين الى اليأس والفرط ، فعلوها ان تغير قناعها الاسود . واذا تم ذلك لاميا بجمهورية وطرق مشروعة ومؤمنة كان ذلك احسن واحسن . تصبح للواقعية عندها ، اكثر انسجاماً مع نفسها وتتقوى بملك علاقتها بالواقع الحياتي بعد ان تصبح ايضاً اكثر انسجاماً معه . ومن نتائج ذلك انها تكبر ثقافتها بنفسها ، وتصبح قاترة على فرض احترامها على ذوي الامانة الفكرية من الدارسين للسياسة ومن الفاعلين بالاعمال السياسية .

### ٤ - الواقعية والعلم :

ومن حواقب هذا الترميم للواقعية السياسية خلق علاقات اوثق واقتوى بينها وبين العلم .  
لقد سبق واتضح ان المواقف العقلية النفسية التي تتضمنها الواقعية بمعناها التعبيري قد توافقت بلهيء من الحق ، المواقف العقلية والنفسية التي يتطلبها العلم ويطورها وينميها . كما وان الواقعي ، وجهر جميع مراحل تطور هذه المدرسة ، كان ولم يزل ، يذكر باعتزاز التزاماته بالاستناد الى الواقع والتاريخ والطبيعة الانسانية .

### أ - المرونة :

واذا كانت ابرز فضائل الأسلوب العلمي مرونته - المرونة التي تقوله حق تصحيح الانخطاء التي يمكن ان يحدوث قد ارتكبتها في عملياته التحقيقية السليقة ، فان الواقعية المنهجية التي يمد يد المساعدة

(١) - *Microtechnics, H., Ibid., 534.*

(٢) - راجع هذا الفصل حادثة للضلع « مدى فعالية الاسلحة التاريخية » .

الدائمة للواقعية الفكرية ، تفتح صلوها لثقل هذه المرونة . ومن هذه الزاوية يصبح فرضاً واجباً تعرضنا لاختطاف من سبقونا في التفكير السياسي ضمن إطار الواقعية السياسية - خصوصاً إذا كان هدفنا تجنب هذه الممارسة من الانزلاق بهذه المزالق ؟ ، او تقوية عضلاتها لتصبح معافاة قلعة على مجاميع الصعوبات التي تواجهها محاولة ايجابية لتحسينية في المجتمع والعالم .

ب - شمول مفهوم القوة ، سبب لا مغزويته :

ومن الافتراضات الضعيفة التي تخفف ولا شك من فعالية الواقعية السياسية في تأثيرها على التصغير الصحيح للظواهر السياسية هو الاعتقاد بشمولية القوة . ولكن ما هي الظروف ، واقعية كانت ام تخيلية ، التي يقبل بها من قالوا بهذه الفكرة ، امثال مورغنتو ، بينات تدحض ، اذا صح تحليلها ، هذه الفكرة ، او تساعد في عملية تخطئها ؟

اذا اخفق هؤلاء في تقديم مثل هذه الشروط التي تخطئ ، لذا صح تحليلها ، افتراضاتهم الاساسية ، قللوا عبر هذا الاخفاق كثيراً من قيمة هذه الافتراضات ، هذا لكي لا نقول : « محو هذه القيمة محو تامة » . ومورغنتو هو احد هؤلاء حسب علمي . وعليه ، فافتراضاته الاساسية ، وخصوصاً المعبرة عن شمولية القوة ، هي جمل تحليلية<sup>(١)</sup> : اي جمل صحيحة بفضل تعاريف وموزعها الاولى . ما يتجنى عن ذلك هو ان هذه الافتراضات ستبقى صحيحة بقطع النظر عن اي اعتبار اخبراري . وقد يعتقد البعض ، من غير<sup>(٢)</sup> المتطابقين طبعاً ، بان هذا ربح كبير . ولكن هذا الاعتقاد ، كاليرق الحلب ، لا بد ان يظلم اهل صاحبه . اذ تختزل به الواقعية السياسية ذاتها الى جمل تعريفية قد تنطبق وقد لا تنطبق على واقع الحال . وبذلك تنعدم قيمتها التطبيقية التوجيهية .

ج - جعل إيمان :

قد يتبنى القائلون بمسؤوليات التفكير في الواقعية السياسية اعتبارها معتقداً ايمانياً خرجاً لهم ولها من هذا المألوف . ولكن مثلهم في ذلك مثل المستجير من الرمضاء بالنار . ان تعبر الواقعية السياسية بندا من بنود الايمان هو ان تنوي البلاغ عنها طريقة تتراوح بين الاعتيادية والتضيقية للالتزمة ، تنظر بمظاهرها الى اختبارات الانسان الفنية في الحقل السياسي . انك تقوم هنا بانتقال من المعنى الوضعي للواقعية الى المعنى التعبيري لها . وبذلك تخسر الواقعية شرف ادعاء انها صحيحة او انها تخضع لمبادئ الثبوت - والتحقق . ومع انك بذلك قد تقدر على جعلها ملزمة ببعض الشيء على الآخرين فان هذا الالتزام لا يمنح له اتساع الاخرين بالخضوع الى مقولات الصحة او الخطأ . لكل الحسن بان يستخدم « الواقعية » ( او ان يتناها هذا المعنى ) انها حوشاء ذلك . ولكنه ينبغي ان يتنبه عندئذ ، إلى انه لا يتم بذلك تقليداً في الواقعية السياسية ، بل بالعكس ، انه يتكرر لهذا التقليد ويثرو عليه ويتاخره وينبذ . وذلك لان الواقعية السياسية قد تصبح من تلك الزاوية « وسيلة تلوية » اكثر منها « نظرية متعقطة » . والتلويح غير المتعقل . واذا ما اعتبر تعقلاً على الاطلاق فهو ، إذن ، تعقلٌ خناه أجبه .

(١) ملحم فريمان ، للتفهمية والسياسة ، بحث « لانتا ومساكننا » .

(٢) ملحم فريمان ، للتفهمية والسياسة ، بحث : « التفهمي والاستجابة في فلسفة التاريخ » .



## د - لهذا التناول بعدان :

وتبنى ترميزنا هذا ، كما مر معنا ، التمييز بين المعنى التعبيري والمعنى الوصفي للواقعية . وإن كان البرر المبدئي لهذا التمييز منهجياً بحثاً ، فإن هذا البرر له مفاعيله حتى على صعيدي الفكر النظري والعمل التطبيقي . في البدء ميزنا بين هذين المفهومين سعياً وراء الوضوح في الأفكار ، وبالتالي في نطاق عملية التحليل العلمي فحسب . أما الآن فترى أن لهذا للتمييز نتائج صحيحة مشكورة على مستويات أبعد ، وفي مقاروراعص .

إننا نرى مثلاً ، أن واقعتنا<sup>(١)</sup> ليست بمشائمة لا على صعود التعبير عن التزامات متينة ، ولا على صعيد وصفها للواقع وقد وضعت عليه جهودنا خاتماً للمميز . فيمقدار التزامها بتحقيق مثل عليا كالحق أو الخير أو المصلحة الأخلاقية أو الأساليب القانونية وما شابهها ، وبمقدار ما هي السياسة في نظرها ، تصرف معياري ، يهدف عاجلاً أم آجلاً لجعل العالم حالاً أفضل للعيش فيه ، وبمقدار ما هي مصممة على أن تفعل المسطاع مؤثرة على مجرى الأمور بمقتضى هذه الاعتبارات - بذلك المقدار هي ملتزمة بالتأزلية متكرة للتأزمية .

ويقطع النظر عن مقدار سوء الأمور التي تعاني من صعوبات مجابهتها في الحياة ، تظل التزاماتنا السابقة ذات تأثير مقصود في تكييفها وصيغتها وتسيورها . ويفعلها هذا تتمتع تلك الأمور التي تعالجها بشارتها المميزة . والمألوف في هذه الحالة هو أن ذلك التأثير قد ادى الى الأحسن . هذا هو الهدف المصمم . وهذا هو المألوف - ولكن الواقع الناتج قد يختلف عن الاثنين . وعندما يحصل هذا الاختلاف ينبغي أن نفس أسبيله الى تكتين خطفتين : فئة تقع خارج نطاق مقفورتنا ومعرفتنا ، وفئة تقع ضمن نطاقها . فإما كان ناتج الاختلاف بين ما ينبغي أن يكون وما يحصل في الواقع مصدره علل من الفئة الأولى فإننا لا نلام عليه . ولا يحق للسياسيين بيننا أن تكسر ملاماتهم من هذه الزاوية . إذا اردنا وضع هذا المفهوم بصيغة أكثر حلاوة نقول : بقدر ما تلحق الملامات التي نطلقها عن حق ومن هذا المرتقب على القائم بالأعمال السياسية توجيهياً وتغليباً بيننا ، بقدر ما يبين هذا عن جدارة واستحقاق صفة من صفات رجل الدولة البارزة .

## هـ - عجز لا يتسم لا باليوتوية ولا بالاستخفافية :

وهكذا يتبين لنا أن تفاؤلتنا لا تورطنا في مزالق اليوتوية بحكم مبادلها . إنها تضع حواجز متصلة بين الأراضي المصعدة التي لا تعرض المختزين القائمين بأعمال مسؤولية عليها لاختطار وبين المستقمات التي تكسر اختطارها .

فواقعتنا السياسية مثلاً ملتزمة لا بالآمان بأن التاريخ لا بد سائر سيراً تقدمياً . هذا هو غايتها . وهذا ما نرجوه . وهذا ما يستعمل المسطاع لتحقيقه . ولكنها لا تضمن ، ولا يمكنها أن تضمن ،

(١) ربما كان من الأفضل هنا الإشارة لا الى « واقعتنا » او الى « تفاؤلتنا » ، بل الى « البعس » عن بينون الإطار المصم للنظام والمفاهيم - الإطار الذي تفصله هذه الدراسة .

ولاسباب منهجية فكرية وجبهة ، لتحقيق تلك الغاية . فذلك الامل ، وتلك المجهودات المبذولة من جهتها سبباً وراء تنفيذه قد تقصر باعاً عنه . ولذلك فقد لا يتحقق حينذاك التقدم . ذلك لأنها تعتقد بوجود هوة عميقة بين المتوقع والواقع . وإذا فضّلت ، أنها ترى حاجزاً قوياً ضيقاً متعدد الجنبات والدراجات ، يفصل بين ذلك التقدم الفعلي الواقعي وبين تلك الالتزامات والمجهودات .

إنها ملتزمة بموقف إيجابي متفائل من التقدم الإنساني ، وإنها تلتزم بالمسيحي وراء تحقيق هذا الموقف وبالتالي ذلك التقدم . ولكنها لا تعرف إذا كانت ستجنيح أم لا . كما أنها لا تعرف إذا ما نجت ، إلى أي مدى يظل ويطول نجاحها . هذه أسئلة اختبارية ينبغي أن تعالج من زوايا الحوادث والظواهر ذات العلاقة العلمية بها .

وتتميزها عن اليوتوبية صفة ثانية - أو مجموعة من الصفات . أنها تتوقع ، بناء على اعتبارات سبق وتثبت سلامتها ، وبناء على العبر التي تستخلصها من التاريخ ، وبناء على عمق النظر وبعده اللغوي يمكنها من تكوين فكرة شبه مصيبة عن الطبيعة الإنسانية ، أنها تتوقع بناء على هذه الأمور وغيرها أن تصاب بخيبة أمل وربما أكثر من مرة . أن الأخلاق في المصاعى هي نتيجة غير مستبعدة تماماً . نعم أنها تعمل للنجاح . ولكنها لا تحلف من قاموسها كلمة الأخلاق . والأكثر أهمية ، أنها تستعد له عقلياً ونفسياً . وهكذا فإن دستوراً في النجاح يتضمن بنوداً متعددة في مجالية الأخلاق<sup>(١)</sup> .

ولوقد ذلك أنها تعرف كيف تميز بين الأخلاق الذي يلام عليه المسؤولون ، فكراً وعملياً ، من التخطيط لتنفيذ مشاريعها ، وبين الأخلاق الذي لا يصح أن يلام عليه هؤلاء . أما الأخلاق من النوع الثاني فيحتم عليها ، في ضوء مبدأ الأمانة الفكرية ، أن تقرّ به وتتقبله ولو إلى حين . واللم في نظرها هو أول خطوات عملية المعالجة لهذا الأخلاق . أما الخطوات التالية للزم فينبغي أن تكون إيجابية تطرح حرفة الأخلاق وتستقل منه إلى نجاح يكون بنجاحه سبباً لنجاح المخطط العام . وكذلك لها تعلق في قبولها للأخلاق الذي لا تلام عليه .

وهكذا نراها تتجنب لا اليوتوبية فحسب بل الاستخفاف أيضاً . فهي ، من جهة ، لا تضمن النجاح ، بالرغم من أنها تلتزم به كغاية وتسعى إليه بقدر المستطاع . وهي ، من جهة ثانية ، لا ترضخ للأخلاق فيسبح على مواقفها صيغة الحداد اليائس .

## ٦ - يحمل هذا المخرج : تصميم لجواب على المسألة الثقافية الكبرى :

وهي بالطريقة نفسها وعلى ضوء المبادئ ذاتها تحاول أن تواجه المشكلة الثقافية للقرن العشرين . كيف تتجنب الخطرين التقليديين : المطلقية والاستخفاف ؟ غير أن اعتراضاً في هذا النوع ويبدو الصريحة ، تعرف تماماً ، هو في الوقت ذاته مدعاة لاثارة الكثير من سوء الظاهم والأسئلة المستهزمة . أنه يحتاج إلى تفصيل وتركيز . ولكننا لسنا بوارده الآن .

(١) ملحم قريمان ، « المواقف الحاسمة » ، المجلد (٢) عدد ١٤٢ (١) ، المرجع ذاته .

## ٧ - لا يتهم بالمقابلة :

وتحاشى هذا الترميم المبدئي للواقعية السياسية خطأ منهجياً يظهر ان الواقعية السياسية التقليدية قد تبتته . وقعت للواقعية السياسية التقليدية في عادة اتهام أصحاب النظريات المنافسة لها ، لمجرد اختيارهم مقتربات مختلفة عن مقترباتها ، بأنهم اما غطثون<sup>(١)</sup> واما يمارسون خدعة ايديولوجية .

## ٨ - يؤمن بالحرية ويميزها عن القوضى :

يقر هذا الترميم بحق كل مفكر او صاحب نظرية في اختيار معتبره الخاص . وهذا الاقرار تابع منطقي لمبدأين أكثر أهمية سبق وتبناها : مبدأ المساواة المنهجية ومبدأ الحرية . ولكن هذا لا يعني اننا نعرف بوجود القوضى الفكرية في حقل التنظير السياسي وبأننا ، وهذا المهم ، نحيد هذه القوضى وبالتالي نحاول ان تبهروها . ان من يستنتج هذه الامور من اقرارنا بحق الاختيار لكل مفكر يسمى فهماً اصامة مفضوحة .

ذلك اننا نصر ، ونعتقد ان هذا الاصرار هو الوجه الملازم لاقرار الاعتراف بالحق ، على ان هذا الحق ينطوي على مسؤولية كبرى - للمؤولية التي ، بالرجوع اليها ، تميز بين الاختيارات المتعلقة ونفضل بالتالي احدها على الاختيارات الباقية . تلك هي مسؤولية متشعبة الابعاد والاطراف - مسؤولية التصير الصحيح الخالي من الاحكام المستبقة والمنسجم مع ذاته ، ومع الاحداث والظواهر الموضوعية ، ومع الالتزامات الشخصية الذاتية للسلوك السياسي للمقد .

## ٩ - يتجنب المأزق اللامهرب منه :

والمطلب الاهم في عرفنا المقيد لاختيار موضوع البحث - المطلب الذي يعتز ترميمنا هذا بأنه يفي بشروطه - هو الاقنود المقترب المختار وعلى ضوء مبادئه ، وبحكم الضرورة وعلى وجه التخصيص في ضوء مبدأ المساواة المنهجية ، الى مأزق التساوي ، بالقوة العلمية ، منطقية وتجريبية ، لنظرتين متناقضتين . ان مقترباً يقود بمنطق مبادله وبحكم طبيعته الى مثل هذا المأزق اللامهرب منه لا يصح اعتباره مقترباً يحق له الترشيح لمركز الافتراضية التجريبية .

## ١٠ - السؤال السياسي اللجوج :

وذلك لانه لا يفيدنا ، من قريب او بعيد ، في حماية السؤال الأكثر اضراراً لنا أبناء الجنس البشري المذبحين بالسير على سبل المنية ، السؤال الذي تدور حوله أكثر للمشاكل السياسية وأهمها ، السؤال : كيف نفرض النزاعات ، فكرياً كانت هذه النزاعات أم عملية ، بطريقة تستوحى الحقيقة وبخبي لمحقون العدالة وتتوصل طرق التجرد والافتاتحة والامانة الفكرية ؟

• يجب أن يوفق ، بكلمة ثانية ، أي مقترب جدير بالاعتبار شروط الحل المتجرد لجميع المشاكل الاصلية التي تنشأ عن ظروفنا الحياتية ، وعلى الاخص المشاكل السياسية .

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 7, 11, 12, 32. (١)

## ٩٩ - تأليف :

### ١ - على صعيد النظرية :

ولمجرد الإشارة إلى نتيجة هامة جداً للترميم الذي يشغلنا الآن للواقعية السياسية . انه يوفر إطاراً عاماً للمفاهيم المحورية المطلوبة لتفسير السلوك السياسي بصح أن يؤلف<sup>(١)</sup> في تطلعه بين الواقعية السياسية التقليدية والقانونية ، والعقلانية ، والأخلاقية . ان جميع هذه المدارس تجد ، لمبادئها الجوهرية ، مراكز محظوة ، وحين بحق وليس كهوة ، في إطار هذا الترميم . وبالتالي فإنها تفسح المجال لجميعها بالتأثير للمشروع ، متى توفرت لها شروطه ، في التصرفات السياسية ، وبالتالي في مسيرة التاريخ السياسي العام .  
هنا على صعيد النظرية البحث .

### ٢ - على صعيد التطبيق العملي :

لما على صعيد التطبيق الفعلي فإنها تعتمد ، لأسباب جوهرية بحث في سياقاتها الخاصة ، بأن من واجبها أن تترك المجال مقترحاً أمام الشخصيات السياسية المختلفة لتقرر اختياراتها على ضوء كفاءتها الخاصة والظروف المحيطة بها . لذلك تترك للظروف العامة في كل حالة ، وقد تختلف هذه الظروف دائماً وقد يكون أحياناً هذا الاختلاف هاماً جداً ، تقرير أي من هذه المبادئ أو القيم يستحوذ على حصول القائمين بالمسؤوليات السياسية ويهدي ، بحق ، التطبيق العملي إما متبرداً أو متعاوناً مع المبادئ والقيم الباقية . وكثيرة هي الاحتمالات التي تتوقع شرعاً من هذه الزاوية . الكلمة البدائية الأولى في تقريرها تنظر من حق الشخص العامل في الحل السياسي . ولكن هذا الحق ، وعبر نتائجه وبعثاته الفكرية والفنية ، يبقى بدوره دائماً موضوع تقييم مسؤول .

### ٣ - ثلاث حالات :

نذكر من هذه الحالات المتصلة ثلاثاً فحسب : - أولاً ، لأن هذه الحالات الثلاث تساهداً على تصور هذه الاحتمالات جميعها مع ما يميز بينها من ظلال وألوان بطريقة سهلة ، وثانياً ، لأنها تساهداً على التعرف إلى السياسي وجل الدولة الذي نفتش عنه بجهد ودأب وشابرة .

الحالة الأولى هي تطرف من جهة - جهة المحوس والتهور - وهي حالة التنكر لتسامح لجميع هذه المبادئ والقيم . هذه الحالة عقيدة فكرياً وربما سياسياً . انها لا تثبر أية قضايا فكرية . يمكن حتى للمجتون ان يثبناها . واذا نجحت سياسياً فإن نجاحها يجب أن يكون وقتاً لأنها بطبيعتها لا تدعو إلى الاستقرار والاستمرار ولا تشجها .

الحالة الثانية هي تطرف أيضاً ، وقد تتميز بشيء من المحوس . غير ان المحوس في هذه الحالة يختلف

(١) ويدور ان هذا الإطار العام للمفاهيم في الواقعية السياسية، على ما يفرق بينه وبين نظرية مؤرخي النسبة للمبادئ الفكرية والمتهجبة ، وللطبع وللترجمة السياسيين ، بملاحظ على ابعاده مؤرخي التفرع بأن الفرق بين الواقعية والدارس الفكرية السياسية الأخيرة لها هو فرق حقيقي وعميق ... وليس مجرد وهم من خالف للخطبة المخصصة . انظر :

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 1 and 4.

صه في الحالة الأولى . الموضع الذي نراه هنا ، إذا وجد ، هو هوس المثالي المثالي باعتنا به بالطلق الوحيد لا هوس غير المفكر . في هذه الحالة نرى التزام السياسي يبدأ ولحد واحد يقرر على ضوءه جميع قراراته وفي جميع الظروف .

أما الحالة الثالثة وهي بأكثر من معنى الحد الوسط ، أو يمكن أن تكونه ، بين الاثنين السابقتين ، فهي أصعبها استقصاء علمياً وتطبيقاً عملياً . تنطوي هذه الحالة على الاعتراف بقيمة متوازنة لجميع هذه المبادئ والمفاهيم ، وبغير إمكانية انطباقها على الظروف والحوادث المختلفة ، وبالتالي ببديل التركيز المركز على كل منها في أطوارات متباعدة المقومات .

ولفضلًا عن كونها صعبة مرهقة للعامل السياسي وللدارس معاً لتعددية المتغيرات التي تعترف بحقها بالتأثير على الأطوار السياسي ولاعترافها بمرور هذا الأطوار وبالتالي بتنوع المظاهر ومناخه فهي ، وربما لهذه الأسباب ، تتطلب من معالجتها نفساً قوياً وطويلاً ومصرراً .

## II - أهمية الإشارة إلى هذه الحالات :-

ولأنه من السهل أن تنحط العملية هذه إلى مجرد هيلوانيات أو قرارات اعتباطية ، ولأنه من الضروري الحفاظ عليها ، بصفتها من المفاهيم التي تساعدنا على تقييم السياسيين ، وبالتالي التثبت من هو بينهم جدير بأن يكون ، ويسمى وجل دولة ، نشأ في نظرنا أهمية المنهجية ومبادئها المعتمدة التي تساعد السياسي نفسه القائم بالأعمال السياسية على التحفظ من هذا الانحدار وعلى المحافظة على المستوى اللائق به ، والتي تساعد أيضاً الدارسين والمحللين للسلوك السياسي على وضع الثيرة والأهمية حيث يجدر وضعها .

وهذا سبب من أسباب متعلقة ، تفضل على أساسه اللجوء إلى المنهجية لا إلى المفاهيم المحورية الأولية في عملية تحليلنا للحقل السياسي . هذا مع العلم بأننا لا نعمل لئلا نلجأ إلى المفاهيم المركزية .

## ج - تطعيم يراهماتي :

ويبنى الترميم الذي نقوم به للواقعة السياسية تطعيم هذه المبادئ ، عن وعي وحيث يبدو هذا مشروعاً من زاوية المنهجية الواقعية ، بنهم وبمبادئ يراهماتي حذرا فاعية كانت أم عواقبية . ويتم ذلك في أكثر من حالة وعلى أكثر من صعيد . ولكن بغية التمثيل على نقطة تساعدنا على تبيان بعض النتائج الغلبة التي يميز ترميمنا هذا عن الواقعية السياسية التقليدية ، نعرض المجموعة التالية من المعتقدات التي نجد نفسنا متسجمين مع جوهرها - هذا مع العلم أننا نضعها في سياق منهجية أكثر مرونة مما تضمنتها المعتقدات التالية من التلميح :

« وتهدف هذه الدراسة للثورة على النظريات العقلانية وعلى السيطرة العقلية على الدولة الدستورية إلى اقتراح مقترح يصح أن نندرس ، من زاوية ، المشاكل المركزية للنظرية السياسية المعاصرة وبالتالي أن نعالج ، عن كتب يمتد هذا التدروس ، القضايا العملية التطبيقية . وتوقف هذه الدراسة ذاتها على التدقيق في أهم النظريات السياسية البراهمانية وفي سياقاتها الاقتصادية والثقافية ، أو على الأقل في بعض هذه السياقات . وتنطلق هذه الدراسة من الاعتقاد الراسخ بأن مجرد التفكير عن

الواقع ، كفصل الواقع عن الافكار ، هو عملية عاقر ولا تقوّي ثباتاً ولا مغاير . وطبع هذه الدراسة براغماتي الى حد انها ، بدلاً من ان تحاول صنع علم سياسي « مبني على التجريدات » ، تريد وضع جميع المشاكل السياسية في حيزاتها التجريدية والثقافية والاقتصادية . وتقبل الانسان مخلوقاً بيولوجياً عاملاً في اطار من الاحتياجات الاقتصادية وعلى مستويات متعددة ، او ضمن انواع مختلفة ، للتطورات الثقافية .

« ولكنها تصر ، معاكسة بملك المتطرفين في الثورة على العقل ، على ان هنالك واقعاً مهماً بعض الشيء ، وربما اكثر ، بالرغم من ان سلامة هذا الواقع وصحته تساويان سلامة المعطى من محيط الانسان الجغرافي والبيولوجي والثقافي . والواقع ان الانسان حيوان غائي حتى في السياسة ، موهوب بقصد تحييره اكثر فاكثراً ، حاجات اخلاقية وحقل « تصورياً » . وتصر هذه الدراسة ولغوي ذلك ، على ان الوقائع تكيف وتستعمل كما تؤول او تفسر »<sup>(١)</sup> .

لقد سميت اشارتنا الى ان السيلة هي عمل السياسيين<sup>(٢)</sup> . لما الآن فنحن في مركز يقولنا ، اكثر من ذي قبل ، توضيح هذه الفكرة وتبيان اهميتها . يجاهر هذا الترميم بان القائم بالاحمال السياسية في الحقل السياسي ( ولا نقول « المثل على المسرح السياسي » لاننا نعتبر هذا التعبير حكماً مسبقاً وبالتالى خطأً ، من الزاوية المنهجية على الاقل ) ، له دور خاص يلعبه في معاملاته السياسية . فلذا قرر القيام به ، اثر ، بمنطق هذا القرار ، في توجيه العملية السياسية . فلذا قرر ونقد كان تأثيره اكبر . ويقدر ما يكون قراره موفقاً في إطلاق مبادئه متمثلة ، ويقدر ما يكون تنفيذه ناجحاً في ضوء تلك المبادئ والقيم ، بذلك القدر بالذات يلام او يطرأ ، يلم أو يحترم .

#### د - مدى فعالية الانسان التاريخي :

وهكذا لما نرى ان تأثير الانسان في مجريات الامور يتراوح بين السلبى والحيادي والاعمى . على الاقل يقدر ، وبمقدار من النجاح يتوقف على شخصيته ، ان يقرر موقفه تجاه الحوادث والوقائع التي توجهه في أية مرحلة من مراحل حياته . بإمكانه ، مثلاً ، أن يتخذ موقفاً ايجابياً مسؤولاً منها ، كما انه يقدر ان يتجاهل مسؤولياته تجاهها . من اختار البلبيل الثاني ، ومن حقه أن يفعل ذلك ، فهو استخفاف لا يحق له الدخول في حركة اصدقاؤه المقدسة الواقعية في السياسة . وبهذا المعنى « وربما السلبى ، نقول ان الانقياء الى الواقعية السياسية ، كلياً أو جزئياً ، او القرب منها ، هو عمل طوعى اختياري<sup>(٣)</sup> في جوهره .

(١) Ellor, W. T., *Ibid.*, p. 5-6.

Marx, K., *Theses on Feuerbach*, Thesis XI, in Hook, S., *From Hegel to Marx* :

*Studies in The Intellectual Development of Karl Marx*. N.Y., The Humanities Press, 1950, p.

303.

ج - هذه الدراسة ، الفصل الثاني ، مقطع : « صفات مميزة » .

(٢) معلم ليرلان (أ) المنهجية والسياسة « (ب) الحقوق الاقتصادية » ص ١١٦ .

(٣) ولما ان انقلنا لتقاربه مورخو- كما سبق وعلنا- فليس لانه يقرر ان يكون تشاورياً ملتزماً ، وله الحق كل الحق في ذلك ، بل لانه يضع تشاوريته وصفاً للواقع السلبى والحيادية السياسية ، وهو بذلك خطئاً كما تبين ان نيتاً .

وفي هذا نرى أيضاً نقطة من النقاط المانحة للرأي المعتمد في هذا الترميم ان الواقعية هذه ، واقعيتنا ، تسعى عن وعي وسابق تصور وتصميم أن تتجنب لا المطلقة فحسب بل الاستثنائية ايضاً .

ومن اختار البديل الاول ، أي غنى مجابهة الحياة ومشاكلها بجرأة وحزم ومسؤولية ، ورط نفسه في سلسلة من المشاكل والمعرايف التي ، ان لم ينجح بمعالجتها بشكل او بآخر ، تغلب عليه وقد لا ترحمه . ولكن هذه ليست ، لحسن الحظ ، لتفرد الا مصير القليلين من أبناء جنسنا . على الغالب يعاني الانسان من نتائج اخفاق أمل خطراً - وقد يربد ، وهذه حال أكثرنا ، أن يقوم بأعمال هامة جداً . ومع ذلك يخفق ذلك لأن مجرد التضرير بالقهايم بالمهام الخطيرة لا يتضمن نجاح تحقيقها . ومع ذلك يظل هنالك فارق هام وواقع بين التقرير الايجابي واللامبالاة تجاه مصاعب الحياة . ولو لم يكن هذا الفارق واقعاً ، ولو لم يكن ايضاً علماً ، لما كانت لنا أسباب مبررة للتمييز بين الواقعية التعبيرية والواقعية الوصفية . وتزداد أهمية هذا التمييز للزودج على صعيد الالتزامات وعلى صعيد التنظير ، عندما تنتبه إلى الفارق الذي ينبثق عن الفارق الاول ويزيده حدة وأهمية - الفارق الذي تبنى صحته وسلامته بين الاخفاق بعد المحاولة الجدية الواضحة ، وبين مجرد الاخفاق أو عدم الالتزام أو عدم المبالاة . وقد يقوم الاول بمهمة ايجابية<sup>(١)</sup> او أكثر - اما الثاني فصاحبه ، هل أحسن تقدير ، ريشة في مهبط الريح .

#### هـ - تعريف رجل الدولة :

وهكذا ، وبهذا للمعنى ، يكون القائمون بالأعمال السياسية مسؤولين عن اختياراتهم - او بالأحرى عما يكمن وراءها من مواقف عقلية نفسية او التزامات . فالاجابية ، وعلى أضيق وأبسط المستويات ، وقد يكون بالاعادة افادة ، هي تلك الحالة التي يضع الانسان نفسه فيها على استعداد دائم لمواجهة الحوادث مواجهة المقرر على توجيهها بفضل جهوده ، والجهود التي يمكنه أن يجتهدا من حوله لتلك الغاية ، توجيهاً ينتهي عن طريقه إلى تحقيق مبادئه قيمة وقيم عليا سبق والتزم بها . والاجابية السياسية هي تطبيق هذه الحالة في الحقل السياسي . وتصلح أن تكون الاجابية السياسية مقياساً يساعدنا على التعرف إلى رجل الدولة . النجاح المستحق هو نجاح تكمن جلوده في تربة هذه الاجابية العميقة . فتستمد منها الغذاء والقوة والحموية . وإذا صح ان السياسيين كثيرهم من الناس ، قد ينجحون نتيجة لتجدة الحظ العرضية لهم ، فإن هذا القول وإن صح مراراً فلا يشمل أن يصح تكراراً إلى حد يستحق رجل معه ، وبناء عليه فحسب ، أن يلقب بالسياسي أو برجل دولة . ومعنى هذا ان الاجابية السياسية ، مقياساً يعتمد للتعرف إلى رجل الدولة ، ينبغي أن تتبلور لديه شيئاً يكتسب صفه العادة الطبيعية ، ولا يكفي أن تكون خاصية وقتية تصف موقفه تجاه مشكلة هي يريده - هذا مع العلم ان هذه الأخيرة قيمة لا تتكرر .

ويطلب من السياسي ، بحكم طبيعة الامور ، أكثر من أن يكون ايجابياً فحسب . الاجابية ذاتها

(١) Ortega y Gasset, J., *Ibid.*, p. 21, راجع مقبلة الواردة في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، مقطع و الشكك بين الموضوعات والذاتيات .

تخسر قيمتها إذا انتهت عند هذا الحد . أهميتها تكمن في كونها خطوة أولى صحيحة مفيدة بالمفاجآت ، على طريق طويلة وحيلة بالتأجيل الغنية والمحاصيل السخنة الوفيرة . ومن الطبيعي أن تعد مثل هذه الطريق ، أو بالأحرى أن تتوعد السائر عليها ، بكثير من الصعاب والمزالق والمهاوير . لو كان الالتزام بالإيجابية ينتهي عند اتخاذ موقف عقلي ونفسي من حوادث الحياة ، لما كان بإمكاننا التمييز القوي والمعقول بين رجل الدولة وبين مطلق متحمس يطلق العنان لإحلامه . أكانت هذه الأحلام بنات غفوة أم بنات يقظة . لو كان الأمر كذلك نكرر ونعيد ، لوقعت المنهجية في مأزق عرج . ولكن الأمر ليس كذلك . ينبغي على السياسي أن يبرهن عن كفاءته على مستويات أكثر صعوبة وعراقص لتحدياً من ذلك المستوى الذاتي والشخصي الخاص . تتعرض فيما يلي إلى بعض الأمور التي ، وهي ذات العلاقة بموضوع بحثنا ، تجمع بين النظرية والواقع ، والتي ينبغي أن يتجنب في امتحاناتها السياسي ليستحق شرف هذا اللقب .

النجاح في تنفيذ المخططات هو دائماً ولبداً صفة مرغوب فيها . ولكنه مع ذلك ليس امتحاناً نهائياً للسياسي . قد يتجنب التمسك ، وقد يخف عن رجل الدولة - يصبح النجاح مقياساً للسياسة (Statesmanship) عندما يحصل عن سابق تصور وتصميم وفي ضوء التزامات عقلانية ، تستوحي مثلاً علماً وقياً بناعة مثالية . قد يضطر القائم بالأعمال السياسية أن يضحي بأحد تلك المبادئ . ولكن هذه التضحية ذاتها تصح أن تكون موضوع دراسة وتقييم . فلذا ضحى القائم بالأعمال السياسية مبدأ ليحقق مبدأ أسمى فإن تضحيته هذه ليست ، وبالنسبة لهذا الأمر بالذات ، عملية يدان عليها . وإن ضحى مبدأ أو عدة مبادئ سعيًا وراء النجاح فحسب خفت موازينه . ويقدّر ما يسعى وراء النجاح المجرد بمعزل عن جميع القيم والمبادئ المغايرة - فكلما انحدر إلى مستوى كونه متسبباً لا سياسياً . ففي لغة هذا الترميم للواقعية السياسية يصبح المبدأ التالي مبدأ يتناقض ذاته بلذاته ، ولذلك ، فهو يتضمن الكثير من المخر والمهلل . ولذلك ، فهو مبدأ مرفوض - يقطع النظر عن شيوخه وشعبيته . أن تهدف إلى تحقيق النجاح السياسي على حساب القيم العليا والمبادئ الأدبية وإن تدهى ، في الوقت ذاته ، حق كونك سياسياً . إن ذلك هو جريئة فكرية وعملية معاً . ومن أبرز النقاط التي تمتاز بها هذه الدراسة هي كشفها لهذه الجريئة السياسية المزدوجة . من سعى وراء النجاح المعزى خسر لقب رجل دولة . ومن غنى هذا اللقب عن جدارة واستحقاق عمل على تحقيق النجاح في إطار تلك القيم والمبادئ .

ويعتبر هذا المبدأ على دراسة الوسائل وتقييمها ، كما ينطبق على دراسة الغايات وتقييمها .

والأهم من الاثنين معاً هو إصرارنا على تطبيقه في العلاقات الرابطة بين الغايات والوسائل .

و- خطأ المرادفة بين الناجح والجيد والعقلاني :

للقائم بالأعمال السياسية الحق مبعثاً في اختيار أية سياسة معينة يفضل . ولكن مطلق اختيار يلزم المختر بتحمل مسؤولية جميع نتائجه . ومن هذه النتائج ، وأهمها من زاوية الدارس المحلل ، هو تقييم هذا الاختيار ونتائجه . وحكم العارفين المختصين هو على الغالب أقرب الاحكام إلى الحقيقة .

والنظرية السياسية ، أو بالأحرى المفاهيم السياسية التي يلقيها اطراف عام ، لا يجب لها أن تتنكر لهذا الحق . فإذا فعلت ، جابقتها الوقائع مباشرة لتبين خطئها . فإذا احتالت على هذه الوقائع وقمت في مأزق يضطرها إلى التنكر ، ضمناً ، لجميع الوقائع . لتحافظ على ادعائها الصحة والسلاسة تهمل الوقائع



وترتكز على مجرد التعاريف المختلفة . ولكنها لا يمكنها أن تقبل بهذا المصير فتعود لتبني جسوراً بينها وبين الواقع - الجسور التي لا يخفى زيفها على المتفكرين المنقذين .

فالأخلاقيات السياسية<sup>(١)</sup> ، في عرف « مورغنتو » ، هي « الأخلاقيات التي تحكم الفعل السياسي بمقتضى عواقبه السياسية »<sup>(٢)</sup> . لذلك تجعل هذه الأخلاقيات من الخلق « القضية العظمى » . وهذا بدوره يجعل الأدبيات ، بالمفهوم التقليدي لها ، أمة للسياسة ، ويظل هذا الاستنتاج صحيحاً ، بالرغم من الانطباع شبه المعاكس الذي تخلقه قراءة بعض الفقرات<sup>(٣)</sup> من كتاب « السياسة بين الأمم » .

I - لغة الواقعية التقليدية :

ربما كان من المفيد أن نعبّر عن هذه الفكرة ذاتها بصيغة مغايرة . فترادف « السياسة بين الأمم » ، مفهوم العقلاني ومفهوم للناجح ومفهوم « أخير »<sup>(٤)</sup> . وهذه المرادفة بعد ذاتها هي ضروب من التشجيش على التفكير والأخلاقيات والسياسة معاً .

قد يكون قلق مورغنتو الشديد على مفهوم « الحقل السياسي المستقل » ، وإيهامه الزائد بتحديد معالم هذا الحقل المستقل وتوضيحه هو الذي قلّقه إلى هذه المرحلة المثلثة الأبعاد . ولكن إذا كانت هذه المرادفة ، كما هي بالفعل خطأ فاضحاً ، فإن معرفتنا للذوايق التي قادتنا إليها سوف لا تغير شيئاً من كونها خطأ . وسنبقى خطأ قادحاً حتى ولو كان ورامعاً من الذوايق ما هو الأفضل والأكثر اخلاقية والمبرر إلى أسس درجات التبرير .

## II - مقياس بطولية :

والخطأ الأساسي المنهجي هنا يكمن في محاولة تقديم حكم قبل على مسألة هي في الأصل تجريبية . ولقد يتفق أن نحصل أعمالاً نتحقق من كونها ، بعد البحث والاستقصاء ، عقلانية خيرة وناجحة . ولكن هذه الأعمال ، ونحن نتم ، ينبغي أن تدرس وتقيم لا قبلية ، بل بالاستناد إلى الوقائع والظواهرات الموضوعية ذات العلاقة بها . وعندما يقرم انسان بهذه الأعمال نحتج علينا ، إذا كنا مخلصين لبدأ الأمانة

(١) تبقى للأخلاقيات وحتى بصفتها إيديولوجية بالمعنى الضعيف والسليبي ، ينبغي أن نتذكر ، مهمة في تحقيق غاية - ولو سلبية . هذا معنى القول التالي « بلوريان بيتا » (Julien Benda) الفيلسوف الفرنسي : « لقد تكثرت الإنسانية ذاتها ولبدأت لا تلتفت إليها . ولكن هذا التفكير ، وإن كان طردياً للمدنية ، لم يبدد هوبنا جميع المخاض . ما دامت الإنسانية تتعرق بهذه الاهتمامات وتؤمن بها ، سيظل فن مفتوحاً - الشئ الذي يستمكن للفنية يوماً ، وغيره ، من الزحف » . انظر : Wright, *Ibid.*, p. 140. « إننا نقتل مهمة الأخلاقيات ، عبر الاتساع المفرط ، إلى مهمة إيجابية خلاقية - فإذا صح قول الأستاذ هول : « السياسة الخارجية تعبر عن ذقتها في عملة الواقع » . والأخلاقيات تعبر عن ذاتها في الحكم على الواقع - الحكم الذي نلغسه حينما نتمسك بين واقع وواقع » . يروى دور الانسان بكونه الفضل الواصل بينهما . انظر : Halle, L.J., « *Morelity and Contemporary Diplomacy* » in Kertman, S.D. and Rizzosimo, M.A. (ed), *Ibid.*, p. 22.

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 9. (٢)

*Ibid.* (٣)

*Ibid.*, pp. 7, 9-10

الفكرية ، أن نحترمه ونقدّره حتى ولو كان عدونا الاجتماعي والسياسي . فذلك لأن الجميع بين تلك القيم الأولية في عمل واحد هو عمل جريه وراو وصعب وبالتالي يتطلب جهداً وتحليلاً . ولذلك ندجأ إلى هذا المقياس للتمييز بين السياسي والتسييس ، بين رجل الدولة والمتعاطي السياسة لرغبة حاضرة . فالسياسي هو الذي يسعى وراء النجاح . ولكنه يصبر دائماً على أن يكون نجاحه حقاً ضمن إطار الأخلاقية والشرعية . هذا هو المبدأ الذي نعتمد في عملية ذلك التمييز . ومن الواضح أن هذا المبدأ يصبح تعميماً للتمييز بين الناس في جميع الحفول . ولا يهنا هذا التعميم الآن . ولكننا يجب أن لا ننسى ، لذلك ، أن العالم الذي نعيش فيه ، وبحكم الطبيعة الانسانية السريعة العطب ، غير المحكمة بقوة خارقة تمترح المعجائب ، بل هي أعجز حتى من أن تعالج معالجة مسيطرة حل الشؤون السياسية . ويعتضي التعقيدات المتعددة للضرورات السياسية - يجب أن لا ننسى في إطار هذه الاعتبارات وغيرها - أن الجميع بين العقلانية والخير والنجاح هو أمر يتطلب تحقيقه بنجاح جهود الابطال . ربما كان هذا هو السبب المقسر لاختلاف العالم شبه الدائم لسياسيين رجال دولة .

أما على صعيد التاريخ العالمي فهذا المبدأ المميز للسياسيين من التسييس والجامع لمقاييس العقلانية والخير والنجاح ، هو مبدأ يستبعد تطبيقه إلى حد الاستحالة<sup>(١)</sup> إلا في المصور التي يتفق الجنس البشري أجمالاً على المشاركة بقم علة شاملة .

ولتكن حالة العالم التاريخية كقما ينشأ لها أن تكون ، وليحان تطبيق المبدأ المذكور من حلل وصعوبات ما طاب له اوللائانية أن يعاني . ولكن تظل تلك عقائد من الاثلة ، تفتح أمامنا منافذ معالجتها ومبادئ تلك المعالجة ، لأنها تهيأت لأثلة جوهرية حول قضايا تعانيتها السياسة بمعناها الحصري . إذا كان من أهمية هذا التنبه فلأن أبرز ظاهرة لتلك الأهمية هي أن السعي وراء تحديد واضح للسياسة يفصل بينها وبين المرامي لاسانية الأخرى والمحاولات الفكرية للمدنية العظمى ، هو سعي سيؤدي للمتعتين المتطرفين في تطبيقه إلى جريمة بتر السياسة ، أو على الأقل بتر وشائج قرى جوهرية ومتعددة بينها وبين الحفول الأخرى للتصرفات الانسانية .

هذا عود شبه متطرف إلى التنظير الانعزالي للسياسة .

وهكذا نرى أنه لا يكفي الاطوار العام للمفاهيم أن يُقرّ بحن الدائمون بالأعمال السياسية بانتخاب عطلق لبيل سياسي يستهوي جيلاتهم . ينبغي أن يوفر هذا الاطوار المباني والوسائل التي تمكنه من التمييز بين أنواع هذه الاختيارات ، هذا ليصبح قادراً على الغرلة بين الغث والسمين منها .

### III - بين « الناجح » و « العقلاني » :

يستتبع ذلك عبارة أن المرافعة بين « الناجح » و « العقلاني » هي عملية تنهار تحت ضغط التحقيق الناقد . طالما كان النجاح نتيجة لمساعدة الحظ السعيد العرضية . ولو لم يكن هنالك غير هذا الاعتبار

(١) الاعتقاد بأن المصلحة القومية تنطوي على مبادئ أخية خاصة بها ، هو أيضاً اعتقاد لا يقبل إلا في أزمنة تأوييرة تصنف بالاستقرار ، أي الأزمنة التي حققت فيها الانشقة نوعاً من الاجماع للعولي العام حول بعض القيم العظمى . انظر :

Hoffman, S., *Ibid.*, p. 33.

لكفي ، وحيداً ، ليثبت ان المرافقة تلك هي خطأ فكري هام . ولكن هنالك اعتبارات مغايرة له تزيد أهمية وقوة . فظالما أخضقت المساهي الحميدة المدروسة حراً وأفقاً وصريحاً . فإذا كانت لهذا الواقع المرير في الأجتماعات عبء ، وكثرت عبره ، فقد تنكر للايجابية وللانفتاحية وللإماتة الفكرية معاً من انكفاء ، نتيجة لقراءتها ، على تفسيرها مشوبة الى ان النجاح المعرّي هو غاية السياسة . وكذلك من وادف ، مستحيماً ب تلك العنة ، بين « النجاح » و « العقلانية » . الاتجاه الصحيح هو الانطلاق من الاقرار بالفارق الواضح والمميز بين « العقلاني » و « الناجح » ، والقبول بجميع ما يحتم هذا التميز من نتائج علمية وعملية . ومن هذه النتائج ذات العلاقة بمضفات بحثنا هذا ، اننا ما زلنا في حقول الاجماع نهجل كيف يمكننا الجمع للنسجم بين « الناجح » و « العقلاني » . هل هذا يعني ان السياسة لم تصبح بعد علماً صحيحاً . ربما ؟ ولكن ليس هذا المهم في نظرنا الآن . الالم من ذلك ان ننهزم من هذه الزاوية ، وانطلقاً من هذه النقطة بالذات ، المثلث الذي يحد السامي نفسه فيه . للملك ولأنا ، بعدئذ ، نصبح في حالة عقلية نفسية تساعدا على تقدير موقفه وصعوبة التحدي الذي يجابه . وهذا بدوره يجعلنا أكثر تفهماً لخصير جهوده ومقدار أهميتها .

IV - بين الناجع ، و الخبير :

ولا تصح المرافقة ، كذلك بين « الناجح » و « الخير »<sup>(١١)</sup> . تعود هذه المرافقة ، فضلاً عن كونها خطأ بالنسبة لواقع الحال ، إلى نتائج مزجعة غير سعيدة . اولسنا مضطرين على التمييز بين « النجاح » و « الخير » ؟ وطالما نجح المفسدون . وأن يُنقذ اطلو عام للعقاهم في التنبه إلى هذا التمييز ، او في جملة واضعاً بالاستناد إلى مبادئ منهجية وقوم ومفترسات مينة . أن يُنقذ اطلو عام للعقاهم في ذلك ، هو ان يعترف بمجزء عن عجاهة مسؤولياته . وعليه تصح ادعائاته المتعلقة بتضير السلوك الانساني ، وتوضيح غايته و غريلة أنواع الرجال القيمين على اموره ، ادعاءات دعائية أكثر منها علمية . ومتى أخذ العالم بالدعاية خسر قيمته . وكذلك العلم الذي تستحوذ الدعاية عليه : ينقطع غالباً عن كونه علمياً .

V - الحرب ضد الماء :

وتكره واقعيته ان تتخذه أكثر عما تكره - أو بذات المعيار الذي تكره به - ان تتخذ الآخرين . فهي تكره ان تقلل من قيمة ادعاهم أو جهودهم ، أو فرس سهام شكوكها المسومة في صميم نواياهم . تعتبر ان العقل الانساني ملزم في الظاهر ، أن يبحث عن الحقيقة حينما وجدت . ومن ثم ينظر في وجهها متأملاً معجباً ، مستوحياً مصيره . لا تعتقد أن من واجبه أن تبرج تلك الحقيقة - أن تلبسها عباءة التنكر ، أو أن تشوهها ، أو أن يحترها ، أو أن تظلمها بكونه براقعة جذابة .

وفضلاً عن ذلك ، فإنها تعتز بأنها قلادة إسمائاً - بما لديها من قواعد منهجية ووسائل فكرية - على كشف من يحاولون هذه الأمور . هذا بالرغم من انها تقر بأن لهم حقاً منطقياً ووجودياً ومبدئياً باختيار

(١) - راجع للقطع : خطأ المرافقة بين الخير والتاجع والمغلالي . من هذا الفصل . ثم  
 . Morrethaus H. *Scientific Man V S Power Politics*, Op. Cit. p. 13.

القيام بهذه الأعمال ، إذا هم أرادوا أن تكون هذه تعبيراً عن نوعية الحياة التي يفضلون . ولكنهم ، وهنا تكمن النقطة الجوهرية ، لا يفتح لهم في عرفها ، أن يوجهوا على الناس . ولكن من يقومون بهذه العمليات يقومون بها غالباً بقصد التورية . فكتشافهم إذن ، وكشفهم للناس هو عملية جريئة تستحق عليها الثناء . خصوصاً من جانب الذين مثلاً ، التزموا بتفضيل منابر . وهكذا فإننا وإن اقررتنا بحق كل انسان باختيار نوع الحياة الذي يريد ، فإننا لسنا ملزمين بمشاوكته بأي نوع من الحياة يختار . في الواقع نرانا أحياناً ملزمين بالأصطدام مع بعضهم وباعلائها حرياً شعواء على قيم ذلك البعض ، ومسلية المتضوين تحت لوائها . وسان عندها ، أنالت واقعيتاً ، هذا الثناء على ذلك فعلاً ، أم تلتفت ، ولهذا السبب بالذات ، كثيراً من أنواع الاضطهاد<sup>(١)</sup> . في الحالين يظل الاعتقاد صحيحاً ، بأن عملية الكشف هذه عملية تستحق الثناء . ويظل أيضاً في نظرها ، تطبيق هذا المقياس عليها وعلى منافسيها من النظريات ، عملاً من أعمال الامانة الفكرية . اولم نصر على مبدأ المساواة المنهجية ؟

### ز - القيم والسياسة :

وأخيراً من نتائج ترميمنا هذا للواقعية السياسية - النتائج التي تستحق الذكر - هو الرأي الناتج عن موقفنا من طبيعة السياسة<sup>(٢)</sup> .

لقد سبق أن أشرنا إلى أن السياسة في جوهرها عملية معيارية . فمستنتج من ذلك أن « نظرية في

(١) - في الواقع إن ترميمنا هذا للواقعية هو واقعي إلى حد أنه يتوقع ، في تطلق ما نعرفه عن الطبيعة الانسانية وما يصح أن نضيفه من خبر التاريخ ، أن يجازى بهذا البديل أكثر مما يجازى بالبديل الأول الأكثر عدلاً ولبونة .

ب - ملحوم فريك ، « المواقف الخمسة » ، المجلد ( عدد ممتاز ) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢) - « في مجلة البحث والتدقيق ، إذن ، يظهر أن الحوار المتعلق بالتصريح بطوري أو يجب أن يطري ، هل إشارة إلى ملم قيم - أي نظام إيديولوجي » ، انظر :

Levine, Robert, A., « Facts and Morals in The Arms Debate », *World Politics*, Vol., XIV, No. 2, 1961- 1962, pp. 239 ff.

ب - « وهكذا لا يمكننا الافتراض بأن المشكلة المتعلقة بكيف يجب أن يكون العالم ، أو بكيف ينبغي أن نتصرف في الدول

تصرفاً أمياً ، هي مشكلة غير ذات علاقة أو أهمية » . انظر : Hoffman, S., *Ibid.*, p. 186 .

ج - « إن القضايا الأخلاقية والأخلاقية .. هي تطفأ تطفأ لا مهرب منها حتى للمحاولات التجريبية البحتة في الأمور المتعلقة بالتصرف الدولي . أصبح هذا وكما تتزايد قيمته مع الأيام .. حتى التكنيات المصممة ذاتها - كالمخفاة على

الذمت ، والتعدي ، والاستعمار ، والمصلحة القومية - نفسها بالتصريحات الماخفية والأحكام الأدبية والافتراضات التوجيهية . ولولا الافتراض للمؤمن الخفي بأن الوضع ظاهراً هو أفضل كثيراً من الخفية إلى العنف الدولي ، لما

صورت على الأرجح أية دراسة لمقول أن نجيب على السؤال : كيف ، هكذا إن تمنح الحرب العدائية بوصولها لحافة اللغز ؟ ويجوز من وضع قيمة خاصة وهامة على وجود الدول المستقلة ، فلا معنى للفول أو الافتراض بأن الدول

ينبغي أن تبنى على تنسب وتتطلب بعضها . ولا يمكن أن تصاغ توصيات تتصل بمصروفات الدول دون أن تتلخص هذه الصيغة لما يتضمنه لوك المفاضل ... ولما يمكنه حوسب المتسام . وبهذا المعنى يتبنى جميع التناقض في الفصل

السياسي ، عن وهي منهم أو عن غير وهي ، للمدارس في الفكر الفلسفي والأدبي والأخلاقي » . انظر : Wolfers, A., « The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs », *Op. Cit.*, pp. 244-245.

القيم ، ، أو على الأقل ، ان خطأ عاماً يصح ان يستند اليه لتعيين القيمة والثبت من أصالتها ، فلي فيه المبادئ الأولية والقواعد الأساسية ما تستحقه من الاعتبار ، هو شرط أساسي لا يستغنى عن تحقيقه بتأثراً أساساً صامداً صلباً لبنيان نظرية أو شبه نظرية كافية معقولة في السياسة . وتستند - النظرية - في القيم و النظرية في السياسة في تحقيق نجاح مرموق اذا ما اتفق ووفرت لنا مخرجا (١) مقبولاً من خطري المطلقة والاستخفاف . ولما كان هذا المأزق مشكلة الفكر الثقافي عامة للقرن العشرين ، يكون المخرج المقبول منها حلاً تدور حول محوره فلسفة ثقافية عامة تتجابه أبرز مشاكل العصر في صميم جوهرها .

ولا ننسى ، في هذا السياق ، البعد الاجتماعي السياسي لهذه المشكلة . ولما كان منشأ هذا البعد هو نشوء الاختلافات بين فرقاء تباينت آراؤهم وربما اصططعت مصالحهم وقواهم ، أصبح ، من الضروري ان يسهم الحل الحلقي اسمهاً جديداً وملحوساً في عملية فض النزاعات .

وهكذا ترتبط ، كما يجب ، مشكلة هذا العصر الثقافية بمشكلة السياسة لكل عصر .

(١) في الواقع اذا أراد احدكم ان يبحث حية و فلسفة سياسة للعلاقات الدولية ، فينبغي ان يحاول الجمع بين الخططين : لملم الاجتهاد التاريخي واليوتويات ، وان يتم هذا التكليف بينهما . وذلك لأنه اذا انطلقت تلك المحلولة من بعض القيم المفترضة صحتها قبلها وبشكل مجرد ، لادت لها إلى خاطر الاتصال بلبها عديدة المغالطة مع كرم ذات نوايا حسنة ، واما إلى منغمرات الانتقال إلى « اخلاقية كمالية » - وفي كلا الحقلين تصعب جانباً المشكلة المعقدة المتعلقة باستخدام الوسائل الواسعة لتحقيق اليوتويات . ولذا انطلقت ، من جهة ثانية ، من دراسة تجريبية صرف للعالم السياسي المعاصر ، للفتت صالحيها ، إلى خطر اللحن على حيلة « العلمية المتطرفة » في ميعة سياسات - العلمية للجنة لكونة بأن « ما يجب ان يكون » يهت « ما هو » اولفقتة بأن احسننا يمكنه ان يفرد السياسة التي ينبغي ان تتبع بدون أي قرار سبق فيها يمتلئ بالاهداف الأدبية التي يجب ان تنشأ .

« يجب ان نحول بناء اليوتويات . وسنحقق هدفنا مثلاً الابتعاد بعرضنا وقوميتنا لأرائنا لها يتعلق بالسياسات والمقرضات ، وبالإمكانات والوسائل التي يجب ان تتوفر في نظام دولي . عندما نجيب على مطلب قوميتنا لمواقنا الشخصية بالنسبة للقيم ، وعندما نتجنب للتقرب المستوحى من العلمية الحسنة والذي يتجسس سياساتنا ، كل جزء منها حل حدة . وعندما نثيراً نتجنب قولم الشهيرة « الواقعية » التي تفترض ، حيلة يانكة ، انه لا مهرب لنا من المعادلات الرتبية ، وه المثالية « التي تجاهر سياسة منهومة ، بوجود طرق سهلة لتحقيق التقدم المللي » - Hoffman, S. *Ibid.*, pp. 188, 189. ووضح اننا لا نوافق الكاتب على جميع آرائه وتقاصيلها . عمتنا من هذا للفتت على وجه الخصوص ما نؤكد عليه وهو لسانه العففي نوحاً ، فكراً وصيغة ، بمشكلة العصر .

ب - ان هذا الملامح لاستجابة لطلب واسع الانتشار يحاً من بديل يقوم مقام الدوافع التي تدعي بأنها تستند إلى الوحي من جهة ، ويحل محل الانظمة الكلاية من جهة ثانية . انه البديل الذي يقدم طريفاً ثلقاً من الازمة الحاضرة للحضارة الانسانية هو « الانسانية » (Humanism) [التي تستند إلى] احترام الانسان كائناً روحياً ولغوياً . - انظر : *Instaurational Humanism*, Vol. III, Two, 1968 .

ج - اذا فهمنا واجباً يجب ان نشق الطريق ، بالقتلازم ( أو الانصهار ) مع الاحتجاج والتعد ، بقدر ما يهبران عن تفصيلات ، حتى ولو لم يكن التعبير عنها حالياً مقنناً . غير ان الانصهار لا ينبغي حالياً مرحلة بالغة . ذلك لأنها لا تستند قراءاً من الاحتجاج والتعد ، بل من مفهوم خلاق للتوجه البشري والمطوكة الاسبقية الكائن بانكائيا تغيير الاساس لحياة السانية بانكائها ان كفاي الاحتجاجات الانسانية . - انظر :

Prof. Dr. J.P. Van Praag, Chairman I.H.R.U., « Changing Worlds », *Instaurational Humanism*, Vol. III, Two, 1968, p. 19.

القسم الرابع  
قِيمَ وَأَعْمَال



## الفصل الثامن

# السؤال الأخلاقيّ

« الخا هو امر غريب يدعو الى التفكير ان يكون بيننا ، معشر الناس ، اناس يسمعون بانفسهم قوانين ، بعد تنكرهم لجميع قوانين الله والطبيعة ، يطعمونها بصرامة ودقة »<sup>(١)</sup> .  
باسكال

### ١ - تقديم وتصميم :

لا بد من أن تكون السياسة في جوهرها معيارية . على الاكل في نظر بعض الفلاسفة بالأفعال على مسرح السياسة . لأنها تنطوي على اختيارات مسؤولة . وعليه يكون الاطار العام للمبادئ التقييمية جزءاً لا غنى عنه من نظام أوسع للمفاهيم التي تساعدنا على ترتيب تصرفاتنا السياسية وتبويبها وتفسيرها وتقييمها ، وإذا لمكن ، السيطرة عليها .

نعالج في هذا الفصل وبالتابع المواضيع التالية :

أولاً - الاطار العام للمفاهيم التقييمية ، مؤكدين في سياقنا على الحد الأدنى من المتطلبات الجوهرية للوضع الادبي ، او الحالة الاخلاقية .

(١)

« It is odd when one thinks of it that there are people in the world who, having renounced all the law of God and nature, have themselves made laws which they rigorously obey... » (Blaise Pascal, as quoted by D'Encreves, A.J., *Natural Law*, Hutchinson and Co., London, 1937.)

راجع كذلك :

Alfred Soury, *Cost et Valeur de la vie Humaine*, ex, christian Coeney, *J'Informe*, Dimanche 30-  
Lundi 31, Octobre, 1977, pp. 149.



ثانياً - الوسائل والغايات في سياق مسألة التبرير - المسألة الاخلاقية التي تكاد تكون محور العمل الميامي .

ثالثاً - المحاولة التي يقوم بها الفكر الانكليزي ت . د . ولدين بنية التجليف بقارب الفكر المعاصر عبر خطرين متقابلين قد يتحطم على صخرة احدهما هذا القارب اذا ما اتفق فاصطدم بها . تلك هي محاولة لتجنب المطلقية من جهة وللمشكوكية ، او الاستخفاف ، من جهة ثانية .

رابعاً - وأخيراً ، ملاحظات نقدية تقضية تتعلق ببعض المواقف ذات العلاقة بمشكلتنا الاولى في هذا الفصل ، المواقف التي يتخللها بعض المفكرين أمثال بامسكال ، ج . ل . بريرلي ، وكولويل ولومز .

## ٢ - مقترض عام :

اذا صح الاعتقاد ان « مطلق شيء او فعل » ، حتى ولو لم يكن وجوده بمنزلة<sup>(١)</sup> عن أي شيء اوضح مغاير له ، ليس بحالة الانعزال التامة هذه ، جيداً او سيئاً ، خيراً او شراً . ان قيمته لتحدد في اطار جميع بينه وبين أشياء اخرى ، او افعال مختلفة عنه . اذا صح ذلك الاعتقاد « لكلان من الضروري منطقياً ان نلتزم بصحة القول : بأن جميع الأشياء والافعال ، مقطوعة الوشائج بينها وبين أشياء وأفعال مغايرة لها ، هي أشياء وأفعال « حيادية ادبياً » ؛ أي انها تنف من الخير عن يمينها والشر عن يسارها وفق تساوي بأبعادها عن أي منها . وقد تكون هذه الوقفة وقفة المتفرج اللامبالي . كما وانها قد تكون وقفة المحقق الدارس الوزان للاحتجالات التي تنشأ عن ميلها لليمين بالمقابلة مع الاحتمالات التي تنشأ عن ميلها لليسار . ولكنها ، وهذا المهم ، تبقى محايدة ما بقيت غير ميالة لهذه او لتلك .

تبدأ قيمتها برهة تميل . ويلمح ميلها هي الاعتبارات التي تقرر قيمتها .

يصبح ضرورياً ، من هذه المطة الاستشرافية على القيم ، ان يسأل ما هو محمل موقف كالتالي على ما يترتب عليها من مواقف ، او بالعكس ، ما يترتب عليه مما ينشأ عنها من مواقف .

الموقف هو التالي ، وهو للدكتور و . د . روس (W.D.Ross) احد أبرز المتعاطين بالاخلاق في الفكر الانكليزي :

« نقدر ان نجزم ، بأننا نعي مباشرة ان الفعل التابع من الضمير ، ( أي الفعل للمسؤول ) مثلاً ، له قيمة خاصة به - قيمة ليست بمرافقة لكوننا لنا مصلحة بملك العمل او لكون مطلق انسان تربطه مصلحة به - قيمة ليست حتى بمشكلة على ذلك . إن عقلنا يتنبأ بملك بدرجة من التاكيد تنهاهي درجة تأكدنا من مطلق شيء » - وإن لا نتق بالعقل هنا هو مبدأنا ان لا نتق بمقدرة العقل

(١) تمركز الاكتشافات ، لطيفة في علم الفيزياء هذا الشك . راجع كذلك :

John Elf Boodin, «Functional Realism», in *The Philosophical Review*, vol. 43, 1934, p.p. 148-166.

مطلقاً على معرفة الحقيقة<sup>(١)</sup> .

غير ان التساؤل حول الثمرات المتبادلة بين هكذا موقف وبين مقومات النظرية في القيم المتينة في هذه المعالجة تفتقر البحت في اسانيد هذا الموقف . وعلى هذا الصعيد يطال تحفظان لنا هذا الموقف - التحفظان اللذان يميلان به نحو بعض مقومات النظرية المتينة من قبلنا .

التحفظ الاول ، هو ان العقل والعقل وحده لا ينبغي بالتأكيد وبالنسبة للقضايا الحياتية التجريبية<sup>(٢)</sup> شيئاً يستحق الاستكمال الكامل المطلق عليه . وهب انه فعل ذلك ، فإن هذه المعرفة تبقى بدون فائدة تستحق الذكر ما لم تدخل في شبكة متشابكة الأطراف والجلول للتعرفات الانسانية .

إن ثقتنا بالعقل ليست منعزلة عن معرفة العقل لماهيات ومفاعيل تلك المسلكيات . ومردود هذه وثقك على مواقفنا العامة من انفسنا وقيمتنا وتصرفاتنا والحياة والتاريخ .

والتحفظ الثاني ، هو ان العقل يعرف ، كما نعرف ، حقائق كثيرة ، ولكن بعض هذه الحقائق غير ذي بال بالنسبة لموضوع البحث . وبغداد ما لتلك الحقائق ذات العلاقة بموضوع البحث قيمة ، بقدر ما تصب في مجموعة من الاعتبارات التي ينطبق عليها التحفظ الاول .

ولما كان الشيء بالشيء يذكر يتبادر الى اللحن هنا « الامر اللامشروط »<sup>(٣)</sup> الذي ترتبط شهرته في تاريخ الفكر الاخلاقي باسم الفيلسوف الالمانى الكبير إيمانويل كانت (Immanuel Kant's «Categorical Imperative» .

ومرة اخرى<sup>(٤)</sup> نرانا مدينين للمنهجية بفضل عميم .

اوليت صيغة هذا الامر اللامشروط - ومطلق امر لا مشروط - تتضمن تشريعا للانسان ؟ ربما كان هذا مقبولا في إطار الحضارة التي يفتش الالتزام أسسها .

لما وقد فتحت حيونا على مغامرات الالتزام ، اساسا بديلاً ومقبلاً للحضارة الجديدة فقد أصبح ضرورياً ان نقف وقفة التأمل في ، ولا نقول الرافض ، مطالب هذا الامر اللامشروط الذي خصص له حيز مرموق في أدب الاخلاق العالمى .

وللإنسان المعاصر موقفه من التشريع الذي يفرضه هذا الأمر . وقد يقبله بعض الناس بمرور .

(١) L.W.D. Ross, *The Right and the good*, p. 82.

يكتسبها ايضاً عكساً ، ولذا نحيره من اتصار هذا الموقف :

C.A. Campbell, «Moral and Non-Moral Values», *Mind*, vol. 44, 1935, p. 275.

(٢) I. Kant, *Critique of Practical Reason*.

(٣) كانت للمرة الاولى عندما فتحت المنهجية حينها على تأثير الالتزام في صيغة القانون الطبيعي . راجع لذلك كتبنا لمنهجية وفلسفة بحث : « القانون الطبيعي » ، وكذلك محاضراتنا في تفريق الفكر السياسى لطلبة الدراسات العليا للعلوم الداوسى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية .

وربما قبله بعضهم على مضض . أما المتلزمون ، خصوصاً بفهمنا الحضاري للالتزام<sup>(١)</sup> ، فأغلب الظن أنهم يقترحون تعديله .

إذا كان الإنسان بالفعل قد أعطي امكانية التمتع بالمغامرة في هذه الحياة على أساس ان الحرية ، بأكثر من معنى وعلى أكثر من صعيد ، من خصائصه المميزة ، او بإمكانه ان يجعلها كذلك ، فإن من المواضع المندودة والخامسة في تلاميذه ، ويقطع النظر عن قلتها ، لا بد ان تكون في مجابهة القضايا تمثل فيها عزته وكرامته في الشرة على مطلب هذا الأمر اللامشروط . وإذا كان التمرّد على هذا الأمر اللامشروط ، باسم الحرية والعزة والكرامة ، مبرراً مرة واحدة ، فقد يبرر كذلك مرات .

ومكذلك نعود ، بعد هذا الاستدراك التاريخي الهام ، الى موضوعنا : ان تصرفاتنا ، اجمالاً ، تبقى حيادية ادبياً واخلاقياً ما بقيت هنا بين ملكتي الخير والشر . نقرر قيمتها الادبية الاعتبارية التي تميل من اجلها ، وما يتعلق بهذه الاعتبارات ، نحو هذه او تلك .

نستنتج من ذلك ، اذا صح بالطبع ، ان لقيمة الاقبياء والامهال هي نتيجة لما تقوم به من مهمات في شبكة متشعبة المراحل والتأثيرات المتبادلة . ونسمي هذه الشبكة ، بجميع ما تشتمل عليه من علاقات ، وعناصر ، بالموضع الادبي او الحالة الادبية .

ولكن هل هذا صحيح ؟ ان برهان صحته اوتبيان المبررات التي تدعو الى اتخاذ موقفاً سليماً في الانسانيات ، هو من مهمات النظرية الادبية - نظرية تبحث في مبررات القيم الادبية وفي التواعد المتعددة في تقرير سلامة هذه القيم .

وهكدا فلنأتى الآن بوضوح ما عنيانه<sup>(٢)</sup> بقولنا ان نظرية مقبولة في السياسات لا بد لها من ان تستند الى نظرية في القيم .

غير انه بإمكاننا الآن ، وبالأستناد الى مبادئ سبق لنظريتنا في القيم ان فصلتها عن غيرها من المبادئ ، ان نخصر بحثنا للادبيات ، بما هو ذو علاقة مباشرة بالسياسة .

لذلك سنؤكد فيما يلي على بحثنا في قيمة الاعمال مهملين البحث في قيمة الأشياء .

### ٣ - القيم نتائج لمتغيرات متشبكة التفاعل :

وللذلك لن نثير ، مثلاً ، السؤال المحرج المتعلق بقيمة الأشياء الجموعية : هل هنالك أشياء قيمة بعد ذاتها ؟ وما هي هذه الأشياء ؟

ولكي لا نظهر بمظهر المنهيين من بحث الأسس الادبية التي تستند اليها واقعيتها السياسية ، بعد أن رفضنا أن نكون فرضيين ، نحاول الانطلاق من نقطة يقل حولها الجدل ، وبالتالي يسهل انتقالاتنا منها

(١) ملحم لريان ، « الاخلاق والمنهج » ، و« حقوق الاصلية » ، و« لواقب الحسنة » ، و« استكسوت : بحث : « اي التزام ، ؟ »

جمع الفصل السادس ، مقطع : « مروضات القوة » - « الاخلاق » .

الى قضايا ذات علاقة مباشرة ببحثنا الحالي . وإذا فعلنا ذلك فرحة بالقارىء - ان عملنا هذا يوفر عليه الدخول في مناقشة بعض الصعوبات الخاصة بالحقل الأدبي الاخلاقي .

#### ٤ - قيمة الاعمال مهماتها :<sup>(١)</sup>

ان أكثر الاعمال التي يقوم بها الناس ، هذا اذا لم تكن جميع الاعمال ، حيادية أدبياً . اذا عرفنا ما نعني بتعبير « الحياد الأدبي » ، وقد وضعنا معناه ، وإذا تدارسنا أعمال الناس اجمالاً ، تبينت لنا صحة هذا القول .

للتمثيل على صحة هذا المبدأ يستحسن تدارس الحالات التالية :

أ - يلتقط صبي حجراً ويرميه بعيداً عنه . ولا يحصل عن عمله هذا أية نتائج تستدعي البحث والتدقيق .

ب - يعيد الصبي العمل ذاته . ولكن ، هذه المرة ، يثق صدقة ، ان تسقط ، نتيجة لعمله ، ثلاث فلاحات عن شجرة نخسه .

ج - يعيد الصبي العمل ذاته ، ولكن ، هذه المرة ، تسقط الفلاحات الثلاث نتيجة لمخطط واع دير مسبقاً . وهكذا فقد نجح في تحقيق بغته .

د - يعيد الصبي العمل ذاته ، ولكن ، وصلة هذه المرة ، يسقط الصبي بالحجر ثلاث ثمار من فضاحة جيرانه .

هـ - يعيد الصبي العمل ذاته . وعن قصد يسقط الثمار الثلاث عن فضاحة الجيران<sup>(٢)</sup> .

و - يعيد الصبي العمل ذاته . ولكن ، وصدفة ، يصيب الحجر عترة جارته .

ز - العمل ذاته يقتل ، وعن قصد وتصميم ، عترة جارته .

ح - العمل ذاته يقتل ، ولكن صدفة وعن غير قصد وتصميم ، ولد الجيران .

ط - والعمل ذاته ، أخيراً ، يقتل وعن سابق قصد وتصميم ، ذلك الولد .

ان تحليل هذه الحالات تحليلاً دقيقاً منفصلاً هو من مهمات نظرية متعمقة في القيم . بينما متها الآن أمران واضحا : الأول ، هو ان العمل ذاته يترد في جميعها . ( ونقصد بالعمل - جميع الأمور التي تشترك في عملية الانحناء ، ولم الحجر ، ومن ثم رمية ) . والثاني ، هو ان قيمة هذا العمل<sup>(٣)</sup> بالذات لا

(١) وهكذا تلخص الاعمال للمبدأ ذاته الذي يتحكم ، من هذه الزاوية ، بالانسان . راجع للملك كتابنا «فكرات ، طبعة ثانية مزودة ومصححة ، ص ٢٧٠ - هذا بالطبع مع التصديقات التي يطلبها المقام .

(٢) ونهني عن الإشارة اننا نقتل ان نمهد القضية الأدبية أكثر وأكثر في هذا التل باستبدال « لصبي » « بالرجل » ، او بوصف الجيران اما « بالصدقة » ، تقليدية كتبت هذه المناقشة لم عبارة ، ولما « بالصدقة » ، كتبت هذه الصداقة مستحكمة لم مستحقة .

(٣) ولا تدخل في إطار هذه المناقشة ما اذا كتبت القيم الاعلامية متميزة ام لا عن القيم غير الاخلاقية . راجع كذلك : Campbell, C.A., «Moral and Non-Moral Values» in *Mind*, vol. XLIV, (44), 1035, pp. 293 ff.

تبقى هي هي في جميع الحالات ، بل بالأحرى قد تغيرت في كل من هذه الحالات عنها في الحالات المفارقة .

فالعمل ذاته الذي هو بالأجل عمل حيادي لئياً ، تلبس ، في سياقات مختلفة ، فمياً مختلفة . ومن المفيد أن نتنبه الى نقطة ثالثة هامة تقلد على استنتاجها بسهولة من الأمثلة موضوع البحث . تلك هي ان القيمة لم تتغير باتجاه معين ، أي باتجاه الخبر دأئياً أو باتجاه الشر دأئياً . انها تغيرت أيضاً بمعنى انها قطعت حدود المنطقة المحايدة بين الخير والشر . فكانت حيناً خيراً وكانت حيناً شراً . ان تغيرها بكلمة ثانية لم يكن تغيراً كمياً فحسب بل نوعياً أيضاً . لقد تغيرت قيمة هذه القيمة كما تغيرت طبيعتها .

## ٥ - التناظر مصدر القيمة :

ونستقل من هذا المبدأ الهام إلى قضية مشتركة بين الادبيات والسياسات . تنشأ الحالة الادبية ، على الغالب ، عن وجود عنصر تناظري غير منسجم . وحينما يوجد تناظر تغدو المقارنة والمقابلة عملية طبيعية . وربما كانت حتى عملية لا مهرب<sup>(١)</sup> منها : أولاً ، بين عناصر الحالة الادبية ذاتها ، بين المنسجم وغير المنسجم فيها ، وثانياً ، بين هذه الحالة ، غير الكاملة بمعنى من معاني هذه الكلمة ، وبين حالات أدبية مغايرة ، وخصوصاً الحالات الكاملة أدبياً . وإذا كان القارئ بهذه العملية المقارنة هو ذاته المعاني للحالة غير الكاملة نشأت عنده ، طبعياً ، حالة عدم لارتياح للوضع الذي يعيشه . ويقدر ما تشتد لدى شخص ما حالة الاضطراب النشوء عن التناظر وعدم الانسجام ، بملك القدر تبلور عنده أوجه الاختلاف بين الأمور المقابلة ، وملك القدر ، وربما أكثر ، يتكلم عن عدم الرضى لديه .

يقوم الإنسان ، وبشكل طبيعي ، بهذه المقابلات لتعصياً للمشتريات بينها والمفارقات ، وعبرها تلبية لحاجات نفسانية أو سدك لبعض هذه الحاجات .

« فخطوة التنمية بين الماضي والحاضر والمستقبل هي عملية عقلانية لا يتمتع بامتيازاتها سوى العقول ذات المستوى الراقى »<sup>(٢)</sup> .

« Bu the schema of past, present, and future is an ideal construction on the part of high-grade minds »<sup>(٣)</sup>

(١) اننا لا نؤمن لا بحق التشريع للأخرين ولا بصوابية . لذلك ، ولأن الجواب على السؤال : « لماذا يحدث لشخص ما كل نعم » عندما يعالني من مثل هذه الحالة ؟ « هو جواب على سؤال تجريبي ، فبني على ان يستند الى دراسة وتحليل في الأسباب التجريبية ذات العلاقة . وأطلب الظن ان استجابة « نعم » لهذه الإشارة المدعومة قد تختلف من رد فعل « لا » أو « سحر » نسوجها . راجع الفصل التاسع ، مقطع ( ١٧ ، ٢ ، ٩ ) « عند التشريع للأخرين » من هذا الكتاب .

(٢) جون ألف برين ، « الواقعية المعيارية » ، مجلة الفلسفة ، المجلد ٥٢ ( ١٩٥٤ ) ص ١٣٣

(٣) John Elf Boodin, Functional Realism, The philosophical Review, Vol, 43 (1934) , P. 163.

ومن هذا المنطلق ، وبخطوة سهلة جداً ، نصل الى التالي :

« نخلق ذاكرتنا وعينا للحاضري وتوقعاتنا وعينا للمستقبل . تلك أبعاد بخلفها العقل وليست اشكالاً جاهزة تعطى له . وتبقى التغيرات والتطورات التي تنشأ في الطبيعة أكثر أساسية وأهمية من بناءاتنا العقلية : المستقبلية والماضوية . وتلك التغيرات الطبيعية تتطور ، من جهة ، في البناءات العضوية التراكمية التي تحولنا العيش مرة ثانية وفي اوضاع جديدة لحالات نعيش فيها سبقت ومررتنا بتجاربها . ومن جهة ثانية ، تنبعث تلك التغيرات مستجدات على الاطار العام لحقل تجربتنا المعاصرة »<sup>(١)</sup> .

«Our memory Makes the consciousness of the past and our expectancy makes the consciousness of the future. These are dimensions which the mind creates, they are not forms which are given to it. More Fundamental than our ideal constructions of pastness and futurity are the transformations in nature which , on the one hand, condense into the cumulative organic structures which enable us to relive in a new situation occasions which we are conscious of having previously experienced, and, on the other hand, emerge as novelty on the Background of the present field of experience.» (٢)

ويظهر هنا الضاعل المتبدل بين الطبيعة والانسان بفضل محاولات العقل الانساني المتعددة الابعاد : الزمني بين الماضي والمستقبل عبر الحاضر ، والذاتي - الموضوعي عبر التفاسير ، والواقعي - التخيلي عبر التوقعات ، مدروسة كانت ام مهووسة ، والمفروض - والمرغوب فيه ، عبر المتوقع<sup>(٣)</sup> .

والمقابلة او المقارنة ، على كونها نسبية ، تضع امكاناتها امام الكائن الراعي . والانسان ، لا شك ، جدير بها . فالانسان ، لكونه واعياً ، لا يخضع اجمالاً لقوانين الطبيعة خضوعاً أعمى . ان الامكانات غير المحققة تسترعي انتباهه وتملك خياله . تلك هي حالة الانسان لا تجاه الطبيعيات فحسب بل تجاه الاجنبيات . وتتمدد ايضاً محاولات هذه المقارنات او المقابلات مع الانسان ، حدود الطبيعيات والاجنبيات الى اجراء افسح وآفاق أبعد . وكثيراً ما تكون هذه المقارنات مصادر صعوبات او امراض لديه . ولكنها ، وهنا تكمن مهمتها الايجابية تجاهها ، يمكنها ان تخلق تحديات تشجع المزالمة عند البعض بعد ما تقدم شرراً عبقرياً واحتكاكها بمقولاتهم الخلاقية .

يستبعد ، لذلك ، ان يكتفي الانسان بالمقابلة او للمقارنة . فعلى الصعيد الفكري ، قلبا تنهيه هذه المقارنة مطابقة الوضعين المقابلين مطابقة يرتاح لها العقل الناقذ . حينئذ يبدأ هذا العقل مغامراته

(١) جون الف برون ، المرجع المذكور فلاه ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) Jhon Elif Bonin ، O.P. Ch. P.P 163- 164

(٣) بالتحقق مع فهم من الشاعل ، نسمة هذا البعد « بين المفروض » و « المفروض » وان معنى هاتين نوعاً .

التنميشية والحلقة . ومنى انتهى الى صورة لوضع يستحوذ على مخيلته إلى حد يدفعه إلى الالتزام ، فقد ولّد بذلك تياراً كبيراً بالتصّل اشترك بجميع كفاءاته فتحرك ، محرّكة معها جهوده وامكاناته ، لتحقيق تلك الصورة وانمأ حياتياً .

تحمّل تلك الحالة على الغالب لأن الانسان ليس مجرد كائن واع . انه مع ذلك كائن عامل فعال . وقد تكون فعالية الانسان وديناميكيته أكثر أهمية في نطاق الحالة الادبية ، من وعيه . ايها أهم ؟ ذلك سؤال تقدر أن تتحاشى الخوض فيه الآن . هلمّا مع العلم انه ، في اطار نظرية في القيم ، سؤال أولي وهام . يكتملنا أن نقر الآن ، وهذا أمر واضح ، ان كلا الأمرين : - وعي الانسان وفعاليته ، لا فنى للانسان السياسي عنهما . ومهم أيضاً أن الانسان بإمكانه أن يربط بينهما . وقواعد هذا الربط ومبادئ الصحيحة تستحق الدراسة المفصلة . ولكننا لن ندخل في بحث هذا التفصيل هنا . غير اننا نعرف انه عندما يحصل هذا الربط ، ينشأ عنه العمل الغائي . وعندما يتم هذا الربط على قواعد صحيحة ومبادئ صالحة يتعرف الانسان إلى أفضل مخططاته الغائية .

فالتفعل الغائي هو الجسر الذي نعبّر عليه المُثُل والغايات والقيم إلى عالم الواقع ، عالم الاجتماع والسياسة . وذلك عبر الانسان . وهو هو الفعل الغائي الذي يربط المبدأ بالاحكام والتصرفات التي يوحى بها ذلك المبدأ . وإذا كان التنافر وعدم الانسجام هو مصدر الحالة الادبية لدى الانسان ، فإن العمل الغائي ، من جهة الانسان ، هو العلاج لتلك التنافر - العلاج الذي يحقق ، عند نجاحه ، غاية الانسان المرسول في وضع أدبي متكامل . انه يقضي على ذلك التنافر او يقلل من مداه وحدته . ولكن ، وعلى الأكثر ، ليخلق تناقضات مغايرة .

## ٦ - مقومات الحالة الادبية :

الاهتمام الفائق ، الخاصية المميزة للوعي المتمركز في حالة أدبية ، يصبح هكذا نتيجة لتعامل متبادل متجاوب بين متغيرات ثلاثة على الأقل في الحالة الادبية . تلك المتغيرات الركائز الاولى ، التي لا يمكن أن يستغنى عن أية منها في تكوين الحالة الادبية ، هي مثال وواقع وانسان .

أ - المثال :

وليس المثال بحكم الضرورة فكرة افلاطونية : حقيقة ابدية أزلية ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ، وتسكن عالمًا خاصاً غير عالَمنا الزماني . كما وانه ليس ، بمنطق طبيعته ، جوهرًا حارًا قائمًا<sup>(١)</sup> يتصف بموضوعية خاصة ويلزم من زاويتها الناس على قبوله . وما عليه أن يتلبس بلباس ميتافيزيكي ما وراءاني . حتى الحلم<sup>(٢)</sup> ذاته يمكن أن يقوم بمهمة المثال . وقد يكون المثال مشكلة من نوع المشاكل التي جاهر بها جون ديوي وشهر . كما وانه قد يكون موضوعاً طبيعياً أو شيئاً مادياً . بالاختصار ، مطلق شيء او امر او علاقة يمكن ان يلعب

(١) نسبة الى الفيلسوف الألماني هيرمان (Hermann N.) .

(٢) وقد يعني « الحلم » هنا مجرد الوهم . راجع كذلك ملحم اربان ، لفتاوت ، بحث ، « الرأي العام اودم هو أم واقع ؟ » وعملية دركهايم الاجتماعية ومصطلحاته الاجتماعية ، القسم الثالث ، القطع الثامن ، « العلوم والتاريخ » .

دور المثال في الوضعية القيمية . بالطبع اننا لا نقصد بذلك ان تساوى مقدار سلامة هذه الاشياء جميعها ، وبالتالي فلا فرق عندنا اذا تبني انسان أحدها او الثاني . لا شك ان قيم هذه الاشياء تختلف . وبمقدار ما يكون اختيار الانسان لأحدها او لآخر موفقاً ، فبذلك المقدار يحاكم متصراً . ولكن مقدار هذا التوفيق تقدره القيمة<sup>(١)</sup> المختلفة لكل من هذه الاشياء . ما نقصده الآن هو ان الانسان حقا باختيار أى منها يقطع النظر عن قيمته وطبيعته . بكلمة ثانية ، كل من هذه الاشياء والأمور مرشح ان يكون مثالا لانسان او لآخر . الشرط الاساسي الوحيد الذي ينبغي أن يتوفر للشيء حتى يصبح بالواقع مثالا لانسان في حالة أدبية ، هو أن يستحوذ هذا الشيء على خيلة ذلك الانسان أو عقله . ويقدر ما تزداد حدة هذا الاستحواذ بقدر ما يندفع الانسان محققاً في حياته ذلك المثال . يقطع النظر عن قيمة ذلك الشيء وطبيعته ، وبالتالي يقطع النظر عما اذا كان ذلك الانسان عبقاً في اختياره أم غير عبق . ان هذه الاعتبارات - طبيعة الشيء وقيمه وصحة ( او عدم صحة ) اختيار الانسان القائم بالأعمال المحققة للملك الاختيار - هذه الاعتبارات تأتي في مرحلة تقييم هذا الاختيار أدبياً وعبر عملية اخضاعه لمبادئ التحقيق المنهجي .

ب - التقاد متوقع :

رب شيء من الحكمة يمكن في استباق انتقاد . ومعالجة هذا الانتقاد الآن قد توفر علينا بعض المتاعب اللاحقة . كيف يمكن لحلم ، وقد يكون هذا الحلم أحياناً تشخيصاً لأوهام الانسان الحالم ورجائه غير المشروعة والاصيلة ، أن يقوم بمهمة مثال في الوضعية الادبية .

الجواب هو ان التجربة العظمى التي تفرق في نهاية المطاف ، بين الخططات الواقعية والأوهام الجنونية ، هي تجربة تحقيق المثال ذاك في عالم الواقع . وقبل هذا التحقيق او اخضاع محاولة هذا التحقيق ، كل حكم يصدر على هذا المثال ، بهذا المعنى ، هو حكم مسبق ، وبالتالي تشويه جميع الشواهد التي يتصف بها الحكم المسبق بحكم منطق . فمخططات الجنائن المعقدة مثلاً ، لو عُمِّمت على العامة من قبل الرجل الذي حلم بها وقبل تحقيقها في عالم الواقع ، لظهرت لعلنة ذلك الزمن من أغرب المظاهر وأبعد الأوهام . وربما كان اعتقدها بعضهم ضرباً من الجنون المطبق . وكذلك حلم الانسان بالصعود الى القمر .

وسنرى لو تحقق حلم ، فهذا التحقيق لا يعني أنه أمر خير . كثيراً ما يتصر الشر . ولذلك يظل تحقيقه ، مع انه برهان ضد وهميته ، غير كاف لبرهان قيمته الفضلى . ليوبرهن هذه ، يحتاج العامل والدارس الى أكثر من فعالية وقوة تحقيق . يحتاج الى فلسفة مدنية .

### ج - المصدر الافضل للالزام هو الالتزام :

وأبعد من ذلك ، انه لحكم مسبق ايضاً ان يُعتقد بأن الالتزامات تأتي دائماً وأبداً من حل او من خارج الانسان . وقد ارتكب الانسان المتعلم ، بارتكابه هذا الخطأ التفكيرى ، كثيراً من الجرائم ضد المدنية عبر تاريخه سميماً وراء المدنية . حتى ولما أعطيت هذه الالتزامات ، ومنها الاوامر والوصايا ، من حل او فرضت من الخارج على الانسان ، يظل في امكان الانسان على الاقل تعطيل مفعولها عليه ، لانه

(١) وتقلس القيمة بالنسبة لغير مصدر الاهداء متشابهك التثبيات . موضوعية وقلية .



يتمتع بالحرية التي تخوله حق القبول أو الرفض لهذه الالتزامات . ففي النهاية ، الانسان نفسه هو المصدر النهائي للمعيار له<sup>١٢</sup> هذا مع العلم أولاً ، ان الكثيرين منا لا يعرفون ذلك ، وثانياً ، ان من أولئك الذين يعرفونه يشركون به اعتبارات اخرى خارجية . لهذا كان الخطأ التقليدي مقبولا ومعمولا به الى حين . وربما زاد في انتشار الخطأ التقليدي ، فكراً وعقلياً ، ميل الانسان معاً الى الكسل وإلى الحرب من المسؤولية ، لأن الانسان ، عندما يعرف انه هو في الاصل وفي النهاية مصدر كل سلطة ملزمة له ، تصبح نتيجة لهذه المعرفة ، مسؤوليته ضخمة جداً على صعيد التفكير المفتش عن الاختيارات الانسب والاصح حتى لا نقول الافضل والامل ، وعلى صعيد الاستجداء ، إستعارة أو خلقاً متبكراً ، بالوسائل التي تحقق هذه الاختيارات . ومهما يكن من أمر ، فإنه مبدأ لا مفر من الاعتراف به وتحمل مسؤولية تطبيقه أو عدم تطبيقه في الحياة ، أن مجاهر كل منا لنفسه وبالتالي للناس<sup>١٣</sup> : - لا يلزمنا ملزم بقوة واصالة الا ما يتفق معي وامره يغاثم قبولي . ان مصدر الزامي ومبرره هو التزامي .

صح بأن الانسان ، لحياته ، يجد نفسه مكروهاً في وضعيات ابعد ما تكون عما تبرره ارادته المسؤولة . ولكنه صح ايضاً انه ، جنباً الى نفسه في مثل هذه الورطات الاضطرارية ، يبقى امامه أكثر من احتمال يقرر مصيره في ضوءه . البديل الافضل لا يضطرننا الى قبول البديل الأسوأ . مع ان هذا البديل الاخير يظل امكانية مفتوحة أمامنا مذكورة ايماناً بحقنا في التصرف الجنوني . وذلك هي الجزية أو بعضها ، التي تدفعها ضريبة على حقنا في الحرية . والبديل الأسوأ يضطرننا فقط الى اللجوء الى البديل الأقل سوءاً . وهكذا يبقى امام الانسان أكثر من بديل . لهما كان مصدر الامر الملزم وطبيعته وقيمه ، يظل للانسان الحق دائماً وايداً ، والقوة ايضاً واحياناً ، أما برفضه ، متحملاً طبعاً عواقب هذا الرقص ، وأما بقبوله مع نتائج هذا القبول وتبعاته .

#### ١ - سابقات تاريخية للالتزام :

يقول عيانويل كاندو الذي لم يع مفكركنا وحى هو الفارق المميز بين القانون والاخلاق<sup>١٤</sup> : « ان مفهوم الخير وحده يتحكم بالارادة الحرة كلياً وفلك بفضل تكوينها الذاتي ، وبالتالي لا يمكن ان نتصور تحديد فعل هذه الارادة بقانون .

ولهذا ، ليست هنالك أولئك الذين يتبنون الارادة الالهية او على العموم ، الارادة المقدسة : « يجب عليّ » تمير لا يطبق عليها . تلك لأن « انا اريد » بعد ذاته ويحكم الضرورة هو في الواقع انسجام مع القانون .

(١) هذا هو في الاصل للرفق الذي ، استناداً اليه ، يصبح الاستعداد للوجه سابقاً ، الى الامر اللامشروط : مبدأ عيانويل كانت المشهور .

(٢) وهذا كان المحترف هذا مؤسناً ، فإنه بطبيعة امراته لنفسه وللناس قد اعترف ايضاً هـ . او بالاحرى يتني ، ومن زاوية دينية ، ان تمسك الالهة يعني الله في هذه العملية أولاً والناس آخرأ .

(٣) F. F. Enayre, *Natural Law: an introduction to Legal Philosophy*, Hutchinson, London, 4 th (٢) impression, 1927, p. 121-1 122.

وعلى هذا تكون الأوامر معادلات فقط للتعبير عن العلاقة بين قوانين موضوعية لفعل الإرادة وبين الإرادة غير الكاملة لهذا الكائن العاقل أو ذاك - مثل الإرادة الانسانية» .

إن العالم المثالي هو العالم الذي وصف واقعه يتطابق ووصف ما ينبغي أن يكون عليه . بكلمة ثانية وصف الواقع فيه لا يختلف عن المطلب التفضيل أو الأمي أو الأخلاقي .

تختلف الصورة اختلافاً يذكر مع عللنا ، بما فيه إرادات الناس . في هذا العالم الواقعي ليست هنالك « إرادات خيرة كلية » .

إذن ، هنا ، الافتراض الأقرب إلى الواقع ، هو أن إرادات الناس تتداخلها شوائب متعلقة . وتكثر لذلك الأوامر ، أو المطالب التفضيلية .

وتصبح الاستجابة لفهم الخير عملية تتطلب بعض الجهود .

وتتطلب جهوداً أكثر واقعية عملية الالتزام بالعمل في ضوء مفهوم الخير ، على تحقيق الخير في العالم .

وتضرب جلور هذه المسألة - مسألة العلاقة بين القانون والادبيات جلورها اعنى مما يوحى الرجوع الى عما نوثيل كانت تلخيصاً الى سابقات تاريخية لفكرة الالتزام الحديثة .

وليس هنا الآن تبيان الخط البياني لتطور تاريخ هذه الفكرة الرائعة ذات المغايز المتعقدة في الاجماع والسياسة والأخلاق والقانون . يكفينا الآن التذكير لبضعة وحسب من تلك الملاحظات التاريخية - تمثيلاً لتكونها مسألة ثابتة في تاريخ الحضارة الانسانية تدعم تاريخيتها بتقاليد عريقة .

« إن المدى الشرعي للعدالة هو أن تساعد على توطيد نظام موضوعي بين الناس . فالعدالة هي هكذا ، جوهرية *ad aeternum* غيرية . ومع هذا يمكننا أن نتكلم ، رمزياً ، عن عدالة تنوجد داخل انسان يعيش حياة العزلة » : ذلك لأن القانون ليس سوى العقل السليم<sup>(١)</sup> .

وهكذا يصح ان نعتد ، حسب القليس توما الأكويني ، كما حسب افلاطون ، على وجود « عدالة » داخل الانسان - حتى وان انعزل عن اخوانه الناس جميعهم ، كما يمكننا ان نعتد على وجود « عدالة » اجتماعية ، وإن بمعان مختلفة نوعاً .

قيمة العدالة الداخلية ، ( الذاتية ) بالمقابل مع العدالة الاجتماعية ، ( الموضوعية ) - أنها تدفع الى داخل الانسان نفسه ذلك التدخل المحير بين حقل الأخلاق ، وجوهر الحرية والمبادأة العنصرية ، وبين حقل القانون حيث تتجلى ، مع مواصفات اخرى طبقة ، صفة الإكراه والالتزام . ولماذا يتج عن ذلك ؟ أن الطاعة هي من مفاعيل الإكراه ؟ من يكف بجواب إيجابى من هذا

1. Kant, *The Moral Law* Translated by H.J. paton, p. 81

Thomas Aquinas, *Summa Theologica*, 2D 2ae, 58, 2, 433

السؤال يسطّ قضية الطاعة بسيطاً غير مشروط يورطه بالاستنتاج الذي قد لا يصمد أمام معطيات الحالة المعروسة .

ويعتاند العقل السليم والاكراه في هذه العملية - خصوصاً في إطارها الاجتماعي - أي في المدى الموضوعي للعدالة . ذلك لأن للعقل السليم مقاييسه الترويضية . ويصح هذا الوصف لمهمة العقل السليم على نفسية الانسان الذي يعيش حتى في عزلة تامة .

وتبقى للعقل مهمته الترويضية هذه في اطار الالتزامية . وتساندها اعتبارات الصحة والسلامة المنهجية من جهة ومتطلبات العلمية من جهة ثانية .

« اين نجد التمييز بين الادبيات والقانونيات ؟ » .

« وَجَدَ المنظرون في القانون الطبيعي هذا التمييز » ، حسب المفكر الايطالي المعروف داتريف<sup>(١)</sup> ، « ولا في المفاهيم والقواعد ذاتها » بل في مقاييسها<sup>(٢)</sup> .

« الشرائع السليمة » ، هكذا يجب ان تطاع ويقصد ارضاء الضمير<sup>(٣)</sup> .

« وهكذا تظهر الشرائع والقوانين للرجال الاشرار وحدهم شرائع وقوانين إكراهية وحسب<sup>(٤)</sup> .  
« وهذا المعنى الرجال الفاضلون والعادلون لا يخضعون<sup>(٥)</sup> للقانون » ، بل يخضع له الرجال الاشرار وحدهم . وذلك لأن ما يتعلق به الضغط والقهر هو ضد الارادة . ولكن ارادة الخير تستلحق<sup>(٦)</sup> والقانون .  
وهذا المعنى ، هكذا ، لا يكون الاغيار تحت القانون بل الاشرار وحدهم<sup>(٧)</sup> .  
وتذكر هذه النظرية كذلك بفكرة افلاطون وتصوره للمحاكم « فيلسوفاً - ملكاً » .

نحن لا ننكر امكانية حصول مثل هذا الحدث : سياسياً وإنسانياً . واذا ما حدث يتحقق الالتزام . عندنا يبلغ محقوه حد الكمال . ولكننا لواقعتنا ، نعرف ، أولاً ، انه بعيد الاحتمال ، وثانياً ، ان تحقيقه يتطلب جهوداً جبارة وتخطيطات مضنية .

ومن هذه الزاوية بالذات ، زاوية الانطلاق من معطيات واقعية بعيدة شامع البعد عن الكمال ،

---

A.P. D'Entreva, *Natural Law (An Introduction to Legal Philosophy)*, Hutchinson, London, 4th ed. 1957, (١) p. 91.

« ... in their workings » (٢)

« ... for conscience sake » (٣)

A. P. D'Entreva, *op. cit.* p. 92, (4)

« Are not subjects » (٥)

« ... is at one » (٦)

Thomas Aquinas, *Summa Theologiae*, 7a 2ae, 96, 5, (٧)

ونجد هذه الفكرة سابقة تاريخية لما في التالي

« If ye be led of the Spirit, ye are  
not under the law » (Gal., V, 18)

(Quote) in A.P. D'Entreva, *op. cit.*, p. 92.

نتيجه المهنات الضخمة التي يترتب على الالتزام ان يقوم بها دفعا للتنظيم السياسي والاجتماعي على تراقي الحضارة الانسانية . ونفقد بالكمال هنا ذلك الصعيد الذي يتناغم عليه القانون العادل والارادة الحرة . وعلى هذا الصعيد ، وحيث يحصل وحين يحصل ، يصبح الالتزام واقعاً محققاً بعد ان كان طيلة الفترة التاريخية الفاصلة بينه وبين جميع المراحل المؤدية اليه ، غاية مرغوبة .

## II - الوفاء بالعهد

### د احترامك لكلمتك بعض من احترامك

#### لنفسك<sup>(١)</sup>

«احترامك لكلمتك بعض من احترامك لنفسك ، أم أننا نشترع لك ؟»<sup>(٢)</sup>

«احترامك لكلمتك بعض من احترامك لك»<sup>(٣)</sup>

وان الايمان الحق في نظر عمده كما هو في نظر غيره من الرسل جميعاً انما يجد المحك الصالح في السجاي والاعمال . . . . . وسقنا اليه ذلك التعريف الشامل للبر في تلك الآية العظيمة ( ٢ : ١٧٧ ) ( ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا<sup>(٤)</sup> والصابرون في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ) فالبر اذن تاج الايمان الحق ، حين يدرك المؤمن اختيراً ان الله شاهد<sup>(٥)</sup> ابدأ ، ويستجيب لشهوده في كل افكاره واعماله<sup>(٦)</sup> .

الوفاء بالعهد عنصر مشترك بين الاسلام والالتزامية - وهكذا ، فهي ، بطبيعة هذا المشترك ، بتأهضان المكافئية<sup>(٧)</sup> .

غير ان مصدر هذا المشترك في الاسلام ، وكذلك في المسيحية ومطلق دين ، هو مصدر ميتافيزيكي

(١) المفهومية والسياسة : الطبعة الأولى ، المقدمة : توجيه .

(٢) الطبعة الثالثة المقدمة : توجيه .

(٣) الطبعة الرابعة : تتخلص من خطأ التشريع .

(٤) التأكيد لنا .

(٥) راجع دراستنا الناقصة : « اية ثقافة هي ثقافة » ، بين نصر الثقلة في لبنان ، « النهار » ، ١٩ و ٢٥ - حزيران ، ١٩٧٧ ، و«الكتاب» ، طبعة ثانية مزينة ومختصة ، للنسبة الجلمعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ . المؤلف .

(٦) هاملتون جب ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٢٥٤ - ٢٥٣ .

(٧) راجع الصبر ، كماله ، وكذلك المؤلف . انقلون الطيف .

ويتتالي يتعد عن تناول التحقيق العلمي . ولهذا السبب ، السبب المنهجي ، وحسب تقدم مصلواً  
بدلاً له يتناغم والتحقيق العلمي من جهة ويحسب المؤمن الاسئلة المخرجة - هذا المصدر هو تقرير التلامي  
من قبل الانسان المتزيم .

« ولم يعد المثل الاعلى الاخلاقي الذي يتمثل في هذه الوصية : « تخلقوا باخلاق الله » بقبح بعض  
قبول قاعدة مفروضة من خارج وانما تطلب انسجاماً مع محتوى تجربة روحية عميقة سليمة ، واصبحت  
القاعدة المفروضة من خارج على المرء من لدن طبيعة ذاتية علياً وقادرة ذاتية استبصارية ، تدرك العلاقة  
الصحيحة بالله »<sup>(١)</sup> .

« فكان التصوف بهذا العمل يكمل التوحيد السني . وعندما تقبل الصوفية علم الكلام والشرعية  
وعملها محمد بن للاوامر العقلية والخلفية الاسلامية بمصطلح خارجي ووقفوا انفسهم للبحث عن  
محتواها الداخلي ولمارسته عملياً ، رفعوا مستوى الفكر الديني والتطبيق الديني الى فلك عال من الوعي  
الغائي »<sup>(٢)</sup> .

وهكذا ، قد اسهموا ، توفيقاً في خلق الشخصية الانسانية المنصهرة .

### III من مبادئ الالتزامية : التصحيح خلق التوازن :

يقول الرئيس شارل حلو في استقباله للعام ١٩٨٠ ، ويرشح هذا القول تحت ثقل عدم التوازن :  
« اما مكان لبنان ، فهو مكان البلد الصغير الذي لا تهوله مرارة الحقيقة وجفاء الواقع ، فيسمى الى  
الاتصال عليهما بما اوتيته من قوة الارادة ، لا بكثرة الاحلام »<sup>(٣)</sup> .

على العموم من التشاؤم ان تصف « الحقيقة » بالمرارة و« الواقع » بالجفاء . ومع ذلك لهذا الوصف  
التشاؤمي مبرراته - كون لبنان لم يرا بعد من معاناته المرعبة التي بدأها منذ العام ١٩٧٥ ؛ وجميع لمباب  
تلك المعاناة .

وكيف يمكن لبنان ان ينصهر على « مرارة الحقيقة وجفاء الواقع » ، بما « اوتيته من قوة الارادة » -  
وهذه الارادة - ارادته ، اذا ما كانت له ارادة على الاطلاق ، عزمة مشرفة ؟

« ثم ليس هذا الترق ، هو ذاته ، ضرب من الحلم ؟ إنه توقّ الحالم أكثر مما هو تقرير المصم على  
تخطي هذا « الواقع الجاني وتلك الحقيقة المرة » . ذلك لانه ليس هو المسؤول عن هذا التقرير المصم .

ونأتي الالتزامية ، مصححة لهذا اللاتوازن ، فتعترف بالواقع وتستلهم الحقيقة وتدعم استنهاض  
الائنين بالارادة الالتزامية الملهمة الى تحقيق « حلم » مدروس يرتبط بهذا الواقع بمعنى انه ينطلق منه .  
وهكذا يمكن تحقيق هذا الحلم فيتميز عن فصيلة اخرى من الاحلام - فصيلة الاحلام الطوباوية البيوتية  
التي تزيد من تعقيدات الواقع بدلاً من ان تتخطاه عملياً .

(١) حلفتون جب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، ترجمة محمد نجم واحسان جليس وعمود زايد ،

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٧٦ .

(٣) شارل حلو ، ١٩٨٠ ، النهار ، الثلاثاء ١ كانون الثاني ، ١٩٨٠ .

#### IV التقوى :

« إن الاجلال يحتاج شيئين آخرين مع الرهبة هما : احساس بأن الله مصدر الخير واحساس بعلاقة شخصية مع الله »<sup>(١)</sup>.

« ها هنا أيضا تناول محمد بجرأة المصطلحات النسمية القديمة واعادة تأويلها . اتخذ مصطلح « التقوى » ، وكان في الاصل يعني حماية ذات الفرد من غضب المعبود عن طريق القيام براضاته . . . . . ولكن ورود لفظة « تقوى » في احدي السور الاولى ( ٩٩ : ١٧ ) يوحي بأنها كانت لفظة قائمة في الاستعمال الديني ، ولعلها كانت قد انتحلت معنى الرهبة الدينية قبل عهد القرآن ، وكانت أسسها لدى محمد نفسه الخوف من يوم القيامة ومن نار جهنم ، والحلحاح على هذه الفكرة وانها اساسية في الحياة الدينية يتمثل في المقام البارز الذي احرزته في فكر الاجيال المتأخرة . غير ان لفظة « تقوى » ، وإن لم تفقد ملائمة الخوف من جهنم ، أصبحت تعني في السور القرآنية التي نزلت من بعد الاجلال بمعناه الاوسع ، واقرنت في آيتين ( ٥ : ٣ / ٥٨ : ١٠ ) بلفظة « البر » لتدل على تلك العلاقة بأكمله التي تنجم عن الطاعة الارادية وتكون حافزا الى جميع اعمال الخير »<sup>(٢)</sup>.

#### V الايمان :

« الايمان هو المنة بما يُرجى والايقان بالمرور لا ترى »<sup>(٣)</sup>

« ولكن تلك الحرافات ليست - بأي حال - الموروث الوحيد من النسمية ، ولا هي اعظم تلك الموروثات خطراً . ونكاد نكون في غير حاجة الى ان نؤكد في هذا المعصر ان الاساس النسمي ليس وفقاً على الشعوب التي تدنيس بالاسلام ، ذلك ان النسمية بكل ما فيها من غارف ومن مظاهر عقلية ومن قوى خيالية ، تكمن في العقل الباطن من كل دين لانه جزء لا يخلص منه من موروث البشر ، هي تراث خمسةة الف عام سابقة على الخمسة الاف عام التي شهدت تطور الاديان . ومهمة الدين الاولى ان ينظم هذه البقايا البدائية ويسيطر عليها ، وعي بقايا تكمن تحت وجودنا الواعي . فالدين يحكم ويوجه الدوافع المستكنة في تلك البقايا لتدخل عن غاياتها المتمركزة حول الذات ، ولولا الدين وتوجيهه لظلمت تلك الغايات ذاتية فوضوية ، فإذا حقق الدين ذلك تحولت المخاوف اللاعقلية التي تلوح واضحة في النزاعات النسمية الى اجلال ديني اخلاقي . وكلها كان الدين « اعل » ، اي كلها كانت عمولاته الفكرية كلية ، زادت قدرته على ان ينقل الحيايل من دائرة المصالح التي لا تتعدى حدود الذات ، حيث تكون البقايا التسمية في اقوى صورها ، الى موضوعات وغايات كلية .

ولا يستطيع تحقيق هذا الا الدين ، لان الدين نفسه ينبع من الحياة الخيالية ويظل في الاساس جزءاً منها . وقد يستطيع العقل أن يقوي صور السيطرة التي يملكها الدين على هذه الدوافع ولكنه لا يستطيع

(١) هاملتون جيب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، ترجمة اسحاق عباس ومحمد نجيم ومحمد زايد ، دار العلم للملايين ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٦٥٢ .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) هاملتون جيب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٧٣٦ .

أن يسيطر عليها ، بل ولا أن يموتها ، لأن حياة الخيال مستقلة عن العقل . وقد دلت التجربة حتى اليوم أن العقل حين حاول أن يأخذ السيطرة الكاملة على عقله لم تعد الدوافع الخيالية تخبر في روافد خصبة بقوة الدين واستبصاراته ، بل انفجرت بين جميع الشعوب في أشكال عنيفة شاذة متقلبة ، وتعلقت بأسباب أشد الرموز بعداً عن العقلية ، عل الرغم من كل ما يشاء العقل لتحقيقه .

وليس هناك أي دين حي غلبت عن عينيه هذه الحقائق أو لعمل مهمته في رفع الوعي الناقص وتصحيحه . فالمسيحية تمسكت وما تزال تمسك ببدأ الخطيئة الأصلية ، والاسلام ينكر هذا المعتقد ، غير أن فكرة « النفس الأمارة بالسوء » تتخلل جميع المؤلفات الإسلامية الدينية والأخلاقية<sup>(١)</sup> .

« ... كان الاسلام خلال وجوده كله منهمكاً بقوة في مصارعة النسخة الساذجة ... »<sup>(٢)</sup> .

## VI من مبادئ الالتزام : ضد التردد :

تختصر مبادئ الالتزام ، كما وودت في مناسبات متغيرة<sup>(٣)</sup> بأنه مكمل ، في إطار فلسفة اجتماعية معاصرة تتأخر الأنثروبولوجيات الحديثة ، للاستنتاجات المؤقتة التي يقدمها العلم بناء على منهجية مدروسة .

وقد كثرت الثغرات التي يتركها العلم المنهجي في دائرة المعارف التي تتطلبها التصرفات الحياتية المسؤولة لآبناء القرن العشرين . أحدى هذه الثغرات يشير إليها المقتبس التالي :

« ووصلت الأمور إلى درجة أن هارولد براون ، وزير الدفاع ، قد اتهم في حيلة خاصة بريزنسكي<sup>(٤)</sup> بأنه رجل متردد يقفز من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . وهذا دأ المصنفين . وهو

عدم اتخاذ القرار . فلنكتف برى فضائل الشيء وعيوبه . فيختار ، وتقوته فرصة اتخاذ القرار<sup>(٥)</sup> .

إن الإشارة إلى بريزنسكي لانهما هنا إلا بقدر محدود . وقد تكون صحيحة فعلاً . وقد لا تكون . من الوجهة العلمية . بيد أنها تشير إلى أن الموضوعات التي نهضنا - حيث يتدخل الالتزام ليكمل نتائج العلم - ليست قضية مدرسية وحسب . إنما تحصل في الحياة : العامة منها والخاصة . وبحصل على أصلي مشغولات المسؤولية حيث تترتب عليها نتائج خطيرة .

(١) للمرجع ذاته ، ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(٢) للمرجع ذاته ، ص ٢٤٧ .

(٣) الدكتور ملحم قربان :

أ - الحقوق الأساسية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزام » و « الأنا » .

ب - دوافع الحسنة ، خطبة تخرج في الكلية اللبنانية ، المعلقة ، عدد يناير ، ١٩٧٠ .

ج - « الواقعية السياسية » ، طبعة أول دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، « التمهيد » .

د - تاريخ فيضان السياسة المعيشة ، الجزء الثاني ، إنشاء دولة الاستقلال ، المؤسسة الجمعية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، « القومية » .

هـ - المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة ، مزيلا ومنطق ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، « الثورة » و « السياسة » .

و - « الأخلاق والمجتمع » ، طبعة رابعة بيروت ، ١٩٧٧ .

(٤) هو مستشار الرئيس كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، لشؤون الأمن القومي .

(٥) لمحوث ، العدد ١٦٠٦ ، الجمعة ١٤ كانون الأول ، ١٩٧٩ ، ص ٤٠ : ٢ .

إطارها المأزق ، وكيفية الخروج منه ، الذي وجدت اميركا نفسها متورطة فيه نتيجة لاحتجاز الطلاب الايرانيين لموظفي السفارة الاميركية في طهران ، وقد مضى على هذه العملية ثلاثة وثلاثون يوماً<sup>(١)</sup> .

وهذه المناسبة ليست سوى صيغة من صلف التاريخ . يمكن ان تنشأ الموضوعة المدروسة في مناسبة متغيرة جداً لهذه المناسبة . كما وانها قد تحصل في نوع متغير لهذا النوع من المناسبات . فهذه المناسبة اذن ، بعد ذاتها ، ليست ذات أهمية تنظرية بالنسبة للقضية المدروسة .

وعلى افتراض ان التهمة صحت على بريزنسكي . فهل يصح تعميمها ؟ هذا « داء المثقفين » . ان هذا التعميم خطأ منهجي<sup>٢</sup> ضخم . ذلك لان المثقفين انواع . وتكاثرت طبيعات شخصياتهم ، وبالتالي ما يصح على بعضهم قد لا يصح على الآخرين .

صبح ان الثقافة توسع آفاق الانسان . والعلم ، احد أركانها ، يروض تفكيره ، اي تفكير ذلك الانسان المثقف ، بمقتضيات الانفتاح ، فيرى حسانات البدائل المتعددة التي يمكن لصاحب العلاقة ، ان يختار من بينها طريقه . وقد يقود هذا الانفتاح على حسانات البدائل ، وخصوصاً على حسانات الحل المقترح والحل الذي يناقشه بعض المثقفين ، الى عدم القدرة على اتخاذ القرار الحاسم والحازم .

غير ان الانفتاح شيء وعدم القدرة على اتخاذ القرار الحاسم الحازم شيء مختلف . وقد يتمكن الراعون من المثقفين على الفصل بين الاثنين . وهكذا قد تصبح التهمة على بعض المثقفين . وحتى هؤلاء الذين تصح فيهم التهمة ، يبقى بإمكانهم التخلص من مرض التردد .

وهنا ، عند هذه النقطة بالذات يتقدم الالتزام ليقوم بإبراز مهباته . ذلك لأن قرار الالتزام يستند لا الى المعلومات والحصال العلمية والثقافية وحسب ، بل وبالنسبة لما يترتب على التردد ذاته من تبعات حياتية عملية .

وهكذا فيامكان الملتزم ان يقتنع هذه الفرصة فيقفى على التردد - هذا مع الاعتراف بأن ملتزماً قد يكون أكثر حكمة من ملتزم آخر ، أو بالآخرى اقتر على القضاء على التردد ، من ملتزم آخر . وهكذا يختلف الملتزمون فيما بينهم بالنسبة لهذه القضية . ولكن مع الالتزام يبقى القضاء على التردد ، وخصوصاً في القضايا العامة ، أقرب مخرجاً منه بدونه .

اذن نقترح الالتزام مخرجاً أو بعضه من هذا التردد .

هذه هي ، بكلمات متغيرة ، ثغرة هامة يفتقها العلم الحديث في يقينيات التفكير المعاصر ، وتتطلب مسؤوليات الحياة ملأها عن طريق القرار الشجاع . وربما رأينا في هذه الثغرة بالذات ملمساً لتحدي المعاصرة لتقاليد التفكير التقليدي العريق لدى الانسان . واقتراحاتنا لمواجهته ، أو بعض هذه للمواجهة ، لهذا التحدي تشتمل على الالتزام .

إن المنهجية العلمية بوجه خاص ، تُصر<sup>٣</sup> على معرفة الاسباب المساندة لاستنتاج معين والاسباب

---

(١) في الواقع امتدت هذه الأزمة أكثر من هذه الأيام بكثير .



المناخلة لهذا الاستنتاج . وربما كان هذا الأصرار هو المشار اليه في المقتبس المدروس بالتعبير : « غالتف يرى فضائل الشيء وعيوبه » . غير ان هذا المعطى العلمي ليس ، بحكم الضرورة ، ليهتم بالتردد لدى مطلق متخفف . ويضعف تأثير جرثومة هذا المرض - التردد - بفضل الالتزام والمناخلة التي يشجعها في المتزمنين .

ولا ننكر ان بعض المتزمنين ، ومن باب اول المتخفين ، قد يتأثرون ، بهذه المعطيات العلمية والمتطلبات المنهجية بطريقة تصح معها تهمة براون لبريزنسكي ، فتصح عندها فيهم حتى وان لم تصح ، عملياً وتجريبياً ، في بريزنسكي نفسه <sup>(١)</sup> .

ويبقى الأهم في نظرنا حمل الالتزام عليها . يمكن الالتزام ، هنا بالذات ، ومع بعض المتزمنين على الأقل ، ان يتخذ الموقف ، فيتخلص صاحبه ، وبالطريقة المناسبة ، من التردد ، ليتخذ القرار المناسب .

## VII الشهادة ضد النفس :

ومن زاوية الالتزام تصبح الفكرة :

« ان يشهد الإنسان ضد نفسه » والتي لنا مثلٌ عليها في تصرف يشوع <sup>(٢)</sup> ، والتي تستجد تطبيقها العادات الشائعة بين أغلبية العامة من الناس <sup>(٣)</sup> ، ضرباً من المطلوب المعمول به .

(١) يضي السؤال هل تصح في بريزنسكي هذه التهمة ام لا تصح ؟ قضية مرحونة بالاستقصاء العلمي للمعطيات ذات الامثلة بها .

(٢) « برناتج » ثعلات « Reflections, BBC, London, Sunday 4 July 1976 »

(٣) ولزكي هذا الاعتقاد جاكفان تلويفيان :

في الأول يسأل ويضع اللباس مجامص ، وهو حزني ، سوري قومي ، اضطر الى التخلي مع رفقاته تحت ضغط هتيش السلطات اللبنانية عنهم ، كما اضطر هو ورفقاته الى تفهليل رجال الأمن أكثر من مرة ، حال وجع هذا توفيق حيد التردد وزوجته ، وهما من السنتين لماذا يفعل احدهما لو سأل احد رجال الأمن العام عن الآخر - وهو يعلم انه لو اقر بما يعرف من مكان وزمانه لكادت النتيجة انه ينهي في السجن ؟ لماذا يجلب كلاهما انه يقول الصلح . فليسترب ويضع اللباس هذا الجواب ، واحتره ضرب من التعلية غير الواقعية .

اما من زاوية الالتزام فهذا الجواب هو الجواب الاسلام .

وفي الثانية ، سأل احد اصحاب الدعاوي الجزالية للفتنة ضد توفيق طانيس توما احد اقربائه - وودك سليم صويلا - ان ينل الى رئيس المؤتمر بشهادة تطل ما يعرفه بالنسبة للصعوى وموضوعها ، خصوصاً وكان هذا مطلقاً على بعض حوائدها ، فكان جواب ريدريك الرض ، بحجة ان توفيق هو ابن عمه . وانا قال بالحقيقة فقد ورط هذا والابن العم « في ما فرصة جزالية .

في هذه الحادثة الثانية تقدم الاجابرات العقلية على قول الحقيقة .

وفي الحادثة الأولى يدل موقف السائل من حظوظه السبعين على انه يقدم اعتبارات اخرى ربما الحزبية وربما غيرها كذلك على اعتبار قول المصنف .

وفي المقابل يدل موقف يشوع ، بشهادته ضد نفسه ، وموقف السبعين بقول الحقيقة على الاخط بالالتزام وتعدده على ما هذه من الاجابرات .

## VIII - الالتزام بدليل من أسس الحضارة :

إن نصيحة الإجماع على التالية :

« لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً » .

تميز تعبيراً قوياً عن الإطار الحضاري الذي حملته ألينا الأجيال التاريخية - وهو الإطار الذي يشبعه الالتزام ويشغل اهتماماته .

فأله هو مصدر السلطة أو السيادة وبالتالي فهو الذي جعل الإنسان حراً - فعليه إذن ، أي الإنسان ، أن يكون حراً - هذا في التقليد الديني .

وللتدليل على عمق الجذور التي يضر بها الالتزام في تقاليد حضارتنا - قدمها وحديثها - نشير إلى مثل أو اثنين في التقليد المعاصر العلماني .

خذ مثلاً الفكر الاجتماعي الفرنسي الشهير لميل دركهايم . إن مصدر الالتزام لديه هو المجتمع وليس الله - ومع هذا يبقى الإنسان حراً ، في تصوره ، بالرغم من ، وحتى بفضل ، الالتزام الذي يحمي عليه يحكم اتجاهه إلى مجتمع معين<sup>(١)</sup> .

ويصل هذا الجمع بين الالتزام والحرية إلى درجة تفوق منها روائع التناقض مع روسو . وذلك في المهمة التي يكلف الاداة العامة القيام بها ، بطريقة يصبح معه هذا التكليف نوعاً من الامتياز :

« الأرادة العامة وحدها تقدر أن تلزم الأفراد ، حتى أن يصبحوا أحراراً »<sup>(٢)</sup> .

صبح إن هذا الالتزام ، وبأكثر من معنى وعلى أكثر من صعيد ، ضروري جداً لتنظيم السلمي . ومن هنا منشأ المسألة السياسية المحورية ، ما هي مبررات الالتزام السياسي ؟

غير أن مصدر هذا الالتزام ، وطريقة ممارسته ينبغي أن يُعنى بها الاعتناء الكافي حتى لا يتضيق على الحرية أو أن يضعها حدوداً غير مبررة لممارستها .

وتوفر ، في تقليدنا ، الالتزامية هذه المتطلبات .

إن التقليد الانساني الحضاري يستلج انسيب هذه القضية ، إلى ركن أساسي يؤثر بأكثر الفروع الحضارية تأثيراً يجعل محامل ذات نتائج سلبية على الحرية .

(١) Emile Durkheim

(١)

Moral Education (A study in the Theory and Application of The Sociology of Education), Trn. Everett K. Wilson, The Free Press, 1961.

(٢) Raymond Aron, Les étapes de la Pensée Sociologique

c- Emile Durkheim,

-De la Division du Travail Social, 2 em ed., Paris, 32, chap.

- Le suicide: Étude de Sociologie, Paris, BK, 2, chap. 3.

(٣) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، الكتاب الثاني ، الفصل السابع .

راجع كذلك كتابنا ، الحقوق الاجتماعية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٤٩ .

تختلف هذه الصورة من الزاوية الالتزامية . ما هو هذا الاختلاف ؟

الحرية ، بأبعادها المتعددة<sup>(١)</sup> ، هي معطى تجريبي اختياري للواقع الانساني . وهي بعيدة آخر من أبعادها امكانية بتدور الانسان ان يمارسها . ولهذا الممارسة تمنها اي شروطها . الحرية حق من حقوق الانسان ، كما نعرفه عبر الاختيار والتجربة ، وعليه ان يجهلها استحقاقاً ، وإذا فضلت لغة ارسطو تقول : هي حق بالقوة ، معطاة ، اما بعد ممارستها ، وإذا ما مورست بالفعل وبحكمة وروية ، فتصبح حقاً بالفعل<sup>(٢)</sup> .

فهل هذا ينفي كونها هبة سبوعية أو منحة ومعبها الله الى الانسان ؟ كلا . يمكن الملتزم المؤمن ان يبنى هذا الموقف - ولكن عن طريق الالتزام به . وهذا يعني ان الحرية التي يتمتع بها الانسان تمتد الى حد يصبح معه الانسان قادراً حتى على نكران الله او اذا فضلت على اعتياده وبالتالي الاعياد عليه .

ويبقى هذا الموقف سليماً ، من زاوية للنهجية اي من زاوية النظرية الفلسفية في المعرفة العلمية - بمزول عن صحة النظرة الدينية أو صحة النظرة الملحدة والمادية . ان الصراع بين المادية الملحدة والدينية المؤمنة - يصبح - كما ينبغي ان يكون من الزاوية العلمية صراعاً ميتافيزيكياً .

وينسجم هذا الموقف افضل انسجام مع الحرية الدينية . « ان صحة الاسلام تستند الى حرية ( الاختيار ) »<sup>(٣)</sup> .

ولا إكراه في الدين<sup>(٤)</sup> .

وما صبح بالنسبة لهذه القضية على الاسلام يصحح على المسيحية وبالقوة ذاتها .

ومن هنا تصبح الحرية مقياس القيمة الانسانية . « قيمة الانسان في عالم عادل ما اتجزء »<sup>(٥)</sup> .

« من باب اول ، وإذا لم تكن نصيحة الامام : « لا تكن عبد غيرك » وإذا أراد بها لا مشروعية هذا العمل من قبل الانسان ، تصبح ضريباً من التشريع . اذ ان الانسان اذا كان حراً فعلاً ، يستبح كونه حراً بكونه صاحب لحق وبناء على هذه الحرية وانطلاقاً منها ، حراً في ان يختار المعبودية . وقد لا يكون هذا الاختيار واضحاً ومعلناً . اذ ان الانسان بتكامله وعدم تلبية لمطالب الحرية ، ينجح وينكفي على المعبودية .

#### د - الانسان :

هكذا يقودنا بحثنا إلى نقطة نقف فيها وجهاً لوجه مع الانسان ، العنصر الأكثر فعالية في الوضعية الابدية . لا نرى أنه من الضروري ان نحصر اختيار القيمة بالمستوى الانساني . مطلق جسم عضوي

(١) الدكتور ملحم قريان ، لفتوى الإنسانية ، بيروت ، طبعة ثانية ، بحث « الحرية والبطحا » حل المعبودية .

(٢) عبد الصمد الصبيحي ، حرية الفكر في الاسلام ، دار البطلنة العربية ، ص ١٧ .

(٣) سورة البقرة .

(٤) الدكتور ملحم قريان ، المشكلات ، طبعة ثانية من هذه المجموعة ، المؤسسة العلمية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « الناس متساوون : بأي معنى ؟ » .

يمكنه المقارنة او المقابلة بين بدليين أو أكثر مفضلاً أحدهما على الآخر ، ويمكنه بالتالي تحقيق البديل المفضل - مطلق جسم عضوي يقوم بهاتين المهمتين يتمتع ، من زاوية هذه النظرية ، بحق ترشيح نفسه لاشغال مركز الثقل في حالة أومية تقيمية . غير اننا ، بشيء من الاعتباطية ومن الحكمة المكتفية ببحث الضروري من الأمور ، نحصّر بحثنا بالانسان كمركزاً للموضعية الادمية - خصوصاً وغابتنا الاولية هنا تتلوه حول محور السياسة .

حقاً ان التقاليد والاعتبارات الاجتماعية والمقاييس المتعملة في مجتمع ما تحد من تصرفات الانسان . ولكنها لا تحد حتى تلك التصرفات . يقدر ما يكون الانسان مبتكراً خلافاً ، ويقدر ما يكون قلبه مغامراً جريئاً ، يقدر ما تصبح التقاليد<sup>(١)</sup> الموسّعة والاعتبارات الاجتماعية الاصلية والمقاييس للمتعلمة . الصحيحة ، اجنحة تساعد على التحليق في انجاز المآثر لا قيوداً وأغلالاً تقيد يديه ورجليه وتربطه ، لذلك ، في مستنقعات الماضي السحيق والسخيف والرتيب . وبذلك القدر تُشبه هذه الاعتبارات اهرام غنية لاختيارات أجندته المليئة بالعبر ، لا قوانين مقيّدة لا بتكراراته وقواعد خائفة لعبرياته .

ونتقل من محيط الانسان الثقافي الى طبيعته . وان عاجلنا الاثنين باختصار وإيجاز ، لنقول : يقدر الانسان ، بفضل امكانات حريته وظروفه ان لا يختار . يقدر بكلمات مغيرة ان يتنازل عن حقه في الحياء . وكثيرة هي المغريات التي تلطخ بالانسان العادي في هذا الاتجاه .

ويتضارب هذا القول ومبدأ جهد احد الفلاسفة الاخلاقيين الحديثين على تعميمه والذلل عته في منصف القرن الحالي في كبريات الجامعات الاميركية . يقول هذا العلامة :

« الانسان ، الكائن الواعي لذاته ، قادراً على وزن اوروز تصرفه وموقفه ، يضطر على الحيلار وعلى التعرف الى خير يبرز خياره »<sup>(٢)</sup> .

غير ان هذا التضارب بين الموقفين المذكورين ليس ، في رأينا ، تضارباً لا يمكن للفلسفة الاجتماعية التي توضح ملاحظها ان تتخطاه وتتجاوزها . وحتى تقوم بذلك ليس عليها ان تنكبد المشقات الجسام . انها لقادرة على تفادي هذا التضارب او على تحطيه بمجرد تذكرها لبديلين اثنين سبق لها ان لفتت اليهما الانتظار الناقلة والانتباه المدقق .

(١) وبقي قضية منهجية - فطرية ان يقدر الانسان ان يميز بين البر والفساد من هذه التقليد وبين غير البر والفساد . وما يصح على هذه يصح كذلك على مظاهر اخرى كالمقد الخفية .

ومكنا كان التلب يندى على تلك المعنة الخفية التي هي هذه جهل لبثتي كامل ، عطلة الصاغر ازاء فلسفة الاقليات .

(٢) كمال يوسف الحاج ، « الفلسفة اللبانية » ، القضاء المعاصرة ، العدد ٥ ، المجلد الثاني ديسمبر ١٩٧٠ . ص ٨٠ .

« The self-conscious being, able to deliberate his act and attitude, is struck with the necessity of doing so: he has two alternatives but to choose, and to recognize a better which holds a mandate for his choosing ».

(C. I. Lewis Our Social Inheritance, Indiana University Press, Bloomington, 1957, P. 51.

المبدأ الأول هو المبدأ الاجتماعي العام الذي سبقت الاشارة اليه في معرض البحث في تاريخ لبنان<sup>(١)</sup> ، وهو ان يجعل المفاهيم الاجتماعية الاولى كالحرية والسعادة والديمقراطية والوحدة الوطنية والمشاركة وما اليها هي مفاهيم ، وخصوصاً اذا ارادت ان تجاوب من التجارب الحياتية ، مرنة تقبل بالترتيب والدرجات . قلنا نجد ، بكلمات مغايرة ، الحرية متمثلة مثلاً بالمشقة في تصرفاتنا الحرة . وبعض افعالنا تتوفر فيها الحرية أكثر مما تتوفر في البعض الآخر . والسعادة ، هل تتلاقى وإياها ، حبشاً تتلاقى ، وهي في انصي حدودها ؟

اذا كان الامر كذلك ، وهو كذلك ، أصبح بالإمكان تجاوز التضارب بين الرايين السابقين : ان المقابس من المفكر الأميركي المشهور س. إي . لويس ، يصف الانسان في مرحلة معينة من تطوره الموزون بتحمل مسؤولياته ، ونحن ، مثلاً ، نوافق عليه وصفاً للانسان الملتزم . غير اننا لا نريد ان نقول ان كل انسان ملتزم . والملتزم في عرفنا قد ارتفع في مراقي المواطنة المدنية الى حد أصبح وصف لويس ينطبق عليه - خصوصاً في بعض تصرفاته .

ولا نريد ان نقول : « في جميع تصرفاته » لاننا لا نريد ان نشرع له . ويظل هذا الملتزم وامثاله نوعاً خاصاً من الناس ا

أما المبدأ الثاني فيجبر عن ذاته في مبدأ الحرية التوفيقية<sup>(٢)</sup> وهو المبدأ الفلسفي الذي تفتحت عيننا عليه في إطار المعالجة المستحدثة للقانون الطبيعي الجديد الذي رأت الفلسفة الاجتماعية الحبيبة للالتزامية انها بمقدورها ان تدافع عنه بقوة وصمود .

ومن هذه الشرفة يصبح تحطّي التضارب المدرّس ضرباً من تحصيل للمسؤوليات من قبل الأتاسي الذين ، لولا علمهم بهذا التضارب ، لارتاحوا الى اغراءات الكسل وعدم تحمل المسؤوليات الحياتية المطلوبة من الملتزمين .

ويبقى تحصيل حاصل ان الانسان في إطار هذا الاطار العام للوضعكة التظيمية ليس متغيراً بمعنى ان سعيد يختلف عن سمير او انطوان وحسب بل ايضاً بمعنى ان سعيد نفسه ، وبفضل التحليلات التي يجابه والتجارب التي يمر بها ، والأمال التي يتغن ان تستولي على تخيلته ؛ يتغير من حين الى حين ، وعبر تاريخه . ويتغير طبيعة الانسان وتطوّر معبرة من ذاتها في مواقف مسؤولية تجاه قضايا عامة ، بتغير اختياراته وتطوّرهما .

### هـ - الواقع المتغير ومسؤولية الانسان :

الواقع هو الركن الثالث للوضع الادبي كما يراه الانسان . ولكن قلنا يمكنني الانسان بواقعه .

(١) ملحم قريمان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الأول ، الاستقلال السياسي ، الأهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) راجع محاضراتنا في تعريف الفكر السياسي ، في علوم الدراسات السياسية ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، في الجامعة اللبنانية ، للعام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ .

ويفعل فعاليته يتمكن الانسان الذي سبق واستحوذ على تخيلته وعقله مثال مُعر ، والذي سبق واحس احساساً مزعجاً بعض الشيء بعدم كفاية واقعه لتحقيق سعائته او معنى حياته ، أن يربط بينه وبين واقعه وبين مثله في عملية ثابتة مستمرة تبني تكييف الواقع - هذه العملية هي الواقع المتغير .

ولانه هلام جداً أن نتنبه إلى أمر جوهري عند هذه النقطة بالذات . ان تغير الواقع على يد الانسان ويوحى المثال قد يؤدي ، وخصوصاً عند بعض الناس ذوي الصفات المناسبة ، إلى تغير في الانسان ذاته ، وبالتالي بمفهومه للمثال ذاته وكيفية تحمسه له ، ووجهاً ، احياناً ، في طبيعة ذلك المثال او نوعه .

## I - تغير في جميع زوايا الحالة الأدبية :

وننتهي عبر هذه الاعتبارات ، بعدما نمطي التضميل الكامل والتحليل الذي يستحقه التنبه الواحي للقضايا ، ننهي إلى استنتاج جوهري وهام : الى ان الحالة الادبية بكليتها ، وبكل من اركانها الثلاثة ، هي عملية تطويرية دائمة او بالاحرى يمكنها ان تكون كذلك . وتختلف تغيريات تلك العملية ، مدى وعمقاً وحلة ، باختلاف مقوماتها والظروف ذات العلاقة العلمية بها . فمشكلة المنهجية الادبية هنا هي ان تصيغ المبادئ النظرية ، وتضع التوصيات العملية ، التي تجعل من هذه العملية عملية مسؤولة ، ومصلحة لا بالنسبة لتركيبها الداخلي فحسب بل ايضاً بالنسبة لعلاقتها بما سبقتها ويتبعها من حالات أدبية . ولكننا بذلك نستبق يحولنا ربما كان من الاتسب تأجيلها .

## II - السببية العلمية والحرية :

لنعد الى بحث الواقع . ينبغي أن نتنبه الى ان هذا المتغير ، في الحالات الطبيعية ، يمكن ان يكون حدثاً ناتجاً عما قد تقرر مصيره وننتهي . كما ولانه قد يكون حدثاً الان لم تنته صيرورته بعد ، ومن الواضح ان الاول يقيد جهودنا وحريةنا بطريقة أقسى وأعنف مما يفعل الثاني . وينبغي أن نتنبه ايضاً الى أن تحقيق المثال في الواقع ، بقطع النظر عن مدى نجاحه ، هو دائماً وأبداً أمر مرهون ومرتب بقوانين الطبيعة وشرائعها - القوانين والشرائع التي يساعدنا العلم على التعرف اليها وعلى طريقة التعامل معها بها . وهذا ايضاً من الاعتبارات التي تقيد <sup>(١)</sup> جهودنا وحريةنا . هذا اذا نظرنا اليها بمنظار سلمي - واما من زاوية اسهامها الايجابي ، فهي تساعدنا على توسيع أفق حريتنا على المستوى الوجودي <sup>(٢)</sup> ووجهاً على الصعيد الاجتماعي كذلك . ولكن الانسان ، من جهة ثانية ، هو مخلوق يتمتع بمقدرة فائقة على ابتكار البدائل المتعددة . فهو يعرف مثلاً ان المادة ذاتها بالخضاعها للقوانين ذاتها في ظروف مختلفة تعطي نتائج مختلفة . وهكذا يقدر الانسان أن يحقق ، حتى ومطعماً لحتمية ، الطبيعة الكونية ( ولحتمية ) طبيعة - او بالاحرى لضرورة التقيد بقوانينها السببية ومتطلباتها التي لا مهرب منها - بعضاً من حريته . ويختلف كذلك مقدار هذه الحرية للمتعلمة باختلاف الظروف ، وعلى رجة الخصوص مقدار عبقريته ومدى فعالية جهوده وحيويته .

(١) التقيد هنا يعني المثالية لا وضع القيود او الاغلال .

(٢) راجع للمؤلف كتاب : حقوق الاسماحة - بحث : ابعاد الحرية .

### III - كرامة الإنسان ومعنى حياته :

هنا يكمن مصدر كرامة الإنسان . ومن هنا تنطلق العملية التي تقرر في النهاية معنى حياته . ومن هنا يسهم الإنسان في تنويع الليكترات والمنجزات في العالم . ومن هنا تنطلق مسؤوليته في تكييف العالم وتغيير معالنه . وهذا هو البرهان القاطع بأن له يدا في تكوين مصيره وتهيئة المحيط الذي يؤثر - سلبا أو ايجابا - حسب الأشخاص ، على هذا المصير . من قال أن الله خلق الكون بجميع تفاصيله ؟ انها ، في رأي بعضهم ، لاهانة للإنسان ومحديفة في وجه مسؤوليته وتهمة لحيويته وجهوده أن يقال : « أن الكون قد خلق ، بالماضي ولم يزل ، على أفضل ما يمكنه أن يكون » . لم تزل عملية الخلق قائمة على قدم وساق ، تحديا مستديما لنوعي الهيم والكفاحات . ونجاء هذه العملية ، لا يسع للإنسان الملتزم الا أن يسهم ، معها ضؤل هذا الاسهام ، بشيء ما . وهذا هو مقياس قيمته <sup>(١)</sup> . هذا اذا أراد أن تكون له قرعة في هذه الحياة . وهب أن الله خلق الكون والعالم بجميع ما فيه ، فهل يعني هذا أن على الإنسان أن يتخرج وحسب ؟ السؤال الأهم من زاوية منطلقاتنا في هذا الترميم للواقعية ومن زاوية الغاية التي تنطلق الى تحقيقها هو السؤال : ماذا تتضمن هذه العملية ، عملية الخلق ، من مغاز ينبغي على الإنسان الموهوب عقلا واجعا ولوادة قوية وقلبا كبيرا أن يتوحيها ؟ نعم لا يتمتع جميع الناس بهذه النعم . ولكن المعلمين هؤلاء لا يلامون ولا يدانون . وهل أقرر العالم عن نتائج فهم هذه المراهب لها يكهرب التاريخ ؟ لو كانت الأرض قد اجذبت منهم ، لكان الأخرى بنا أن نتألم صلعين <sup>(٢)</sup> . ولكان الأخرى بهذه الاطروحة أن تحرق . ولكن همسها الخافت ، في إذن واحد فريد منهم ، اذا ما وجد ، وظننا أنهم هنالك كثر ، سيتقلب عواصف وأعاصير . وماذا يقرأ هؤلاء في الحدث الأعظم - حدث الخلق الالهي ذاك ؟ لكل منهم استجابة الخاصة ولا شك . ولكن ، الا نجد عنصرا قد يتفقون عليه ؟ انه التصدي لواقع عاصف غشوش بنية تطويعه وترويضه ومحسنه !

### IV - القضية المبررة لجميع المبررات :

والاعتقاد الأقرب الى الواقع يشرك الإنسان بشرف تلك الامتيازات . من جهتنا ، لا يسعنا التهرب من تلك المسؤوليات معها عظمت . واتنا لندين ، ويقاوة أحيانا ، من يحين أمامها - اللهم الا اذا عظمت مبرراته بملك المقدار أو أكثر . وهل من مبررات اصيذ . للمتكرر لقضية تستند اليها ، في النهاية ، اصالة جميع المبررات ؟

### V - اعتقاد ثان :

وهكذا ينحصر أهميته السؤال الهام التقليدي : ماذا يميز بين السؤال الأدبي والسؤال غير الأدبي ؟ وبالتالي ينحصر التمييز بين الخفل الأدبي والخفل العلمي مثلا أهميته . وهكذا ، كما في السياسة كذلك في

(١) ملحم فريمان ، مقالات ، بحث : الناس متساوون : بلي معنى ؟ ، خصوصا المقطع الأخير .

(٢) راجع المقتبس من « موت قلب » ، الفردي في الفصل الثاني ، القطع ٦ ، فقرة ٢ من هذا السفر . وفي هذا بعضا تشريع !

الأخلاق . اتنا نرفض الابتداء من فكرة التمييز المحدد للعالم بين الحقل السياسي والحقل الأدبي من جهة ، والحقول المغايرة لكل منهما من جهة ثانية .

فإذا قبلنا التحليل السابق للحالة الأدبية والجمهورية الثالث الذي تتكلف منه ، تصبح أكثر الحالات ، أن لم نقل كلها ، حالات أدبية بالغة أن لم تكن بالفعل . حتى ولو كانت جميع الحالات التي يواجهها الإنسان في اختباراته اليومية حالات يمكن أن تكون أدبية ، تظل أمام نظرية في القيم مشكلة هامة تتطلب حلاً قنعاً . تلك هي التمييز بين كميات القيمة التي تتصف بها تلك الحالات . وهذا أمر لا مهرب منه عملياً ، وبذلك ترتبط بالسياسة ارتباطاً لا تفصم حواه . فبعض هذه الحالات تتصف بقيمة زهيدة ، وبعضها بقيمة ضخمة . فكيف السبيل إلى هذا التمييز ؟ وما هي القواعد التي يصح الاعتماد عليها بغية تدارس هذا التمييز وتبريره ؟

#### ٧ - مقياس القيمة : المعاناة الشخصية :

من العلامات المشيرة إلى هذا التمييز الحيوية . فبقدر ما يكون الاختيار حيوياً وهاماً بقدر ما تزداد قيمة الحالة الأدبية . وبالعكس . ومن الاشارات الدالة إلى حيوية الاختيار التورط الشخصي . فقبول الشهيد مثلاً ، بالتعذيب والموت هو أكثر أهمية من اختيار تلميذ أن يلعب إلى المدرسة . ونجاء الاثنين ، بقدر ما في كلا الحالتين بديلان على الأقل ليختار بينهما . فقد كان بإمكان الشهيد مثلاً أن يغير معتقده بدلاً من أن يتعذب أو يموت ، كما أن بإمكان التلميذ أن يختار الزواج أو مهنة ما بدلاً من الذهاب إلى المدرسة . على ما يظهر للدارس ، أن لكل من القرارين بعين . وتصح القاعدة الشبكية هنا عليها معاً . فبقدر ما تتضمن الحالة الأدبية أعماقاً حيوية ونفسياً لها بقرارات مسؤولة ، وبقدر ما تستند هذه القرارات إلى التورط الشخصي ، وبقدر ما يولد هذا التورط من قيمة ومصالح مقابل ما يعد به تضحية من مخاتم - بذلك القدر تزداد قيمة الحالة الأدبية .

وفي جميع هذه الحالات ، القيمة التي تؤثر في مجرى التاريخ هي القيمة المعتمدة من قبل القائم بالعمل أو المواجه للصعوبة . ولكن ، ولأن القيمة التي يعتمد عليها الشخص المتورط بالقيمة قد لا تكون دائماً مصيبة ومبررة ، ينبغي اللجوء إلى المدارس الواسية والثقافة وبالتالي التقييم لهذه القضايا بتجرد وانصاف . ولكن أحكام هذا الدارس تظل عقيمة واقعية وتطبيقاً ما لم يقض لها الله من يتناها من صانعي التاريخ .

والحل الأنسب في هذا السياق هو التوفيق بين عمل الدارس وعمل الفاعل .

ولا نشك أبداً بأن مصاصب الحياة هي غالباً أكثر تعقيداً مما سبق أن عرضنا . ولكن ، تظل القاعدة أو مجموعة القواعد التي ذكرنا صحيحة تطبيقاً على تلك الحالات بالرغم من كثرة تعقيدها .

#### ٨ - تعريف القيمة :

ولا تنتهي ، بالمخاض القرار ، القرار المتعلق بالغاية أو المثال ، مشاكل الحالة كما يواجهها الدارس والفاعل . أن هذا القرار يضع نصب عيني الفاعل الهدف المقصود . ولكن ، لا يمكن أن يُضمن تحقيق هذا الهدف ولا حتى قيمته . حتى أحكم النماذج للمجربين قد يخطئ ، بالرغم من جميع الاحتياطات التي يتخذها ، في تفسيراته المتعلقة بالأهداف ، أو بعلاقة تلك الأهداف بعضها ببعض ، أو بالوسائل



المستعملة لتحقيقها - خصوصاً وهذه العلاقة خاضعة لعملية صيرورة مستديرة . كما ان الانسان قد يخطئ في تقدير اسكاناته للمجئنة لتحقيق ذلك الهدف . وحتى لو تحقق ذلك الهدف بنجاح تام ، فهذا لا يضمن أن هذا الهدف سيحقق ما يتوقع منه تحقيقه - خذ مثال أسمر وقيمة أعلى ، رب هدف تحقق وأنطق في القيام بما يرجى منه من مهام ومسؤوليات . وكل من هذه الاختلافات يحول دون تحقيق ذلك الانسجام المطلوب لجعل تلك الحالة حالة قيمة كاملة . فالقيمة في نظرنا ، ومن زاوية هذا التحليل ، هي نوع من الانسجام بين أركان الوضعية الأدبية الثلاثة - الانسان والمثال والواقع . وذلك الاختلاف يتمثل على درجات مختلفة . ولولا ذلك ، لكأنت حياة الانسان مأساة متعددة الفصول متابعتها . ما ينقل الانسان من معاناة هذه المأساة الكبرى لتتكون من سلسلة متتابعة من المأسى الصغرى هو تحقيقه ، لبعض من القيمة ، حتى ولو أنطق في تحقيق القيمة الكاملة ، أي الانسجام التام ، في أية من الحالات الأدبية . وتحقيق بعض القيمة هذا ، كالاختلاف ، يعكس تأثيراته المختلفة على شخصية الانسان العامل . والعلاقة بين هذا الشخص وتلك التأثيرات تختلف لا بالنسبة لعدم تلك التأثيرات وحسب ، بل بالنسبة لدرجة حلونها أيضاً ، وتوترها ، ولطبيعة الشخص ذاته ، ولنوعية تربيته .

#### أ- نحن والحياة :

ولكن ، في بعض من هذه الحالات المختلفة ، من المرجح أن يمر القائم بالأعمال ، وربما نعا من اندفاعه بالاحساس بعدم الاكتفاء بالوضع القائم ، بالكشف التام . عندما يحصل ذلك ، اذا حصل ، يأخذ الانسان نزعة أدبية عملية يرتاح عبرها لمنجزاته فينال عليها . اما هذه الحالات فقليلة في حياة الناس كما نعرفها . وكذلك قليلة أيضاً هي تلك الحالات التي يكون الاختلاف فيها كاملاً . عندما يجابه الانسان أصعب ازمان حياته . وباستثناء هاتين الحالتين تكون حياة الانسان سلسلة متتابعة من الاختبارات التي تختلف بعضها عن بعض بالنسبة التي يمتزج فيها فرح الانسان بفرحه - الفرح الجزئي الناتج عن تحقيقه شيئاً من القيمة في اختيار معين مع الترح المنبثق عن نخبة امه ، الجزئية أيضاً ، لاختلافه بتحقيق القيمة الكاملة لتلك الحالة .

والمعدل النهائي لهذا المزيج ، هو مقياس نجاح الانسان في الحياة او إذا شئت مقياس اخلاقه .

#### ب- التاريخ :

ونرى في هذه الفاعلة أيضاً مفتاح تفهم التقدم<sup>(١)</sup> في فلسفة التاريخ . ونستعيد بها مقياساً نزين به ، أولاً ، اذا كان هنالك أي تقدم في حقبة معينة من حقب التاريخ أم كانت تلك الحقبة تقهقرية ، وثانياً ، ما هو مقدار هذا التقدم أو التخر ؟

فمن هذه الزاوية ، واستنتاجاً سريعاً قد لا يثبت امام التحقيق الرصين ، نقدم فكرة عامة تتعلق بمجرى التاريخ . ان جهود الانسان ونخطياته الرامية إلى تحقيق التقدم لم تكن جميعها ناجحة دائماً . لم تصبح نجاحاً كاملاً ولا يعصر من العصور . ان أبرز نجاحاته كانت وستبقى ، على الأرجح ، نجاحات جزئية تمتاز بمرارات غتلفة الظلال لحياة الامال . ثم ان المادية قد أصابت بنكسات متعقدة وقتلت .

(١) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل التاسع ، المتطع في « التقدم » .

يقدم الانسان مدنياً ، عندما يتقدم ، بخطى غير كلمة مترددة بجمهورية . وطالما اخفقتنا في تحقيق غاياتنا تحقيقاً كاملاً وسريعاً . فالتاريخ بكلمة ملخصة ومشوهة نوعاً ، هو اصطراع بين المتوابع والواقع . وصانع التاريخ<sup>(١)</sup> هو من تصدى لذلك الواقع ساكباً أباه في بوتقة من الغاية الملتزمة . وقد اطلع ذو المهارة بيننا اذ عجن مخته عجناً لا يسيء إلى مقوماتها ، وطبخها كالغفاري الماهر ، طبخاً يحفظ الشكل المراد للغة الغاية المنشودة .

### ج - الجودة والحالة الادبية :

وحتى حينما نحقق تلك الانسجامية الكاملة وذلك التوازن السليم في حالات ادبية تشمل باخبارات كانية لطاعتنا - حتى حينما يحصل ذلك فعلاً ، غالباً ما نجد ان التوتر وعدم التألف يجتئى وراء المقنعة ويترصد مجهوداتنا . ونرجع إلى انفسنا لتذكر حكمة منهجية مفادها ان الناس اجناس . فهي حالة البعض منهم ، بمجرد ان تتحقق بعض آمالهم ويضعهم ، تستحوذ مخططات مغايرة لما حققوا على عقولهم ، فتشلهم دينليكيته . لولاء ، الحياة تبقى صراعاً متواصلًا لجهودات لا تنقطع ولا تكل ، تحديقاً للحالات ادبية يظلل كلا منها كون خاص من الجودة والابتكار .

اما الاجناس الاخرى من الناس فلا تثير ، لا في نظرية القيم ، ولا في فلسفة التاريخ ، ولا في الفكر السياسي ، مشكلات ذات اهمية تستحق الذكر - اللهم الا مشكلة لمحويلها إلى النصف الانف الوصف .

### II - الانتقاد الثالث :

تضمننا الفكرة الجومرية في المقطع السابق في تناول انتقاد ثالث يوجه ضد مخططنا العالم لنظرية في القيم . وهذا الانتقاد اعمق واقسى من الانتقادين السابقين . الانتقاد الاول تركز على طبيعة الشال ، والثاني على عملية رفضنا للمحدود التقليدية التي اضطر مفكر ونظرية في القيمة على رسمها بين ما يميز منطقة القيمة في الحياة الانسانية عن المناطق المغايرة لها . وزعم هذا التقليد ، ومع الانتقاد الثاني ضد نظريتنا ، ان اسيار صرح القيم مرتبط بشكل وثيق باسيار تلك الحدود . كيف يمكننا ان نبحت في القيم ما لم نعرف حدود منطقتها ؟ ذلك هو الخطأ ذاته الذي يرتكبه المفكرون السياسيون حين يتعلق تفكيرهم بالنظرية المفسرة للسلوك السياسي . الخططان من فصيلة منطقية واحدة . يدور كلاهما على الفكرة الانعزالية : - الاولى تفترض عزل السياسة عن بقية الحقول ، والثانية تفترض عزل الاخلاق والادبيات عن غيرها من الانسانيات . يبين هذا الترميم « للواقعية السياسية » ان يتخلص من الاغلوطين معاً .

لقد بحثنا في القيمة بمعزل عن حدود رقعة حفل القيم . وكانت النتيجة ان ليس لهذا الحفل حدود تحلل البحث ضمنها بالقيم ، وتجزم بالتالي البحث خارجها بهذه القيم . لقد تبين لنا ان اية علاقة او حادثة او جملة<sup>(٢)</sup> قد تكون ادبية قيمة وقد لا تكون . وبناء عليه نشأ الانتقاد التالي - اذا كان مطلق شيء

(١) علمس قربان ، الكلمات ، بحث : « مفهوم التاريخ في نحن والتاريخ » .

(٢) « my name is pauly » in « Dr. Webber » سلسلة لقريني ، القادة ١١ سماء الاريمه في ٢٤ اقراره ١٩٧١ . السابعة الثامنة والنصف . also , My theory of Value .

مرشحاً لأن يكون فنياً ، تنحصر النظرية التقليدية في القيمة بعض مسائلها . جوابنا على ذلك : « في هذا شيء من الكسب » - التلخيص من المسائل غير الأصلية ربع لا يقدر بنمن . ونشكر المهجية على ذلك . نحن ملتصقون لها بتبيان عدم أهمية هذا النوع من الأسئلة . ولكن هذا لا يعني كما يفترض الانتقاد الأول ، أن الحقل الأدبي سيمحي عن الخريطة . يظل للبحث في القيم أهمية ، وتتركز هذه الأهمية ، من زاوية الاطار العام الذي تبنى ، حول التمييز بين الحالات ذات القيمة المزيفة والضئيلة والزهدية والحالات ذات القيمة الأصلية أو المهمة الكبرى . وقد بينا بعض القواعد المساعدة لذلك . وغني عن الذكر أن لهذه القواعد أهمية سياسية تذكر .

أما السؤال الثالث الذي نواجهه الآن ، ونحديه لنظريتنا من التحدي السابق فهو التالي : إذا كانت كل حالة أدبية فريدة نوعاً ، وحيمة بأهم ما فيها من زاوية الاطار التحليلي الذي تقدم ، فما هي إذن أهمية التقاليد والعادات والاختبارات السابقة والتاريخ ؟ هل يقدر الانسان ، بكلها متغيرة ومتغيرة ، أن ينهي للمجهول ؟

جوابنا : « نعم » . بإمكان الانسان أن يعتمد لمجابهة مجهول . انه لصحيح انني لا اعرف ما يباغطني به الغد من مفاجآت متحدية . ولكن ، وبقطع النظر عما سلفنا بما به انني اعرف تمام المعرفة انه من

الافضل لي ان اجابه حوادث الغد تساندي مجموعة من الاصدقاء المخلصين الحميمين ، وكعية من الدرام ، وبعض من المهارات والكفاءات التي يصح ان اعتمد عليها بعدما اثبتت تجاربي الماضية سلامتها وصحتها . ان مجابتي للمجهول ، حتى ولو كان مجهولاً لمعلمة تعضدني هذه الأمور ، هي افضل من مجابتي له منزلاً مفتقراً لها . هذا على صعيد الجهل التام « للمجهول » المنتظر .

أما على صعيد الجهل الجزئي ، فتجبري امرى معه اسهل . فهو بالتالي اخف تساوة على الاطار العام للمفاهيم الذي اتبنى لتفسير القيمة وتزويد الحياة بالمعنى والاتجاه . ذلك لأن الحالة الاختبارية ، على الغالب ، تشتمل على عنصر من الجدة - العنصر الذي يجعل جدلية أيضاً علاقة هذا العنصر بالعناصر الباقية ، وغير الجدلية في الاعتبار الذي تتمثل فيه الحالة الأدبية المدروسة . في هذه الحالة تربط العناصر غير الجدلية ربطاً قد توثق صلاته وقد تضعف ، بين هذه الحالة التي اعابها في اختياري الحاضر ، ورون الحالات التي تمثلت في اختبارات سابقة . وعن هذا الجسر ، وبمقادير مختلفة ، تمر الافادة من التقاليد والعادات ودراسة الماضي - الشخصي والتاريخي (١) .

(١) هذا ما يقدم الأساس الانطولوجي لجميع التفسير التي تلعب للناشط من التاريخ . من هذه التفسير ما يترجم (Pietre Geyl) في كتابه استعمال التاريخ وسوء استعمال التاريخ (Use and Abuse of History) : (يكتب العقل للحرص في التاريخ وحقه في الحساسة وسعة مدى في الاقتران الضيق) . (In: Inactive range) Geyl, p. 100-101, pp. 63, 84.

## ٨ - نحن والمطلقات :

رب سائل مستند يشير التعليق التالي : هناك مجموعة من القوانين المطلقة الشاملة والاوامر الجزئية التي ، مساوية ربانية كانت ام لا ، تدعي التطبيق الشامل الذي لا يتسامح بأي تدبير شاذ معاند لها . لها هو موقف هذه النظرية المدروسة والمقترحة الآن منها ؟ انها لا تتكرر لها باهتماماتها غير ذات معنى كما يفعل المنطقيون الوضعيون .

وإذا رفضنا موقف المنطقيين الوضعيين بأنها - تلك القوانين المطلقة الشاملة والجزئية - غير ذات معنى موضوعي ، فانتاً ننقل الحاضرة الالتزامية من الاستخفاف لجاء هذه المطلقات . غير أن هذا المكسب ليس هو الذي حققنا الى ذلك الرفض - إذ لو كان الأمر كذلك لكان تفسيرنا له تفسيراً أيديولوجياً لا تفسيراً علمياً . والأول تهمة مشيئة ، بينما الثاني هو التصرف المبرور والمسؤول .

وربما لهذا الموقف نتائج أخرى مستحسنة . غير أن هذا المقام ليس بالمقام المناسب لتفصيلها . كما وإن مقومات التفسير العلمي<sup>(١)</sup> له غير مطلوب ههنا ، وقد تعرضنا لها في أكثر من مناسبة في هذه الدراسة .

الأمر الأهم في هذه المناسبة هو توضيح موقف الواقعية الالتزامية من تيار آخر ، حريق جدلاً في تاريخ الحضارة البشرية ، وما زال ، بالرغم من كثرة التحليلات التي تجاهه ، يسيطر على عقليات الكثيرين من ذوي الوزن الفكري والفيلدي في عالمنا المعاصر .

تشابك اعتبارات كثيرة في تفكير هذا التيار . يجمعنا من هذه الاعتبارات ، واحد فقط ههنا . يستند الاصرار على القوانين المطلقة الشاملة والجزئية الاعتقاد بأن قوانين كهذه تلزم الانسان فلا يتسائل أفعالها ولا يتردد في تطبيقها .

إن هذا الاعتقاد بالذات هو ما يختلف معه الواقعية الالتزامية . ولها حده ملاحظات كثيرة ومختلفة : منهجية وفكرية وحضارية .

نكتفي هنا بذكر أهمها . وتعلق هذا بالحرية . وبالرغم من أن حضارتنا ، وحتى في تقاليدنا القديمة العريقة قد اهتمت بالحرية وتكلمت عنها بلغات ذات بريق وشغف وحياة ، إلى حد أنها ، أو بعضها على الأقل ، رادف بينها وبين هوية الانسان ومعنى حياته ، بالرغم من ذلك لم تعط الحرية

---

(١) لتفصيل هذا التميز راجع كتابنا لتاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، القرار ، التمهيد ، وبحوث القسم الثاني : « ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ لبنان » .

أهميتها التي تستحقها على صعيد المبادئ كما على صعيد الفعل والممارسة إلا بنشوء الإلزامية .  
التزاميتها .

ومن البيانات الحاسمة على صحة هذه الموضوعية رفع علم الحرية هذه ، وهي على صعيد معين معطى معيوش وعلى صيغته أخرى مخططات وغايات يؤمل تحقيقها ، حتى في وجه تلك القوانين المطلقة والشرائع الشاملة الجزئية . ورفع هذه الراهية ليس ، من زاوية هذه الالتزامية ، فعل رفض أو عملية تمرديه بل بالأحرى ، ومع احترام تلك القوانين والشرائع ، عملية إقرار بمسؤولية وعدم التهرب من القرار الذي يتجنى عنه ، ترتيبات ونتائج ، تصرفات تقرر في نهاية المطاف أهم ما يكشف عن حقيقة الإنسان : هويته ومعنى .

والإلزامية النابعة من الحرية الأصلية وأبعادها تتمثل أمام هذه المطلقات بالوقوف الرصين والمتأمل والمحاكم بغية تقرير المصير الأفضل ، كما أعطي صاحب العلاقة أن يقرره ، وزرع هذا القرار إعمالاً معيوشة . ولا يعني هذا الوقوف امكانية اتخاذ موقف لا ترضى عنه كلياً تلك الشرائع المطلقة والقوانين الجزئية .

إن حرية الاختيار ، في أقصى حدودها ، تتضمن امكانية الخطأ في الحكم وامكانية سوء التقدير في قيم المعطيات التي توفرها الحياة أسانيد للقرار المختار . ومن هنا مسؤولية المقرر ومن هنا قيمة الالتزام ضابطاً ضد هذه الانحرافات . ولكن هذا الضابط يبقى ذا فائدة في إطار الإقرار بإمكانية هذه الانحرافات . الحرية الأصلية تفترض وجود هذه الامكانيات ، ولا يصح أن تسلط المطلقات الى حد نفيها عن الإنسان : الى حد نفي هاجسها عنه . تلك بعض من ضرائب الحرية وعمارتها بالممارسة والمسؤولية .

### الحرية الأصلية هي حرية التصرف حتى وإن كان غلطاً أو هزيراً .

صح أنه من الأفضل أن يكون لدينا أكثر من وازع ضد التصرف الشرير أو المخطيء . ويبقى تساؤل مهم التساؤل عما إذا كانت التصورات التقليدية ، كفرض المطلقات على الإنسان ، هي من جملة تلك الوازعات . ولكن هذه مسألة ثانية .

وهكذا تكون الحرية أسبق بالأهمية من المطلق - ويبقى من حق الإنسان ، بصفته حراً ، حتى أن يتنكر لجميع المطلقات . من حقه ، إذا هو رضى بالتبعات المترتبة على جموده هذا ، أن يرفضها إن جملة وإن تفصيلاً .

إننا ، وإذا واجهنا إنساناً كهذا ، لنأسف لحالته . ولكننا نقرله بحقه في تقرير هذه الحالة . وتقارنخ الحضاوة الانسانية ، يمكن أن يعتبر محاولات لجعل الناس عميل عن مثل هذا التقرير الى ما هو أفضل منه . ونعتقد أن هذا هو أيضاً ما تقوم به الالتزامية التي نتبناها . ولكننا نعتقد أننا إذا ذهبنا ملهيب أن الشرائع المطلقة والقوانين الجزئية تعطل عمل الحرية على هذا الصعيد - نعتقد تخليصنا أننا نحجم الحرية ونقل من قيمتها .

ومن هنا ينشأ التمييز التهجني لدينا بين وجود المطلقات ومعرفةنا بها . هذا ، خطوة أولى ، وثانية ، التمييز بين معرفتها أو وجودها من جهة وقبولنا بها ، أي قبول سلطتها علينا ، من جهة ثانية .

يحمل السؤالين الأولين ههنا لأنهما يستحقان معالجة أدق وأطول نفساً . نفترض أن تلك القوانين المطلقة والشرائع الجزمية موجودة ولعرفها معاً . . ومع هذا ، وبالرغم منه ، يبقى من حق الإنسان الحرّ ، من شرفة التزاميته ، أن لا يقبلها مسيكة لتصرف أو لأخر من تصرفاته .

بكتابات ثانية ، ومن هنا تنشأ تساؤلات حول الجهود التي صرفها أمثال المفكر الألماني إيمانويل كانت لا تبليت الأمر الجزمي اللامشروط (*The Categorical Imperative*) .

يقول الإنسان الحرّ بالمطلق هو شرط ضروري ، لدخول هذا المطلق في ممارسات هذا الإنسان وطرق حياته ومنعطقات مصيره .

وعني هذا الاعتبار الهام - الاعتبار المصحح لتقليد ، أو بعضه ، حضاري عريق - الأساس الفلسفي على صعيد التنظير ، والأساس الأونطولوجي ، على صعيد الواقع الكوني لمعالجة السؤال الأهم في الفكر السياسي وبالتالي ، العمل السياسي : نغني السؤال عن مبررات الإلزام السياسي . وكثرت هذه المحاولات . وقد ذكر بعضها في ثانيا هذه الدراسة .

ونذكر ، بهذه المناسبة ، محاولة لزميل<sup>(١)</sup> لنا :

« يفسرُ الشرعية بأنها ثقة الشعب بالحكام ، ويعتبر الشرعية السياسية هي اليوم المشكلة الكبرى للحكم في الوطن العربي ، ويعزّو أزمة الشرعية إلى عمق الهوية الفارقة بين الأنظمة السياسية داخل الحكم من جهة ، والقيم الثورية والقومية التي يعمسك بها الشعب العربي من جهة أخرى »<sup>(٢)</sup>.

ويستلفت انتباهنا في هذا المقابس تعريف الشرعية . وذلك لأنها الوجه الآخر للتساؤل الذي ذكرنا - ما هي مبررات الإلزام السياسي ؟

يقول : « يفسرُ الشرعية بأنها ثقة الشعب بالحكام » .

في الواقع يبقى الأستاذ هلمسون<sup>(٣)</sup> يرى أن دم هذا الصلوق . أنه وبكل حذر يرجع إلى كتابات ماكس فيبر (Max Weber) لمقابس التالي :

(١) الأستاذ مايكل هلمسون ، راجع تالياً لكتابه في لستقبل العربي . المجلد الثالث ، ص ١٨٤ .

M. Haden, Arab Politics (The Search for Legitimacy), New Haven, Yale University Press, 1977.

(٢) مايكل هلمسون ، السياسات العربية والبحث عن الشرعية ، يتبناها عنه الدكتور محمد المجلدوب ، في الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي ، منشورات صيدان ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٣-٣٣ . ( انشركد لنا ) .

Michael Haden, Arab Politics (The Search for Legitimacy), New Haven and London, Yale University (٣)

«Without legitimacy...»

«... the optimal or most harmonious relationship between the ruler and the ruled is that in which the ruled *accept* the rightness of the rulers' superior power» (١)

وهكذا يكفي القبول مقبلاً للشرعية لدى ماكس فيبر وببره لدى الاستاذ مايكل هدمون .  
وبدعم هذا المدعى باستشهادات كذلك للاستاذ دايفيد ايمتن<sup>(٢)</sup> وللأستاذ تيد روبرت كز<sup>(٣)</sup>.

وتبقى تعليقاتنا مع هذه التوضيحات ذات مغزى خصوصاً في الإطار العربي للفكر السياسي .

ليُصَحَّحَ ذلك القول ، القول للعزو إلى الاستاذ هدمون ، وصفاً صحيحاً للواقع ، ينبغي التركيز على مفهوم ثقة الشعب . هل هذه الصفة مطلوبة حقاً شرطاً لتحقيق الشرعية ؟ إن في هذا لبعض تعنت .

ويتضح هذا التعنت في إطار ميز ، كما ينبغي للمباحث السياسي أن يميز ، بين درجات ورتب لهذه الثقة . إنها تبدأ ، ربما ، بالقبول بالأمر الواقع ، حتى ولو لم يكن قبولاً إيجابياً . هذه حالة تعرقها جميع الديكتاتوريات وكثيراً ما انزلت الديمقراطية التي بدأت بقبول الإيجابي بالحكم إلى حالات يصح فيها القول إنها راضية بالحكم : ولكن لأنه ليس في اليد حيلة للتخلص منه بالذات هي أحسن . هذه حالة قبول - ولكنه قبول سلبي - ويختلف اختلافاً هائلاً عن القبول الإيجابي : الرضى بالحكم بمعنى أنك ، لو أعطيت حرية الاختيار وحرية الكلمة لما ترددت بالدفق عنه والافصح عن رأيك بدعوه . والرضى السلمي هو الرضى التي تسكت عنه طالما لا ترى لك مخرجاً سياسياً منه . وإذا توفرت لك الحرية كما ترددت بالأعراب عن رفضه والتسكّر له .

وقيمة هذا التمييز تكسب قيمة في إطار التمييز بين أنواع الحكم<sup>(٤)</sup>

يجبنا الآن ، ولكي لا نضيع عن الموضوع المدروسة ، أن نلقت النظر إلى أن أساس الشرعية ليس النتيجة بالحكم . إذ لو أصررنا على هذا المطلب لما توفّر لنا إلا في القليل القليل من أنظمة الحكم التي يعرفها التاريخ .

نكتفي بالقبول شرطاً لتحقيق الشرعية . عندها تصبح الشرعية لا ثقة الشعب بالحاكم ، إذ أن هذا أمر متعلّق على الغالب ، بل قبول<sup>(٥)</sup> الشعب بالحاكم .

وإذا كان القبول بالقوانين المطلقة والشرائع الجزئية - حتى وإن وجدت وعرفناها - هو الشرط

Press, 1977, P. 1.

(١) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, (Trs. by A.M. Henderson and T. Parson), ed. with an introduction by T. Parson, New York, Oxford University Press, 1947, PP. 124-126; Reinhard Bendix, *Max Weber*, N.Y., Dou, 1960, PP. 294-95.

(٢) David Easton, *A Systems Analysis of Political Life*, New York, Wiley, 1963, P. 278.

(٣) Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel*, Princeton, Princeton University Press, 1970, PP. 183-185.

(٤) راجع للملك كتابنا *السلطان* - مجلة ثانية مزودة ومصلحة ، بحث : « مشاكل الديمقراطية » .

(٥) المقصود هنا هو القبول أو الرضى الإيجابي طبعاً .

الضروري لامكانية دخولها إلى هيكل الاحترام الذي يحسن منها ذات سلطات توجه تصرفاتنا ، أصبحت هذه المطلقات وعن طريق قبولنا بها ، من العوامل التي تتساند ودعم الشرعية السياسية التي توجه تصرفات البلدان التي تنتمي إليها .

وإذا ما توفرت الثقة بها ، وهو أمر ، نستصعب حصوله ، فتكون من فصيحة زبالة الحجر خير .  
ويبقى القبول في الحالين تعبيراً عن حرية أصيلة ومدخلاً مشروعاً لتلغمه معاً المطلقات للدخول للمشروع إلى هيكل حياتنا وغريب كرامتنا والشرعية السياسية لتقرر شروط حياتنا السياسية تقررنا واقعياً .

فإذا توفرت تلك المطلقات اناس يلتزمون بتطبيقها ، وإذا نجحوا بهذا التطبيق ، فلا يسع ميلاديه هذا الترميم للواقعية السياسية المتضمن قواعد معتمدة في القيم إلا أن نحترم منجزاتهم . في الواقع لقد سبق وإشارت هذه النظرية إلى أن شيئاً من هذا يجب أن يتحلى به السياسي رجل الدولة .

فنظرنا في القيم والسياسة لا تنكر قيمة الاخباريات الماضية والقواعد التي برهن التاريخ سلامتها . ووفرت لربط هذه القيم بأعمالنا الحاضرة جسراً ذا شأن تدعمه ركائز تقوم على صخرة الواقع الانساني . ولكنها ، وهذا الأهم عندها ، تترك لحكمة القائم بالعمل السياسي أو المعاني للحالة الأدبية التطوير عليها ذلك العمل ، أن يقرر نوع التوازن الذي يمكن أن يقوم به أو يحققه بلبعاده للمخاطفة - الربط بين الجديد المبكر والقديم الرتيب في الحالة الأدبية ذاتها ، الربطين للماضي والحاضر والمستقبل ، والربط بين النظرية والواقع ، والربط بين المطلق المعتمد والسلوكية التي تثبت اقدام هذا المطلق على ارض الواقع . انه لفن أن تتقن الحفاظ على توازن مقبول بين هذه الإبعاد جميعها ، وأنه لمن مسؤوليتنا أن نحاور هذا الفن . ولكننا ، وبالرغم من أن القائم بالعمل نفسه هو المسؤول الأخير بتقرير أنواع هذا التوازن بجميع أبعاده - وذلك حتى أننا لا نقدر أن نحرمه منه ، لا نؤمن بأنه هو نفسه الحكم النهائي بصحة هذا القرار وسلامته . ينبغي أن نكون جميعاً هنالكين بالمعنى الذي ذكر ، وينبغي أن نكون مسؤولين بممارسة هذا الفن . وذلك لأننا نواجه حقاً من يحق له أيضاً ، وينطق الطبيعة الانسانية والاجتماع الانساني ، أن يحاسبنا نظرياً وعملياً على ما نحاور .

وفي هذا السياق - سياق الاحتكام - ليس ارتكاب الاعمال الشائنة التي لا تنطق عليها القرائن المطلقة الشاملة جريمة أدبية بحد ذاتها . قد تكون جريمة وقد لا تكون . يترقب ذلك على طبيعتها وعلى نوعية مبرراتها - إذا كانت لها مبررات .

(١) راجع كذلك كتابات العقول الانسانية ، ودراسات و المواقف الفلسفة ، .

(٢) فرائد تنبها ، كما يفعل كاسو :

«Carron's position is that «There are no absolute values, and that absolute values are foreign to men and their history...». Paul Grisey Kary, «The Death of Absolutism» *Actes des XIV. Internationaler Kongress zur Philosophie*, vol. 2. 9. sep. 1968, Université Wien, 1970, Band 2, p. 17.



هذا ما يضطرنا الى معالجة مسألة العلاقة بين الغايات والوسائل مرة ثانية . وهذه المرة من زاوية الاطار العام للمفاهيم المساعدة على تحليل مفهوم المبادئ المتعلقة بالقيمة ، وتبيان النتائج المختلفة التي تنشأ عنها .

### III - انتقاد رابع :

ولكن هذا بضعة في مأزق رابع . هذا يعني ان نظرتنا هذه في القيم لا تؤمن بالاورام الجزئية غير المشروطة .

ليست هنالك في عرفنا ، اوامر جزئية غير مشروطة ملزمة على الانسان . فلك يورطنا يبحث الفوارق بين هذه الفكرة وما يدافع عنه عما نؤيد كانه في العقل الفعال التطبيقي . ولكننا نقدر ان نستغني عن هذا البحث الان مكتفين بما نخشع مع كانه عليه . وهو الامر ذو العلاقة العلمية بالامور السياسية . ان الامر الجزئي غير المشروط في عرف كانط ليس بامر الزامي صرف ، بل هو ما نود ان نسميه التزاماً .

ومن جهتنا نعتقد ان هنالك حالات - حالات كمالات يحسد الانسان عندما يتمكن من تحقيقها اختبارات انسانية اجماعية - ينجم فيها الالتزام والالتزام الى حد يصبح معه التمييز بينها امراً مشوهاً للواقع .

غير اننا نعتقد ان تحقيق هذه الحالات هو امر من الصعوبة بمكان . وللملك فعلاً يتم ، هذا اذا تم ، في حياتنا الانسانية المعتادة . وبقدر ما نضطر ، لوصف الحالة الانسانية والاجتماعية وصفاً صحيحاً ، الى التمييز بين الالتزام والالتزام - وعلى الغالب نحن مضطرون الى ذلك ، يظل الالتزام اسبق بالاهمية عندنا من الالتزام . وبهذا المعنى يصبح كل الزام مشروطاً - مشروطاً بقبول القائم بالاعمال به . من هنا ينتقل مركز الثقل في الفكر التقيمي المعاييري والسياسي ، وفي العمل ضمن اطار معروف في هذين الحقلين . ليست المسألة الاهم في نظرية للقيم عامة وفي نظرية خاصة بالاخلاق ان تكتشف المطلقات او ان تصوغ مبادئ وقوانين وقيم مطلقة ، وان تبحث من ثم في وسائل بالزام الناس بتطبيق هذه المطلقات . ان المسألة الاهم هي خلق الشخصية الانسانية المسؤولة<sup>11</sup> وتنميتها - الشخصية

(١) وفي ذلك نرفنا نميل الى الديمقراطية الفرعية ، على ما بينا وبينها من لوازم عامة ، كما نتوضح في الملتبس التالي :

"Returning now to the moral philosophy which individualist democracy must rest on, it is evident that for it the individual is real in his own right. It will not do at all to conceive him as somehow reconstituted out of a collection of dislocated faculties, or as important simply because he exemplifies a universal 'mankind'. Nor can we seriously maintain that he is morally meritorious simply because he conforms to a collection of laws, irrespective of whether he actively consents to them or not. On the contrary, the individual must be regarded not as a subject of moral laws, but as a responsible agent who morally obeys rules to which he has consented and who is for that very reason entitled and obliged to break them when his moral judgments finds them inappropriate to a particular situation."

التي ، عند نضوجها ، توفر اسباب النجاح للغايات التي تُصيده هذه المطلقات ان تخدمها<sup>(١)</sup> . بل اكثر من ذلك قد تضمن<sup>(٢)</sup> ، كما لا يقلل ان تضمن تلك المطلقات ، غرس جلورها في تربة الواقع الانساني والتاريخي والحضاري .

## ٩ - المقياس :

هذه هي المسألة الاخلاقية الجوهرية . ووضع النبرة اللازمة عليها هو المسؤولية العظمى لابناء القرن العشرين . نعم لم تهمل الاجيال السابقة الاشارة اليها او الاهتمام بها . ولكنها لم تكن في يوم من الايام محور الانسانيات جميعها - ينبوعها ومصبب جميع جداولها .

وكما انها ، اذا صحت ، مبعث اعتزاز للانسان فهي ، وبقوة ارسن ، مصدر مسؤولية . وربما لا تصح مقولة الصحة او الخطأ عليها - الا جزئياً وبمعنى ثانوي - انها قضية التزام . وبالرغم من ان الالتزام لا يتم وقد لا يتم بالحقيقة - بالصحة او بالخطأ ، فإن افضل انواع الالتزام هو ذلك الذي يحترم الحقيقة الموضوعية ويخلص لها .

عندها ترشح هذه القضية ذاتها عن حق لمنصب المقياس الذي يصح ان يُركز ، بمقتضاه ، جميع ما يقوم به الانسان من محاولات . انها مقياس جميع المقاييس .

(T.D. Weidau, *Status and Morals* London, 1962, P. 266 (Understanding Mine) .

(١) ملهم قربان :

أ - الحقوق الإنسانية ، طبعة ثالث ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

ب - « الاخلاق والمجتمع » .

ج - « الواقع الحاسم » .

د - « الحكايات ، طبعة ثانية مزيطة ومنقحة » ، مجد ، بيروت ، ١٩٨٠ .

هـ - « الواقعية السيمية » ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٦٩ .

(٢) ولا يخفى عن البال ان الناس اجتمعت بالنسبة لهذه القضية . اننا نعرف ان هناك اناساً لا يطبقون بحمل مسؤولية كاملة تجاه هذا النوع من الحياة للفترة . لولاء يكون الايمان بحقوقية هذه المطلقات مصدر قوة ومورد مساندة . وربما بني التقليد الحضاري الذي نعرف لاشخاص مثل هؤلاء . ويقدر ما ساعد اهتمامهم على مجابهة تعديلاتهم الحياتية مجابهة مشكورة ، بل تلك القدر قد خدم الدنية خبطة تذكر بالتقدير والاحترام .

يود هذا التزميم للواقعية ان ينظر الى الامور بمنظار اوسع مدى ، واصدق وصفاً للواقع الانساني . وعلى الخصوص يحاول قدر المستطاع ان يعطي الاطفال بيتنا حقيهم من الثقة والاحلال . من مظاهر هذه البطولة القيام بمسؤوليات فعلية متدربين لتحقيق خيالات المطلقات لا بصفتها مفروضة عليهم ، بل بصفتها التزامات واحة من قبلهم - تمهيرات ملموسة ومحسوسة لحريتهم الاصلية .



## الفصل التاسع

# المعضلة : أبعادها الثقافية والأخلاقية والسياسية

إن قيمة المقاييس النقدية العملية ، وبالنسبة لتصرفات جميع الناس ، تكمن في نوعية الموقف الذي يوجه لكل منهم مجاه المعضلة الكبرى التي يواجهون . ومن الطبيعي أن يكون الحل الكافي والمفصل لجميع أبعادها أبعد من متناول مطلق إنسان . بكفيته مسؤولية أن نقترح بعض الآراء المتعلقة بثلاثة من أبعادها : الثقافي والأخلاقي والسياسي .

### ١ - المسألة الثقافية الكبرى :

وهذه المسألة - وهي في الواقع تدور حول مجموعة متشابكة من المعضلات - ربما تكون بصيغتها التالية : كيف نتخلص من المطلقية والاستخفاف<sup>(١)</sup> معاً ، أهم مساليل العصر الحديث الثقافية على الإطلاق . ولكن ، ولكي لا يعطي جوابنا السابق انطباعاً خاطئاً يحتقد الدارس معه أن مسؤوليته تنحصر بمجرد ما نكتب نحن ، أو ما يكتب غيرنا من المهتمين بهذه الأمور اهتماً جدياً وسوياً ، ولكي نضع بالتالي الإنسان ، مطلق إنسان ، مجاه مسؤولياته الحياتية والفكرية ، نمارع إلى الاعتراف بأمر هام جداً من زاوية الموقف الذي نعالج الأمور منطلقين منه .

### أ - أي نوع من الجواب نتوقع ؟ -

وهذا الاعتراف هو أن الجواب المفصل تفصيلاً تماماً يتعدى بحث المبادئ المنهجية وتوضيح بعض المواقف الفلسفية الفكرية ذات الأثر الفعال في الإجابة على هذه المسألة - أن تفصيل الجواب المناسب للشخص المناسب والقائم بالأعمال المعالجة ضمن ظروف معينة ، وبعض الأحيان خاصة ، هو من

(١) راجع كذلك :

Adolph Liechtigfeld, *Masochism's Attributes and Jaspers's Cipher*, *Actes du XIV Internationaler Kongresses für Philosophie*, Wien 2-9 September, 1968, Band V, Universität Wien, 1970, p. 490 ff.

مسؤولية ذلك الشخص نفسه . وقررنا متجدياً الحرية الذي نقول به ، واحترامنا لحرريات الآخرين ، وللملاقة هذه الحرية بانخاذ الموقف المرئي من زاوية القائم بالاعمال في اطار الظروف المدروسة ، نستنتج ان اشخاصاً مختلفين يحتفل ان يجيبوا على هذه المسألة ، حتى ضمن شروط متشابهة ، باجوبة مختلفة تماماً بعضها عن بعض . ولكن حكمتهم وبطولتهم تقاسان على اساس هذه الاجوبة المختلفة وعلى مدى انسجامها مع نظرياتهم المعتقة من جهة ، وعلى مدى نجاحهم في تطبيق هذا الانسجام افعالاً عملية من جهة ثانية . اذ بذلك يتعين مقدار جاذبيتهم لمسيرة التاريخ . واذا اخفق الاطار العام للمفاهيم ، أي اطار عام على الاطلاق ، في تقديمه جواباً عاماً ومسبقاً لهذه المسألة ، فإننا نجد مسوغات كثيرة وقوية تبرر هذا الاخفاق . في الواقع ان استعمالنا لغة الاخفاق في هذا السياق هو عملية ليس لها مسوغات علمية قوية ، بالرغم من انها تسوّغ نفسانياً . ان منطق « الاخفاق » يحتم علينا استعمالها لوصف عملية كان بالامكان ان تتم ولكن ، ولاعمال غير متوقعة من القائم بالعملية ، قد فشلت . وهذا الامر ليس بممكن للاطار العام للمفاهيم ان يقلعه ، وبالتالي لا تصح تهمة له بالاخفاق . ولكن هذا الاطار ينبغي ان يوفر لنا بعض المقاييس الدقيقة والمشروعة والمؤتة - على الصعيدين الفكري والعمل - والتي تساعدنا على التمييز لا بين الافعال فقط ، بل بين الرجال ايضاً . وما من احد ينكر ، ولا يهتم بالبلاهة ، ان هذا التمييز المزودج هو من اوليات العيش الواعي .

#### ب - شروطان عامان للجواب المقيول :

واذا رجعنا إلى بحث نوعية الاجوبة التي يمكن ان تشرح للراء المركز الشاغر بفضل اثار المسألة الاكثر اهمية لهذا العصر ، او بفضل اثارها في فلسفة الانسان السياسي الماشي لتطور عصره ومشاكل زمانه ، نرى ان هذه الاجوبة يجب ان تخضع لنوعين من الانسجام والتوافق . هذا اذا صرنا القائمين بالاعمال او الدارس لهذه الاعمال على ربط النجاح بالحقيقة ربطاً يزيد من قيمة الاثنين معاً وبالتالي من قيمة الانسان الذي يقوم بها . وقد سبق وبيننا ان هذا الربط ليس يحتمى . وانه من المقاييس الاكثر اعلماً عن نوعية الشخصية التي نتعامل معها ، ذلك لانه يستند إلى قرار تتخله بقطع النظر عن المخاطر التي تعترضها نتيجة لتطبيقه . وفي عرفنا ، إن الشخصيات التي تلتزم بهذا الربط التزاماً جدياً ومصرراً هي وحدها جديرة باحترامنا وثقتنا .

#### I - الانسجام المنطقي النظري :

اما النوع الاول من الانسجام الذي ينبغي ان يتوفر لجواب يصح ان يعتبر مرفحاً لحل المسألة المهمة ، فهو الانسجام النظري والمنطقي . اما النوع الثاني من التوافق المطلوب فهو التوافق التطبيقي او الواقعي . ويحجر بنا التمييز بين هذين التوافقين بالرغم من اننا نعرف تماماً انهما يتساندان ويتعاونان في الحياة العملية الواقعية للانسان الواعي بطرق تخفي احياناً وتظهر احياناً اخرى الظواهرات التي تميز بينهما . فحيلة الرجل العالم صاحب الامانة الفكرية هي عملية متشابكة العوامل . ومن هذه العوامل هذان الانسجامان . والعلاقة المتبادلة بينهما في اطار العملية الكبرى هي اسر ضروري لسلامة هذه العملية . ونعرف ان اخفاق توقعاتنا المنتظمة ، في ضوء هراستنا للمواقف ، ويوحى بعض الافتراضات والنظريات المقترحة ، قد يقودنا إلى تغيير جذري في تلك النظريات والافتراضات ، كما وانه قد يقودنا إلى

تغير جفري في الواقع ذاته لينسجم مع بعض عقائليتنا . وإن المنهجية المدروسة ، لكي تبرهن عن سلامتها وكفائتها ، يجب أن توضع لها الشروط والظروف التي ، حينها تتوفر ، تدفعنا بمنطق الواقع ، وبمنطق التزاماتنا وبمنطق القيم التي نبني لتحقيقها ، إلى هذا التغيير أو ذاك . وقد تحملنا ، إذا كانت موفقة ، إلى تغيير من نوع ثالث . وجميع هذه الأمور ، على أهميتها ، يجب أن نبينها ، كما قامت بملك بالفعل ، المنهجية التي نعتد<sup>(١)</sup> .

لما نوع التوافق الأول المشار إليه سابقاً فهو النوع النظري أي المنطقي . يشير المنطقيون إلى هذا النوع من العلاقة باسم التوافق الذاتي . وهو ، بكلمة ثانية ، التحرر من التناقض . وهو الأساس لجميع الاستدلالات المنطقية الصحيحة . وهو نوع من العلاقة المتباعدة بين رموز أو بين مفاهيم يشار إليها ب تلك الرموز . أنه لفرض يجب التنبيه إليه دائماً ، أن تكون مفردات النظام المكونة من هذه الرموز والمفاهيم خالية من التناقض . كما وإن العلامات التي تتضمنها هذه المفردات ، لتكون النظام المقصود ، ينبغي أن تكون هي بدورها خالية من التناقض . وبالتالي ينبغي أن يتمتع النظام ، كلاً مفسراً للظواهرات والحوادث المطلوب تفسيرها ، بالتناسق المنطقي والانسجام النظري هذا - هو وعلاقته ومفرداته ومفترضاته .

#### ١ - إحقاق الواقعيين التقليديين في الحفاظ على هذا الانسجام :

ولكي نربط بحثنا هذا بالواقعية السياسية عبر المقابلة بين مفكرين من مفكرينا المعاصرين ، نشير إلى أن هذا الشرط الأساسي لاية نظرية على الإطلاق ، وقد تنبه لاهيته هانس مورغنتو تنبهاً قوياً ، ثم يثر على ما يظهر سوى انطباع غامض وضعف على تفكير كينيث تومبسون . وإلا ، فكيف نفسر جمعه بين مفكرين أمثال فينشتير وبيرفيلد ومورغنتو ونيبور . أنا لا أعني أنه ليس بالإمكان مطلقاً أن نجد بعض المبادئ التي قد يفتح على القبول بها جميع هؤلاء . ولكنني أعني ، ومن الواضح أن ما أعنيه صحيح ، أن تومبسون لم يجهد نفسه بتنظيم هذه المبادئ - على اقتراض أنه توفّق ولقيها - تنظيمياً وإعياً في إطار عام للمفاهيم يتصف بالتوافق والانسجام المنطقي . أنا بالأحرى نجد بينة تدبته إذا صحت ، ونزعم أنها صحيحة ، لا باختلافه بينان الانسجام المطلوب أو باهماله له فحسب - الأمر الذي يظل مهمة ملية حتى يتبين العكس - بل أيضاً بأنه يتركب تناقضاً واضحاً ، أو إذا شئت بعض التخبط ، فما يتعلق بموقفه المطلقات ، الموقف الذي يستند إلى جمعه ، أو محاولة جمعه ، بين آراء هؤلاء المفكرين المعاصرين . تومبسون<sup>(٢)</sup> يتورط في عملية تبيان المخاطر التي تنطوي عليها التطرفان المتنازعتان : أي الاستنخافية والمطلقية الأدبية على تفسير السياسة الخارجية الأميركية وتقييمها . فيتضح أنه غير راض بكتلتها . وهو مصيب بذلك ولا شك .

(١) ندم لربن ، للمنهجية والسياسة ، طبعة ثلاث منقحة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) هذا بعد أن يقر صراحة بأهمية المسألة من زاوية الواقعية السياسية :  
« إن التقييم الأدبي للسياسة الخارجية يفرق بأهميته جميع المسائل المدرجة على جدول أعمال الدروس للمخفق بعلاقات أميركا بالعالم . وهذا التقييم هو أكثر هذه المسائل أهمية في مجال البحث ومعياته ، وهو يطالي أكثر إلزاماً وصحياً » . انظر : Thompson, K., *Ibid.*, p. 135 .

ولكن قارئ الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية يقع في شرك مؤمل - لعل الاغراء بان موقفه هذا سيؤخذ ، من جهته على الاقل ، ماحل الجدل ، وبحكمة وبعلمية كفايتين في معرض بحثه . في الواقع يتحدى تومبسون حدود مجرد اخراثا عن بعد بلأمل مغاثل إلى حدود اكثر واقعية - أي إلى وعدنا المباشر بأنه يحاول أن يجيب عن السؤال المحرج « هل بإمكاننا تجنب المطلقة دون الوقوع بالشككية ؟ » ولا تلبث آمالنا ان تجيب - وعلى اكثر من صعيد - وتحقق الوعود في تحقيق تعهداتها .

فبادئ ذي بدء ، يعطينا تطلبه « لمقاييس اكثر موضوعية من مقاييس النجاح » ، الاطلاع بأنه يحاول أن يتحدى ما يلعب اليه هانس مورغنتو في هذا المجال . غير انه ، بعد ذلك ، يشير إلى مقاييس مورغنتو اشارة المكثفي لهذه المقاييس والراضي عنها . وهذا في نظرنا يضعه في مأزق محرج جداً . اما انه يناقض نفسه ، برفضه مقاييس مورغنتو وتبينهما ، واما انه يسيء قراءة هذه المقاييس وتفسيرها .

واننا نعلم علم اليقين بإمكانية هرج اخر للاثنتين معاً أو لكليهما . ويختصر هذا المبدأ باتهامنا بسوء قراءة مقاييس كليهما أو ميلائتها معاً وتفسيرها تفسيراً غير صحيح . ولكن اخراج هذه التهمة من كونها مجرد احوال إلى كونها تهمة علمية مسندة ، يظل شغل المهتمين بتتل هذه الامور من العلماء المطلعين .

## ٢-الجمع بين العلمانية والمطلقة :

وبعد ، كيف يتمكن تومبسون من التاليف بشيء من الانسجام المطلوب في النظرية العلمية بين مفهومي بطفيلد اللاهوتي : « الحكمة الربانية » و « الشريعة العليا » من جهة ، وبين مفهوم فستشر العلماني « للروح الدولية للجياحة أو الامة » من جهة ثانية ؟ كيف ينسق تومبسون بين هذين النوعين المختلفين ، ولا أقول المتناقضين ، في اطار واحد منسجم للمفاهيم . انا لا أقول ان هذا امر غير ممكن تحقيقه . قد يكون في متناول بعض العباقرة . ولكنني لا ارى اشارات الربط الوثيق ، بين هذه المفاهيم الجوهرية الهامة ، في محاولة تومبسون المشار اليها .

ونثار الاسئلة ذاتها فما يتعلق بعملية التنسيق فيما بين مفهوم نيور « للعندالة العليا » ومفهوم مورغنتو « للنجاح » .

ربما تضعف قسوة اتهاماتنا لتومبسون لو تذكرنا انه لا يعرض لنا هذه المفاهيم المختلفة اجزاء متممة بعضها لبعض أو مساندة بعضها لبعض في اطار واحد للمفاهيم يصح ان تنصف اجزائه بالتناقض بـ بينها . بالاحرى عو يقدم هذه المحاولات المختلفة لكي يوسع آفاق معارفنا ، وبالتالي عملية اختيارنا للقيم الهامة التي يمكن ان يتبنى . وهكذا ، فهذه القيم هي مجرد مرشحات يصح لنا ان نختار من بينها - او اذا شئنا غيرها - الملاءم للقيم الشاغرة في سلم مقاييسنا المعيارية . هذا ، كما قلنا ، يخفف من وطأة انتقادنا بعض الشيء - وربما الشيء الكثير . ومع ذلك تظل التهمة ، على قساوتها ، صحيحة بأن موقف تومبسون غير واضح بالنسبة للمطلقات . هل يتبنى القول والاعتقاد بالمطلقات ام انه يتنكر لها ؟ ولماذا ؟ وهذا سؤال أولي كما عو واضح . ان اتخاذ موقف واضح من هذه المسألة هو اسبق منطقياً من تقرير انسجام ، أو إمكانية انسجام ، هذا الموقف مع مواقف متباينة يتخذها تومبسون في معرض درسه وتقييمه للقيم التي يؤلف بينها الاطار العام للمفاهيم الذي يقدمه لنا باسم الواقعية السياسية . ويزيد في طينة هذه المسألة بلة ان الطريقة التي يعبر فيها تومبسون عن اعتقاده الخلق بالمطلقات هي بدورها حمرة وحمرة

معا . وثاقفه من أن « الحد الرابع » للتطبيق للحكيم والبعيد النظر والعميقة في أفعال عملية للمبادئ العامة ينشأ من كون السياسة الدولية خالية إلا من القليل القليل من المطلقات<sup>(١٤)</sup> ، هو أيضا ويدوره عبر .

سأخاطر بتقدير يتعلق بسبب احتياق تومبسون في أن يقرر بوضوح وليست قضية ما إذا كانت هنالك مطلقات أم لا في صيغة للواقعية السياسية كما يراها ويفهمها . من المفكرين الحكماء الأربعة الذين يشر إليهم بأعجاب أثنان يلجآن بثقة وإحسان إلى المطلقات واثنان يعتقدان أن هذا اللجوء ، إذا حدث ، فهو غير ذي فائدة ترجى . هذا الجزء واحد من القصة القصيرة التي نقتربها تفسيراً لتردد تومبسون تجاه المطلقات . أما الجزء الثاني من هذه القصة فهو الخطأ المنهجي الذي يميل بصاحبه ، عن وعي أو عن غير وعي منه ، إلى التشريع<sup>(١٥)</sup> للآخرين . فإن ميل تومبسون إلى التشريع يتناقض مع عدم إمكانية تطبيق هذا التشريع على الحكماء الأربعة المذكورين . فكيف يمكن لتومبسون أن يسن قانوناً برفض المطلقات لو باقراهما في وقت يريد منه أن ينطبق<sup>(١٦)</sup> هذا القانون على بطلم ونيبور ومورغيتو ويستشر معاً<sup>(١٧)</sup> ؟ فيين العامين والمطلقين ، في إطار هذه المعضلة بالذات ، تتأزم الأمور ، فصبح عندئذ وصف هذه الحالة بما سماه هكشر « بالثائق السياسي » ( Political Predicament ) يقفز النص الذي يتخفا به كينيث تومبسون فوق هذه الصعوبة فقرة الحصان الرشيح - أما مورغيتو ، فعليه أن يتهم ، عاجلاً أم آجلاً ، أصدقائه اللاهوتيين المطلقيين بأنهم يلجأون إلى لعبة الأيديولوجيين - أي تغطية واقع حالهم المرير القاسي بدخان المثل الأدبية غير المقصودة لسوى هذه التغطية . ونقول عاجلاً أم آجلاً لأنه يميز ، وعن حق كما نعرف جميعاً ، بين الغايات القريبة للسلوك السياسي وبين الغايات القصوى لتصرفات السياسة . ولكننا نحن ، أو بعضنا على الأقل ، نعلم بأن هذا التمييز ، على أهميته العملية وسلامته التطبيقية ، لن يفلد مورغيتو من مأزق حرج . ذلك لأن جميع الغايات القصوى والأهداف البعيدة ، إذا كانت حقيقية على الإطلاق وبالتالي ممكنة التحقيق ، يجب أن تصبح ، سابقاً أم لاحقاً ، مقاصد مباشرة قريبة . وإذا لم تكن كذلك ، فهي إذن يوتوبية أيديولوجية بالمعنى الذي يبناه مورغيتو نفسه لهذه الكلمة . ولما كانت القوة ، بمقتضى النص الحرجي والأصلي لكتاب السياسة بين الأهم ، الغاية المباشرة دائماً وأبداً للتصرف السياسي ، يتبع ذلك ، كنتيجة لا مهرب منها ، أن المبادئ الأدبية الأخلاقية ينبغي أن تكون دائماً ، من زاوية هذه الصيغة ، أيديولوجية بالمعنى المعترف . هذا فما يتعلق

ibid., pp. 139, 150. (١)

(٢) يشوه التشريع الواقع :

« وكما يشوه أصحاب نظرية التوازن القوي في العلاقات الدولية حوادث هذه العلاقات وواقعها عندما يمترون كل سبيل على رأس دولة ، مثل تايلاند أو إسبارك ، يرجع حساباته يوماً بغيره بتقييم التوازن في القوى ، كذلك يشوه النورسون للعلاقات الإنسانية حوادثها وواقعها عندما يظفرون مباشرة أو شبه مباشرة من النمط الثقافي ومن تفسير هذا النمط من زاوية التحليل النفسي إلى توضيح السلوك الفيلومفي وتفسيره » . فنتر :

Aron, R., *Conflict and War*, Op. Cit., p. 197.

(٣) بمعنى أنه مأزق : أي أنه يعتبر صحيحاً عند اللين يقولون به ، وبأنهم بالتالي يلتزمون بتطبيقه في تصرفاتهم .

(٤) سترى لها بعد أن عاين مورغيتو وقع ، مثل كينيث تومبسون ، في هذا الخطأ المنهجي الفكري .



بالصعوبة التي تحبب مورغيتو . فعلى صعيد معين لها ، يضطر مورغيتو على أن يتهم بطرفلند ونيبور ، مستنداً إلى نظريته الخاصة ، لا إلى دراسة محصية للواقع ذي العلاقة العلمية بالتهمة ، بعدم الاخلاص وعدم الامانة لبلدنها . وضعف هذا الاتهام مستناده محاولة خاصة في سياق هذا البحث - هذا علاوة عما هو واضح من الملاحظات الحاضرة (١) .

## ٢ - الطريقة التجميعية :

وعلى صعيد ثان للصعوبة موضوع البحث - وهنا يشترك مورغيتو وتومسون في المحاولة ، وبالتالي فالتهمة توجه للواحد منهما التي توجه بذات القوة للثاني - تقول الصيغة المشتركة المدروسة هنا للواقعية السياسية لنفسها حق التشريع . انها تدعى بأنها تعرف كيف يتصرف ، أو يجب أن يتصرف ، الآخرون في اطار شروط معينة وظروف محددة . هذا هو بالضبط المعنى الاولي « للطريقة التجميعية » (٢) (The Projective Method) التي يتبناها مورغيتو ، ولها مع العلم بأن الضعف الذي تعانيه يعنى النقاط التي نشير إليها هنا الآن . ومع ان تومسون يعطينا الانطباع بأنه يحاول أن يتجنب مزلق هذه الطريقة ، فهو ، للأسف ، لا يتوقف دائماً بتحقيق هذا الحلز عملياً . والا لما حاول هو نفسه أن يشترع للآخرين كما فعل مورغيتو .

## ٣ - ضد التشريع للآخرين

ولا بد من الإشارة إلى العبرة من الحجج السالفة . نستنتج ان مبدأ منهجياً عملياً ينبغي أن يقرود خطانا في عملية ترميمنا للواقعية السياسية حتى نقلد أن نتجنب بعض أخطاء السلف

تلتزم بمحاولتنا التالية بالتشريع لهذا الزعم . هذا اعتراف سلمي لبسأ اعمى ؛ او بالأحرى خطأ كذا أن يصبح ارتكابه تقليداً مقبولاً على علاته في الواقعية السياسية - حتى لا نعرض أنفسنا لتعميم أوسع (٣) . لا يحق لأي منظر كان ، لا من زاوية العالم بالأعمال السلمية ، ولا من زاوية الدارس المحلل لهذه الأعمال ، أن يشترع . في الواقع ان ادعاءه هذا الحق هو اغتصاب فكري لحق « طبيعي » (٤) يتمتع به كل من الناس - باحثين كانوا أم قائمين بأعمال لم متفرجين . لما الحق المقتصب في حالة الادعاء هذه ، وتزدوج الجرعة اذا تم بالفعل هذا التشريع ، فهو حق الحرية المتهجة - وهكذا نرى ان حق الحرية المنهجية (٥) وواجب الامتناع عن التشريع للآخرين هما الوجهان المخلفان

(١) ونقد ان تزيد على ذلك : « وما هو مضمون لها سبق بحثه » .

(٢) لقد سبق ان أشرنا إلى حسنات هذه الطريقة كما سبق ان أشرنا أيضاً إلى نقاط الضعف فيها . الفصل الرابع - ( المعنى التصريحي للواقعية ) - مقطع « الوصول المباشر والوصول غير المباشر إلى الدلائل » .

(٣) « Letter to the Socratics dissatisfied that a pig satisfied. And that will be so because Socrates, whatever his dissatisfactions, still finds his life more gratifying than that of a pig. »

(Cf. Lewis Our Social Inheritance, Indiana University Press, Bloomington, 1957, pp. 53, and 84.)

(٤) راجع كذلك : الفصل العاشر من هذه الدراسة ، المقطع بعينه التزامية (٦) الاثنان القرد هو السؤال الأول من اختراقاته .

(٥) راجع كذلك الفصل الثاني ، المقطع ك ، « المساواة للتهمة والقانون الطبيعي » من : « صفات نبوة » .

لقطة واحدة من التقود صكها العارفون في حقل السياسة .

وعدا كونه مبدأ منهجيا ، يتضمن واجب الامتناع عن التشريع للآخرين معتقدا فلسفيا هاما . وفي هذه التعليقات نقدر ان نوجه الانظار الى نقطة أولية هي نتيجة لا مهرب منها ، أولا ، للمنهجية الاختيارية العلمية ، وثانيا ، لمبدأ عدم شرعية التشريع من جهة مفكر للمفكرين الآخرين أو للقائمين بالأعمال على مسرح التصرف السياسي . لو جابه مورغنتو ونيرور ويطرفيلد ولستشر مشكلة سياسية واحدة ، ولو كانت هذه المشكلة ذات علاقة علمية بالمطلقات ، لكان من الطبيعي أن يقترح كل من هؤلاء المفكرين السياسيين سياسة تختلف عن السياسة التي يقترحها الآخرون - وعلى الخصوص بقدر ما تتعلق هذه المقترحات بالمطلقات . وهذا يبرر بدوره الاعتقاد الذي نتبنى والذي يعبر عنه ويدافع عنه في أكثر من موضع من هذا البحث ، بأن السياسة ، ولو جزئيا ، هي من صنع السياسيين . ومنى تختلف هؤلاء ، فمن الطبيعي أن تختلف السياسات التي يصوغون ويمحقون .

## II - الانسجام العملي التطبيقي

ونأتي الآن على ذكر النوع الآخر من التناقض والتألف الذي يجب أن يفتيه له - مثل جميع أفراد المدارس الاختيارية - المفكرون المهتمون بصيغة صحيحة وقوية للواقعية السياسية . وهذا النوع من التألف والتناقض يدور حول العلاقة بين الإطار العام للمفاهيم أو أية مجموعة من هذه المفاهيم من جهة والواقع الطبيعي أو الحوادث التاريخية أو الظواهر السياسية من جهة أخرى .

هنا ، وفي هذه العلاقة ، يمكن التمييز بين المفزوي واللامفزوي من المفاهيم (١) . وفي هذه العلاقة تكمن أيضاً الحقيقة الطبيعية أو التجريبية .

وليست غايتنا من بحثنا هذا صيغة نظرية للحقيقة الموضوعية . اننا أبعد ما نكون عن ذلك . غير اننا ، بالرغم من ذلك ، تدفعنا رغبة ملحة الى توضيح المبادئ الأولية التي ينبغي أن تخضع لها هذه العلاقة . وما كنا لتطرق الى ذكر هذه المبادئ لو لم يجعل اخفاق بعض المفكرين ، ومنهم اتباع المدرسة

(١) ولهم كذلك : الفصل الثاني ، القطع ك : « المسألة للنهية والمفتون الطبيعي » .

«Between those conceptions for the verification of which we can definitely specify a rule of operation, and those which we definitely eliminate as theoretically impossible, there is an enormous gap. And my conception which falls in this middle ground is an hypothesis about empirical reality which possesses at least some degree of meaningfulness. If those who believe in the electron as a sort of ultramicroscopic bullet cannot envisage this object of their belief in such wise that they would be able to recognise certain empirical eventualities as the verification of it in case the conditions of such verification could be met, then they deceive themselves and are talking nonsense».

«The requirement of empirical meaning is at bottom nothing more than the obvious one that the terms we use should possess denotation».

C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The Philosophical Review*, Vol. 43 (1934), P. 140.

الواقعية في السياسة ، تذكرنا بما امرأ ضروريا . ان اهتمام هذه المبادئ ورطهم ببعض الاخطاء الهامة . الامر الذي أرغمتنا على التعرض لها .

فليس كافياً مثلاً ، ان نلجأ الى الواقع - في صورة التاريخ <sup>(١)</sup> او الطبيعة الانسانية ، او القواعد الموضوعية للصرف الانساني - لكي نتحصن بها ضد التخطيط الفكري او ضد انتقاء الاختيارات غير المناسبة - وقد اعتقد البعض ان ذلك كاف . ويصح هذا علينا بصفتنا قائلين باهمال سياسية وبصفتنا محللين ودارسين لهذه الاعمال . ان للاشارة لهذا اللجوء قيمة سلبية - انها تحملتنا من العقلانية اليوتوبية . ولكن ، وعندما نتعرض لتقسيم اهميتها الايجابية ، تفتح امامنا افاق اسئلة مختلفة تبقى على صعيد اللجوء العام لهذه الوقائع بدون اجوبة واضحة ، وبالتالي يبقى اللجوء هذا لهذه الموضوعات معرضاً لسوء التطبيق . وهذه لا شك مأخذ ذات اهمية على وسيلة ايجابية او قاعدة مبدئية فلسفية . وتبقى كذلك حالة هذا اللجوء على الصعيد العام ، ما لم نتحدد ، بشكل اخصيق واقسي ، مبادئ استقصاءاتنا وفوائد منهجيتنا . والا فكيف نخار بين مخططات مختلفة ونظريات متباينة على صعيد الموضوعات ، وقد كثرت هذه الى حد يجعل الفاعل او الدارس يختار في تفضيل احداها على الاخرى ؟ لا بد من ان يكون الانسان انتقالياً . غير ان بعض الاختيارات افضل من بعض .

#### ١ - مقاييس الانتقاء :

ويقدم مورغنتو مبادئ ثلاثة تساعد ، على زعمه ، في عملية هذا الانتقاء . الاول ، هو مبدأ العقل <sup>(٢)</sup> وقد عبر عن ذاته عبر مخطط عاقل او خريطة تحتوي على بعض الاشارات المادية للمعاني للمعنى والمحتملة <sup>(٣)</sup> للحوادث والوقائع والظواهر التي تستقبلها دائرة معرفتنا . والثاني ، هو مبدأ القوة التي يقف من زاوية الواقعية السياسية ، لافتة تساعد السياسيين ، دارسي الفكر السياسي ، على تبين معالم الحقل السياسي <sup>(٤)</sup> . والثالث ، هو « المفهوم التعمدي للطبيعة البشرية » <sup>(٥)</sup> .

غير ان جميع هذه المقاييس عامة الى حد يجعل مراقبتنا لمورغنتو عليها او مخالفتنا له بها ، امراً ذا اهمية قليلة جداً . ينبغي ان يحكم في مناسبة او سلامة هذه المقاييس بمقتضى النتائج التي تستتبع تطبيقها

(١) - وطبعاً لم يتمكن التاريخ ، بالرغم من بسطه كقراءة على برهان كثيرة وغير محتملة كوله ، من وضع حد نهائي للمناقشة وحتى حينئذ اسم الجميع بمن الطاعة لسلطته . انظر : Geyl, P., *Ibid.*, p. 10.

ب - وقد أصبح واضحاً على كل حال ان المغرب الجليلي للتاريخ ، على كونه متدراً وصعباً كحركة فعل الحركة التنوير التي تنكوت للتاريخ ، لا يمكن لوحده ان يمنع استغلال الماضي وتسخيره لخدمة اغرب الغايات وأبشعها . انظر : *Ibid.*, pp. 48-49.

Morgenthau, H., *Politics Among Nations*, Op. Cit. p. 5. (٦)

*Ibid.*, p. 5. (٧)

*Ibid.*, p. 12. (٨)

عل مشاكل معينة . ويبقى هذا التطبيق مرتبطاً بالقواعد الأدنى والقوانين المحددة والمباني المعينة للظروف ، والمبينة للشرط ، التي تزيد في قيمة هذا التطبيق وفعاليته .

و يدعى مؤلف السياسة بين الأمم ان صيغته للواقعية السياسية تشير الى مقاييس تضيق حدود التطبيق لهذه المبادئ العامة فتجعله بذلك أكثر فعالية . على وجه التخصيص انها تمنح الواقع التي تفرها معنى عبر العقل <sup>(١)</sup> . انها ترتب هذه الواقع وتبررها <sup>(٢)</sup> . انها تحاول لا ان تفهم القوى التي تحدد العلاقات السياسية <sup>(٣)</sup> فحسب ، بل ان تفسر ايضاً غور الطرق التي تؤثر بها هذه القوى بعضها على بعض . كما وانها تدرس التفاعل بين هذه القوى من جهة ، وبين المؤسسات السياسية <sup>(٤)</sup> من جهة اخرى . انها تعكس ، ولو بطريقة غير كاملة وغير شاملة <sup>(٥)</sup> ، الشرائع الموضوعية والقوانين السببية التي يخضع لها السلوك السياسي ، والتي تجد جذورها في الطبيعة الانسانية <sup>(٦)</sup> . وهكذا ترى القسنا وقد تفهقرونا ، بالرغم من تمحيصنا للعكس ، الى مستوى البحث بالمفاهيم العامة التي تقضي المجال لتأويلات المتعددة المختلفة والتي تساند ، استطراداً ، نظريات مختلفة وربما متناقضة <sup>(٧)</sup> . وعندما ينضم الى جميع هذه الاعتبارات مبدأ الاتقائية الذي يلتزم به مورغنتو ينبلل الامر ، ويتعلق بعث الطائر في الهواء الطلق ، بحبال واهية جداً وشبه اعتباطية .

وبالطبع لهذه القواعد العامة قيمة كبيرة - على الخصوص قائمة بمهمة التنكر للوئوبية وللنحذير من مخاطر الانزلاق على جليد التنظير التجريدي الكسول . ولكن بانتهاء هذه المهمة تنتهي فهمة هذه الارشادات المنهجية العامة . ويظل نجاح هذه المحاولات في تفسير الظواهر السياسية مفتقراً الى جهود جديّة ومتواصلة بحثاً عن قواعد دقيقة تربط ما بين هذه العموميات من جهة ، وبين واقع الاختيار الانساني من جهة اخرى ، بطريقة معينة ومحددة تساعد على استنتاج الاشارات المرشدة والموجهة للسلوك الانساني عامة وللتنصرف السياسي بوجه خاص . وتكتفي بهذا الاستنتاج بدلاً لاستنباط معرفة هذه الاشارات على ما هنالك من فوارق منهجية وفكرية بين الاثنين . واذا كان استنباط معرفة هذه الارشادات غاية ابعد من تناول يدنا ، فما من مبرر لقبولنا بمجرد التعميمات الغامضة . وبقدراً ما نزيد من دقة هذه الاستنتاجات يقلر ما تقترب من غايتنا المنهجية . هذا على صعيد السكر ، اما على صعيد الواقع ، فنزداد ، وبذلك المقدار نسبياً ، فعالية القواعد المنهجية في تكيف اعمالنا الحياتية الهامة وبالتالي في تعديل

<sup>(١)</sup> Ibid., p. 3-5

<sup>(٢)</sup> Ibid., p. 3.

<sup>(٣)</sup> Ibid., p. 14

<sup>(٤)</sup> Ibid., (4)

<sup>(٥)</sup> Ibid., p. 4.

<sup>(٦)</sup> Ibid., p. 4

<sup>(٧)</sup> راجع مثلاً كينيث تومسون في كتابه للشار الى آفناً ، ص ٨-١١ وما بعدها وراجع ايضاً الحاشيتين من ريتز بجل في مقطع التالاسم العمل التطبيقي ، من هذه الدراسة .

مسيرة الحوادث التاريخيه .

وينبغي ان يتوفر مطلب آخر لاطار عام للمفاهيم يدعى اللجوء المباشر او غير المباشر الى الموضوعيات ، كالأوضاع والحوادث ، والعلاقات بينها . ينبغي ان ترتبط مفاهيم هذا الاطار السياسية على الاقل بالحوادث والظواهر الموضوعية . ويجب ان يكون هذا الربط دقيقاً محددًا ومعينًا . ويجب فوق ذلك ، ان يقدم هذا الاطار ، او مفاهيمه الاساسية ، جواباً إيجابياً وواضحاً للسؤال « ما هي الموضوعيات التي تساند صحتها » ؟ .

#### ٦ - منطق الاختيار الشخصي والاختيار السياسي واحد .

ذلك لانه ممزول عن هذا الشرط المحدد ينزل هذا الاطار ، قبل أن يتبلور نظرية علمية دقيقة ، او بدلاً من أن يتطور في هذا الاتجاه التطور الذي يتطلب عنه وجلاً ، يتزاق بسهولة على جليد الاسمية والانشغال المطرف بتحديد المفاهيم لمحددًا تنفي معه امكانية وقوعه في الخطأ إلى مستوى التوتولوجية التي تضمن صحة النظرية البتة على حساب محتواها التجريبي . عندها تصبح النظرية صحيحة بقطع النظر عن جميع الاعتبارات الاختيارية<sup>(١)</sup> . انها تكتسب « لقب الصحة الدائمة » ، غير حائلة بأن هذا اللقب هو لقب فارغ . بل الخطب أدهى . « الصلة الدائمة » في هذا السياق ، تعني المرض العضال القتال - على ما يظهر في هذه الصيغة ، وفي علاقتها بالواقع الذي نصف ، من تناقض وسخرية .

ينبغي بطريقه الاختلاف المزعوم في النوعية بين الاختيارات التي يقوم بها السياسي من جهة والاختيارات التي يتبناها الشعراء<sup>(٢)</sup> ورجال الأعمال من جهة ثانية . وهكذا فهو يذهب ضد

(١) ملهم لربمان ، *السلالات* ، بحث : « التحليل والاشكالية في فلسفة التاريخ » .

(٢) أ - أتي لا تسمى أي مرور سياسي وفي الحقل السياسي لتطبيق مقبول الفضائل التي تدعو لليلة المسجحة إلى تحفيها ، كقنواضع ، والاحسان ، وانتقاء النفس ، والقبول بالمشكلة التي نجانبها بها الحكمة الإلهية ، والتصرف النابع من الاعمال بسلامة التكامل والتضامن مع الحكمة الإلهية . « انظر :

Butterfield, H., as : quoted by Thompson, K., Ibid., pp. 138- 139.

من ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .

ب - « إن الفولقة التي لفصل على ما يظهر ، بين الأخلاقية المتخلطة بالدولة من جهة ، وأخلاقيات التصرف الشخصي من جهة ثانية ، تتبصر ولا شك بمجرد ما ندين أن السياسة النقية في نظام تعددت الدول فيه ، ليست بحكم الضرورة أسوأ أو أخلاقية مما نراه في التصرفات الشخصية الخاصة ، أو ندين أن الفارق الأهم إما يتعلق لا بدرجة عدم الأخلاقية السائدة في ملهى الخلقين من التصرف الاستاتي ، بل بالقرور المحيطة بالتصرف - الظروف التي ينبغي أن نعلم احتياطاً : ... »

Wolffers, A., Op. Cit., as quoted by Hoffmann, S., Ibid., p. 274.

ج - « إذا كنا نحن ، معشر الناس أخطاء ، مسؤولين ، واعتقد بأننا مسؤولون ، أخلاقياً ، فإن تلك المسؤولية الأخلاقية تمتد إلى مؤسساتنا كذلك . إن الدولة الأمة (nation-state) هي مؤسسة إنسانية . إنها تخص الناس ، وتخضع لطلباتهم . ولعلها هي للمعاشم . (إما إما هي مجرد مستبطلات (devices) يعمل الناس - الناس المسؤولون أخلاقياً - صرماً معاً لتحقيق أهداف مشتركة - الأهداف التي لا تقع خارج مسؤوليتهم الأخلاقية . « انظر :

Heile, L. J., Ibid., P. 30.

الانفصاليين - أولئك الذين يفصلون بين السياسة والأخلاق ، أو بالأحرى أولئك الذين يمتثلون أن السياسة نوعاً من الأخلاق يختلف عن الأخلاقيات التي تخضع لها تصرفات الناس اجمالاً كالمشعراف ورجال الأعمال والعلماء .

يظهر من زاوية تقييمنا وترميمنا هذا للواقعية السياسية أن جميع النقاط التي يشير إليها بترفيلد في مقبته هي سليمة ومقبولة . وتنسجم فوق ذلك مع المواقف الأولية التي تنطلق منها ، كما وأنها تتوافق مع النتائج التي تنتهي إليها . منطق الاختيار واحد . لجميع القائلين بتقرير الاختيارات إذن يخضعون لبادئ أولية واحدة على الرغم من اختلاف الظروف التي تحيط باختياراتهم والتي يتبني أن تسترعي الانتباه . وتقيم هذه الاختيارات ، بالتالي ، تختلف باختلاف سباقاتهم الطبيعية وإطاراتها الفكرية . إن السباق العام والاطار الأكبر لاختيارات بترفيلد هو المسيحية على ما يظهر . وليس هناك أي مورد تمنع بترفيلد من تحقيق قيمه وفضائله إذا اتفق أن تحمل مسؤولية مركز سياسي هام . يمكن أن يرى الأمور بمنظار تلك القيم والفضائل ، كما يمكنه أيضاً أن يربط هذه القيم والبادئ على الصعيد الفكري بالواقع التاريخي ، فيصرف بنية تحقيقها بالطبع ، متحملاً جميع المسؤوليات التي تنتج عن مثل هذه المحاولات . وهو فوق ذلك حر بأن يفكر وأن يفعل على ضوء المبدأ المؤكد على التعاون مع الحكمة الإلهية . غير أن ذلك يثير سؤالاً منهجياً : كيف التثبت من صحة أو عدم صحة ، سلامة أو عدم سلامة هذا التعاون ؟ ما هو الواقع ذو العلاقة العلمية بهذا التثبت ؟

ليس على بترفيلد أن يجب على هذا السؤال المزيج . فهو ليس علمياً ، بقدر ما أعرف عنه ، ببادئ الموضوعية المتجردة . ولكن تومبسون ملتزم بهذه المبادئ - أو بالأحرى هل هو ملتزم في الواقع ؟ وعلى كل حال على تومبسون أن يجب على هذا السؤال . وعندما يعطينا الجواب ، ينبغي علينا أن نعبر من مدى توافق هذا الجواب مع المواقف الهامة والأولية الأخرى التي يتبناها . وعلى نتيجة هذه الدراسة نتوقف قيمة تهمتنا له وسلامتها بأنه يناقش نفسه في صيغته التي يقترح لتوضيح أركان الواقعية السياسية المعاصرة . ويقدر ما يتحاشى عن جواب مقنع لسؤالنا ، بقدر ما تصح تهمتنا له بالاختلاق في الغوص في الأعمق وراء القضايا الهامة التي تترتب عليه بمنطق محللته . وذلك لأنه لو حاول الاجابة على السؤال المطروح ، لتبينت له بشكل واضح الفوارق الهامة ، أو بالأحرى التناقضات ، التي تتضارب فيها بين الآراء المختلفة لأولئك المفكرين الأربعة اللذين يلجأ إليهم تومبسون مستغيثاً ومستضيئاً بنفس من أفكارهم .

#### ٢ - المبدأ التجريبي يوضح الظروف التي تثبت خطأه :

وسان فعل تومبسون ذلك أم لم يفعل ، بظل الأمر المنهجي الهام الذي يشغلنا الآن هو مبدأ هاماً للتجريبية المتجردة - ونعلم أن واقعيتها السياسية ملتزمة بالمنهجية التجريبية كما أننا نعلم أن قاعدة جوهريّة من قواعد هذه المنهجية هي التجرد . أما المبدأ الذي نعتي فهو أن نرفض قبول فكرة أو مبدأ ما في عداد المبادئ المعروفة ذات المعنى ، ما لم تتوضح لنا الظروف الواقعية المحددة التي تساعدنا ، لو وجدت ودرست موضوعياً ، على التثبت من صحة تلك الفكرة أو ذلك المبدأ . وتصاغ الفكرة ذاتها من زاوية معاكسة . تقبل الفكرة ، من الزاوية التطبيقية ، عندما تبين الأمور التي ، لو وجدت ، لبعثتها خطأ ، ولذلك ، مرشحة للرفض .

قد تصبح فكرة هذا المبدأ أوضح ، وتزداد بالتالي قيمته ، إذا وضعناه في سياق عمل تطبيقي .  
 افترض أن جانب بطرفيد المشكلة العملية التالية : - أي عملية التقرير ما بين سياسيين من اتباع مفرسة  
 تتناقض خططاتها السياسية ، ويدعي ، مع ذلك ، كل منها أن خططها تستند إلى الاعتقاد بالتعاون مع  
 « الحكمة الإلهية » ؟

إذا عجز بطرفيد ، وتقديراً أنه يعجز ، عن تقرير موضوعي عادل لها يتعلق بهذا التنافس ،  
 أصبحت هذه الفكرة العامة والمهمة في نظريته غير ذات علاقة علمية بالتصرفات الانسانية ، والسياسة  
 منها على وجه الخصوص .

ولا يصح التخلص من هذه المسألة بالاعتراض عليها بصفتها مجرد افتراضية . إن التاريخ مليء  
 بالالتحامات الدامية الناشئة عن مثلها . وفي معرض بحثنا عن امكانية قول آراء بطرفيد ، وعن نوعية  
 الاعتقاد بهذه المقدمات ، وبالتالي عن امكانية الغلبة بينها ، يثار سؤال هام : هل بإمكاننا أن نقبل  
 سلامة وصحة القضايا التي يدعو إليها بطرفيد في حين يتملكنا شك بالنسبة لمعقده « بالحكمة  
 الإلهية » - حتى ولو كان هذا الشك مجرد شك منهجي ؟ جوابنا على ذلك بالايجاب ولا شك . لما الدفاع  
 عن جواب كهذا فينبغي أن ينتظر فرصة مناسبة . وسيروى أيضاً عن قريب ، أننا نعتبر الاعتقاد حتى  
 بالحكمة الإلهية المحاط بالشكوك المنهجية جيد ، من زوايا مغايرة ، سخياً من المبررات والمسوغات .

وما يصح في مفهوم « الحكمة الإلهية » ، يصح أيضاً في مفهوم « الشريعة العليا » ، ومبدأ « النظام  
 الدولي » غاية قصوى ومقياساً ينبغي أن توزن بالنسبة إليه المصالح القومية<sup>(١)</sup> .

٤ - يكفي الأهداف أن تستحوذ على عقول الفاعلين فتتحرك حيوياتهم :

ونجد الإشارة رأساً هنا إلى أن هذه الملاحظات النقدية تصح على هذه المفاهيم الثلاثة . كما تصح  
 على غيرها ومن شاكلتها - بشرط واحد ومهم ، أي أنها تصف وقائع أو حوادث أو علاقات حيلة  
 وموضوعية في العالم . ونحصر هذه الملاحظات قوتها إذا اعتبرنا هذه المفاهيم تقوم بمهمات الأهداف  
 المنشودة معزل عن كونها حقيقة أم لا ، أو القيم المثبتة ، أو المثل العليا التي يطلقها الإنسان عبر الأجواء  
 التقديرية تُججاً تهديه في ظلمة ليل الحياة الدامس ، وتوجه تصرفاته عبر متاهات الحياة وصعوباتها  
 تذكريها إياه بالالتزامات السابقة التي عدل بينها وبين معنى حياته فتحمل بذلك مسؤولية السعي  
 المتواصل لتحقيقها . ولا تحتاج هذه القيم والمثل والأهداف إلى كونها حقائق ملموسة وعنبلة وحوادث  
 عشوائية لكي تمكن من القيام ب تلك المهمات . يمكنها أن تفي بتلك الأغراض ولو كانت مجرد أوهام<sup>(٢)</sup> .

Judge Charles De Visscher as quoted by Thompson, K., Ibid., P. 139.

(١)

(٢) راجع كذلك أيضاً :

أ - الفصل الثامن من هذه الدراسة ، أ - « المثل » من مقطع : « مقومات الحالة الأخبية » .

ب - ملحم قربان ، الشكليات ، بحث : « الرأي العام : أوهم هو أم واقع ؟ »

ج - ملحم قربان ، هليقية مركزهم الأخلاقية ومعضلاتها الاجتماعية ، القسم ٢ ، المقطع ٨ ، « الزعم والتاريخ » .

شرط واحد يكفي لقيامها بهذه المهمة ولتعتدي جميع الحدود ، في النوعية والكيفية والكمية ، الفاصلة بينها . هذا الشرط هو أن تتمتع بمقدار من السحر أو الجلال الذي يداعب مخيلات أناس ذوي حيوية وشجاعة بشكل يجعلهم يلتزمون بتثبيت جذورها في واقع الحياة وبالتالي يستهينون بالصعاب في سبيل وضع جلود هذه الأعراس في تربة سالحة تساعد على نموها وازدهارها وإثرائها<sup>(١)</sup> .

### ج - الشرطان : فصل سلطتيهما

لئن يتألم جوابنا على المشكلة الثغافية الكبرى من تناقض نظري منطقي هو ضعف قائل فيه . ولئن لا يرتبط بالواقع الاختباري ارتباطاً وثيقاً ومحدداً هو أيضاً داء عضال في المدارس التجريبية . وإن نخلط ، ثلثاً ، بين المسألة التجريبية والمسألة النظرية ، هو أن نرتكب خطأ منهجياً وفكر يامعاً - هذا بالرغم من أن هاتين المسألتين كثيراً ما تتعانقان في حياتنا اليومية بشكل يصعب الفصل ما بينهما . وما التصرف الواعي والمسؤول ، من زاوية معينة على الأقل ، سوى العمل على ردم الهوة بينهما .

اعتادياً ، عندما يعاني النظام السياسي من مرض التناقض على الصعيد النظري ، يصبح تطبيقه عبر الاختبارات الإنسانية والواقع العالمي خطأ منهجياً فادحاً - مع العلم أن هذا التطبيق ، بالرغم من ذلك ، قد يكون ناجحاً وناجحاً جداً .

ذلك لأن منطق النجاح شيء ، ومنطق الصحة المنطقية والحقيقة الموضوعية شيء آخر مغاير . ومن جهة أخرى لا تضمن سلاسة من التناقض بحكم الضرورة امكانية تطبيقه على واقع الحياة - هنالك أنظمة كثيرة مختلفة تنسجم اجزائها انسجاماً رائعاً من الجهة المنطقية ، وليست ، لذلك وحده ، صليبةً لطبيعية . إن مسألة تطبيق ، أو عدم تطبيق ، نظام منسجم متألف الأجزاء على عالم الواقع هي مسألة تجريبية . ومن بين تلك الأنظمة المنسجمة منطقياً والقابلة للتطبيق التجريبي نجد ، بحكم الواقع ومنطق الحال ، أن بعضاً منها أقوى وأفضل من البعض الباقي ، بمعنى أنها تساعد أكثر من غيرها على استباق معرفة الحوادث قبل وقوعها بشكل أسهل تسع معه رقعة الأمور التي يطالها هذا الاستباق وبالتالي يمكن الإنسان من فهمها والسيطرة عليها .

ونستنتج من ذلك أن انتقاد الأطار العام للمفاهيم يصح أن يوجه من زوايا مختلفة وعلى صعيد مغايرة في العمق . فقد يُنتقد مثلاً على صعيد النظرية المجردة . وقد ينتقد على صعيد الواقع والتجارب ، أو بالأحرى من زاوية التجارب المنطوية على واقع معين أو حوادث مشهودة أو علاقات مفصلة . وقد يُنتقد من زاوية امكانية تحقيقه - أي بمقتضى العلاقات التي تصل أو تفصل بين المفاهيم النظرية المترابطة فيه نظماً متكاملًا من جهة ، وبين الضرورات المرحشة في واقع الحياة والوقائع المريرة في تجارب الإنسان من جهة ثانية . ولا نقضي سراً إننا قلنا أن الواقعية السياسية التقليدية تحتاج إلى تحسينات ومساندات متعددة على جميع هذه الصعد والمستويات . وأهم مبررات هذه البحوث أنها تفي ببعض هذه الاحتياجات وتحقق بالتالي بعض الأهداف المنشودة .

(١) قد يكون الانطلاق من هذا البعد الخطورة الأكيدة على طريق التقييم الرصين للرئيس والمركبة .



## ٢ - الغايات والوسائل :

لقد عالجنا موضوع الوسائل والغايات فيما مر من هذا الكتاب ، أي في الفصل الثالث ، لنبين التشابك عبرها بين الذاتي والموضوعي . ونرجع إليها الآن لغايات أبعد .

### أ - ملاحظات عامة :

يمزج من الاعتبارات التي تزيد في غموض السؤال - من الوجهة اللغوية ، والمنطقية والعلمية ، يهتأ الآن الجواب عن السؤال : هل تبرر الغايات الخيرة الوسائل الشريرة ؟ أو السؤال : هل تبرر الوسائل الخيرة الغايات الشريرة ؟<sup>(١)</sup> .

رب جواب قبلي<sup>(٢)</sup> على أي من هذين السؤالين ووطنا بمناسب كثيرة منهجية وفكرية . وبقطع النظر عن امكانية ، أو عدم امكانية ، جواب صحيح لأي من هذين السؤالين بشكله العام غير المحدد ، يظل الجواب المسؤول هو الجواب الذي تباركه قواعد منهجيتنا المعتمدة . ولا ترضى هذه القواعد المنهجية من جواب قبلي . وإذا أُصرِّحت على جواب شبه عام ومفيد بالرغم من أن افلاته ضئيلة ، تضطر عندئذ إلى المجاهرة بالمبدأ التالي : في بعض الحالات تبرر الغايات ( أو الوسائل ) الخيرة الوسائل ( أو الغايات ) الشريرة . وفي بعض الحالات لا تبررها . هذا التبرير يتوقف على اعتبارات أخرى أيضاً .

ونقدر أن نذهب خطوة ثانية في عملية تضيق دائرة تطبيق هذا المبدأ . وذلك سعياً وراء الدقة .

متى تبرر ومتى لا تبرر الوسائل أو الغايات الخيرة الغايات أو الوسائل السيئة ؟ علام يتوقف نجاح عملية هذا التبرير ؟ إنما يتوقف على الظروف بالطبع ، وعلى الاعتبارات الرصينة الحذرة المتعلقة بالواقع في العلاقة العلمية ، وفي نطاق الحالة الأدبية ، بالقضايا المطروحة على بساط البحث . المبدأ الذي يلتزم به الملتزمون<sup>(٣)</sup> بتحسين العالم هو المبدأ التالي : إن الغايات ( أو الوسائل ) الجيدة تبرر الوسائل ( أو الغايات ) السيئة عندما يزيد مقدار الخير الناتج عنها ، وذلك في نطاق المعرفة المخلصة والموضوعية التي يتمتع بها الفاعل ، على مقدار الخير الناتج عن أية أعمال أخرى يمكن للفاعل

(١) ملحم قريان ، منهجية والسياسة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث :

أ - هل السياسة علم ؟ مقطع : « الوسائل والغايات » .

ب - « الثورة » .

(٢) ولا يصح أن يستنتج من مطلق أخلاقي في العالم مبدأ صحيحاً يبرر متى وإلى أي مدى تبرر الخلية الخيرة أفعالاً الوسائل والوسائل لئلا الوسائل السيئة أفعالاً : انظر :

Weber, Max, « Politics As a Vocation », in From Max Weber:

Essays in Sociology , N. Y. Oxford U. Press, 1946, p. 121.

(٣) وماذا عن غير الملتزمين ؟ ليست هذه القضية من همومهم الملحة .

أن يختارها بديلاً للأعمال المدروسة والمنقصة<sup>(١)</sup>.

وعند هذه النقطة تنتهي المبادئ التي نقدر أن نقرها مسبقاً لدراسة حالات معينة محددة . ذلك لأن الجواب بطبيعته ينبغي أن يكون ، كالمسألة ، تجريبياً عملياً . فالأحكام بما يتعلق به ينبغي بالتالي أن تستند إلى دراسة الحالة بجميع تفاصيلها وتشميلاتها .

ولا يخبر عن البéal هنا أن بحثنا السابق يفترض طبعاً بأن أفضل الأنواع للأعمال التي يقوم بها الإنسان ، هي تلك التي تكون فيها معاً الوسائل والغايات خيرة جيدة . وسعداء محظوظون هم الذين لا يجاهدون في حياتهم إلا هذه الحالات من الاختيارات . غير أن واقعنا تقوياً حصلتنا ضد خيبة الأمل القوة التي كان من الممكن أن تسيطر علينا لو لم تكن واقعنا فتتوقع حدوث مثل هذه الأعجوبات ، مراراً وتكراراً ، في معاملتنا اليومية مع الناس .

إننا لا نباغت إذا جازتنا مثل هذه الأعجوبة ، بالرغم من أننا تستغرب حدوثها . ومن جهة ثانية ، سوف لن يجيب ألمانا إلى حد يجعلنا نياس من الناس والحياة إن لم نر لوجهها الصبرح اطلالة واحدة ولو حية .

## ب- حدود تقييد تطبيق المبادئ المقترحة

### I - حدود نظرية :

نوع من الحدود التي تفيد المبادئ المقترحة ينبثق على صعيد النظرية . بكل بساطة وصرامة ، أننا لا نعرف جميع مفاهيم ونتائج أعمالنا وقت عملها . وبمحترض يقول : لما كان تقييم أعمالنا يتعلق بتقييم جميع مفاهيمها ، ولما كنا لا نعرف جميع هذه المفاهيم وقت عملها ، فلتنا ، لذلك ، لا نقدر أن نكوّن فكرة نهائية عنها . وافترض فوق ذلك أننا نعرف ، الأمر المستبعد ، جميع هذه المفاهيم وقت عملها ، فقد نخطئ في منحنى إيمانها الاعتبار الذي يليق بها . نستنتج من ذلك أننا ، إذا عينا « بالعمل التعملي المسؤول » عمل توجهه فكرة ذهنية عقلية نهائية ، وشاملة ، وإذا أردنا دائماً أن نتصرف عقلانياً ، فعندنا تمنع من العمل امتناعاً تاماً مطلقاً . فالطلب إذن ، أن يعمل الإنسان في ضوء فكرة عقلية وعقلانية وشاملة ، هو طلب مشل لكل فعل .

هذا مطلب ينسجم انسجاماً تاماً مع تقاليد التفكير التقليدي القديم . وقد جاهرنا ، فيما مرّ ، بتصلنا من مسؤولية القول به . وبالتالي فالتالي لا نريد أن يكون مقياساً يوجه أعمالنا التطبيقية .

(١) أ- بما في ذلك الامتناع عن الاكراه بأي بديل إجمالي . ذلك لأن ولوف المخرج لهذه مسائل الحياة هو ولا شك بديل مستمع نتاج قد تكون كبيرة الأهمية وفات مفاهيم ضخمة .

ب- ويصاغ المبدأ ذاته من زاوية متشابهة بالنص التالي : ليرر الغايات ( لو الوسائل ) الحمية ( لو الوسائل ) ( لو الغايات ) السيئة ، عندما يقل مقدار الشر الناتج عنها عن مقدار الشر الناتج عن أي بديل آخر ممكن القابل أن يتخلف في ظروفه المدروسة درساً متجرداً موضوعياً وموضوعياً .

ج- سليم قرمان ، « المواقف الفلسفة » ، المجلد (١) عدد ٢٢٢ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٠ .

ولو حملنا مسؤولية تعريف «الإنسان الجديد» لا نرددنا بأن نضع هذا التكرار للمطلب القلبي من صفاته العقلية الشخصية المميزة .

لقد سبق وتنازلنا عن متطلبات المطلقية والعقلانية المتطرفة . العقل ، المتعنت الخسلطو الجبروت ، إننا نكرهه . إننا نصوت لصالح العقل المروّض الحكيم والمتساهل أي المتنازل عن الشمول والكمال .

#### ١ - اليقينية الوصفية ليست ضرورية :

فاليقينية الوصفية ليست شرطاً ضرورياً لأعمالنا . أن نقف بأن مجهودنا سينجح قبلنا نبدأ بهذا المجهود هو مطلب لا نقرّه . بالطبع كلما ثبتت معرفتنا بالشروط المحيطة بنا وبالقمة النسبية التي تصف هذه الشروط بمدالة وانصاف ، كلما كان ذلك أفضل لنا . هذه واحدة من عدة تحفظات تمنع ضلالتنا على طرق الحياة المشبعة بالمخاطرة . ولكن اليقينية المطلقة حتى ولو كانت ممكنة التحقيق والاكتساب ، ليست ، دائماً وأبداً ، شرطاً ضرورياً لكل عمل نقوم به . إننا نفضل ، أحياناً على الأقل ، أن نتغز في خضم الحياة الغامض مستندين على احتمالات ، أو مجرد تكهنات فيما يتعلق بإمكانية نجاح مشروعنا بسلام . إننا نفضل أن نقوم بهذه المغامرات أحياناً على أن نتظر إشارة السلامة اليقينية المبعثة من منارة شط الخلاص . وقد يعرضنا هذا الانتظار ، وعلى الغالب يعرض من يقبلونه ، إلى الموت من البرد القارس ، وقساوة الجليد والصقيع . وبالحمد من مئة <sup>(١)</sup>

وإننا لننظر أحياناً حتى إلى قفزة في الظلام ، فإنه لجبن أن لا نقبل التحدي .

#### ٢ - نهائية أحكامنا ليست ضرورية :

ولا يتحتم على أحكامنا أن تكون نهائية لكي تقوم بمهمة توجيهنا في أعمالنا الحياتية . وعملية إعادة النظر في هذه الأحكام على ضوء الاختبارات السابقة - أكانت هذه الاختبارات نجاحات أم إخفاقات - وعلى ضوء الوقائع الجديدة - أكانت هذه مساندة أم معارضة لما نؤمن به - هي عملية مستمرة ، على الأقل عند من يكلفون أنفسهم عناء مسؤولياتها .

وإننا لنأمل أن تكون عملية مستمرة التطورية والتعلمية .

ومن جهتها ستعمل جهودنا لكي نجعلها كذلك . هذا هو جوهر التزامنا .

#### III - حدود عملية :

وهناك نوع آخر من الحدود التي تفرض ذاتها على المبادئ التي اقترحنا . وهذا نوع عملي من الحدود . وحتى لو عرفنا الحق والخير ، فنحن ، في بعض الأحيان ، غير قادرين على تحقيقهما .

ينبغي أن نذكر ، وهذا عنصر هام ضروري من عناصر الواقعية ، إننا لسنا دائماً مسؤولين عن العناية المطلوبة من سبق أن اعتقدوا بأنهم يعيشون ظروفاً تسمح لهم بتحقيق ملكة الله على الأرض - هذا إذا لم

(١) William James, «The Will To Believe in The Will to Believe and Other Essays in Popular philosophy, Longmans Green and. N. Y., 1903.

يقتضوا أن هذه المملكة قد تحققت فعلاً وجلّ مهمهم هو الحفاظ عليها .

ما تُسأل عنه نحن ، وعن حق ووصاف ، هو أن لا نتوانى في خدمتنا للحق وللخير كما نفهمهما بالانحلاص . وفوق ذلك يطلب منا أن نزرع حبس هاتين القيمتين وسلورهما في حقول صالحه حولنا . ولكن هذا العمل من جهتنا وحده غالباً ما يكون غير كاف لتحقيق ذلك الهدف . وعن اخفاق تحقيق الهدف بهذا المعنى الأخير لسان نحن بمسؤولين . يلام على ذلك إما الأشخاص الآخرون وإما الظروف . وفي هذا الإطار الأرحب ، ما يطلب منا هو أن لا نسمح باتساع الرقعة المسيطرة عليها تلك الظروف وأولئك الأشخاص . قد نعمل بالأحرى على تضيقها . ويطلب منا أيضاً ، وعن حق ، أن لا نضيق عمداً معالم الحدود بين الرقعة التي نخضع لنشريعائنا ومقرراتنا ، والرقعة الخارجة عن هذه السلطة ، بقصد التهرب من المسؤولية التي تقع ، عن حق ، على عاتقنا ، فنلوم الآخرين والظروف على انقطاع في في الواقع من فعلنا .

١ - تمجد القوة القوة :

ومن هنا نستنتج بأن القائم بالأعمال الألبية الاجتماعية السياسية هو أصلاً الحكم النهائي فيما يتعلق بالتزاماته ، وبالتالي بالملازمات التي يضطر إلى مواجهتها . وبمساعدة مبدأي المساواة النهائية والأمانة الفكرية ، ينشأ حد فكري وعقلي لهذا المبدأ . لكل الحق بالتمتع بتقرير التزاماته ، وبالتالي بقبول أو برفض الملازمات . ولو كانت قراراتنا المتعددة لا تخلق سوى أعمال متسجمة بعضها مع بعض لانتهت الحاجة إلى السياسة . ولكن الواقع والتاريخ يشهدان على أن هذه القرارات الالتزامية قد تضارب وطلما تضاربت .

لذلك ترتبط السياسة بالقوة . ولأن الاعتبارات الأخرى ، ويجوز عن الالتزام بالأخذ بها جدياً ، لا تفرض ذاتها حقاً على الإنسان ، ينتهي التماس على الغالب في معترك السياسة بالبراز القوي<sup>(١)</sup> . هنا تمجد القوة القوة .

(١)

أ - ولا يسيطر على القوة إلا قوة مطلقة أو قوة أعظم منها .

هاملتون جيب ، دراسات في حضرة الأسا . ترجمة عباس ونجم وزايد ، دار العلم للملايين ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٥١ .

Hamilton A. R. Gibb, *Studies in The Civilization of Islam*, The Beacon Press, Boston, Mass.

ب - لم يمد هناك طريق للخروج مما نحن فيه إلا أن نشق الطريق نحو ما نريد عنوة وبفرضة بحر من الدم ، ونجت الحق مشتمل بالثار . ومهما بذت هذه النتيجة فلسية فيما نحمله معها من تكاليف وتضحيات ، فإنا لا نجد أمامنا غير ذلك بديلاً نصون به الشرف والحريّة والحياة والمستقبل جيداً . « ما أخذ بالقوة لا بُدّ إلا بالقوة » . ( جمال عبد الناصر ، من خطاب أمام مجلس الأمة المصري - راجع الأنوار بتاريخ ١٩٦٩/١١/٧ ) .  
وراضع أن القوتين : أ وب يجتلبان ، ليستلها ويصمدا أمام الله التهدي الصلوم ، إلى عملية تجعل منهجية ذات أبعاد علمية وفكرية وحضارية . ولكن ليست هذه المناسبة للمناسبة لذلك .  
وما يصح على القوتين أ وب السابقين يصح كذلك على القوتين ج التالي :

## ٢ - اعتبارات واقعية مغايرة :

العقد النفسي والجهل وسوء الظن والفقر . . . . . الخ .

ومن ذلك تنشأ المشكلة الأدبية السياسية الأكثر إلحاحاً : كيف نفرض الخلاقات فيها بيتنا ، في ضوء الحقيقة وبمساعدة التجرد ؟

غير أنه ينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن وجود هذه المعضلة بالذات هو تعبير عن حد عملي واقعي يفرض ذاته على مبادئنا المقترحة - الحد الذي ينبغي على هذه المبادئ أن تعالجه باخلاص . وهذا الحد يصاغ بنص معروف - ولو في مياقات مغايرة .

## ٣ - صيغة المعضلة :

الالتزام الذي لا نقدر على تحقيقه قد يطير بنا على أجنحته في أجواء يوتوبية . وهكذا فهو ليس بالالتزام بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم .

ويمكننا الآن أن نضع المشكلة الأساسية لهذه المحاولة - المشكلة المتعلقة الأبعاد .

كيف يمكننا فرض النزاعات فيها بيتنا فضلاً لا بلدنا بحكم الضرورة إلى اعتناق الشكوى أو الاستخفاف؟ وعلى ضوء مبادئه وقيم لا تنتمي بحكم الضرورة إلى النظرة المطلقة - وذلك دون أن ننكسر على اللجوء إلى القوة ؟

هذه هي صيغة المعضلة . وفي نطاق الاطار العام للقواعد المفسرة - الاطار المساعد على حل معضلتنا التي نعتبرها ، بعد البحث والتدقيق ، معضلة العصر .

---

ج - « وأكد القلبي على موقفه المرافض للمفاوضات مع إسرائيل موضحاً أن الرصاص وحده هو الذي يستطيع حل النزاع . وقال : « ليس هناك من بديل ، فلما التخلي عن الصراع والاستسلام لإسرائيل والتضحية بالشعب الفلسطيني وأما الاستمرار في القتال » في النهار ، الاثنين ٣ آذار ، ١٩٨٠ ، ص ١ و ص ٢٠ .

د - ويخلص من هذا النقط لا يخطأ هو نفسه موقف جورج كينان George Kennan من موقف كارتر لها يتعلق باحتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان .

Alister Cook, «Letter From America», B. B. C., London, Sunday, February 16, 1980, 5:43 G. M. T.

هـ - « وحيت لا ألق هذه الكلمة عند حدود المحاكمة القصصية التي كنت أقف عنها سابقاً بل أنني بحسب الحق العام « سلطت القوة بالقوة » ويعمره تعامل سلطني حيلة كل من يريد أن يفني حياته وطنياً كان أو غير وطني » . يوسف كرم ، « رسالة كرم إلى أبناء لفحة العربية » ، الدكتور أسد رستم ، لبنان في عهد المتصيرية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٠٠ .

## الفصل العاشر

# مَحَرَجُ بَيْنِ الْمَظْلَقِيَّةِ وَالْأَسْتِخْفَافِيَّةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ

### ١ - الفردية المعدكة<sup>(١)</sup> :

نتطلق من الفرد ، ولكننا لا ننتهي عنده . انه ، عندنا ، وحدة اجتماعية تقدر على العيش متزلة عن الجميع . ولكن هذا النوع من العيش ليس بالنوع الافضل . الفضل منه واوفر مغانم هو العيش للمجمعي . وكثرت على صحة هذا الاعتقاد البيئات المساندة والظواهر المؤيدة .

في الواقع يلعب العلم بنا الى ابعد من ذلك .

« لا توجد الاشياء إلا في حقول وبالتعاقد المتبادل واشياء أخرى . ولا تنبثق الاشياء بصفات إلا بواسطة علاقاتها الديناميكية المتبادلة . يمكننا التمثيل على هذا المفهوم بصفة من أهم الصفات الاساسية للعلم الفيزيائي - الوزن . لقد اكتشف نيوتن ( I. Newton ) انها مهيأية ( Functional ) . انها تتحدد بعلاقة مادتها بما يحيط بها . »<sup>(٢)</sup>

*«... things exist only in fields, in mutuality with other things, and... they have Properties only in their dynamic interrelations. We may illustrate this conception with the property of weight, one of the most fundamental properties of the physical*

---

(١) لقد اطلقنا على هذا النوع من الفردية ، « الشخصية في الكتلة » و « الشخصية في الحضارة » : صاعهات في ترويض الفكر السياسي المعديث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بالجامعة اللبنانية ١٩٣٩ - ١٩٧٠ .

(٢) جون ألف برون - « الواقعية للمهيأية » .

world... Newton discovered that it is functional, that it depends upon the relation of matter to its environment.» (١)

وتُدْفَعُ الصورةُ الى الاجتماعيات بنفـسِ قوي :

« غير أن الشيء الذي ينبغي التشديد عليه هو أن جميع التنظيمات الفردية ، كانت هذه ذرة أم شخصية انسانية ، لا يمكنها ان تعيش لذاتها او ان تموت لذاتها . انها جميعها اعضاء متشابكة بعضها ببعض وبمجموعة الكل الكوني بما فيه سيطرته المخيطة على جميع الأفراد . » (٢)

«But what I wish to emphasize is that no individual organization , be it an atom or a human personality, lives to itself or dies to itself, but all are members, one of another, and of the whole cosmic community, with its super-individual control.» (٣)

ويجـدُ المبدأ هذا أمثلة كثيرة له في حقل العلاقات الدولية . نختار منها اثنين :

#### — المادة الثانية من المعاهدة العربية للدفاع المشترك :

« تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او أكثر منها ، او على قواتها ، اعتداءً عليها جميعاً . ولذلك فانها ، عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها ، تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة المعتدى عليها ، وبان تتخذ على الفور ، منفردة ومجموعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ، لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام الى نصابها »

#### — المادة الخامسة من معاهدة الحلف الاطلسي :

« كل هجوم مسلح موجه الى دولة او أكثر من الدول الأطراف يعتبر هجوماً موجهاً ضد جميع الأطراف . . . . . وإذا حصل هجوم من هذا النوع ، فإن كلا من الدول الأطراف تساعد الطرف او الأطراف التي تعرضت للهجوم من طريق اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة ، بما في ذلك من استعمال القوة المسلحة . وتتخذ هذه التدابير افرادياً او بالاتفاق مع الأطراف الأخرى . »

1. John Elf Boardin, (The University of C.L.A) «Functional Realism» (The Presidential Address to the 11) American philosophical Association at the University of of Los Angeles, December 29, 1933, in The Philosophical Review , Vol 43, 1934, P. 148 .

(٢) المرجع ذاته . ص ١٤٩ .

4. Ibid, P. 149 (٣)

ويبقى التفصيل المدقق لهذه الصورة الجديدة للاتزان موضوع بحوث مغالوة . أما عبرها بالنسبة للسياحة والاجتماع فأوسع مما نحاول في هذه المناسبة احصاءها وتوضيحها .

حيث ان تشير الى انها تناغم تناغماً مريحاً جداً وتعريف الأنا - الانسان كفرد ، عن طريق الالتزام . وهكذا تكون الالتزامية<sup>(١)</sup> قد قلعت بهممة خطيرة جداً . او بالاحرى بهمهم - في الحقل الاجتماعي او السياسي .

ويرجعنا كذلك ان تشير الى صورة الكون كما تقترحها المكتشفات الحديثة في العلوم الطبيعية : يقول جون الف بوند في خطابه الرئاسي المذكور آنفاً لاعضاء الجمعية الفلسفية الاميركية ما فحواه :

« اما لقصة طويلة جداً وصعبة جداً ان نستكشف الفيزياء الحديثة . اما نحن فبهنا هنا مبدأ الحلولية الكونية وحده . ان الإلكترون كما يصورها شريدنغر تتسرب في جميع الكون بابعاده الثلاثة ولكن مع تناقص بعدة ذلك التسرب . والكون اذن اما هو تشابك امواج ( او موجات ) . يحل كل شيء بكل شيء . »<sup>(٢)</sup>

« It would be too long and too difficult to unravel the new quantum physics. But we are here concerned only with the principle of cosmic immanence. Schrodinger's electron pervades all space in its three dimensions, though with decreasing intensity. The universe is an interlacing of waves. Everything is immanent in everything else »

نأمل بالحرية . إن ابعادها الثلاثة لا يمكن ان تتحقق الا في مجسم - في حياة اجتماعية ، من اهداف المشاركين فيها الاولى ، تنمية الشخصية الانسانية في جو من الوثام والانسجام الناهيين من المصلحة العامة .

## ٢ - الموضوعية : نسبية معدلة :

فهل من الضروري ان يتبنى هذا الموقف المطلقة مستداً ؟ كلا . وكذلك فهو ليس بنسبي علمي شكوي او استحقافي . يتداخل في تسبجه ، كما يجب ان يتداخل ، بعض الحويوط النسبية . ولكن هذا أمر

(١) الدكتور ملحم فريمان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثالثة ، بيروت ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزام و الأنا »

(٢) جون آلف بوند ، « الواقعية المعاصرة » ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) John Elf Boudle ، « Functionnal Realisme » in *The Philosophical Review* Vol. 43, 1934, P.P 165-166

(٤) ملحم فريمان ، الحقوق الانسانية ، بحث : الحرية : جوهرها و ابعادها .



نحتمه عليه نقطة انطلاقه التجريبية . ثم إن الناس الذين نستم بتفسير تصرفاتهم ليسوا بأغلبية<sup>(١)</sup> . ومن جهة ثانية ، ليست نسبته بقائلة مطردة تقود إلى الاستخفاف .

إن مفهوم واقعيتنا الاسامي فيها يتعلق بمعرفتها بالخير وبالحقيقة ، مثلاً ، هو ، جوهرياً ، نسبي . ولكن ، من الضروري أن تسأل عند هذه النقطة بالذات : علام تستند نسبته ، إذا كانت تستند إلى شيء ؟ الجواب المزدوج هنا - وهذا ما ينقلها من النسبية المطردة القائلة بالمتبعية إلى الاستخفاف - هو ، أولاً ، أنها بالطبع تستند إلى أشياء متعددة ، وثانياً ، أن هذه الأشياء أو بعضها هي أمور موضوعية تفرض ذاتها ، إلى حد ، على أهواء الإنسان وميوله وأحلامه فتحدد من مدى هوسها وتهورها . أنها نسبية ولكنها ذاتها للوقائع القاسية الخشنة في الطبيعة - إنسانية كانت هذه الركائز أم كونية ملادية . كما أنها تستند إلى الحوادث التاريخية والظواهر الاجتماعية وقواعد المنطق . وهكذا تنشأ جلور هذه الواقعية في تربة الموضوعية .

إن استنادها إلى الموضوعية يقود ، إذا توفرت شروط متعددة مناسبة لذلك ، بالمجلفين بقاربها عبر خضم الحياة إلى ميناء السلامة - أو هكذا يؤمل . وبلللك فهي ، وبالوقت ذاته ، تجنب غاطر المطلقة من جهة ومهالك الاستخفاف من جهة ثانية . وقد تقود ، بشيء من الحذر والدراية ، إلى التبادعية .

ومدخلاً للبحث في التبادعية نبدأ بالمقتبس التالي :

« أمل أن يعالج الاستاذ هارولد بلاكهام يوماً ما في عهد تقاعده بشيء من التصيل والتطوير إرادة في المجتمع المنفتح . إذ أنه في هذا المؤلف<sup>(٢)</sup> يقدم بوضوح تام ما يُعدّ تحدياً لجميعنا :

« المجتمع المخلوق يشبه الآلة . جميع الأجزاء تتساند وتتفاعل لتخدم فيه غاية عامة . أو بالأحرى يشبه رسماً فنياً حيث لا يمكنك أن تغير مكان خط واحد أو لون واحد بدون أن تشوّء النقطه الفنية يكاملها . في الاتحاد السوفياتي يُضطر الحزب إلى اتخاذ موقف من الموسيقى الشكلية (formalist) ، مثلاً . عندها لا يبقى شيء لا يُضغع للتوجيهات بهذا الصدد . بالمقابل ، يقدم المجتمع المنفتح اشكالاً ومخططات عامة وبناءات تقريبية : مجرد امكانات وإحتمالات يمكن كل إنسان أن يختار منها ما يحلوه فيتمه شكلاً وتفصيلاً كما يستهويه . الإنسان الشخص مدهو إلى صنع حياته الخاصة . وبالتالي شخصيته ذاتها . عملاً فنياً<sup>(٣)</sup> .

(١) ملحم فريان ، والمواقف الخاصة ، الحديثة ، ( عند مختار ) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٦٠ .

(٢) توليفات م . ماك كلودي في المسألة بلاكهام ( التوكيد لنا )

Harold Blackham, *Personism*, Penguin Books, London 1968

Tolbert H. Mc Carrol

«A closed society is like a machine: all the parts are interrelated to serve a common purpose. Or, it is like a painting: to displace a line or vary a colour is to disrupt the whole composition. In the Soviet Union the Party is bound to take a line on, say, «formalist» music; nothing can be left undirected. By contrast, the open society produces only shapes, outlines, rough hewn blocks, mere possibilities from which any one may select what he pleases and shape and finish it for himself. The person is invited to make of his own life, and therefore of himself, a work of art...»<sup>(١)</sup>

ولا يهيك ، بعد هذا الاعتراف عائق للوصول بالانتمائية ، وخصوصا بالواقعية الانتمائية ، الى مشارف التجديعية . ينقصك للرابط بين الاثنين التنبيه الى مبدأ يجوز على رضى الكثيرين من العارفين لانه مدهوم بالبيانات المتراكمة حول امثاله : نمني به مبدأ التأثير والتأثير بين ابناء الجنس البشري . ولا إعمال عاقلا يتكرر به .

غير اننا نرانا ، هنا ، مدفوعين بالشغف بالتخلص من شوائب التعبير المضلل الى وضع ملاحظتين هامتين :

الاولى تتعلق بمفهوم الانسانية كما تعبر عن ذاتها في اوروبيا المعاصرة .

« الانسانية تغلر في بناء عالم على اساس الانسان المسؤول تجاه المجتمع » .

« Humanism ventures to build a world on the free person responsible to society »<sup>(٢)</sup>

وتنقسم هذه الملاحظة بدورها الى اثنتين : الاولى ، تتعلق بمفهوم المسؤول تجاه المجتمع . ونقول هنا ، وانطلاقا من التزامتنا ، ان الحرية تتضمن المسؤولية<sup>(٣)</sup> . وتبقى مسؤوليته للمجتمع هكذا ، مضموه بتحميل رصين وعمل للمسؤولية الحياتية . والثانية ، يطال ما يتضمنه هذا التعبير من جهة الخلف او التجاهل . نمني انه ، وليذكره للمجتمع ، يريد ، او هل هو يريد ،<sup>(٤)</sup> الا الاستغناء عن الدين .

«Blackham's Humanism», *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968, P. 17. (Underlining mine). (١)

*International Humanism*, Vol I, III, Book cover (٢)

(٣) طعم قربان ، المواقف الخامسة ، خطبة لفرج في الكلية للبنائية ، المداولة ، عدد ممتاز ، ١٩٧٠ .

(٤) ان القرارات في لعب هذه الانسانية تدل على انه فعلاً يريد .

وهكذا نرانا وجهاً لوجه في مجابهة الملاحظة الثانية . وثاني هذه على قول لاحد المؤرخين للفلسفة العربية :

« هي ( اي الانسانية ) فلسفة اجتماعية تحاول ان تحل الانسان ، محل الآلهة او محل الكون ، محور الاهتمام العقلي والعمل »<sup>(١)</sup>  
لا ندري اذا كان هذا الوصف يصح على محاولات الفلاسفة الذين يذكر مثل يروثاغوراس وسقراط ام لا يصح . ليس هذا المهم لي نظراً الآن .

يحيى ان نبين ان انسانيتنا ، كما تعبر عن ذاتها في هذا الترميم للواقعية السياسية ليست يحكم الضرورة بالمحاولة التي تبني « ان محل الانسان محل الآلهة او محل الكون » . انها تعرف ان لاناس ذوي بصيرة فتاعت قوة بان القوى التي محركهم ، كالحميني مثلاً ، انما تتحرك بالفعل بفضل ايمانها الديني<sup>(٢)</sup>.

وحتى لو لم تقم الحمينية كظاهرة تاريخية تظل امكانية قيام هذه الشووة امكانية مقبولة لدى التزاميتنا : ولاننا لا نريد التشرع للآخرين ، نرفض ان ننزل منزلة المقتبس المدروس .

وهكذا نكون انسانيتنا ، انطولوجيا ، ليست بالانسانية الاختزالية : اي انها تستغني عن قوى ومطلقات تختبرها بالانسان . كما وانما ليست ، بتركيزها على المجتمع ، لتضمن اهلها او استلحاقا بقوى غيره . وامامها بالمجتمع لا ينادى الى حد جعله مصدر معنى « الحياة » كما يتراءى من القاء نظرة سطحية على قول العلامة اينشتاين التالي .

ويشتمل المقتبس التالي للعلامة البرت اينشتاين على مجموعة من الافكار .

« الانسان هو كائن متعزل وكائن اجتماعي في الوقت ذاته . . . ازمة زماننا تدور حول العلاقة بين فرد والمجتمع . لقد اصبح القود واعياً اكثر مما مضى لمضى اتكاله على المجتمع . . . لا يقدر الانسان ان معنى للحياة ، على قصرها وخطورها ، إلا عندما يقف نفسه على المجتمع »<sup>(٣)</sup>

يحيى منها الآن الفكرة الاخيرة وحدها . وذلك لسببين مهمين ومتكاملين ومتداخلين معا في آن . السبب الأول انها ترتكب خطأ التشرع الشهي . ولنبين ذلك نتعرض مباشرة للسبب الثاني .

(١) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار النشر للشرق ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٢) انجوديث والدهور والسليح جمع الصحف التي حطت تصاريح الحميني ولي تواريخ متعددة . وكذلك مجلة الاذاعة البريطانية BBC .

والخلاف ، المجلد ١٣ ، الاثني ١٩ آذار ١٩٧٩ ، ص ٣٧ .

(٣) Albert Einstein, *Why Socialism?* is OUT of my Later Years, new York, 1950, P.P.127-128 (٣)

تعرك الإنسان التزاماته<sup>(١)</sup>، ثم إن للالتزام بالقانون الطبيعي الجديد صيغة فردية<sup>(٢)</sup> . وهكذا يقدر الإنسان ، إذا صبحت المقدمتان السابقتان طبعاً ، أن يجد معنى لحياته ، لا للحياة<sup>(٣)</sup> إلا بالمعنى العام المذكور في المقدمة الأولى من هذه الحجة ، حتى وإن وقف وحيداً ، أي منعزلاً بلغة المقتبس المدروس .

وتبقى نصيحة ذات قيمة النصيحة التي يقدمها المقتبس : « إذا اردت ان تجد معنى للحياة . فقف نفسك على المجتمع » . إن من يقبل هذه النصيحة قد يجد معنى معينا لحياته . ولكنه ليس المعنى الوحيد الممكن ان يضفيه انسان على حياته . هنالك امكانات مغايرة . ومن ينفي هذه الامكانات كما يبدو المقتبس المدروس لنا ، يقع في شرك التشريع المنهجي<sup>(٤)</sup> .

وربما كان المضمون للنصيحة المغطاة افضل من مضمون النصيحة التي يقدمها التصحيح المقترح . ولكن هذه قضية مختلفة . ومع اقرارنا بوجودها وامكانيتها فاننا ، ولاكثر من سبب ، نهجم عن مناقشتها .

ثم إنه من السهل ، وبشيء من التساهل ، ان ترجم المقتبس المدروس وكأنه لا ينفي الامكانات الاخرى بل يخلعها مسألة « محصيل حاصل » . عندما تصبح القضية بيننا وبين صاحبه قضية دقة في التعبير ، أو ، بكلمات مغايرة ، مسألة اسمية .

وبين من التالي بصيص نور يضيء العلاقة بين الواقعية ونظام الحكم - ومن هذه الشرة تزداد اهمية محاولتنا إعادة النظر في الواقعية التقليدية :

« إن مقترب الدولة السلطوية ( الديكتاتورية ) يعبر عن ذاته ، على ما يظهر بموقف متسلّم بسهولة لسلطة الأمور الواقعة . فمن ميزات التسلط التوتاليتيري ( الكلي ) عدلوه للفكر الناقذ المستقل . اللجوء الى الواقع مجلّ محلّ اللجوء الى العقل . . . . وكما يمنع التركيز الفاشي على القمع والتبرّد البصيرة في ضرورة المسيرات العقلانية للفعل والتغير ، يمنع تأليه جنتيل ( Gentile ) للتفكير تحرير الفكر من اغلال « المحطى » . يصبح واقع القوة المتوحشة الآله الحفيظي عنده ، وكلما قوّت تلك القوة ذلتها ، يظهر بشكل اكبر اوضح استسلام الفكر للواقع .<sup>(٥)</sup> »

(١) ملحم قريان ، حقوق الإنسانية ، طبة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٤ ، بحث : « الالتزام والأنا » .

(٢) ملحم قريان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي مع التذكير على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، « الصيغة الفردية . . . »

(٣) Milhem Kurban, *chapel Talus* (٤)

(٥) ملحم قريان ، المنهجية والسياسة ، طبة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث : « التشريع » .

(٦) Herbert Marcuse, *Reason and Revolution*, 2nd ed. New York, The Humanities Press, 1954, P. 405. (٧)

« لورنس دنيس (Lawrence Dennis) في كتابه الحديث المدافع عن ميامة الفاشية ، يظهر الاعفاء ذاته عن الفكر عندما يدعوا الى اسلوب « علمي ومنطقي » من مفترضاته الاساسية ان « الوقائع معيارية ، اي انها ينبغي ان تتحد القواعد ، لانها اهم من القواعد . ان قاعدة « تعارض الوقائع لمي هراء »<sup>(١)</sup>

ان قيمة القاعدة الادبية ، في عرفنا ، انها دعوة الى تغيير الواقع المعروض الى واقع افضل<sup>(٢)</sup> .

### ٣ - هياكل التزامية

أ - الانسان القرد هو المسؤول الاول من اختياراته :

انها تنطلق من الانسان القرد - الفرد في الحضارة .

لهذا النطلق أكثر من مبرر . من اهم هذه المبررات ان المعرفة ، جوهرها ، هي قضية تتعلق بالتكلم . وكذلك المعنى . فالاختبار المعطى<sup>(٣)</sup> ، يُعطى هكذا : لفرد .

ومن هنا تنشأ مشكلة التواصل . هكذا يصورها العلامة ولترستس :

*«This is, however, only one necessary condition of communicable meaning: The conditions for the solution of our problem seem therefore to be that on the one hand, meaning must be solipsistic in the sense that no mind can understand any concept which has not direct application in its own experience; and yet on the other hand, that it must somehow be possible for the mind to make available for its meanings the experiences of other, even of nonhuman, minds. How can we combine these apparently irreconcilable conditions?»<sup>(٤)</sup>*

a- Ibid.

(١)

b- Lawrence Dennis, *The Dynamics of World Revolution*, New York, 1940, P. 25

(٢) ، راجع لتفصيل هذا المبدأ فريستا : الاخلاق والجمع ، والسم الرابع من هذا الكتاب .

a «It is of the essence of knowledge that it is in the first person.»

(٣)

«Actually given experience is given in the first person; and reality as it is known in any case of actual knowledge can be nothing, finally, but a first person construction from data given in the first person.» (C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The Philosophical Review*, Vol., 43, 1943, PP. 127 and 128)

b «Let us first of all see, however, why it is necessary to assert that, for a concept to have meaning, it must have application within the experience of the mind which is to understand it. This depends upon the fact that all knowledge, and therefore all meaning, is individual. It must be somebody's knowledge, somebody's meaning.»

(W. T. Stace, «Metaphysics and Meaning», *Mind*, Vol., 44, 1945, P. 431.

Ibid, PP. 432- 433, (Underlining Mine)

(٤)

غير أننا لست بصددها الآن .

إننا بالأحرى بصدد الشق الأول منها - وعلى وجه التخصيص باعتباره أحد مبررات تحميلنا مسؤوليات الإنسان خياراته .

وإنما نجعل ، في نهاية المطاف ، من الإنسان الفرد العامل في الحقل الاجتماعي ، المسؤول الأول فيما يتعلق بسلامة اختياراته وقراراته وقيمته الأدبية . ذلك لأنه هو الذي يقوم بها ، ولأنه يتخللها في ضوء اعتبارات داخلية قد تكون صعبة جداً تبعاً عن مرأى الآخرين .

وهو في الواقع وفي طبيعة الحال صاحب الحق فيها والمسؤول عنها شاء ذلك أم أبى .

ومن باب أولى أصبح صاحب العلاقة هذا - الإنسان الفرد بالأصل - صاحب الحق في ترتيب هذه الاختيارات في جدول تتراكم فيه القيم والأفعال أولويات ومراتب . ومن هنا يصبح من المقبول والمقبول ترتيب الفضليات شخصين مختلفين مختلفاً هو بدوره .

وما يصحح ، بالنسبة لهذه القضية على شخصين فردين يصحح على حزينين مثلاً أو شعبين .

وللتلليل على هذا الواقع نقف على التالي :

« لم يكن العرب وحدهم الذين يقولون بتدعيم العالم كله في سبيل حبة برتقال في بساطين ياها العربية ... بل إن لموشي ديان كلمة مشهورة هي : « أفضل شرم الشيخ بدون سلام ، على سلام بدون شرم الشيخ » . وأبنته يائيل هي التي قالت « ماذا يعني سلام العالم كله إذا كان أمن إسرائيل في خطر »<sup>(١)</sup>

هذا واقع من جهة ويدل على موقف نظري سليم من جهة ثانية . ونعني به ، حق صاحب العلاقة في الاختيار : أن يختار ما ينسجم وقيمته ومفادله .

غير أن هذا بداية الطريق لا نهايتها .

ولو كان الإنسان كائناً معزلاً لبقيت الصورة على ما وصفنا :

ولكنه ، وفي الوقت ذاته ، وعلى الصعيد العملي ، تقيد التزامات الآخرين التزاماته ، وذلك بالرجوع إلى مبدأ واحد تطلب منهجية واقعيتها وتطبيقه ، أو بالأحرى حق تطبيقه ، على الجميع بالتساوي .

وكذلك على الصعيد النظري ، ذلك لأن الحكم إما بصحة أو بخطأ هذه الأحكام وإما بحسن الاختيار أو بسوءه ، ليس محصوراً به نهائياً بل يتعلق أيضاً بالاختصاصيين . فإذا كان الإنسان الفرد ، أي جزء من المجموع ، مخطئاً بأحكامه ، وقد يكون مخطئاً على الغالب ، اضطر في نطاق واقعيتها هذا إلى تصحيح أخطائه . ويتراوح هذا الاضطرار بين الالتزام الطوعي بالخضوع إلى الحقيقة وبين الإكراه في أطر شرعي<sup>(٢)</sup> . وفي هذه العملية يلجأ ثانية إلى ظاهرات موضوعية . ولذلك نضع منهجية هذه

(١) المباحث ، المجلد ٦١١٩ ، الجامعة ١٩٧٨/٣/٧٤ ، ص ٦٠ .

(٢) وربما تخطى هذا الإصرار الإطارات الشرعية . انظر : ملحم قرياق ، منهجية والسياسة ، بحث : « الثورة » .

الواقعية ، نبرة لا على محتوى المعتقدات فحسب ، بل على الفوائد التي تساعدها على الوصول إلى تلك المعتقدات والثبت من صحتها وتمحيصها تمحيصاً دقيقاً . وكثيراً ما تؤكد على الفوائد المنهجية أكثر ما تؤكد على محتوى المعتقدات .

ونوى الان مشى آخر لأهمية اضطرابها على اختيار منهجية لا توصد الأبواب في وجه الاعتبارات التي تساعدها على تصحيح الأخطاء التي تكون قد وقعت فيها سابقاً . هذه الاعتبارات تساعدها على ممارسة مرونتها . وفي هذه المرونة يكمن سر تقدمها . وفي تربتها يغرس الناهل - أبرز الصفات الاجتماعية وأكثرها ضرورة - جلوه فيستمد الليونة ويرش نداما على مجتمع ظلما لمحرق لورشاته المنعش .

ولكن الأهم من ذلك هو الضبط الذي يفرضه الالتزام على الملتزمين لها الواردات تطبيقه بجدية . انه يقلل من فوضى الاختلافات التي تنشأ من حق كل فريق في تقرير أهليته وسلم تلك الفضليات .

فقد سبق وذكرنا الصراع العام بين عرب وإسرائيليين . وإينا ان الأفضليات متناقضة وسلم الأولويات مقولوا راساً على عقب . اذا ما نظر اليه فريق من زاويته ، رأى ان الفريق الآخر يعكس الآية تماماً . لها هو اول بالأهمية لدى احدهما هو اسوأ الاحتمالات لدى الآخر .

الالتزام ، اذا عناه الاثنان جدلي ، يخفض عملية التريب ، كما يخفض عملية الاختيار للأفضليات كذلك الى منهجية مدروسة تطبق مبادئها على الاثنين معا .

ومن هنا إما ان يقضى على الاختلاف قضاءً تاماً وإما ان تقلل فوارقه فتصغر قيمتها الى حدة تجعل المحسمين لها يترددون باستخدام القوة لفرضها .

#### ب - الانسان الفرد صاحب المباداة الاولى :

واخيراً تضع نظريتنا في القيم ، مساندة للواقعية المعتمدة ، مسؤولية المباداة في يد الانسان الفرد العامل في الحقل الاجتماعي . هذا هو منطلقها الوجودي . ومبعث هذا المنطلق هو الاقرار ، من جهة ، بحرية الانسان الفرد وبالأهمية التي تتصف بها هذه الحرية ، ومن جهة ثانية ، في تمكين الانسان الفرد ، فرداً واجتماعياً ، من التقرير ، اولاً ، فيما يتعلق بنوعية الحياة التي يختار ، وثانياً ، فيما يخص بتطبيق ما يستطيع من تلك الحياة . وفي هذا يكمن معنى حياته - فردية واجتماعية .

فالمسؤولية الاولى بالأهمية - هي الانطلاق من تلك الحرية بالالتزام بتحسين اوضاعها . ومرة ثانية ، نرجع فنقول ان هذا المبدأ يستند إلى حواصة الواقع . في الواقع ، تاريخياً وأدبياً وإنسانياً ، من يلتزم جدياً ، بأمر يتحمل مسؤولية هذا الالتزام وتحقيقه . وعدم الالتزام ذاته ، التهرب من الالتزام على الصعيد الانبي والنظري ، هو ايضاً نوع من الالتزام العملي والفعل - ولكنه نوع سلبي له مفاعله على الصعيد الفردي كما على الصعيد الاجتماعي . الأمر الهام في عرفنا ، هنا ، هو التمييز بين انواع الالتزام . وهنا نجد المنهجية كثيراً من مبادئها وصبراتها .

وربما خسر ، بهذا المعنى العام ، مفهوم الالتزام أهميته وقيمه . ولذلك ينبغي ان نشير إلى ان « الالتزام » في جميع السياقات التي يمر ذكره فيها في هذا البحث ، تعني « الالتزام » بمعناه الضيق لا بمعناه المعنى الرحب ، غير المحدد ، وقد يكون في النهاية غير ذي محتوى .

و « الالتزام »<sup>(١)</sup> المحدد هو الالتزام الواحي المسؤول المعنى لفكرة او لعقائدية إيمانية بغية تحقيقها في الحياة لتجعل منها حياة افضل وتوضح المجال لتحقيق اعمق وارحب للكرامة الانسانية .

#### ٤ - الانسان الفرد مصدر الثقة :

وحيث تنبع المسؤولية يكون نبع القوة . مصلحتها واحد . لذلك فاننا نعتبر الانسان الفرد - وفي وسط ثقافتنا ومحيط اجتماعي اوسع - هو مصلر قوته في معالجة شؤونته وشؤون مجتمعه . غير ان مثل الانسان الفرد هنا ، هو مثل النبيوع المتفجر في اعالي الجبال - تزداد قوته بمقدار ما يتأذى معه من ينابيع تيسر لها ان تهدف في مصلر واحد إلى غاية واحدة .

وهذه من الصفات المميزة لانسائنا الجديد . بينما كانت فلسفات مغايرة لفلسفتنا ترى ان مصلر القوة للانسان هو مصلر خارجي - كالإيمان المطلق ، او الصبرورة التاريخية ، او القوانين اللاشخصية التي يخضع لها الانسان وجميع ما يقوم به من اعمال عرف بها ام لم يعرف ، أو إرادة الله - فان هذا المصلر ، من زاوية دراستنا هذه ، هو أصلاً الانسان في علة الفكرى والاجتماعى . هذا لا يعنى اننا نرفض المصلر الاخرى رفضاً تاماً . ولكننا ، ومستخذ مواقف منها كلا على حدة وبالنسبة للحوادث والظواهرات والاعتبارات التي تلازمها ، حتى حين يتبناها انسان ، وبقدر ما يتبناها ، مشكور ثابرة بالنسبة للمصلر الاول الذي نجاهر به الان عن انتحاح بصحة دراستنا . المسؤول الاول عن اعمال الانسان ، واحيانا عن عدم قيامه باعمال ، هو ذلك الانسان بالذات . هذا في الاصل . ومستظل هذه حالتنا حتى يتمكن احدهم من تبيان خطأ ما فيها - إما فيما يتعلق بمحتوى هذا المعتقد ، وإما فيما يتعلق بالقواعد المنهجية التي نستند اليها في تبيان صحتها ، وإما في تحليل البنات ذات العلاقة العلمية به ويا .

وكررت النتائج الحتمية التي يصح ان يتدارسها الباحثون بغية تقرير الافضل بينها . منها ؟

« لا تقدم تلك الليبرالية الحديثة ، مثالا عظيما يمكن ان يستمد منه الناس قوة ومعنى ، لذلك فانها نظرية عملية اجتماعية ، لا يصح الأخذ بها »<sup>(٢)</sup>  
وكذلك :

« لم يكتب المتكلمون ، كما يروي ابن ميمون ، بنفي الفاعلية عن الاجسام الجاعلة بل تعدوا ذلك الى نفي الفاعلية عن البشر ايضا . ثم اعم بنوا حل ذلك قضية لاهوتية هامة ، وهي ان القول بفاعلية الاشياء ضرب من الكفر وانكار لفاعلية الله المطلقة . فالإيمان الاصيل عندهم هو عبادة عن الاقرار بان الله هو الفاعل القرد الذي لا فاعل سواه »<sup>(٣)</sup>

(١) ملهم قربان ، حقوق الانسان ، القسم الثالث ، مرسوم : « الالتزام والآث » ، و « لوائف الخمسة » ، لعدالة (عد مختار) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢) « This new liberalism, as a workable social theory it, regrettably, does not succeed. First, it provides no grand ideal from which men can draw strength and meaning. »

(Harvey Bunk. The Liberal Dilemma, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, p. 316.)

(٣) ساجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، طرتهل للنشر ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٧-١٥٨ .



وكللك :

القديس توما الاكويني ، وهو ليس باقل من التكلمين حرصا على صيانة كمال الله وجبروته ، يُعبر<sup>١</sup> على أن الانتقاص من كمال المخلوق هو انتقاص من كمال القدرة الالهية ،<sup>(١)</sup>

ومستبين للقارئ مقدار اختلافنا عن النظرات المغايرة لنظرتنا في الانسان والوجود والحياة ، وأهمية هذه الاختلافات ، الاختلافات التي تنشأ عن هذا المعتقد بالذات والتي تبتق ، عفواً وطبعاً ، اوجبر استدالات منطقية متواصرة الحلقات واسعة الخطوات .

#### أ - انتقاد خامس متوقع :

نعم ، قد نقود دراسة العامة من الناس ، وجماعات جماعات ، إلى انطباعات مختلفة عن الانطباع الذي يتضمنه هذا المعتقد . غير ان هذا الانطباع الخاطيء - بالطبع هذا اذا كان معتقداً صحيحاً بالاستناد إلى وقائع منيرة واعتبارات مختلفة - من السهل تفسيره من زاوية ترميمنا هذا للواقعة السياسية .

انه لأمر معروف وشائع جداً ان صاحب الحق يمكنه أن يتنازل عنه وان يفوض به شخصاً آخر او مؤسسة . هذا فيما يتعلق بالحقوق اجمالاً - الحقوق التي يشكل التمتع بها امتيازاً ، والحقوق التي يتضمن التمتع بها ، مسؤوليات كبيرة . وبخصوص النوع الثاني المفضل بالمسؤوليات من الحقوق ، نرى ان الشعب اجمالاً ، وعامة الناس على وجه الخصوص يحيل عنه على الغالب ميلاً طبيعياً . هذا الميل يحيل الحياة أسهل وأمتع .

ان ممارسة هذا الحق ممارسة سليمة ماهرة وصاعدة قد برهنت عن كونها احياناً اقسى واصرم تحدياً تجاهه العقول الكبيرة والشخصيات العظمى . فهل يبقى غريباً ، في ظروف بعضها ما ذكرنا ، ان يحيل الناس اجمالاً ، أفراداً وجماعات معاً ، إلى عادة التكليف فيما يتعلق بهذا الحق الجوهري ، او إلى عادة التنازل عنه ، وإلى نسيان ذلك ؟ على كل ، هذا تفسير قد يحيل إلى كونه تأويلاً أكثر منه تفسيراً . ولكن ، وحتى يبين العكس ، وعليه ، نقدر ان نقول : ان المصادر الخارجية لقوة الانسان الفرد في مجتمعه ، مع كونها قد تكون أحياناً مأساة ومنقطة من مخاطر متعلقة تظل عديمة الفعالية قلبتها ما لم تقبل وتُستحسن استخدامها من جهة ذلك الانسان نفسه . ما لم يقبل الانسان الفرد بالالتزام بها ، فهي غير ملزمة له جوهرياً واصلاً وادنياً - وحتى ولو كانت ، وإلى حين ، ملزمة لافعاله الخارجية عملياً .

#### ب - تعييد طريق الموضوعية تمهيداً للتحرير الاصيل :

غير ان هذا الأمر ، مع كونه ذاتياً وبها جداً معاً بالنسبة لطبيعتهم وبالنسبة لتأنيده المرتقبة ، هو جزء من الصورة العامة التي تدعي وصف الافعال المسؤولة للانسان وصفاً كاملاً صحيحاً ودقيقاً .<sup>١</sup> وجزء متمم لهذه الصورة ، وعلى ناتوية أهميته بالنسبة للأمر السابق ، هو أمر موضوعي .

(١) أُلجج ذاته ، ص ١٥٣ ، وكللك ، العلامة ضد الاثم ، الكتاب ٢ ، فصل ٢٩ ، ص ٢٨٥ من طبعة روما .

ويظل ، كذلك ، ذا فعالية قوية . فلك لأننا نصر على التمييز الصارم الهام بين الاختيار الحكيم الموزون والصامد ، وبين الاختيار الموهوس اللامبالي غير الموزون وبالتالي غير الصامد . ويزيد في حبر رثاء صابرنا عليه أنه تمييز يقول به حتى العامة من الناس . وفي هذا برهان على أصالته .

وإلى ذلك فهو يلزم للموضوعة - المخرج الذي نرتبه بديلاً بفئنا عن الانزلاق في مهاوي الاستخفاف من جهة ، ومن جهة ثانية ، عن التعلق بحبال المطلقة تعلقاً طويلاً تقريرياً قد يكون ، بصفته يخرج عن نطاق الاسئلة الاصلية التي تستطيع منهجيتنا معالجتها بمزولة فنثبت من حقيقتها الموضوعية والوجودية ، وهما من غاليق المغيلة .

وقضاً عن ذلك أنه يعيد الطريق للمسيرات التي تتطلبها غالباً الوسائل السيئة وأحياناً الغايات السيئة ، لتصبح مقبولة في الدرجة الأولى تجاه ضمير الفاعل نفسه ، وبمعناها ، تجاه المجتمع الذي يظل الفرد العامل ، والعمل ، والقيم ، والمبادئ ، التي تحمل من هذه الأمور جميعها عناصر تشيع الصحة في الجسم العام .

## ٥ - الموضوعية في ميزان الاختبار :

أ - ولدن والمخرج الموضوعي . ان هلف ولدن من كتابه لفة السياسة هو هلف مزوج بنعم شطرا احدهما الآخر . فالشطر السلي منه هو التخلص من « الغايات المتافيزيكية » . والشطر الالجبلي هو « تبيان الاسس الاصلية للنزاعات السياسية بين الشيوعيين والديمقراطيين » ، واعطاء بعض الاشارات والعلامات الدالة إلى الطريق التي يسلكها من يعني تقييم الاحكام السياسية «<sup>(١)</sup>» . وفي من الاشارة إلى أن كلا هذين الشطرين ذو علاقة علمية بمحاولتنا هذه في تقييم الواقعية السياسية وترميمها .

### 1 - اللغة والمنطق :

لاصطاء هذه المحاولة المزوجة ، التي يقوم بها ت . د . ولدن في هذا الميدان حقها من الاعتبار ، لا بد من عرض لبعض الملاحظات المتعلقة باللغة ، والتي تهني عقل الفارسي للتقييم غير المنحاز لأرائه . « شهد القرن الماضي حدوث تغيير كبير في أساليب معتنى الفلسفة وفي غاياتهم . . . ما حدث هو ان الفلاسفة قد أصبحوا أكثر وعياً وتنبيها لطبيعة اللغة »<sup>(٢)</sup> .

« والرموز ، عناصر البعيرة الانسانية ، تكون دقيقة بمقدار ما نريد لها أن تكون في مجال تطبيقها . وواضح ان درجة من الدقة والدقومة ضرورية لهذه الرموز اذا قصد بها أن تحقق بعض الاهداف . كان نمكنا من التعامل بعضنا مع بعض . فهذا الاتصال ببعضنا البعض لا يمكن أن يتم ما لم نقدر ان نصف بشيء من الدقة ما نسمع وما نرى . ولكننا مع ذلك ، لا يمكننا أن نمين المقدار من الدقة والدقومة الذي لا مهرب منه ولا مفر ضرورة من ضرورات الاستعمال العطن لملء الرموز . وكوشعت جميع اللغات بالدقة ذاتها التي تتمتع بها رموز المنطق والرياضيات ، ومن

Widdon, T.D., Ibid., p. 15 (١)

Ibid., p. 9 (٢)

حق ، بطبيعة المهات الخاصة التي تقوم بها ، أصبحت تلك اللغات وسائل غير ذات فعالية في محادثاتنا العادية وإستخداماتنا . وربما لقد ذلك إلى جعلها وسائل لا يصح حتى استعمالها .<sup>(١)</sup> **II - اللغة التقنية واللغة :**

وتتميز اللغة العادية ، في رأي ولدن ، لا عن المطلق فصب بل عن اللغة التقنية كذلك : « اننا نقدر ، اذا رأينا ذلك مناسباً ، أن نعطي الكلمة معنى دقيقاً . وعندها ، تصبح كلمة تقنية أو نصف - تقنية لاثيوبيا شواالب الغموض وقلة الوضوح . ولقد أصبح هذا التقليد المتبع شائعاً ، وخصوصاً فيها يتعلق بالتعبير القانونية . وطالما قلنا ذلك جنباً إلى جنب مع بقاء الاستعمالات العادية للألفاظ ذاتها . من أمثال هذه المباشرة المتلازمة للتعبير التقني والتعبير العادي ما يختص بلفظة « غش » أو بلفظة « الملكية الخاصة »<sup>(٢)</sup>

وفضلاً عن ذلك نضطر إلى التمييز بين مفهومين لكلمة « يحدد » أو « يعرف » . « ينبغي أن نميز بين استعمالين لكلمة « يعرف » . قد تعني « أن يُقرَّر ، مرادف اصمي ل . . . » ، وقد تعني « أن يُعطى الاستعمال العادي ل . . . » . أن تعرف بالمعنى الاول هو ان تجد كلمة أو عدة كلمات يمكنك أن تستبدل بها الكلمة المعروفة دون أن يتأثر بذلك صحة<sup>(٣)</sup> ( أو خطأ ) الجملة التي ترد فيها تلك الكلمة . وأن تعرف بالمعنى الثاني ، هو أن تذكر أمثلة لجمل ترد فيها تلك الكلمة فتساعد ، بذلك ، على توضيح المهمة<sup>(٤)</sup> للمنطقية التي تقوم بها تلك الكلمة .<sup>(٥)</sup>

ب - العبر :

والآن ما هي العبر التي نكتبها من هذه الملاحظات المتعلقة باللغة ، واللغة التقنية ، والتعريف ؟ لتضح تلك العبر ، دعنا نستعرض مدى تأثيراتها عندما تطبق على مسائل تقليدية معينة .

I - التحرر من الكثير من المسائل الفلسفية المستعصية :

وفي رأي ولدن ، تلك هي بعض نتائج تطبيقها . فيقول : « لقد انتهى المتهنون الحداثيون للفلسفة إلى الاختناع بأن أكثر المسائل التي وجدها ملغفهم مسائل لا يمكن التغلب عليها لم تنشأ عن أشياء غريبة وعجيبة في العالم ، ولا يمكن ، لذلك ، تفسيرها . لقد نشأت بالأحرى عن مزايا غريبة عجيبة للغة التي نستخدمها في وصفنا لهذا العالم .<sup>(٦)</sup>

(١) Ibid., p. 22

(٢) Ibid., p. 23

(٣) يعني لذا كتبت الجملة قبل هذا الاستبدال صحيحة بظمت صحيحة بعد هذا الاستبدال . وإذا كتبت خطأ بظمت خطأ .

(٤) أو بالأحرى للمهات المتصلة التي تقوم بها الكلمة موضوع البحث .

(٥) Ibid.

(٦) Ibid., p. 9

ولكن يتخلص ولدن من عديد من هذه المسائل التي وجدها الفكر الفلسفي التقليدي مسائل لا يمكن التغلب عليها ، ينبغي أن يلجأ إلى مبدأ التحقيق مقياسا للمعنى الموضوعي التجريبي . ولكن بحث هذا الأمر ينبغي أن يؤجل الآن .

يكفيها الآن ، لتحقيقا لأهدافنا المباشرة ، أن نرمي نظرة سريعة إلى النتائج التي يؤمل ولدن الحصول عليها من تبنيها لنظير اللغة الطبيعية مفتشا عن بعض المسائل الأصلية ، وتحليلها ، بحثا عن أجوبة معقولة مقبولة .

## II - للالفاظ استعمالات هي معانيها :

في الدرجة الأولى ، يعتقد ولدن أن للكلمات استعمالات فحسب ، وبالتالي معانيها مترادف استخدامها<sup>(١)</sup> .

من زاوية مقصده التهجيمي يعني هذا الاعتراف رفض التمييز بين استعمال الجملة من جهة ومعنى هذه الجملة من جهة ثانية . المعنى والاستعمال هما وجهان لشيء واحد . وربما لا يكونان حتى وجهين . المعنى هو الاستعمال ، والاستعمال هو المعنى .

## III - الجمل المفيدة هي رموز اتصالية :

وفي الدرجة الثانية ، تكون الجمل المفيدة « رموزا اتصالية »<sup>(٢)</sup> مع العلم ان مقدار هذه الاتصالية يقل ويكثر حسب الظروف ، وكذلك مداها .

ومرة ثانية ، نرى أن لهذا القرار منحى تهجيميا تهديبيا . انه يرفض ان تكون الجمل المفيدة « تعاويذ سحرية »<sup>(٣)</sup> او حتى « علامات طبيعية » . على الغالب تكون هذه الجمل رموزا اصطلاحية . ينبغي أن نجرد اللغة ، بكلمات مغايرة ، من ظلال معانيها السحرية والملزلة الزمما تلما .

## IV - التفسير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية :

وفي الدرجة الثالثة ، واستطرادا من التقطعتين السابقتين ، نستنتج ان الرموز تتغير ، وانه من الطبيعي أن تتغير<sup>(٤)</sup> .

ومن زاوية مهمته الانتقالية الثورية ، يعني هذا الاستنتاج رفض الصفة الصوفية السحرية<sup>(٥)</sup> ، « او المقدسة غير المتغيرة »<sup>(٦)</sup> او المستغربة<sup>(٧)</sup> لا عن هذه الجمل والرموز فحسب بل عن تغيراتها كذلك .

Ibid., p. 19. (١)

Ibid., p. 22. (٢)

Ibid., p. 51. (٣)

Ibid., p. 20. (٤)

Ibid., pp. 24, 49. (٥)

Ibid., p. 22. (٦)

Ibid., pp. 164-165. (٧)

نعم انها ينبغي أن تتمتع بشيء من الاستقرار . ولكن هذا الاستقرار لا يحتاج إلى « تفسير كوني أو ديني »<sup>(١)</sup> . وسرى أن من نتائج ما سبقت الإشارة إليه ، يصبح من الأنسب أن نفضل تعابير مثل « من الواضح أنه صحيح »<sup>(٢)</sup> على « ذاتي الوضوح » أو « حدسي » . وذلك لأن التعبيرين الآخرين يوحيان بشيء من « الغرابة » أو « السحر » .

ويصبح ، تبعاً لذلك ، قولنا على حجة ما إن لها « صدى مستغرباً غير مألوف »<sup>(٣)</sup> انتقاداً وجيهاً .

وفضلاً عن ذلك يصبح كل ما يرمي ، في موطن توضيح فكرة ما ، أو اسناد استنتاج بجملة حاسمة الأهمية مثل « كذا هو أمر هام » ، هو التنبيه إلى ما يعني عندما يقال : « . . . هو مهم » أو « انه لمهم ان . . . » أو تعابير مماثلة : نعني « ذلك شيء تافه » أو « ذلك شيء حيوي » أو « ذلك شيء ضروري » .<sup>(٤)</sup>

ولا شك بأنه أصبح واضحاً الآن ان طريقة هذه صفاتها لا يجمعها بالطريقة الهندسية إلا الشيء القليل القليل . وستعرض ، وعن كتب ، لمعالجة ولدن للطريقة الهندسية في هذا القسم من بحثنا .

#### ٧- تعرية اللغة السياسية من ظلال معانيها المستغربة والسحرية والصوفية :

وعطينا ما مر من آراء الانطباع بأن ولدن سيحاول تعرية التعابير والكلمات والجمل السياسية ، وبالتالي ، السياسة ، من أصدائها وظلال ألوانها المستغربة والتقليدية والصوفية والمقدسة . وستهيء هذه التعرية بدورها ، ومن زاوية منهجية ونفسية ، الجو الذي يحتاج ولدن إليه ، ليقوم ، في إطاره وشروط مناخه ، بالمقابلات الحاسمة أو شبه الحاسمة بين الجميع والتقييمات والاحكام السياسية من جهة ، وبين الجميع والتقييمات والاحكام المتعلقة بلعبة الكريكت ، أو بالشطرنج ، أو بتلوق الخمرة ، أو بتقليد قيمة الآثار الفنية ، كالرسوم والتماثيل ، من جهة ثانية<sup>(٥)</sup> .

#### ٧١ - حدود النقاش المسؤول :

وأفترض ، فضلاً عن ذلك ، ان مناقشة بين فريقين لم تنته فعلاً بصدد تلك الاحكام . أفترض مثلاً ، أنّ معترضاً يلعب في مناقشته إلى حد القول : « حتى ولو كان ذلك قانوناً ، فأنني لا أرى لماذا ينبغي أن أخضع له . مطيعاً » عندئذ يقول ولدن ، وكأنه يرسم بذلك الحدود التي لا يمكن ، شرعاً ومن زاوية طريقته ، ان يتعداها المتناقشون : « التعليق الوحيد الممكن وقتئذ هو : « حسناً ، هذه بريطانيا

Ibid., p. 28 (١)

Ibid., p. 16 (٢)

Ibid., p. 10 (٣)

Ibid., p. 155 (٤)

Ibid., pp. 160-161 (٥)

العظمى التي تعيش فيها ، أليس كذلك ؟ <sup>(١)</sup>

فهذا الوضع السياسي يشبه بالضبط وضع لاعب الكريكت الرياضي الذي يسأل : « لماذا ينبغي ان أتصاع لأوامر الحكم ؟ » « بأي حق يطرفني من اللعب ؟ » . المجيب عن هذه الأسئلة يلجأ إلى تفسير قواعد اللعبة وما أشبه . وأبعد من ذلك لا يمكن احدا ان يفعل شيئا - اللهم الا ان يقول : « هذه لعبة كريكت . أليس كذلك ؟ » <sup>(٢)</sup>

## VII - التمييز بين المسائل الفلسفية والمسائل غير الفلسفية :

العبرة المنهجية من هذه المفاصلة هي عبء مزدوجة ، في شقها الاول تبين ضرورة وضع حدود لأي جدل او مناقشة او نزاع . وفي شقها الثاني تقترح بعضا من القواعد التي يصح تبنيها في محاولة رسم هذه الحدود . وهكذا فممكن ولذن ، بالاستناد إليها ، ان يميز ، كما يفعل بالفعل ، بين المسائل الفلسفية <sup>(٣)</sup> والمسائل غير الفلسفية . وكل مسألة تسال بعد الوصول إلى تلك الحدود هي أسئلة مرفوضة في شرح تلك الطريقة وقواعدنا الكتابية .

## ٦ - التقييمات السياسية :

### أ - المشتركات بين التقييمات السياسية والتقييمات غير السياسية .

ولا تنتهي مسؤولية المنهجية الامامية بالتمييز بين الاصيل وغير الاصيل من المسائل في حقل ما . أنها تعدى ذلك إلى رسم الطريق الذي ، ثورتج الدارم أو الفاعل معاملة تتبعا حكما ووصيا ، لقاده إلى محجة الخلاص . ويظهر ان ما سبق بحثه يهيء لولدن الطريق الذي ، بسلوكه بحثكة وحكمة ، ينتهي به إلى معرفة مطلوبات التقريرات والاحكام السياسية :

« ما نحتاج إلى عمله هو تفسير أوجه الشبه بين المتقابلتين : المنظمات السياسية السريسية الفاضل من المنظمات السياسية الاسبانية ، من جهة ، و « سميت هو لاعب الفاضل من جرونز من جهة ثانية . »

« من الواضح ان هذا السؤال <sup>(٤)</sup> ... هو سؤال فلسفي ... وقد يفيدني ان استنبق استنتاجي قائلا بأن الاختلافات بينهما هي اختلافات بسيطة جداً . وأما أوجه الشبه بينهما فهي عظيمة . » <sup>(٥)</sup> وهذه المشتركات بين المتقابلتين - الجملة السياسية التقييمية والجملة التقييمية المتعلقة بلاعب

(١) سترى ، لها بعد ، ان نرسمنا للواقعية بمد ولدن هنا بجواب مشروع وقد يكون مقبولا ايضا . ينطلق هذا الجواب من فكرة الالتزام . لقد التزم ، فلك فلاب للنقاش لحكم الحكم ، ومنعها وجعل المبالاة ، بلطاعت لقوانين اللعبة . والملك فينهي ان يتبل بالحكم . وما يصح على قوانين الألعاب الرياضية يصح ، ودعا بقوة اشد ، على القوانين السياسية والمطالب الادبية الاخلاقية . راجع كذلك الفصل السادس من هذا المؤلف مقطع : ٤ : د .

ibid., p. 57 (٢)

ibid., p. 160 (٣)

(٤) اي السؤال : اينما الفاضل المنظمات السياسية السريسية ام للمنظمات السياسية الاسبانية ؟

Op. Cit (٥)

الكريكت - هي أوجه شبه ذات أهمية تذكر .

- لتأتج هذه المشتركة :

### I - التخلص من النفايات المتأفزين يكية :

فهي ، أولا ، تسحب ولدن على تحقيق هدفه السلبى - أى أن يتخلص من النفايات المتأفزين يكية في محاولة تتجنب مسا وفي الوقت ذاته التعلق بحبال الذاتية أو الشكية الواهية من جهة ، والاستسلام للمطلقات من جهة ثانية :

« بكلمات مغايرة ، اننى لا أعتقد بكنى لا يد لي منطقيا ، ويحكم وفضي للأمس السياسية أو العقائدية ، ان أنكنىء على الشكية السياسية . »<sup>(١)</sup>

أما كيف يحقق ذلك ، فهو أمر سيزداد وضوحا مع تطور هذا البحث .

### II - المدافعة الامينة عن الحرية الديمقراطية :

وهي ، ثانيا ، تنقله من تهمة التكر للامانة الفكرية - التهمة التي يستجلبها دفاعه عن أمس الديمقراطية دفاعا لا يستند إلى اعتقاد تخلص وراسخ بها :

« لو كانت تلك هي الحالة ، لكان هنالك بعض المبررات التي تدفعنا إلى استخدام بعض الجميع للفتنة ، على كونها غير سلمية وصحيحة ، مؤملين بأن نقتنع القراء بأن العقائديات الديمقراطية هي أفضل من العقائديات الشيوعية وأنوى . وربما كانت هذه المحاولة أكثر فعالية من أن نقول ، ونجمل عن أي ادعاء آخر ، نحن نميل إلى الديمقراطية والنظم الديمقراطية ونود أن نراكم أنتم أيضا نميلون إليها . ولكن الحالة ليست يمتوس منها إلى هذا الحد . »<sup>(٢)</sup>

وإذا كان هذا بالضبط هو ما كان يقوم به لو اخفقت محاولته المدروسة هنا ، فهل تصبح الضبط السياسية إذا نسبة كليا ؟ إذا اتفق واستخلص احد هذا الاستنتاج مما سبق ذكره ، قائمه ، بذلك ، يخلط بين بحث في طبيعة السياسة وبين بحث مغاير له كل المغايرة - أعني البحث في طبيعة ولدن . واستنتاج كهذا هو عطا واضح ، مبيّن ، كما هو بالفعل ، على خطأ منهجي فاضح .

### III - تفهم طبيعة السياسة :

وهي ، ثالثا ، تساعدنا على تفهم طبيعة السياسة تفهما عميقا . فالتقنيات السياسية ، على كونها عمليات زكية تعقلية ، ليست مع ذلك ، « شفا من التنظير التصوري العقلاني »<sup>(٣)</sup> ولا منها عندما نمرك « الاحجيات » تعريفنا تقنيا ، أي عندما نميز بينها وبين « الصعوبات » و « المشاكل » :<sup>(٤)</sup>

« وحتى حالة الاتفاق الدائم بين جميع المحكمين على الجواب ، الحالة التي نعرفها في اطار حزانير

1. Ibid., pp. 60, 156 (١)

Ibid., p. 160 (٢)

Ibid., p. 161 (٣)

Ibid., pp. 75 ff (٤)

الكلمات المتقاطعة ومائل البريدج - « حتى هذه الحالة لا تتوصل إليها في اطار التقسيم السياسي أو النقد الفني . »

« في الواقع هي غلطة أن نستخدم كلمة « جواب » على الإطلاق . لأن ذلك يوحي بفكرة أن المطلوب هو حل لحزورة . وليس عمل الناقد الفني أو للمعلم أن يحمل الحزازير . »<sup>(١١)</sup>

ما ينطوي عليه هذا القول من عوامل ذات زنة وعلاقة « بالنظرية السياسية » ، هو أمر هام جداً صممت جلوهه وتشعبت خصوصه . أنه يساند رفض الامكانية المفتوحة أمام التفكير السياسي بصيغة نظرية سياسية توالدية - أي نظرية عامة شاملة نقدر أن نستنبط منها نظريات أقل شمولاً .

## ١٧ - وصايا منهجية :

وتلك التفكير التليلدي من أمراض وأوهام متعلدة . اما الموقف الذي نقود ولندن إليه طريفته بالنسبة لبعض هذه الاوهام فتعبر عنه الوصايا التالية :

أولاً - أن نتطلب مقاييس معصومة عن الخطأ هو مطلب غير ذي معنى أو بال .<sup>(١٢)</sup>

ثانياً - ليس هنالك اختبار واحد أو مجموع من الاختيارات المعصومة الذي ، متى اتفق ووفقت به لجاء نظرية ما ، يمكنك ، مستنداً إليه ، من تقرير صحتها .<sup>(١٣)</sup>

ثالثاً - « يتدرجاً وجود القوانين التسمانية البسيطة . »<sup>(١٤)</sup>

رابعا - وليست هنالك مقاييس شاملة التطبيق .<sup>(١٥)</sup>

وجميع هذه الاعتبارات ، ينبغي ان تذكر ، هي اعتبارات يشترك بها التقسيم السياسي بالتقسيم غير السياسي - النقد الفني ، الحكم على نوعية الحجرة ، وتقرير من هو اللاعب الأهمر .

وترتبط هذه الاعتبارات في الحالاتين : السياسية وغير السياسية ، بحكم أو لجنة حاكمة تتشابه ايضاً مهياتها :

« ولأن ، وكما ان هنالك خبراء يتهنون فن الحكم في نوعية الرسوم والصور الفنية والسفونيات ، كذلك هنالك خبراء اختصاصيون في الحكم فيما يتعلق بالمنظومات السياسية . ومهمتهم تشابه ، إلى حد بعيد ، مهمة اللجان التي تقوم بانتخاب المرشحين واختيارهم لمراكز معينة ووظائف . وهذه المهمة تنطوي ، في الخصوص ، على التنبؤ<sup>(١٦)</sup> بالنتائج الممكنة المحتملة للأعمال السياسية ،

Op. Cit. (١١)

Ibid., p. 150 (١٢)

Ibid., p. 51 (١٣)

Ibid., p. 173 (١٤)

Ibid., pp. 155-156 (١٥)

(١٦) ونقص هذا التنبؤ العلمي ( لا الرهائي أو الالهي ) أي استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها . راجع الفصل الثاني ، مقطع « التنبؤ » من هذا الكتاب . والأصح ان هذا ليس « تنبؤاً » بل « توقفاً » أو « تقديراً » احتمالياً .



وعلى ابداء رأي في مناسبة او عدم مناسبة هذه الاعمال في موضع معين وزمن معين .<sup>(١١)</sup>

## V - مهمة الحكم المزدوجة :

وما هي ، تفصيلاً ، هذه المهمة المزدوجة التي تقوم بها اللجان الفلحة المتخبة للمرشحين المناسبين ، المهمة التي ينبغي ان يبرع افي ممارستها الاختصاصيون السياسيون ؟  
« العملية التي يمارسها اعتيادياً اصحاب العمل والمجالس المسؤولة عن التعينات في بعض المراكز ، واللجان المتخبة للمرشحين المنسبين ، وبعض المكلفين بالتقنيات والتقديرات - العملية التي تساعد على تحقيق غاياتهم هي عملية مزدوجة .<sup>(١٢)</sup> »

## VI - التحقق من ميول او عادات :

في المرحلة الاولى تدور هذه العملية على محور التحقق من وجود ميول وعادات وخصائص في الشخصية موضوع الدراسة . إنها العثور على اجوبة للأسئلة التالية او ما يشبهها :

هل الشخصية المدروسة « مجتهدة » ، « مخلص » ، « شريفة » ، « ذكية » ، « يوثق بها » ؟  
ويمكننا ان نضع هذه الاسئلة بكلمات مغايرة تربط بينها وبين التفكير المنطقي بشكل يهيء معه الدارس الموضوعي للقضية صيغة معادلات تثبتها او تدحضها الاختبارات التجريبية . وهكذا تربط بين السياسة ، او الاجماعيات اجمالاً ، وبين الاسلوب العلمي للبحث والاستقصاء :

« ينبغي ان يتفق على ان ما تقوم به تلك اللجان هو اولا التثبت من جملر اعتيادية ميولية ، مثل  
« اذا ... لكائن النتيجة ... »<sup>(١٣)</sup> و « أي » اذا عملت كذا وكذا ، كانت النتيجة كيت وكيت . »

والاجوبة عن مثل هذه الجمل ، الاجوبة التي تخضع مباشرة لاختبارات تجريبية ، او تنبثق مباشرة ، او بطريقة غير مباشرة ، من هذه التجريبيات هي اجوبة تتعلق بالتصرفات المحتملة المتوقعة من جهة المستخلصين ، او بالاحرى المستخلصين تحت ظروف معينة .

من المتوقع مثلاً ، ان يشتغل حسن باجتهاد ومواظبة وانتظام ، او ان يلعب مع فريقه بتعاون واتسجام ، او ان يجمع الارقام جمعاً صحيحاً ، او ان يطبع على الآلة الكاتبة كلاً وكذا من الكلمات في الدقيقة و ...

## VII - تعيين القيمة النسبية لهذه الميول والعادات :

وفي المرحلة الثانية تركز العملية المدروسة على « تقييم » القيمة النسبية للمزايا التي عرّجت في المرحلة الاولى<sup>(١٤)</sup> وتعيينها .

Op. Cit., p. 168 (١)

Ibid., p. 152 (٢)

Ibid., p. 153 (٣)

Ibid., p. 152 (٤)

### ج - التخلص من النسبية الذاتية :

وينبغي الاعتقاد ، حسب تفكير ولدن ، بأن هذا التقييم يتطوي على ذاتية مفزعة . فليس هنالك على ما يظهر من شيء شخصي ، سري ، أو ذاتي يتعلق به<sup>(١)</sup> . يدور البحث في هذه المرحلة من العملية حول مركز مبرر عنه بـ « اعتقد أنه مهم » لا بـ « أميل<sup>(٢)</sup> إلى » أو « أحب » . وهنالك فرق هام بين « هذا مهم » وأنا « أرغب في ذلك » .

و « اعتقد هذا مهما » لا تترادف « أنا أرغب في هذا » .<sup>(٣)</sup>

### ١ - انتقاد متوقع : مفهوم « مهم » ؟

المقابلة التي يقوم بها ولدن بين التعبير « الحكومة البرلمانية هي نظام سياسي جيد » والتعبير « جرون هو لاعب جيد » أو « طيب جيد » قد تلافي من يتحداها . رب قائل بأن المظاهرة المشتركة بينهما هي « ظاهرة سطحية جداً » .

« أما السبب الرئيسي للكامن وراء هذا الادعاء فهو ان التعبير الثاني يمكن التثبت من صحته او عدم صحته بطريقة لا يمكن ان نخضع لها التعبير الأول لكي نتحقق من صحته او عدمها . التعبير الثاني يحاكم ، بينما الأول لا يمكن ان يحاكم ، بناء على الغاية أو الأهداف التي يقصد اللاعب أو الطيب تحقيقها .<sup>(٤)</sup> »

### ١ - جواب ولدن :

ولكي يخرج ولدن من هذه الصعوبة يلجأ إلى مقارنة السياسيين بالفنانين<sup>(٥)</sup> . فعندما ينشأ اختلاف في الرأي ، يقول ولدن :

« لسنا لحسن الحظ نمتصنرين تماماً إلى موارد . أقدر مثلاً ان أستعري انتباهك إلى نقاط قد تكون غابت عنك . ونقدر معاً ان نندارس مؤلفات المهنيين الاختصاصيين واعمالهم . كما أننا نقدر ان نزيد معلوماتنا للموضع القائم بواسطة اساليب الاستقصاء المعتادة . وبالطبع توجد حدود لهذه العملية ، غير انها ليست بمعتر تماماً ، او بقليلة الجنوى كما يعتقد البعض .<sup>(٦)</sup> »

### II - نقد :

إلى أي مدى هي غير ذات نفع تلك العملية ؟ هذا سؤال يتعلق بدرجات فاعلتها . وهو سؤال يختلف الجواب عليه باختلاف الظروف ذات العلاقة العلمية بموضوع تلك العملية . ولكنه من باب

(١) Ibid., pp. 151, 152, 154.

(٢) ينبغي ان يميز بين معنيين « ليل » ، الأول هو ما يعادل الكلمة الانكليزية Disposition وهو الميل ذو الجذور العميقة في طبيعة الشخصية الإنسانية والذي قد يتطور في حالة متيمة . والثاني ، هو الميل لتأليل لكلمة « like » في جملة « I like it » أي الميل بمعنى الرغبة المؤقتة . الميل بهذا المعنى الأخير ذاتي شخصي .

Op. Cit., p. 154.

Ibid., p. 161.

Ibid., p. 165 ff.

Ibid., p. 171.

العلم اليقيني ان ولدن لا يدعي ان عملياته تفضي النزاعات . انها لا تضمن الانتهاء بالمخلفين بالرأي حول قضية ما الى اتخاذ رأي موحد ، كما أنها لا تضمن فض النزاع القائم بين فريقين فضاءً يفرض احترامه عليها معاً فينتهي ، بذلك ، النزاع . وفوق ذلك ، فهي لا تبين المبادئ التي تدين المسؤول عن التلؤك عن قبول الحكم العادل . ولذلك تبقى الوصايا المنهجية التي يقدمها ولدن ناقصة . وهنا تبدأ بعض ، وربما أهم ، مميزات هذا الترميم .

غير انه ، وان كان لا يضمن فض النزاعات ، لا ينكسر على اليأس من الدخول في النقاش .  
يشار إلى هذه الفكرة في المقتبس المشار إليه سابقاً .

وعندما يثار السؤال : « متى يرر تدخل الأجنبي بالنظم السياسية المعتمدة عند شعب ما ؟ » ،  
يجيب ولدن :

« انه لممكن ان تختلف ، كما تختلف الدجان المعنية لاختيار بعض المرشحين ، فيما يتعلق بتقدير الأهمية النسبية لبعض العناصر المتطوى عليها الانخراط الناتج عن الدراسة والمشاورة والمقابلة للمرشحين . وهناك مجال أوسع للاختلاف بالرأي حول الأمور السياسية . لان الناس يختلفون فيما بينهم على الأهمية التي يعطونها للنتائج طويلة المدى ويعملته بالمقابلة مع النتائج قصيرة المدى والمباشرة لعمل ما . »<sup>(١)</sup>

وقد يكون هذا واقعاً يؤسف له ، ولكنه واقع ينبغي ان نتنبه له على كل حال :

« أنني لا أرى الأسس التي تدعم توقعاتنا او ادعائنا بأننا نقدر ان تمتع بدرجة من اليقينية اكبر من هذه الأحكام .

« ليست هناك قواعد عامة او مبادئ مجازة تساعدنا على الحكم الفرضي هنا . . . ولكن لدينا تعميمات استقرائية كافية تحولنا حق الاستنتاج المأمون بها . »<sup>(٢)</sup>

وننتهي إلى النتيجة ذاتها من دراسة الاعتبارات التالية : ينبذ ولدن السؤال : هل النظام الديمقراطي الانكليزي نظام جيد ؟ كما ينبذ السؤال : هل هذا النظام أفضل من النظام السوفياتي الروسي ؟ وذلك لانها ، في عرفة ، غير فلسفيتين . وقبل ولدن بالسؤال : هل الشيوعية أفضل من الديمقراطية ؟ - على ما يتضمنه جوابه من صعوبات تساوي ، اذا لم تزد عن ، صعوبات السؤالين السابقين .

أما جوابه على السؤال العملي : ما العمل ؟ أيها تساند من هذين النظامين ، الشيوعي أم الديمقراطي ؟ فهو كما يلي :

« في الواقع ليس الوضع مثير للمخاوف . لكل منا مقاييسه واختياراته التي ، بدون اثنى شك ، هي بدائية محشوشة وتقريبية ، وتخدم ، مع ذلك ، الأغايات التي تخدمها لها . أي نزاجع الاصول وندرسها بغية التثبت من مدى صحة الاستنتاجات التي توصل إليها المختصون الثقات بعد

Ibid., p. 178 (١)

Ibid., p. 179 (٢)

اعتمادهم على استقصاءات كاملة .<sup>(١)</sup>

#### ٧ - استخلاص :

لذلك، ولأن استنتاجنا صريح في أن ولدنا لا يميل إلى اليقينية المطلقة فيصدر أحكاماً يفترض بأنها ملزمة على الفريقين المتنازعين ، ولأنه لا يعتقد أن الحالة في فض النزاعات أو التوصل إلى التلويك بين رأيين متناقضين هي حالة يشوب منها تماماً ، فانه ، في عرفنا ، قد مثل على مخرج بين المطلقة والاستخفاف ، وأوضح أنه يتبنى الموضوعية . ويظهر ذلك في وصفه لمرحلتي المهمة التقييمية : الأولى ، التثبت من مبول تصاغ بجمل شرطية تربط موضوع البحث مباشرة بالاختبار - والثانية ، الحكم المستند على ما يتضمنه القول « هذا مهم » بالمقابلة مع « أميل إلى هذا » . وتنتهي عند هذا الحد أسهامات ولدنا المنهجية لشكلتنا المتعددة الأبعاد .

وهذه الأسهامات ، على أهميتها ، تبقى بحاجة إلى تدعيم وترميم لتفي بأغراض المعضلة التي نجاهه .

---

Ibid., pp. 175- 176 (١)



## الفصل العاشر

# تَقْيِيمُ وَتَرْمِيمُ

ان القواعد التي يقدمها ولدن تبديء من الجهة العملية التجريبية . فهي للملك وعلمياً ، خطوة موفقة على السبيل القويم . وهي أيضاً تحاول ان تسند الاعمال الانسانية إلى مفهوم الحقيقة فتربط بين السياسة والعلم بقدر ما تتوفق في تقرير ذلك . وهي أيضاً تربط السياسة بالاخلاق عن طريق العدالة .

ويرفضها لامكانية تقرير الاعتقاد اليقيني الذي يساعد المحارب على التضحيات التي تتطلبها الحرب وبالتالي النجاح ، فهي ترفض المطلقات وبعض مقاييسها . كما انها لا تتبنى الذاتية النسبية القاتلة التي تفقد ، عن طريق او عن آخر ، إلى الاستخفاف . ويمكن هذا في لميزها بين « المرغوب فيه » و « الملهم » .

### اولاً - الشطر الإيجابي :

#### ١ - تقتصر إلى تقرير الحماس :

ويقطع النظر عما تتوفق به من النواحي العلمية والمنطقية ، تظل وستبقى ما لم نطعم ، فقيرة جداً من الناحية النفسانية . انها تنظر إلى مصدر للقرّة الزاخرة الدافقة التي لا يمكن ان يتم نجاح مرموق في الاجتهادات بلومها .

ان الشطر لجهة من الجهتين المتنازعتين يفقد تلك الحموة من الاندفاع والحماس عندما لا يتلازم والاعتقاد اليقيني بان الحزب الذي يحارب معه او الحلف الذي يحاول تحقيقه سينتصر لا محالة في النهاية . ويلعب البعض إلى ان هذا الاعتقاد هو ذاته عامل كبير الاعمية في تقرير مصير الحرب او النزاع او النجاح في تحقيق الهدف . انه لطلب سروري ، حتى لو لم يتم النجاح ، لاسهام المتقد به اسهاماً فعالاً تكثر تضحياته وتعمم على سبيل الوصول إلى تلك النجاح - وقد يقول هذا السبيل .

ومهما تكن شوائب المطلقة كثيرة من السزاوية المنهجية فانها تظل من هذه الزاوية - زاوية التفسيرات ، ذات اسهامات جليلة ، فثبتت المعتقدات ، والركون إلى الوثوق بالنتائج في النهاية ، والاعتماد على أن المجاهد يسير التيار التاريخي العام ، هي من أبرز اسهاماتها التاريخية . كانت ولا تزال عند البعض دعامة مساندة متينة وموئل اطمئنان يُقترأ اليه .

ان التردد من جهة السياسي ، ذلك التردد الصادر عن عدم الاعتقاد اليقيني بقضية ما ، هو امر خطير جداً ، وأحياناً هو قاتل حقا . وهذه من الصفات المميزة والخاصات بالجمهورية في السياسة . يحاول ولدن ان يعرّي السياسة من الظلال السحرية او القلمية او الصوفية او الغريبة . وهذه المحاولة حسنة كثيرة ولا شك . ولكن هذه الحسنات الباقية من عملية التعرية تحتاج ولا شك إلى مساندة مشاعرية حامية ونفسية ديناميكية . وربما كانت من أبرز الصفات المميزة - وأقول الحسنات ، للمعادير السياسية التي يزهج ولدن اسمها بمدافع انتقاداته المتفجرة المهادنة .

فهل بالإمكان ان يؤلف بين هذه الحسنات وبين ما يحقق ولدن من مكاسب منطقية تعقلية في تحليله للسياسات ؟ وهنا ايضا يترك العلم ثغرة في النظرية السياسية - فهل يمكن سدّها بنجاح ؟ ان السياسي رجل الدولة ، متقبلاً بعض النصائح التي يقلعها ولدن ، لا يمكنه سياسياً ان ينتهي ، او للأسباب نفسها ، ان يتلذذ ، حيث ينتهي او يتلذذ ولدن . ينبغي ان يقتش عن مصدر للثقة ، للحساس المتدفع ، وللالتزامية الديناميكية في بقاع من الاعماق التي لا يسلط عليها ولدن انواره الكشافية . واذا توفّق في اكتشاف تلك المصادر ، فلا بد له من ان يتعدى الحدود التي رسمها ولدن للتصرف المسؤول إلى آفاق ارحب ومجالات أوسع .

ونبهس ولدن حقه اذا لم نشر إلى انه هو ايضا يمي أهمية القضية التي تُثير وجوهها . فهو ، مثلاً ، يميّز وعن حق ، بين الرجل الذي يتبع التعليمات والقواعد ، ورجل يتبع تلك التعليمات والقواعد ذاتها ولكن بطريقة خاصة . الفرق هام هنا لانه مفتاح إلى دراسة شخصية كليهما . انه لعلوم ان انساناً قد يطيع جميع القواعد والقوانين التي يشترعها له رجال الدين او رجال السياسة ويظل ، مع ذلك ، يعتبر انساناً ذا شخصية سيئة او على الاقل خير كافية او مرضي عنها . . . . .

« ان ذلك ليس مسألة اتباع وصية جليدة او قاعدة اضافية . انه بالاحرى اتباع طريقة معينة خاصة للقواعد او القوانين المعمول بها »<sup>١٧</sup>

هذا مثل واحد من عدة امثلة على عمق النظر الذي يظهره ولدن في دراسته المشار اليها . ولكن ولدن لم يلاحظ اخفاق تحليله النظرية الدقيقة والفلسفية العميقة في توليد الاسس التي تدعم هذه الطريقة المميزة الخاصة في تطبيق القواعد والقوانين . واذا كانت كلمة « الاسس » من الكلمات المفضوب عليها في لغة ولدن ، فاننا نضع الفكرة عينها بقلوبنا إنه اخطئ في تبريرها او على الاقل تبرير احدي عناصرها الجوهرية القوية - الحساس او الاندفاع ، عصب العمل الناجع للمشر .

(١) التوكيد لنا Ibid. p.

## ٢- هل تعرف الحقائق السياسية ام لا ؟

وتسائلت نظرياً ظاهرة ثانية من مظاهر موقف ولدن من التقييم السياسي . وتنسجم هذه الظاهرة ، نظرياً ومنطقياً ، مع مبادئه مغايرة مجملها ولدن بحلق ودراية . هذه المبادئ تشتمل مع ما تشتمل ، على :

أولاً ، أن نظرية توالدية عامة شاملة في السياسة هي امر غير قابل للتحقيق .<sup>(١)</sup>

ثانياً ، ان الحقائق السياسية لا تكتشف بتدريس الملل واستقصاء ماهياتها .<sup>(٢)</sup>

ثالثاً ، ان السياسة ليست نظاماً ينطلق ، كالمهندسة او الرياضيات او المنطق ، من مسلمات ويستهي ، عبر قواعد استدلالية ، باستنتاجات يقينية .<sup>(٣)</sup>

اما تلك الظاهرة فيمكننا ان نعبر عنها بالاستغراب التالي : في حياية اللطاف لا يقدر الدارس المحقق في كتابات ولدن ان يقرر براحة ضمير اذا كان ولدن يعتقد أن الحقائق السياسية تعرف ام لا ؟ !

صح انه يشير في غالبية الحالات إلى الثقة والمرشدلين . فيقول : « الاداريون الحبيرون في شؤون المستعمرات هم اجدر الناس بصيغة افكار عامة تقريبية واستقرائية تساعدنا على اسداء النصح فيها يتعلق بالنظم السياسية وبالحالات التي يكون فيها مبرراً ان نستخدم نفوذنا للضغط على الناس كي يسايروا هذا النصح . »<sup>(٤)</sup>

ولكنه يصح ايضاً ، وهذا ما يجير ، ان ولدن يعتقد بان لكل منا اختياراته الحياضية - الاختيارات التي يلجأ إليها في عملية تقرير صحة او عدم صحة امر ما .

والمقياس الذي يتناه هو شخصياً ، والذي يشير اليه احياناً ، وكأنه « تفضيل شخصي »<sup>(٥)</sup> ، او « رأي شخصي » او « حكم مسبق يتناه » ، يقوم على ركائز اربع :

الاولى ، وجود او عدم وجود الرقابة ،

Ibid (١)

Ibid., p. 33 (٢)

Ibid., pp. 34, 36, 170 (٣)

Ibid., 179 (٤)

Ibid., pp. 15, 176 (٥)

ب : وتصح هذه التهمة على المتبني التالي :

«This program is a response to the widespread demand for an alternative to the religions which claim to be based on revelation on the one hand, and totalitarian systems on the other. The alternative offered as a third way out of the present crisis of civilization is humanism<sup>6</sup> on respect for man as a spiritual and moral being.»

«Declaration of the Congress in Amsterdam, which inaugurated I.H.E.U. on August 26, 1956.»  
[International Humanism, Vol. III, Two, 1968, back of cover.



والثانية ، اشترع قوانين تقيد التعليم والترقية في البلد ، او العلاقات التي يمكن ان يقوم بها ابناء هذا البلد مع ابناء البلدان الاخرى ،

والثالثة ، الالتزام ببداىء لا تتغير ولا تبدل ( مطلقة ) - الالتزام السلي بغضى حق النقد والاعتراض .

والرابعة ، معرفة الطبقة التي تساند الحكام - اهي طبقة المتعلمين ام الاميين ام اولئك الذين يؤمنون بالخرافات .<sup>(١)</sup>

ربما اعترض ولدن على كلمة « حقائق » في سؤالنا الناقد السابق . انها كلمة توحى « بالجواهر » الميتافيزيكية ، ولو عينا بها ذلك ، لكان جواب ولدن عليها نفياً قاطعاً . وهذا معروف لدينا . اذن نحن لا نستعملها بهذا المعنى . اننا نضمنها بعض الصفات الموضوعية التي تفرض احترامها على المتزمن باحترام الحقائق . وبهذا المعنى للفظ « حقائق » يظهر ان ولدن غير واضح تماماً في كيفية معالجة القضية المثارة .

ولست هذه المقاييس بمجموعة ببداىء تجريبي بل تفضيلات شخصية فحسب - مع العلم انها تساندنا بعض النتائج الموضوعية . اما غرق ذلك ، نحقق في مهمتها مقياساً للحكم في شخصية السياسي وفي نوع الحكم الذي يتبناه : هل هو حكم صالح غير جيد ام لا<sup>(٢)</sup> .

« ان النظم التي تنجح عندما نمتحنها من زاوية تطبيق هذه المقاييس ليست ، بحكم هذا النجاح ، نظماً جيدة . ولا نقدر ان نستنتج هذا الحكم من ذلك الامتحان .<sup>(٣)</sup> »

ذلك لان غياب القوانين الملقية بالتصرفات السياسية « لا يضمن شيئاً ايجابياً جيداً .<sup>(٤)</sup> »

وبلغة الملاحظات طرفة خاصة في سياق الفكرة المركزية للبحث التالي .

### ٣ - حول « مهم » :

يتفق اننا نواجه الآن صعوبة اخرى في مرتقب ولدن .

لكي يتمكن ولدن من تقييم النظم السياسية والتصرفات الانسانية - وعلى وجه الخصوص السياسية منها ، بطريقة تتجنب جميع الذاتية ، يقدم تحليلاً واقعياً مؤثراً للتقييمات التي تقوم بها اللجان المسؤولة عن تعيين بعض الموظفين .

غير ان محور الحجج التي يقدم ، ويجعل الثقل فيها هو مفهوم « مهم » - وعلى وجه التخصيص مفهوم « مهم » بالمقابلة مع مفهوم « المرغوب فيه » . افترض ان سلمنا بان الجملة « اعتقد ان هذا مهم » تختلف اختلافاً هاماً عن « اميل لى هذا » او « ارجب في هذا » . تبقى اماننا مهمة قاسية صعبة - مهمة

T. D. Weldon, Ibid., p. 76 (١)

Ibid (٢)

Ibid (٣)

Ibid (٤)

الحكم بما اذا كان ذلك يتسجم مع المبادئ التي سبق ان ذكرنا - وعلى وجه التخصيص ، هل تنسجم اولا متطلبات الجملة « اعتقد ان هذا مهم » مع المبدأين التاليين : الاول ، ليس هناك اختيار او مجموعة اختيارات معصومة نستنتج براسطتها جواباً لا يقبل التصحيح فيما يتعلق بالاستقصاء والضمح حول التقييم السياسي ، خصوصاً اذا ما قورن بنوعية البحث المتعلق بالمسألة « ما هو طول جميل » ، والثاني ، ان البحث في مسائل كهذه هو بالفعل بكليته ، او تقريباً بكليته ، واقعياً<sup>(١)</sup> .

ولئن نفسه ، على ما يظهر ، يعي هذه القضية وعياً مضطرباً ، لذلك ، فهو يعالجها بطريقة تحير الغاري .

ولنا على ذلك مثل في المقتبس التالي :

« غير ان ما يمكن ان يحصل ، وبسهولة ، هو ان الناس اللين لم يفكروا كثيراً في هذا النوع من السؤال يتحيرون ويضلون عنلما يسألون : ما هي بالضبط وعلى وجه التخصيص الوقائع الجنيطة التي تقررها الجملة « هذا مهم » - الوقائع التي لم تتعرض لها الجمل « اذا عملت كيت وكيت تكون النتيجة كذا وكذا ؟ » للصاغة على المستوى السابق والادنى من العملية<sup>(٢)</sup> لانه ، اذا لم يتمكنوا من الجواب على هذا السؤال اخبروا على الأوجح بان الواقع الوحيد هو تفضيلهم الشخصي لشيء ما ، ك على شيء آخر ، ل . وهكذا يصبح ، وفي ضوء هذا التعليق ، الحكم « ك هو امر مهم » او « ك هو افضل من ل » حكماً ذاتياً في نهاية المطاف . ولكن هذا هو عملية تهريب منطقية . لا احد يفترض انك ، وبعلما تنتهي من صنع خزانة او سيارة ، يبقى امامك سؤالان فحسب ينبغي ان تحجب عنهما : الاول ، ما هو اللون الذي تدعنها به ؟ والثاني ، هل سيكون ذلك جيداً او سيئاً ؟ ومن الواضح ان هذين السؤالين ليسا من نوع واحد . وان تحجرت لهماهما هو بالآخرى كتحريك امام السؤال : ما هو الشيء الجليلد الزائد الذي اشتريته عندما اشتريت « جوز كزوف » لا مجرد كف لليد اليمنى وكف لليد اليسرى<sup>(٣)</sup> .

## ٤ - احتجاجاتان :

احتجاجتان تستجلبان التعليق الناقد .

تتخلص من الاولى بوضعنا النبرة على الجملة الاخيرة من هذا المقتبس ويربط مغزاه بما سبق ان قررنا وفسرنا . هنالك حدود معينة للنقاش المعقول والمسؤول المتعلق بالمعضلات . وعندما تثار امثلة تتعدى هذه الحدود ، فعلى الغالب تكشف هذه الامثلة جهل السائل . وفيها ندر تفصح هذه الامثلة ضعف الموقف الذي تثار الامثلة حوله .

## أ - البيئة المشروعة :

ينبغي ان يعالج هذا الموضوع في سياق اوسع . ان النقاش الحوار بين ولدت وغالفه بالرأي يتمل

(١) نعتي بالواقعي هنا انه يستند الى الواقع الموضوعي .

(٢) العملية المقصودة هنا هي عملية التقييم التي تقوم بها اللجان الفلمجية المختارة للمرحمين .

(٣) Op. cit. pp. 154-155

اتصالاً وثيقاً بنظرية معتمدة فيها يتعلق « بالبيئة المشروعة » ، وبالتالي ، عبر هذه النظرية ، تتصل بنظرية تتعلق « بالسؤال المشروع » . وثانية تتعلق « بالتفسير المشروع » . غير أن إثارة هذه المقضلات هنا ليس بذى فائدة حاسمة . لانه ، حتى لو توفّق احدهم بعرض معقول مقبول وكاف لهذه النظريات الثلاث ، وإثار بالتالي انتقادات من منطلقها ضد آراء ولدن واقتراحاته ، تظل هذه الانتقادات انتقادات خارجية . وحتى حينما تصحح الانتقادات من تلك الزوايا فإنها لا تهدم ، بحكم الضرورة ، بنية النظام الذي يعانى ولدن كثيراً من جراء تركيزه وتدعيمه . ذلك لأن قيمتها تختزل بأن اصحابها يخالفونه بالرأي .

بـ « الذاتية » :

أما الألاحجية الثانية فتدور حول محور الذاتية .

ما هو موقف ولدن بالضبط من الذاتية ؟ في المقتبس السابق يعتبرها تعبيراً مهيناً . كذلك في المقتبس التالي :

« ليس هنالك شيء ذاتي خاص يتعلق بالأجوبة التي تستحق الاعتبار . . . »<sup>(١)</sup>

إنها لترهب وتفرّج . التصل منها هو عين الحكمة . وهذا الموقف هو من الأسس التي تستند إليها محاولته التحليلية للتقييم السياسي كما مر معنا :

(١) بيعع الذاتية هو مجرد بيعع . انه لا يخيف سوى مخترعه . «<sup>(٢)</sup>

(٢) « هدني هو أن أبين أن بيعع الذاتية هو مجرد وهم ، وأن العضلة :

إنما مبادئ موضوعية وأما ذاتية أو فوضى « هي معضلة ، كإغلب المضلات ، تثير رعباً كبيراً واضخم من خطرهما الحقيقي . »<sup>(٣)</sup>

ليس من السهل القول الفصل فيما إذا كان ولدن يعتقد أن الذاتية « بيعع » واقع ولكنه غير مخيف بقدر ما يعتقد البعض ، أو إذا كان يعتقد أنها « بيعع » ، وهي لا وجود له إلا في تخيلة القراء وبعض المفكرين المتطرفين في السياسة . وعلى كل حال ، ومهما كان الجواب الصحيح للسؤال السابق ، يظل ولدن من المؤمنين برفض المطلق من جهة وبالقول بضرورة اللجوء إلى معايير موضوعية تنجينا من خطر الانزلاق في مهاوي الذاتية المتطرفة من جهة ثانية . وتلزم حاجي كثيرة مشابهة لهذه قرونها أمام الدارسين المدققين في مواقف ولدن من قضية التنبؤ<sup>(٤)</sup> ، ومن « المسائل الفلسفية »<sup>(٥)</sup> ، ومن ماهية التهمة الحقيقية التي يسوقها ضد مفهوم الأسس<sup>(٦)</sup> التقليلية التي استندت إليها فلسفات السياسة الكلاسيكية .

Ibid., p. 159(١)

Ibid., p. 151(٢)

Ibid., p. 156(٣)

Ibid., pp. 33, 168, 177, 178(٤)

Ibid., pp. 28, 37, 38, 155, 165, 166, 167, 179(٥)

Ibid., pp. 36, 39, 41, 110, 111, 138, 142(٦)

### ج - وصايا صالحة :

ونختتم هذا الجزء - الجزء المعالج للناحية الإيجابية من مقصد ولدن - بالإشارة العابرة لومضات في عمق النظر ، والنضج الفكري يرسلها شارات هداية أمام المحققين المهتمين بأمور السياسة ، بالتحليل الدواسي ، وللتوصيات المصيبة التي يقدمها هؤلاء .

من هذه ، توكيده على الجول من الدرجة الثانية أو على المستوى الثاني من الطبيعة أو العادة الانسانية ؛ ودعوته المتعددة الاطراف بان عملية الحكم تختلف اختلافاً هاماً عن عملية التفكير النظري<sup>(١)</sup> ، وبالتالي بان العملية الحسابية تختلف عن عملية القيام بفعل معين أو مسؤولية<sup>(٢)</sup> ، وإن رجل الدولة السياسي يمتاز بأمور كثيرة عن المهندس أو الفنان<sup>(٣)</sup> ، كما يتميز أيضاً عن النبي أو رجل الرؤيا<sup>(٤)</sup> . ومن أثره أيضاً تحليله للستيفس والمسهل للامور المعقدة ، و «حلل المشاكل» للتعبير السياسية ، وتغييره ، الذي يستهوي القاريه ، بين الصعوبات والمشاكل والحزازير .<sup>(٥)</sup>

### د - المعنى الاستعمال :

واستعمالات الرموز حسب هي هي معانيها كما مر معنا .<sup>(٦)</sup>

### هـ - قاعدة التحقق :

يعبر هذا المبدأ عن الاعتقاد أن المعنى التجريبي لجملة كاملة يكمن في تلافيف امكانية<sup>(٧)</sup> التحقق من صحتها أو من خطئها . وهكذا فإذا كانت لدينا جملة ، ك ، وقصرنا عن تصور مطلق طريقة لمكتنا ، إيمان من تقدير امكانية تحقيقها صالية وإيمان من توقع خطئها ، فإن ك ، في نطاق هذه الظروف ، هي جملة غير ذات معنى تجريبي .<sup>(٨)</sup>

### ثانياً - الشطر السلبي :

أما دراستنا للمآثر التي يحققها الشطر السلبي فينبغي ان تبدى بمفهومه « المبدأ المعنى » - المبدأ الذي يشارك مبدأ التحقق ، الذي قال به المنطقيون الوضعيون ، مشلوكه لا تخلو من الطرافة - هذا مع الاقرار باختلافات المتعددة التي تميز بينها .

Ibid., p. 172 (١)

Ibid., p. 172 (٢)

Ibid., p. 75 (٣)

Ibid., p. 161 (٤)

Ibid., p. 169 (٥)

Ibid., pp. 75 ff., 151, 160, 166, 167, 375 (٦)

(٧) وراجع القسم الثاني ، الفصل الثالث ، مبدأ المعنى .

(٨) ولا ينحصر مفهوم هذه الامكانية بمعناها الطبيعي الواضي بل تمتد الى الامكانية المنطقية . انظر : ملخص قربان ،

امكانات ، بحث : « تصور حاضر ما بعده ما من حال » ، و *Meaning and Confirmability*

Op. Cit. pp. 37, 38, 57, 74, 137, 163 (٩)

فولدن لا يستخدم التعبير « مبدأ التحقيق » او « امكانية الثبوت » على الاطلاق في لغة السياسة .  
وليس بواضح ايضاً أية من الصيغ المتعددة التي قبول بها مبدأ التحقيق<sup>(١)</sup> يتبناها ولدن . غير انه من  
الواضح ان مبدأ مماثلاً لهذا المبدأ يكون سلاح ولدن الاقوى - السلاح الذي يستعمله ولدن برشاقة  
وقسوة في هجائه المتعددة على مفترضات الفلسفة الكلاسيكية . طبعاً ، يساعد هذا السلاح احلاس  
ولدن الواعي بخبايا اللغة وبعض صفاتها ، وبالتالي ملاحظاته الدقيقة فيما يتعلق باستعمالاتها .

## ٦ - النفايات الميتافيزيقية :

بالاستناد إلى هذه الوسائل التحليلية والمبادئ المحددة لرقعة المسائل الاصلية ، وبالاستناد إلى  
قواعد لغوية ومنطقية تساعد على اصدار الاحكام في منطقة المسائل الاصلية ، يتقدم ولدن إلى بحث  
الاسس التي تستند اليها الديموقراطية والثالية والماركسية . ويتبين له ، بعد البحث والتدقيق والعزلة ،  
ان جميع هذه الاسس هي غير ذات فائدة فكرية او عملية .

يستنتج هذا من تبانه ان التفكير بهذه الاسس يتلهم من أمراض « الاغلوطة العقلانية » ومن اوهام  
ثلاثة : وهم « الجواهر الحقة » ، وهم « الطريقة الهندسية » ، وهم « المقاييس المطلقة » .

تلك هي « النفايات الماورالية » او « المهملات الميتافيزيقية » التي ينتهي ولدن ، عبر بحثه ، إلى  
رفضها .

فقد يفيلنا ان نلقي نظرة عابرة على كل منها .

ومدخلها الطبيعي هو البحث « في الاغلوطة العقلانية » .

## ١ - الاغلوطة العقلانية :

وماذا تعني الاغلوطة العقلانية ؟

جزء من معناها ، في رأي ولدن ، سبقت الاشارة اليه في معرض بحث الاوهام الثلاثة .

« هذا جانب من الاغلوطة العقلانية العامة فيما يتعلق بالتنظيم السياسي . »<sup>(٢)</sup>

نباشر في الاقتباس المباشر من مقطوعة حول مفهوم هذه الاغلوطة ، غير مهتمين كثيراً ببعض  
التريديدات لبعض التفاصيل في هذه المقترحات . يشفع بنا هدفنا ، وهو ان تجعل هذه الاغلوطة اكثر  
وضوحاً وان نبين الاله من مغايرتها .

« ان خطأ الملائون هنا .. الخطأ الذي كان على الاغلب نموذجاً اخر قديماً .. هو التطرف في وضع التيرة  
على العقل والتنظير :

« لم يتردد افلاطون ابداً في اعتقاده ان التنظير الاستدلالي كان العمل الانساني الوحيد الذي يليق  
كلياً بالانسان المحترم .

(١) Karban, *Muslims, Meaning and Confirmation*..chap. 1

Weldan, T. D., *Ibid*, p. 82 (٢)

« ولما كان فن السياسة ، على ما يظهر ، فناً محترماً ، فينبغي ان يتكوّن في النهاية من نوع ما من التنظير . وهكذا ، على فن الحكم ان يتكون من نوع ما من فعل التنظير الاستدلالي . وهكذا ينبغي ان يكون حرم خاص يسمى « فكرة الخير » يهتم بالتنظير عنها ذلك الفعل . لو لنا افلاطون على هذه الغلطة لظلمناه . يرتكب هذه الغلطة ، حتى يومنا الحاضر ، اعضاء اللجان الفاحصة ، واطباء اللجان التي يناط بها الحكم على امكانية المرشحين لملء بعض المراكز الشاغرة ، واولئك الذين يعتقدون ان المعدل النسبي<sup>(١)</sup> لذكاء التلميذ في امتحان ما ، هو بيئة تؤمن في عملية تقييم مؤهلاته للقيادة . »<sup>(٢)</sup>

« وبالطبع لو بدأنا بالقول : « لن اقبل جواباً عن سؤال<sup>(٣)</sup> سوى معادلة عددية او استدلال منطقي يستنتج من مسلّمات مقبولة » ، لقضينا على محاورتنا بالمهد ، او على الاقل لورطنا اتفسنا بهتاهب ضيخة . اللهم الا اذا كان العالم ايسر بكثير ، ودرجة الترتيب فيه تفوق بكثير ، مما تسمح لنا باعتقاده البنات ذات العلاقة . هذه هي بالقيبط الاغلوطة التي تقتض ان مطلق صعبوبة يمكن ان تستبدل بعز ورة<sup>(٤)</sup> تصنيف صيغتها ويسهل حلها . »

تحقق جميع التعميمات<sup>(٥)</sup> لانها تهمل كل اشارة الى السياق وللى الدوجة ، وغالباً الى بعض الاشخاص . وبالتالي فهو عقيم أن نبحث عن مقياس شامل للتطبيق للاهمية . وليس هنالك ما يقودنا الى الافتراض ان هذا البحث هو بحث غير عقيم ، سوى ادعائنا على اغلوطة المقاييس المطلقة<sup>(٦)</sup> .  
هذه هي الاغلوطة العقلانية بكلمات ولندن نفسه . وهذه هي اهم ماخذه عليها .

## ب- وهم الطريقة الهندسية :

يتألف نظام اقليدس الهندسي من « مسلّمات وقواعد استنتاج تساعد على التوصل الى الاستنتاجات المنطقية » .<sup>(٧)</sup>

لا يتعلق هذا النظام بالرسوم مطلقاً - لا الرسوم الثالية ولا الرسوم غير الكاملة . بالامكان اختيار مسلّمات مغايرة لتلك التي انتهت فنحصل ، وقتئذ ، على نظام متناسق منسجم منطقياً مغاير لتلك الذي وضعه اقليدس . فالفكر ينطبق بشيء من الشمول على واقع الحال<sup>(٨)</sup> . ومع ذلك ، ليست مسلّمات الهندسة تعبيراً عن « حقائق ضرورية وشاملة » تنطبق على الواقع . ان الاستنتاجات التي نحصل عليها نتائج

(١) تفسير تقريبي لـ I. Q. Totani

Op. Cit., P. 141 (٢)

(٣) السؤال الطالب مفهوماً موضوعياً في السياسة .

(٤) التوكيد لنا Op. Cit., P. 151

(٥) للأمر الهامة .

Op. Cit., pp. 155- 156 (٦)

Ibid., P. 34 (٧)

Ibid., p. 35 (٨)

مسلّمات نطلق منها في عمليات الاستدلال لا تقدم لنا نبوءات تؤمن في وصفها للوحدات المتحركة بسرعة تقارب سرعة النور.<sup>(١)</sup> بكلمة مغايرة ومختصرة : إن تطبيقها على العالم محدود .

والافتراض إن الفلسفة السياسية هي نوع من المحاولة التي لا تختلف جوهراً عن الهندسة تشويه شالينان : الأولى ، هي تشويه لطبيعة الهندسة ذاتها ، والثانية ، هي بُعد الشبه بين الهندسة والسياسة . هذا إذا كان هنالك أي شبه .

أما التشويه الذي يلحق بطبيعة الهندسة ، فهو اختصارها ، في حين لا يصح أن نعتبرها ، الدراسة القبلية لبنیان الكون الطبيعي : « أنها ( أي الهندسة ) ليست دراسة قبلية لبناء العالم الحقيقي . »<sup>(٢)</sup> وأما التشويه الذي يلحق برجه الشبه بين السياسة والهندسة فهو الاعتقاد بقرب التشابه بينهما في حين أن هذا التشابه ضعيف ويعد حتى حيناً نصيغ طبيعة الهندسة بطريقة غير مشروعة وصحيحة . فالاعتقادان بالديكتاتورية وبعضوية التركيب للدولة « مفترضان » قد يكونان « مناسبين » . غير أنهما عندما نقارنهما بمسلّمات أقليلس يصبحان ، كليهما من مسلّمات السياسة ، عاقرين تصح عليها الشقة .<sup>(٣)</sup>

### ج - وهم المقاييس المطلقة :

نستخدم مقاييس دائماً ولا شك . غير أننا لا نحتاج إلى مقاييس مطلقة . فقد استخدم غاليليو دقات نبضه يقصد قياس برهات قصيرة من الوقت . وكان ذلك كافياً لأغراضه . وحيلة « مناسبة أكثر » كانت الساعة ذات الرقائق الكبير . كانت أيضاً أدنى إلى الالطعتان . « ومنذ ذلك الحين اكتشفت وسائل كثيرة ومغايرة أكثر دقة . وذلك من أجل الحصول على بيانات أدق . »<sup>(٤)</sup>

ولكن الأمر الهام في معرض هذا البحث هو أن أحداً لم يصر ( لا غاليليو ولا من جاء بعده من العلماء ) على أنه يحتاج إلى مقاييس مطلقة عندما يصنع الساعات أو عندما يضبط ساعته . كما أنهم ، أي أولئك العلماء ، لم يفترضوا فعلاً مثل هذه المقاييس ساعة قاموا بتلك الأفعال .

ومنذ اعتنق العالم إجمالاً نظرية إيشتين النسبية ، أصبح واضحاً أن فكرة المكان المطلق وفكرة الزمن المطلق وبالتالي فكرة المقاييس المطلق يمكن أن تهمل ، دون أن يخلق هذا الأهمال أي أضرار .

وفلاسفة الفكر السياسي كذلك ، وعلى ما يظهر ، درسوا النظم السياسية القائمة في عصورهم واقتروا إجماع تعديلات مختلفة عليها ، هامة عميقة التأثير حيناً ، وبسيطة سطحية المفاعيل أحياناً . فقد كان افلاطون مثلاً راضياً ، على وجه العموم ، عن دستور سيارطه ، وروسو عن دستور جينيف .

Ibid(١)

Ibid(٢)

Ibid, pp. 36, 80(٣)

Ibid, p. 31(٤)

واقترح المفكران الاثنان بعض التعديلات . غير ان هذه التعديلات ما كانت لتستتج من مقاييس مطلقة . ومع ذلك لا يزال الاعتقاد ان هذه التعديلات استنتجت من مقاييس ، يجرى نفسه حتى اليوم .<sup>(١)</sup>

ان هذا الاعتقاد ، في رأي ولدن ، هو مجرد وهم .

ان فكرة الزمان المطلق ، كفكرة المكان المطلق وفكرة القياس المطلق ، هي فكرة عاقر . انها لا تسهم بأي شيء ذي بال إما وصفاً وإما تفسيراً للمطلق وقائع فيزيائية أو لأية ظاهرة مادية .<sup>(٢)</sup> ولو وقف ولدن عند هذا الحد لسلما معه<sup>(٣)</sup> . ولكنه يلعب إلى ابعد من ذلك فيدعي ان هذه الفكرة هي فكر « لا مغزوية » .

أما استاتيد موقفه هذا فتستند إلى مبدأ المعنى ذي البعدين كما يفهمه .

فلدى ولدن مثلاً جواب حاضر للذي يجاوبه بلغة المقتبس التالي :

« عما لا شك فيه انه كان لدى غاليليو ومن تبعه في تاريخ العلم فكرة القياس المطلق لقياس الزمان . والأ فكيف أمكنهم ان يلاحظوا ان المقاييس المعتمدة هي غير كاملة او ان يعرفوا ان بعضها افضل من بعض<sup>(٤)</sup> . »

أما جواب ولدن على ذلك فهو :

« . . . انه لمن الصعب ان يُقَّع أي معنى لهذه البيانات التي تبدو عميقة . ذلك اننا نقدر ان نسأل : ماذا يشبه هذا التملك للمقياس المطلق ؟ ماذا يشبه ذلك التمتع بجمال القياس المطلق للزمان ؟ ماذا يعني ان يكون لدينا مقياس مطلق لا للزمان فحسب بل لقياس مطلق هي . »<sup>(٥)</sup>

نخشى ان يكون ولدن قد أخطأ الهدف وهو يصوب هذه الأسئلة . من الواضح انه لا يكتفي ، في معرض هجومه ضد المطلقين ، بالقول اننا يمكن ان ننظر أمورنا بدون اللجوء إلى مقاييس مطلقة . لو اكتفى بذلك ، لسلما على كره منا «هه بذلك ، لما يميز موقفه عن موقفنا بالنسبة لهذه القضية . ولكنه ، وهنا تفرق طرقنا أكثر فأكثر ، يريد ان يصوب أسئلتنا أقوى وأقل نحو تلك المقاييس . هي ، في رأيه ، لا مغزوية عند التحقيق . ولكن ماذا يعني بذلك ؟ يعني التعبير « لا مغزوية على وجه التخصيص » انها لا تسهم بشيء هام في وصف الظواهر الطبيعية للتقريبية وتفسيرها .

الغرض اننا لا نسهم بشيء من هذا القبيل . أوليس هذا هو المقصود باننا « لا نحتاجها » من اجل الوصف أو التفسير ؟ أو هل يقترح ولدن استخدماً مغايراً للتعبير المتروك ؟

<sup>(١)</sup> Ibid, p. 33

<sup>(٢)</sup> Ibid, p. 32

<sup>(٣)</sup> وحتى هنا يكون تسليمنا معه تسليماً فلتلزمه شروط متصلة ومساواة .

<sup>(٤)</sup> ملهم فربان ، المنهجية والسمة ، بحث : « لفتنا ومشاكلنا » .

<sup>(٥)</sup> Weiden, T. D., Op. Cit., P. 31

<sup>(٦)</sup> Ibid



وأنه لمجر ابن مجاور أحدهم على أساس أنها تسهم بشيء في عملية وصف الظواهر الطبيعية وتفسيرها .

وتقتل نخترل المحاورة - النقاش بين ولدن والمطلقين إلى ما تعنيه كلمة «تفسير» . على كل حال لا يقيدنا شيئاً أن ندخل في بحث هذه القضية الآن . ولكننا ينبغي أن نذكر أن هذا البحث يقترح بالحاح أن ما هو موضوع الرهان ليس كلمة « تفسير » بحسب بل سياق عام لهذه الكلمة ، أو إذا فضلت ، بجملة لغة .

فبدلاً من أن يقول ولدن : أن هذه المطلقات « لا نمجربنا شيئاً ذا مغزى تجريبي على الإطلاق » ، كان الأحرى به أن يقول : « أنني لا أفهم ماذا تعني . »<sup>(١)</sup> ففي مناقشة عاصفة بينه وبين افلاطون مثلاً ، المناقشة التي تورط فيها ولدن ، يصبح انتقاده ضد افلاطون أن هذا الأخير يتكلم « بالخرافية » - اللغة التي لا تعني للإنكليزي شيئاً ذا بال .

يدعم هذا الاستنتاج اقتناع آخر من قبلنا لا يفسح لنا هذا البحث مجالاً ليبحث بحثاً وإقياً . هذا الاقتناع هو أن المعنى التجريبي لرمز ما أو للفظ ما هو في النهاية أمر للاختيار<sup>(٢)</sup> الطوعي فيه الشيء الكثير .

#### د - وهم الجواهر الخفية :

يلعب افلاطون إلى أن يطلق موضوع للمعرفة يجب أن تتوفر فيه شروط خاصة : ينبغي أن يكون : أولاً - واضح المعالم والحدود ، وثانياً - دقيق التعريف ، وثالثاً - غير متغير . وهكذا ينشأ الاعتقاد المزودج بأن الأسماء هي دائماً أسماء أشياء يمكننا تصنيفها ، وبأن هذه الأشياء هي لا متغيرة ، أبدية ، أزلية . ويخطئ الاعتقادان .<sup>(٣)</sup>

« أنه لصحيح أن الشمس ، وصفرات ، وسبارطة ، وأثينا ، هي أسماء تشير إلى معاني أو أشياء هي ، مع شيء من التعديل ، ثابتة ، محدودة ، ودائمة . »<sup>(٤)</sup> لويالقياس ، هكذا كان الافتراض ، يجب أن يكون أيضاً للأسماء : « الدولة » ، « والمعدالة » ، « والسلطة » ، معان مماثلة . وتقتل يصبح واجب الفيلسوف السليم على وجه التخصص « أن يتحقق من المعاني الحقيقية أو الصحيحة للكلمات ، أو بدلاً لذلك ، أن يتعرف إلى الجواهر غير المتغيرة أو الفكر المثالية التي تعبر عنها الكلمات السليمة . »<sup>(٥)</sup>

(١) ربما كانت هذه الفقرة أقرب إلى الواقع من الترجمة التي تبناها لأول مرة للمترجم للشروط إليه بالحالية (٧) من هذه المصحة .

(٢) « In English idiom « He talks Greek » means « He talks an unintelligible language » (٧) ولدن وافلاطون يتكلمان لغتين خطيتين بحسب معانيهما أن يتعلما على امر عام .

(٣) إذا التزم هذا الاقتناع أية تعليلها هذه للتعليل . فلا مانع من أمثاله يتنا في سياق هذا البحث . ذلك لأن الحجة مستقلة بكونه .

Widdows, T. D., Op. Cit., p. 20(4)

Ibid., p. 21 (٥)

Ibid (٦)

وإذا ما تذكرنا ما سبق وبيناه فيما يتعلق بطبيعة اللغة الطبيعية « والتعريف » ، تبين لنا امر هام يناقض الرأي السابق .

« اننا نرى انه ليس من العجيب بشيء ان نغير معاني الكلمات بغير استعمالها » . كما انه ليس من المدهش ان يتبدل بعض الكلمات تبديلاً تاماً أو تهمل .<sup>(١١)</sup>

ومتى نغير استعمال الكلمات ، أي مفاهيمها ؟

« اننا نغير هذه الاستعمالات ، أولاً ، عندما نكتشف بعض الامور التي كنا نجهلها في العالم » .<sup>(١٢)</sup>

ونغير هذه الاستعمالات عندما يتغير الواقع التي تشير اليه هذه الكلمات - أي مسايرة لهذا التغير في الواقع . وهكذا فليس هنالك شيء « صوفي »<sup>(١٣)</sup> ، « مقلد »<sup>(١٤)</sup> أو « باق لا يتغير » يتعلق بالتعبير السياسية .

اما النقطة الهامة المستوحاة من هذه الاعتبارات ، فهي ذات محمل على تقاليدنا الموقوفة على اللغة .

« ان التسهيلات اللغوية المناسبة لا تولد وحدها ويتغيرزيكية قائمة بذاتها ، هذا مع العلم ان افتراضها تولد مثل هذه الوحدات هو امر سهل وخطير السهولة . وخصوصاً اذا ما قبلنا المعتقد ان للكلمات معاني بلعنى الكلاسيكي » .<sup>(١٥)</sup>

كما واننا يمكننا الاستنتاج المتعلق بنوعية اسئلتنا وبكيفية التمييز بين الاسئلة الاصلية منها وغير الاصلية :

« ان البحث عن المعنى الصحيح او الاستعمال الصحيح للكلمات او للمجمل هو عملية مطاردة لطريقة ليس من الممكن ان نتمكن منها »<sup>(١٦)</sup> .

اذا صح انه ليس للكلمات معان ثابتة غير متغيرة ، فهل يستتج من ذلك ان هذه الكلمات تخضع لاهواء الانسان الفرد الذاتية ؟ بالطبع لا . ولا يحق ان نعتبر ان هذا الامر مفاجأة ، كما وانه لا يدعو إلى « تفسير كوني أو لاهوتي » .<sup>(١٧)</sup>

« الاستعمال الحرفي أو اللغوي مستقر نوعاً لان المواضيع اذ الحالات التي تجاهه الانسان والتي يحتاج الى وصفها ، وبحثها ، وتغييرها ، هي أيضاً وبصورة مستقرة نوعاً » .<sup>(١٨)</sup>

(١) Ibid., p. 23

(٢) راجع الفصل العاشر من هذا الكتاب ، « التغير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية » .

(٣) Op. Cit., p. 24

(٤) Ibid., p. 22

(٥) Ibid., p. 28

(٦) Ibid.

(٧) Ibid.

(٨) Ibid., pp. 28- 29

ان تحليل ولدن السابق ، اذا صح ، فانه ينحصر بعمة اللغة او الرموز الوضعية الموضوعية . على هذا الصعيد ، انه يتحل بشيء من القوة والانتفاع .

وب معترض على ولدن وعلينا يقول :

ان ولدن يخفق بعملية دحضه للنظرية التي تبني في المعنى مفهوم المطلقات والجواهر . ما هي البيانات او الاسباب التي يقدمها ليرهن خطه<sup>(١١)</sup> النظرية الزوجية : - ان للكلمات معان ، وان هذه المعاني هي باقية غير متغيرة ؟

انه يقدم ما يصح ان يسمى بنظرية بدلية في المعنى التي يتقدها ويرفضها . ومعنى هذا اننا نقدر ان نختار بين لغتين لوصف الامور الاولى التي نضطر ان نعالجها ، ولتحليل القضايا الاساسية في حياتنا . نعم ، ان اختلاف هاتين اللغتين مغاير هام ومضاعفات عميقة الاثر ، كثيرة لشعبات . ولكن ، وهذا المهم ، تظل اللغتان بديلتين يمكننا ان نختار بينهما دون ان يعني اختيارنا لاحدهما بحكم الضرورة ان الثانية خطأ سين . قد يكون اختيارنا هذا غير حكيم ، وقد يورطنا ببعض المشاكل ، ولكنه يظل اختياراً مبرراً . ان الاعتبارات العلمية والمنهجية لا تسد علينا متقداً .

## ٢ - تقرير المعنى قضية نسبية وطوعية جوهراً :

لمستنتج من ذلك ان نظرية في المعنى ينبغي ان تنطلق من الاعتبار الاساسي والاولي بأن المعنى ، معنى الرموز ، هو ، في الاصل وجوهرياً ، قضية اختيارية يكثريتها<sup>(١٢)</sup> ولا يتناقض كلياً وبحكم الضرورة بديل ولدن مع البديل الذي يقدمه لنا افلاطون . الفارق الهام بينهما هو ان افلاطون يفسح لبديل ولدن مجالاً في مملكة الرأي (Opinion) لا في مملكة المعرفة (Knowledge) .<sup>(١٣)</sup>

رب معترضه لو اد ان يدفع بحجتنا هذه خطوة ابعد فيدعي ان لا ولدن ولا المدارس الثلاثة عن الوضعية المنطقية او الاختيارية التجريبية بإمكانهم ان يبرهنوا عدم وجود « الجواهر » او « المطلقات » . ذلك لانه ليس هنالك اية بيئة او مجموعة من البيانات يمكن للوضعي المنطقي او التجريبي الاختياري ان يستند اليها ليدعم بها تقي « وحدات كهذه قاطعة بديتها »<sup>(١٤)</sup> في عالم فصل خصيصاً لها . ولئن نقول ، لذلك السبب ، ان التعابير التي تصف تلك « الجواهر » او « المطلقات » هي غير

(١١) Ibid., p. 20

(١٢) ويقول السيد انطوني مالترو ، وزير الثقافة الفرنسي السابق ، انه عندما ظهر منزل مجهول كانت التجمعات تدلح في السياة لغال مجهول : « ايها ، بالنسبة لي ، تؤكد لا معنى الاشياء » . انتهى ، المصحة ٩ بتاريخ الاثنين ١٩٧١/٣/٨ . قابل هذا بما عت تلك القاطرة ذاتها للفيلسوف الألماني المعروف هانز فون كالت .

(١٣) مقرو ينسب الى فيرل قبل سنة من وفاته « تشهد الان احتضار اوروبا » .

(١٤) Plato, *The Republic*, Trs. Cornford, F. M., Oxford University Press, N. Y. London, 1953, pp. 180

ff

Op. Cit., p. 72 (١٥)

ذات معنى<sup>(١)</sup> ، طو غير ذي مبرر - اللهم الا اذا قصد بذلك اننا نحن معشر الوضعيين (Positivists) او التحليليين (Analysts) او التجريبيين (Empirists) لا نفهمها حقاً .

ولذا حولنا لنفسنا ملاحظة نقدية تتعلق بالحوار القائم بين ولدن ومناوثة المطلقين حول الاغلوطنات الثلاث السابق ذكرها ، نرانا مضطرين إلى الفصل بين الأولى منها من جهة ، والثانية والثالثة من جهة ثانية .

اما الأولى فنقر ولدن على رأيه واستنتاجه فيما يتعلق بطبيعتها بالمقابلة مع طبيعة السياسة . وأما الثانية والثالثة ، فلنا رأي فيها ينقسم إلى قسمين على الأقل .

يقدر ما نريد ان نجعل من السياسة علماً ، ويقدر ما نحصر بحثنا بالمهمة الوصفية الوضعية للغة ، يقدر ما تكسب آراء ولدن قوّة ومناخاً ضد مخالفيه بالرأي ، ونصوصاً المطلقين منهم .

غير ان ما يضعف موقف ولدن هنا هو اعتباره ما يفترضه موقفه ولا يخضعه ولدن للتحليل ، كما انه لا يسلط عليه انوار نقدياته الكشافة ، نمي الافتراض بأن للمعنى ، بأي من أبعاده - التجريبية الوضعية ، او الالتزامية التعبيرية ، او الغشائية العادية او المشوّمة ، هو في اصله ومصدره قضية طوعية اتفاقية بين الناس وبالتالي فهو اختياري طوعي بللك المقدار . واذا كان المعنى اختيارياً في جوهره ، فماذا يمنع فريق المطلقين ان يسموا كنههم بجمان مطلقة ؟ هذا يحقّد عليهم ، وعلينا ، تواصلنا ووصف القضايا الهامة التي تواجها في الحياة ، وربما يورطنا بمعضلات متعلدة . ولكنه ليس لذلك السبب ، قضية خطأ أم صواب . ان أبعد ما يقدر ان يذهب اليه ولدن في دعواه ، على ما نعرف ، هو ان يدعي ان لغته ايسط من لغة المطلقين لا انها أصح .

على كل ، هذا هو المعنى الذي نتبناه عندما نعالج المطلقات من زاوية هذا الترميم اللواقمية السياسية بقدر ما تستند بذلك إلى ولدن .

ولنا في مقترحات أخرى هامة في المنهجية التي نتبى ، كما لنا في غايتها ، ومتطلباتها ، ما يدعم هذا المعنى .

واذا ما رجعنا إلى حقيقة واقعية تربط الانسان السياسي بغاياته ومثله والتزاماته ، رأينا ان النزاع بين المطلقين وغير المطلقين فيما يتعلق بجوهر المطلق هو نزاع غير ذي أهمية كبيرة . قد يؤثر وهم ببعض الناس تأثيراً يفوق تأثير مطلق مطلق .

وليس هذا الموقف بالموقف المرتجل غير المدروس .

فقد أخذت على اسماء مواقف ذات أهمية سياسية وحضارية كبرى<sup>(٢)</sup>

Ibid., pp. 36, 110 (١)

(٢) الدكتور سليم قرهان ، الفلكات ، طبعة ثانية من مده ومضحة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « الناس مضطرون : بأي معنى ؟ » وعلى الخصوص بابها هذا البحث .  
راجع كذلك مقدمة الطبعة الثانية في المرجع ذاته .

وفضلاً عن أنه تقليد عريق في الفلسفة الاجتماعية الشاملة التي تكون هذه الواقعية السياسية جزءاً هاماً منها ، هو ، ويعني مهم كذلك ، تقليد تاريخي حضاري ينفذ وراثة عميقة لهم وزبهم في تاريخ الحضارة الانسانية كما يتبين من المختبر المدعوم التالي :

« الشيء هو ما يترك من آثار كما أكد ، عن حق ، القديس توما الاكروني ولوتس<sup>(١)</sup> معا . والشيء لا يؤثر بشيء بمحد ذاته ومنعزلاً عن كل شيء . انه يوجد ويتحلّى بصفات فقط عندما يتفاعل مع أشياء مغايرة . انه يكتسب هويته بفعل تفاعله ذلك على مذهب هيجل<sup>(٢)</sup> »

« A thing is what it does », as St. Thomas Aquinas and Lotze truly affirmed. And a thing does not do anything by itself. It exists and has properties only when it reacts with something. It is itself only as it is mutual as Hegel might say. » (٣)

وهكذا يتراجع الى ما وراء الاصواء الصراع الميتافيزيكي الذي قام أو يمكن ان يقوم بين المطلق والوهم . تتسلط الاصواء من هذه الزاوية ، وعبر نظرية مؤنثة في المعرفة ، نعتي المنهجية المؤنثة ، على مفاعيل كليهما . وتحقق موازين ما ( من ) خفت موازين مفاعيله .

إذا كان الأمر كذلك ، وهو كذلك ، من زاوية نظريتنا في القيم وفي المعرفة وفي المسلكية السياسية ، فلماذا الاهتمام بما ثبتت وأما بدحض حقيقة المطلق ؟<sup>(٤)</sup>

غير ان هذا الاهتمام لا يظل غريزي بال على جميع الصعد . ذلك لاننا لا نكتفي عادة بالقيام بأعمال معينة . اتنا نرغب فوق ذلك باقتناع الآخرين بأهمية او بصحة ما نقوم به من اعمال . كما اتنا ، أحياناً ، لنحتكم لنحن ومن يخالفوننا بالرأي او من ينازعوننا على امر ما ، إلى قضايا مفوضين باصدار احكام مؤثر

(١) ويرجع هذا التقليد الى ارسطو اذا لم يكن ايميلد فريشبا . راجع للملك كتابه الفيزياء وما وراء الفيزياء .

(٢) جون آلف برون ، « الواقعية المبهمة » ، المجلة الفلسفية ، المجلد ٤٣ ( ١٩٣٤ ) ص ١٥٠ .

(٣) John Elf Boodin , «Functional Realism», in The Philosophical Review, Vol., 43 (1934), P. 150 .

(٤) - ملحم فريش ، اشكالات ، بحث : « الرأي العام - الوهم هرام واقع ؟ »

ب - « اننا نكون الاستنتاج ان سبترزا آمن حقا ، ولو ضمنياً ، بهدف طائي عميد للحياة الانسانية . . . لا بد من انه كان ليقول ان ذلك المذهب العالي ، ككل غير ، يوجد في انفعالتنا وحسب . . . ولكن وجود اهداف في الالهام الانساني مقروناً تصرفاً اساليا هو حقا وجود حقيقي كاف . . . » ( التوكيد لنا ) :

Green, T. H; Lectures on The Principles Of Political Obligation. Longmans, 1959, p. 39.

ج - « رُبَّ عالمة كانت اقوى من الحقيقة » .

شارل - جلود لوصول من حياتي ، « اقادة صوت لبنان ، الواحدة والنصف من ظهيرة يوم الثلاثاء في ١١ / ٨ / ١٩٨٠ .

في سير عملية المخالفة أو المنازعة . ونهضطر فضلاً عن ذلك ، إلى تبرير البعض من تصرفاتنا . في هذه السياقات تزداد أهمية الحوار بين المطلقين وغير المطلقين . ولكننا ، بشيء من التساهل وبالأستناد إلى منهجية مرتنة ، يمكننا أن نتوصل إلى أحكام معقولة ،<sup>(١)</sup> ومعقولة ، وربما عادلة ، يصبح معها العيش بسلام مع الحفاظ على الكرامة أمراً واقعياً .

## ثالثاً - استخلاص :

### ١ - عمارة :

منزى التحليل اللغوي الرائع الذي يقوم به ت . د . ولدن للمصالح السياسية المحورية والمفاهيم الأساسية ، أنه يقدم لنا بديلاً مغايراً للبديل العام المتعارف من جهة ، ومغايراً أيضاً للبديل الذي نستوضحه من التقليد الفلسفي والسياسي - البديل الذي يساعدنا على تفسير الواقع الذي نجليه .

نقبل العبرة التي يقدمها هذا البديل بمنحنا أن الإشارة إلى المعاني المطلقة والجواهر السرملة الأبدية الأولية التي لا تحسول ولا تزول ليست بضرورية ، إلا للقليل من الناس ، في عملية وصف الظواهر السياسية للإنسان وتفسيرها .

ويمكن ولدن فضلاً عن ذلك أن يدهي ، وهو حق ، بعض الحسنة للمقرب الذي يتبنى المقترحات المغايرة . أنه يساعد على تفكيك التصورات التي عاثاها سقراط وتخفيف حدة الارتباكات حل صليها غلاطون .<sup>(٢)</sup>

اذن نحن نجليه الاختيار بين لغتين ومقترعين على الأقل يقصر كل منهما تصرفاتنا السياسية بإمكاننا الاختيار بينهما دون أن تعرض أنفسنا لتهمة التكرار للحقيقة . أننا باختيارنا لأي منهما لا نأخذنا برفع راية الباطل . حله هي النتيجة التامة لمقترعين هاتين : أولاهما ، أن هاتين اللغتين ، تتناقضان بالمعنى المنطقي للتناقض - هذا على ما هما عليه من اختلافات عامة ، ولانتيهما ، أن ربط اللغة بالواقع يجعلها ذات معنى تجريسي هو امر اختياري في الأصل وتجريسي لا يحسن للندرس أن يشتري بخصوصه للآخرين . جل ما يقدر عليه للندرس في هذه الحالة هو البحث عن العلاقات والواقع ذات العلاقة . وبعد هذه الندوة ، وبعدنا فقط ، يقدر أن يصدر أحكاماً تتعلق بصحة أو عدم صحة الجملة التي تصف القضايا المنقطة عنها . وإذا مررنا ببعض تلك القضايا وقبلنا أحكامها فلا يقدر ولدن أن يتهمنا

(١) ولا نقول « مقنعة » . ذلك لأننا نعرف تماماً أن عملية الاتفاق الملزج الذي يرافقه ، حتى تم واكتمل ، « الاحتجاج للترزم » هو عملية تتشعب من أجلها ويتكاثرت لمصلحتها إلى حد لا نضعي بأننا نقدر أن نفيه حتى في مثل هذا الكتاب . يشق بنا هنا ، أن بلغني هذا الكتاب ويحوي ، هي جزء لا يفرق منه لمعالجة مسؤولة لتلك العملية .

Weldan, T. D., Op. Cit., pp. 29, 30, (٣)

« اما بالجنون واما بالرياء »<sup>(١)</sup> .

نعم ، يرتب على اختيارنا إحدى هاتين اللغتين أو الأخرى بعض النتائج . ما يقرّر الاختيار الأنسب في هذه الحالة هي النتائج التي يقود إليها ذلك الاختيار .

وإذا أنقضى اختيارنا ، عندها تصبح فينا تهمة البدائية مثلاً ، أو تهمة قلة الذوق ، أو التقهقرية .<sup>(٢)</sup> ولكن لا تصبح علينا تهمة ارتكاب خطأ يعاكس الينان والوقائع .

ثم اننا ، على الحالين ، لا نقع في فخ العقلانية المتطرفة - العقلانية ذات الامتناعات اليقينية المرتبطة بالمطلقات نقاط انطلاق لدراستها ، العقلانية التي تؤمن بطريقة قبلية لتقرير بعض القضايا . وهكذا فنحن نلتقي ولدن على أكثر من صعيد .

« ان التعبيرين « تنمية الحرية » و « التضييق على الحرية » هما تعبيران مفيدان ومهيان معا . غير انهما صعب تحليلهما ومعقد . ليس هنالك لدية طريقة قبلية للحصول على جواب للسؤال : « وهذا العمل المقترح ، أيجب سيمنفد منه أكثر ؟ »<sup>(٣)</sup> .

ومن جهة ثانية ، يتعتت بحكمه على ولدن من قرأ في تلك المقنسات انه يساند التيار الذي يتبنى « ضد - العقلانية » . ففي رأيه ليس البديل للعقلانية ان ينكسر الانسان على ضد العقلانية او الاستضافية :

« البديل للعقلانية ليس ضد العقلانية . ولم يكن هنر الاول عن لاحظوا ان حل الحزازير الحلقة ليس الكفامة الوحيدة التي تتطلبها معالجة الصعوبات . خطأه يكمن في انه افترض انها ليست بكفامة على الاطلاق . »<sup>(٤)</sup>

يزيد من رصيد هذه الملاحظات انها ، فضلاً عن انها صحيحة وحكيمة ، تحمل مغايري كثيرة هامة عند تطبيقها على طبيعة السبابة .

#### ٤ - بين الدولة والمجتمع :

ومهم من الزاوية ذاتها موقف ولدن الرصين المتعلق بالتمييز بين التجمعات الاجتماعية والنظم السياسية . ليس هنالك خط محدد بين الاثنين . وإذا كان هنالك ما يشبه هذا الخط - الحد فليست اهمية تصل إلى الدرجة التي يود بعض المفكرين ان يمزوا لها :

« هنالك فرق حقيقي بين « الدولة » و « المجتمع » ولكنه ليس مهماً فلسفياً . وهو ليس ابداً ما يود المجاهر ون بالانصهار الاجتماعي ان يجعلوا منه . « المجتمع » تشير إلى حالة ، حل فمة التقليد ، أقل تنظيمياً من التجمع . نتكلم هنا عن العادات والتقاليد أكثر عما نتكلم ، كما في الدولة ، عن

Ibid., p. 148 (١)

Ibid., p. 30 (٢)

Ibid., p. 159 (٣)

Ibid., p. 82 (٤)

الحقوق ، والقوانين ، والواجبات الوضعية التي لم تتطور بعد في صيغة واضحة . والعلاقات بين الافراد لم تتحدد وتبين . ولكن ، ليس هنالك حد ثابت ومكون قرئسم معاله بين المجتمع والتجمع . تدل على ذلك ثقتنا العامة التي تستعمل التعبيرين مرادفاً احدهما للآخر . ربما كان مناسباً ان ننبت تقيماً من هذا النوع بين الجماعات التي تتطور تنظيماتها والجماعات التي تبقى تنظيماتها مهلهلة . ولكن ، على ما يظهر ، ليس هنالك في الامر اكثر من ذلك . انا لا نحتاج إلى وهم كالتعاقد الاجتماعي لنفسر بواسطته الانتقال من المجتمع إلى الدولة .<sup>(١)</sup>

وبالنظر لهذا الاختلاف بين الدولة والمجتمع يمكن للدولة ، ولأسباب عملية ، تطبيقية ، ان تلبس بعض الظلال التي توحى بالرهبة والاحترام .<sup>(٢)</sup>

ولكن هنالك خطر التطرف في هذا الفعل . ومن زاوية هذا التطرف ومضاعفاته يصبح من الانسب ان نغسل عن الدولة صيغة الصوفية .

وبالتالي فليست لدينا أية مبررات للاعتقاد بأن الدولة تجمع فريد<sup>(٣)</sup> من نوعه . ولا يظن بأن ولدن غير مطلع مثلاً على الحجة المطلقة من صلتنا المضيوية<sup>(٤)</sup> غير الطوعية في الدولة . ولكنه لا يعتقدنا حجة مقنعة . وكذلك الحجة التي تدور على محور مهمة الدولة . الدولة تهتم بخلق قيمة حياتنا .

ينبغي ان نشير هنا إلى ان حجج ولدن ( او ما يشبه الحجج ) للدفاع عن موقفه هي بدورها غير مقنعة . وبسبب ذلك ضحكها المنطقي والعلمي . ولكننا ، ولأسباب مغايرة<sup>(٥)</sup> ، اتفق انا نوافقه على رأيه هذا .

### ٣- ولدن والمعتك السياسي :

انه لهم ان نلاحظنا ان موقفه من الدولة هو موقف علمي عليه نظريته « بالتقييم السياسي » .  
ويساند هذه النظرية رفض ولدن لجميع الصيغيات في النظرية السياسية ، كما تساعدها مجهوداته المتعددة لتجنب الشككة .

فمنعنا تتحرى الدولة من جميع الالوان والظلال التقليدية والصوفية والسحرية ، وعندما تنهار الركائز الميتافيزيقية التي تستند اليها لتكتسب قوة ومناعة ، وعندما تنتهي الاحكام التقييمية التي تتعلق بها إلى اختلافات واسعة المدى وترددات غير ذات ثقة بنفسها ، فكيف يؤمل ان تتجنب الشككة الاستخفافية ؟ نعم ، ان هذا التجنب يظل امكانية منطقية مفتوحة الباب . ولكنه من الناحية النفسانية يظل أمراً مستبعداً جداً . واذا كان هنالك ربط بين النفسانيات والمسلوكيات<sup>(٦)</sup> ، وهنالك اكثر من ربط ،

(١) Ibid, pp. 50, 61, 69, 80, 89, 107, 141.

(٢) Ibid, p. 189.

(٣) Ibid, p. 48.

(٤) راجع لنفسه هذا المفهوم ، لغتوق الاصغية ، للمؤلف ، بيروت ١٩٦٩ .

(٥) تراجع بعض هذه الاسباب ايضا في المرجع السابق .

(٦) ملحم قربان ، « المواقف الحسنة » ، العدانة ، ( حله ممتاز ) . وكذلك في برتراند رسل ، الساعفان .



أصبح لمجنب الشكبة الاستخفافية أمراً مستبعداً جداً ، على صعيد التطبيق .

نستنتج مما مر أن موقف ولدن ربما كان كلياً لمترجبن غير متورطين هما واهتماماً باللمعة السياسية . وقد كثر في كل مجتمع عدد أولئك اللذين لا يطمحون إلى أكثر من العيش على الهامش السياسي . كما أن موقف ولدن قد يليق بالقضاة المجردين - ينصبون أنفسهم على منصة الحكم ويستمون بتقييم الأعمال التي يقيم بها المتورطون - من عابدين وإبطال . وقد تكون أحكام هؤلاء ، وقد تلمذوا على لغة السياسة ، أحكاماً أقرب إلى الحقيقة من أية أحكام أخرى .

أما أولئك اللذين يلتزمون بخوض المعركة السياسية - من عديدين وإبطال - فانهم لن يكتبوا بما يقدمه ولدن ، هذا - مع العلم أن ما يقدمه فيه الكثير الوفير من عمق النظر والرأي المصيب . وعلى وفرة ما يقدمه ولدن هؤلاء يظل طبقة ناقصة ، وناقصة أطعمة ذات فعالية أساسية في العمل السياسي . أن الحساس والطاقة الحيوية التي يتطلبها ، بحكم الطبيعة وبمنطق الظروف ، من يعرض نفسه لمغامرات الحقل السياسي وللمخاطر الجاثمة للتضحيات - أن هذه الأمور لا يمكن أن تقلعها قواعد ولدن وعماله ومقترحاته الإيجابية .

§ - صالحو التاريخ :

وإذا كانت السياسة معيارية ، وإذا عتينا بالمعاري ، جزئياً على الأقل ، ضرورة الالتزام بالفعل الإيجابي ، وإذا كان هذا الالتزام يعني ، في نهاية المطاف ، أننا ملزمون بتغيير العالم ، بقدر المستطاع ، إلى الأفضل ، وإذا عني هذا بدوره تحقيق أعلامنا أو بالأحرى تطبيق خططنا ، وإذا كانت هذه المطلق تتطلب مواجهة الصعوبات والقيام ببعض التضحيات ، وإذا كانت هذه الأمور تتطلب بدورها حماساً نفسياً وحرارة إيمان وطاقات جبارة تدفع الإنسان إلى القيام بالأعمال البطولية - إذا صحت كل هذه الافتراضات ، عندها تصبح إسهامات ولدن للتفكير السياسي ، على ما هي عليه من الأهمية والحكمة وعمق النظر ولحكيم العقل والاعتبار التام للحقيقة ، والخضوع للموضوعية ، إسهامات لا تكفي بعد ذاتها لأن تنال ثقة المناضلين في معركة الحق ضد الباطل . أنها لا تكون مقترية مهاتية<sup>(١)</sup> كانياً . يخفق ولدن ولا شك في أنه لا يوفق إسهاماً لتبرير هذه الحرارة فحسب ، بل أيضاً في أن تحاليله تحاول ، وأصبة لذلك أم غير وافية له ، أن تفتننا .

لكي نجابه حقائق العالم الذي نعيش فيه وواقعنا ، نحتاج إلى فسحة أمل يدافع هام وإلى مساندة هذا الدافع - الدافع الذي هو جد ضروري لتجدينا في تحقيق التزاماتنا في الحياة . وفي هذا السياق الأعم الأرحب تكتسب إسهامات ولدن مغزى أوسع وفعالية تطبيقية أقوى ، وتتحمّل مسؤولية توجيهية لا تنحصر بالمترجبن والقضاة - وكلا للمتعين غير عامل في الحقل السياسي بالمعنى العام السائد ، بل تتعلق هاتين الفئتين إلى فئة ثالثة - فئة العاملين السياسيين ، الفئة التي ينتمي إليها الأبطال صانعو التاريخ .<sup>(٢)</sup>

(١) أي نظاماً تلعب فيه « المهات » أدواراً جديرة بالاحترام التي تقوم بها هذه المهات .

(٢) ويظل هذا الرأي صحيحاً سيان أنضى الأبطال صانعو التاريخ إلى المدرسة الأرستقراطية التي تعتقد بأن هؤلاء كانوا ولا يزالون وسيبقون قلة أو أفراداً - أو أنضى هؤلاء إلى المدرسة الديمقراطية الداعية إلى أن صنع التاريخ ليس صنع فرد أو قلة بل هو بالأحرى تشترك في العمل وتعاون جماعي .

## ٥ - تعليقاتان :

في معرض معالجتنا لفكر ولدن السيامي نرى انه لا بد لنا من الإشارة إلى تعليقين يفرضان نفسيهما على انتباهنا فرضاً :

### أ - الاغلوطة الفلسفية :

هو يسأل : « وما هو العمل اذا حصل اختلاف في الرأي<sup>(١)</sup> حول نقطة معينة ؟ »  
وهو يجيب : « حسن الحظ لسنا معوزين تماماً في موارد حيلنا ذات المحامل الفلسفية إلى نفس هذا الاختلاف .

« يمكننا ان نلفت النظر إلى نقاط اتفق ان لم يتبها اصحاب الآراء المختلفة . يمكننا ، فضلاً عن ذلك ، ان نتدارس تأليف المهتمين المختصين بمعالجة هذه الأمور ، او ان نحسن معرفتنا بالوضع القائم عن طريق الاساليب الاستقصائية المعادية ، تهيئة للوصول إلى حل اسلم واكثر التصاقاً بالواقع وبالتالي اصح . »

ولكن ، على تضمن هذه الأمور وصولنا إلى اتفاق ؟ كلا .

« بالطبع هنالك حدود لهذه العملية . ولكنها ليست ، كما يعتقد البعض ، عاقرة غير مثمرة . »<sup>(٢)</sup>  
يفي لدينا سؤال اقل أهمية منه - سؤال يصح ان يكون محور التعليق الاول من تعليقين وعدنا بهما الغاري . هذا السؤال هو : « هل هذه العملية التي يصف ولدن بعض حيلها هي عملية تولد لنا النتائج المثمرة التي يفترض ولدن انها تولد لها ؟ »

ويقطع النظر عما اذا كان ولدن بافراضاته هذه يتعدى حدود المعقول ام لا ، السؤال الذي يصح ان يبحث على حدة ، يظل صحيحاً الحكم اننا ، وعلى الصعيد التجريبي العقلي ، لا يمكننا ان نحقق اوباحاً اصحهم . وتبقى اربلنا في نطاق مبادئه خلاصة لقواعد المنهجية المثبتة .

وهذه البقية من الاختلافات بالرأي ، البقية التي لا تظالمها مبادئ ولدن للمنطقية مدعومة بالتحليل الدقيق لاستعمالنا اللغوية المتعددة للمفاهيم والمبادئ والتفريعات ، ومساندة بالقواعد المرتكزة على صخرة الواقع والتجربة الاختبارية ، هذه البقية قد تكون ولادة أسباب نفسانية غير عقلانية وعقد نفسانية ، وأصبرات ناشئة بغسل انكلاها على التربة الساقية للشخص صاحب العلاقة وإعاليه بجمعه الذهنية أو الثقافية أو الاجتماعية - ولم يقل ولدن شيئاً ذا قيمة ومغزى بالنسبة لجميع هذه الاختيارات . فقد حدد دائرة محاولته بطريقة تمزق هذه الأمور بوضعها خارج نطاق اهتمامه . وله كامل الحق في ان يفعل ذلك . ولكن النتائج التي تستتبع هذا التحديد للمشروع لدائرة بحثه تهمل . يحكم هذا التحديد ، حفل النظرية التي يقول بها الخبير مما تتطلبه طبيعة الموضوع المدروس .

فقد جعلته يقضي الطرف عن تلك العناصر غير العقلانية التي تكونون بدون أحسن شك عناصر

Weldon, T. D. Op. Cit., p. 170 (١)

Ibid., p. 171 (٢)

جوهرية في مواقفنا من الامور التي تتطلب منا عملاً ايجابياً ، وعلى الغالب ، معرفة متجربة . وكونه لم يشر اليها ابداً ، عناصر ذات علاقة علمية وقيمة لمحلية فض النزاعات ، بالرغم من انه أشار اليها بمناسبة ثانية<sup>(١)</sup> ، يقدم هو نفسه مثلاً آخر مصداقاً لرايه للتملق بأفوك المفكرين في تاريخ الفكر المتحدن اللين وقموا ضحايا الاغروطة الفلسفية .<sup>(٢)</sup>

ب - لائحة مقاييس :

وبدور التعليق الثاني حول لائحة المقاييس<sup>(٣)</sup> التي تبني ولدن تطبيقها :

١ - هل يخضع النظام السياسي المناقش قراءات المواطنين الخاضعين لسلطته للمراقبة ؟ وهل يضع حدوداً على التعليم ؟

٢ - هل يصر على كون بعض المبادئ - سياسية كانت تلك المبادئ - ام غير سياسية - ثابتة لا تتغير ولا تبدل وبالتالي فهي ابد من متناول النقد ؟

٣ - هل يحرم مواطنه الاتصال الطبيعي مع مواطني الانظمة المغايرة ؟

٤ - من هم مناصرو الحكماء في هذا النظام او اكثريتهم ؟ هل هم من الاميين غير المثقفين المؤمنين بالخرافات ؟

« وينبغي ان اكرر القول بان هذا هو رأيي الشخصي او الرأي المسبق اذا فضلت (Prejudice) . وليس هذا الرأي اية قيمة فلسفية ، ويحق لمن لا يجده ان يرفضه . »<sup>(٤)</sup>

وهكذا يتبين ان ولدن لا يقدم هذا السلم من المقاييس وسيلة فاصلة تضع حداً نهائياً للاختلافات السياسية . نعم ليس هنالك مثل هذا الحد . وهنا يصيب ولدن . ولكنه يخطئ عندما يحصل مسألة المقياس قضية رأي شخصي فحسب . والادعى من هذا ، انه يتساهل مع من يفضل ان يجعلها قضية رأي مسبق (Prejudice) .

ربما كان علنا السياسي مكتظاً بامثال ولدن . ولكن ، ولا شك ، هنالك ايضاً من يأخذون الحجة ومن ابعدها الاجتهاد والسياسة ، بعين الجد والمسؤولية التي لا تكفي لا بالنقطة التي انطلق منها ولدن ولا بالمحبة التي وقف عندها . انها تتخطاها بعداً وجدياً - هذا مع الاعتراف بفضل على الصعيد الذي مارس كفادته عليه وبالاسهامات التي قفها للفكر السياسي على المدى الذي يمتد ما بين تلك النقاطين .

(١) حيث بحث ، مثلاً ، في التمييز بين حل الخلافات الخلق وبين معالجة الصعاب السياسية .

(٢) «The Philosopher's Fallacy»

(٣) Weldon, T. D. Op. Cit., pp. 65-66

(٤) Weldon, Ibid., p. 176

هذه هي المقاييس<sup>(١)</sup> المتبناة . لما التعليق عليها فهو ذو نقاط اربع :

الاولى ، ان هذه المقاييس ليست مربوطة ريباً وثيقاً محكياً بتحليله للعملية ذات الصميمين المختلفين التي تتبعها اللجان المدعوة لاختيار التماسيين من مجموعة المرشحين لمركز ما شاغر .

والثانية ، وعلى افتراض ان كلا من الشخصين المتناقصين بموضوع معين تتطلب الالتزام بلائحة معينة من المقاييس تختلف عن اللائحة التي طلب تطبيقها الشخص الآخر ، عندئذ نرانا نعود القهقري إلى القضية التي يثيرها التعليق الاول .

والثالثة ، ان هذه اللائحة من المقاييس لا تصح الا في سياق اوسع يقيم سياقاً حولها يوضح بعض التحديدات والتعديلات مثل اوقات السلم . . . ، وما شاكل .

والرابعة ، انه من المحتمل ان يتغير التقسيم القوي للعالم ، عاجلاً أم آجلاً ، إلى درجة تجعل من تطبيق هذه اللائحة عملاً رجعياً ، فكرياً وسياسياً .

### رابعاً - علاقة بحوثنا ببعض القضايا الهامة :

وواحدة من النتائج الهامة التي تستتبع موقفنا هي ذات عامل على العلاقات الدولية .

#### أ - بريري ، وضمير ، غروتياش :

الاستنتاج الأصرح . يقول ج . ف . بريري ( J. F. Briery ) معلقاً على التمييز الذي يتبناه غروتياش بين الحرب العادلة ( *bellum iustum* ) والحرب الظالمة ( *bellum injustum* ) :

وغير انه كان علماً جيداً بالعراقيل التي تمنع سيطرته بالنظر لواقع عنيد مجابهة . ان الدول تصر اصراراً ملحاً على اعتبارها خوض الحرب قضية سياسية لا قضية قانون . »

واختصر هذه الصعوبات بنوعين<sup>(٢)</sup> : الاول : هو معرفة أي من الطرفين للتحاربين وفي اطار حرب معينة يساند الحق ويقف بجانبه ، والثاني ، هو الخطر الذي تهدد به الدول الاخرى التي ، لو قبض لها ان توازن بين حسنات الحرب وسيئاتها ، تقرر ان تتدخل بقصد التضييق على للمحقوق . لا بد لأي مخطط يقصد التخلص من الحرب ، من ان يصارع هذين النزعين من الصعوبات ، الاول هو مشكلتنا الحديثة ، الملخصة في التثبت من هو « المعتدي » ، والثاني هو مشكلة السلامة الجماعية ، أي كيفية دعم القانون بالقوة المحللة للمجتمع الدولي ، بينما تضمن ، وفي الوقت ذاته ، حماية الدول التي تمزق المساعدة . ولم يتمكن غروتياش من ابتكار طريقة للتغلب على هذه الصعوبات . وكلملك اخفق

(١) ولذلك فان اتباع هذه اللائحة هو عمل ازمبدأ منسب من الناحية المنهجية . انها تقسم املك الائق اختيار الحرب . ويدعون هذه اللائحة ، او لائحة محالة ، لا يصح ان تتم ، بتقفل ومسؤولية ، عملية التنظيم السياسي . ولهذا من القبح من الحديثة ، الذي تستند هذه اللائحة أو لاية لائحة اخرى من غيره لقهوم « هوراس هام » فلما يبنى ان تحصل تصلاً ولها يصحح العناصر الملحة في الظروف الضرورية ، كما انها يبنى ان تكون ذات علاقة طمعية بهذه العناصر .

De jure belli et pacis ، ٤٤٤

في هذا المجال مفكرو القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد انفكوا غزوتياس ، نتيجة ذلك الاضافي ، على استنتاج اخرج . ان الطريقة العملية الوحيدة هي ألا تسأل دولة ثالثة لتحكم فيما اذا كانت الحرب قانونية ام غير قانونية . ينهني ان يترك الحكم بذلك لضمير المتحاربين .<sup>(١)</sup>

ب - فائيل ، والأساس القوي الصامد للقانون الطوعي :

« ... ومع هذا لم يبن فائيل ( Vattel ) أساساً نظرياً صامداً وتوقياً للقانون الطوعي ، القانون الذي يكون الجزء الوحيد من نظامه ذا العلاقة الحقيقية بالعمل الدولي . ذلك انه حمز عن تفسير مصدر الواجب - مصدر واجب الدول الذي يحتم عليها ان تطيع هذا القانون »<sup>(٢)</sup> . يتفق مفهوم الرضى ، في ان يفسر الزامية القانون .<sup>(٣)</sup>

هذا صحيح فهل يتفق ايضاً مفهوم الالتزام ؟

ج - الالتزام واهميته :

نعم ، ان الرضى المسبق هو جزء من الالتزام . ولكن الالتزام يشتمل على اكثر من مجرد الرضى . انه يشتمل على مفهوم الاقتناع بأن المبدأ الملتزم به هو صحيح وخير معاً . وبهذا يوفر الأساس العقلي لمفهوم الرضى . ذلك ان الرضى عن مبدأ ما اذا لم يكن نتيجة لاقتناع مسؤول ووصين بصحة هذا المبدأ الملتزم به ، او بالاعتقاد الصامد بخيره ، لا يصح ان يضحى بمخالفته حاصلة او مؤلمة من اجل الحفاظ عليه وعدا وصته . وتزداد قوة الالتزام الناتج من الالتزام عندما يضاف إلى الركنين السابقين من أركانه ، اي الرضى الجني على اقتناع بصحة المبدأ الرضى عنه وبخيره ، ركن ثالث ،<sup>(٤)</sup> هو التقرير الواحد المصمم على تنفيذ المبدأ بقدر ما يسطي للملك من قوة وكفاءات وامكانيات .

على كل حال ، اتنا ، اولاً ، نعتقد بأن هذا الالتزام الناتج من الالتزام المسؤول الواهي هو اساس معين وصامد يفسر الزامية القانون الطوعي . وثانياً ، استطراداً ، اذا لم يكن هذا المفهوم بلركانه الاساسية الاربعة ، أساساً للملك التفسير ، فليس هنالك هرج يحفظ كرامة الانسان وقيمه ومهمته في صيغة حياته ومعنى حياته . وثالثاً واخيراً ، اذا لم ينتج هذا الحل عملياً ، يصح الاستنتاج ان الانسان هو مخلوق أشر من الحيوانات المفترسة وأدهى !

وعندل تصحيح السياسة مجرد خدعة .

ولكن ، وهذا ما ينفذ هذا التسلسل الفكري من التحذار في مزالق الشكبة الاستخفافية ، إن استنتاجاً كالثالث المذكور سابقاً لن يتمكن الإنسان المجرد من الثبوت من صحته مهما طال خيط اختياراته وتاريخ اجرامه البشرية . هذا على الصعيد الفكري المحض . وعلى الصعيد العملي ، ستحارب الايجابية

(١) *Rechtsz. J. F. Ibid.*, pp. 34-35

(٢) *Ibid.*, p. 39

(٣) *Ibid.*, p. 5

(٤) يصبح ان يحتر الشعور بالمخاطف ، بنية التصرف الاجاهي . ركناً رابعاً من فركان الالتزام . رابع للمؤلف منهجية منهجهم الاستدلالية وتضمينها الاجاهية . وكذلك ، الأخلاق والمجسم .

الضائقة تشاؤميته عاربة مضنية ولا شك . ويقتدر ما تنجح ، يقتدر ما تعطل مغاييله السية ومضاعفاته المؤلمة . ومن يدري ، قد تغلب عليه تمام التغلب فتحقق نصر الانسان على ما ساء من مزايا الانسان . وبذلك تتمكن من جوهر القضية : التغير في حالنا ، هذا بقصد جعله علماً افضل باتجاه التبادلية .

د - غروتياس ( Grotius ) :

ودعاً كان استنتاج غروتياس اعرج . ولكنه ومن زاوية رجله الصحيحة ، يقف على مصدر زاهر بالطاقات . جل ما يتطلبه هو عملية جراحية للرجل المشوهة . وانه لو اوضح ان هذه العملية تتمتع بالحيثيات النجاح اكثر ما تتمتع ، في اطار الاركان الاربعة للالتزام . اذا كان الضمير هو المنبع الذاتي لمقومات الالتزام ، فان الشروط الموضوعية هي التي ينبغي ان تتوفر للالتزام الواسي المسؤول لكي تجعل اقتناعه مرتبطاً بالحقيقة الواقعية وتقريراته ، موجهة لربط قارب النجاة الراسي في زوايا البحر المخضوض بتأثير الاعاصير العاتية ، برزات حبيدية قوية تشده الى صخور الشاطئ القرية الصامدة شداً محكماً .

هـ - وليامس ونسيية الأدبيات :

ولا تضطر ، للأسباب التي ذكرنا ، ان نبشئ نسبة القيم التي يجاهر بها كلانيل وليامس ( Glanville Williams ) :

« أننا نقبل بالمعجب الغافل بأن هنالك معضلة هامة بين أوستن ( Austin ) والناغينين . تدور هذه المعضلة حول « الخاصة الجهورية » للقانون . ما هي هذه الخاصة الجهورية ؟ أم هي في الواقع قوة الحاكم ؟ أم هي بالأحرى رضى للحكومين ؟ عندما يصاغ السؤال بهذا الشكل يعطي طنباً بخال السامع معه انه سؤال واقعي تجريبي . ولجابه هذه الصيغة للسؤال صعوبة كبيرة . ان سؤالاً بهذه الصيغة لا يمكن ان يناقش بشكل مسؤول - اللهم الا اذا اتفق الفريقان على معنى كلمة قانون ، أي على الأشياء الموضوعية التي تشير إليها هذه الكلمة . ولكن أتباع مدرسة أوستن وأتباع المدرسة التاريخية الذين ناقشوا هذا السؤال رفضوا ان يتفقوا على ذلك . ولو انهم توصلوا إلى اتفاق شئنا فيما يتعلق بمعنى « قانون » بقصد توضيح نقاشهم ، لكنوا اكتشفوا حالاً أنه لم يبق شيء عملي أمامهم ليتناقشوا بشأنه . ذلك لانه لم تكن هنالك معضلة تتعلق بالمواقع فيها بينهم . جل ما يبقى أمامهم عما يستحق النقاش كان لا بد من ان يتعلق بخصوصية او بأخرى من الأمور المتفق على ان القانون يشير إليها - هل هي علاقة جهورية تلك الخاصة أم لا ؟ ولكن هذا النقاش كان بدوره من المحتمل ان يتطرق نحو هاوية اللامنزوية . ذلك لأن كلمة « جهوري » في هذا السياق مرادفة لكلمة « مهم » . وما هو المهم ؟ ليس سوى قضية ذاتية محض . تهيج الأهمية في عين الناظر . ليس بالإمكان القيام بأية عملية لتحقيق على أثرها بما إذا كانت خاصة معينة من الأمر المشار إليه « بالقانون » هي أهم من الخاصيات الباقية أم لا . ولا يمكننا حتى ان نتصور مثل هذه العملية . ولئن تدخل ، إذن ، في نقاش حول ما هو مهم وما هو غير مهم ، هو ان تدخل في جدال لا يمكن الخروج منه ألا يتحول عاطفي لمشاعر احد الخصمين المتجادلين .<sup>(١)</sup> »

G. Williams: The Controversy Concerning the word «Law», *Philosophy, Politics and Society*, p. 3 and p. 9 (1) (underlining mine).

يكتفينا ، تعلقاً على هذا المقتبس ودعياً لادعائنا بأن موقفنا لا يبنى هذا الموقف الذاتي من القيم ، ان نرجع بالقارىء ذي الذاكرة الطيبة إلى بحثنا السابق<sup>(٢)</sup> الذي هو في نقطة انطلاقه تبنى رأى ولدن . أما في نهاية مطافه فيتخطى الحدود التي يرسها حوله ولدن حتى يصل إلى صخرة الالتزام .

ولا نحتاج ، فضلاً عن ذلك ، إلى تذكير القارىء بما يشتمل به موقفنا ، في نظرنا على الأقل ، من حسنات عملية وفكرية نظرية بالمقابلة مع ولدن وويليامس .

## و - دستهجان ، باسكال :

ومن زاوية موقفنا الملتزم تفصيل الغرابية<sup>(٣)</sup> التي يستهجن باسكال رؤيتها في تصرف بعض الرجال - انهم يطيحون قوانينهم صانعوها .

ان ذلك يظهر غريباً مستهجناً من زاوية مقرب يضع الثيرة حيث لا يصح ان تكون نبرة فيما يتعلق بمصدر القوة والأهمية التي تلزم الانسان الفرد . فبدلاً من ان توضع هذه الثيرة حيث يجب ويصح ان توضع ، أي في داخل الانسان الفرد نفسه ذي الملاقة والفريق الأهم المباشر في القضية ، قد سرى التقليد على وضعها ، خطأ ولرب أو لآخر ، موضعاً ما خارج<sup>(٤)</sup> الانسان نفسه .

## ز - الضرورات الثلاث : هيغل وماركس وهيوم :

يقول المؤرخ السياسي الشهير جورج سابين :

« وقد ساد الاعتقاد بأن سر الوحدة ( التوحيد بين خطط العمل الثوري ونظرية فلسفية بضرورة مسيرة التطور الاجتماعي ) - ان سر تلك الوحدة يكمن ، لدى ماركس ولندي هيغل معاً ، في الديالكتيك . إن القوة القسرية التي تدعها الشيوعية بصفتها غاية للتطور الاجتماعي في نوع غريب : انها ليست مجرد مرغوة أو مجرد ممكنة بل هي بالأحرى ضرورية ( حتمية ) . ومع ذلك تبقى ، تبقى ضرورتها مشروطة بقيام الحزب وبمجهوداته . الحسابات الانسانية والمصالح الانسانية هي عناصر تدخل عملية انتاج الضرورية ( الحتمية ) . ومع ذلك ، تلك الحتمية تتحد ، وبطريقة مسبقة ، تلك الحسابات والاتجاه الذي يبنى ان يتخذ تلك المصالح . إذن المعضلة الفلسفية الاساسية هي بين هيغل

راجع بحث « المص » مقطع ٢ من « تعميم الشطر الاجتماعي من هولة ولدن » في هذا الفصل من الكتاب .

راجع للمبتس في بداية الفصل الثامن من هذا الكتاب .

« اننا اذنا نصير التزام القانون على الناس وتوجبه هذا القانون الملزم ، فلا بد لنا من ان نستجد بافراض مشابهة للافراض الذي تبته القرون الوسطى ، متممة بذلك اهتمامنا بتقليدنا عريقاً تبته قبلها البنا وروما عندما تكلمنا عن القانون الطبيعي . ان النصير النهائي والأخير للقوة الملزم لجميع القوانين هو ان الانسان ... مضطر ، بقدر ما هو كائن حائل ، ان يمتثل ان النظام لا يفرض هو البدء لمحاكم للسيطر على المصالح الذي نمش فيه . » ( التوكيد لنا ) ، Hobsbawm, J.P., p. 57. ان مظاهر النظام ، كمنظور المفوض ، هي وقائع محسوسة ومطبوسة في حياتنا . وهناك لا شك قوانين علمية طبيعية تفسر نوعي هذه المظاهر . ولكن اياها من هذه القوانين ، وهذا عما لا شك له ايها ، ليس ملزم حقا لانسان في ظروف احداثية .

وماركس من جهة وهيوم من جهة ثانية - هل هنالك ضرورة ( حتمية ) تصل بين السببية والأمر اللاحقي ؟  
او ، هل كان هيوم معيباً عندما ميّز تحيزاً حاداً ودقيقاً بين العقل والتقييم المعيارى ؟ <sup>(١)</sup>

«For both Hegel and Marx the secret of this union (of a program of revolutionary... action with philosophical theory of the necessary course of social development) was believed to lie in the dialectic. The compelling force claimed for communism as an end of social evolution is of this peculiar sort : it is neither merely desirable nor merely propable but necessary, yet its necessity is conditional upon the rise of the party and its efforts. Human calculation and human interests are a factor in producing the necessity, yet the necessity predetermines the calculation and the direction that the interests must take, The Fundamental philosophical issue is therefore between Hegel and Marx on the one side, and Hume on the other. Is there a «necessity» that bridges causation and the moral imperative, or was Hume right when he made a rigid distinction between reason and evaluation?» (Underlining ours) <sup>(٢)</sup>

نودّ هنا ، وبدون الدخول في مناقشة فلسفية ذات تشعبات كثيرة ومعامل أكثر ، ان نشير الى ان الالتزام بإمكانه ان يتّوّل الانسان المتّزم الجمع بين المخطط والنظرية - الامر الذي ربط هيجل وماركس على حدّ سواء بتخطّطات الديالكتيك - دون اللجوء الى الديالكتيك . وهذا في إطار يؤمن ودون ان يكون ضرورياً بانه من الضرورات الثلاث التي عاجلها هيوم : الضرورة السببية والضرورة الاخلاقية الأدبية والضرورة المنطقية .

فهل هذا كسب للنظرية السياسية ؟

ويجوز الالتزام الانسان فضلاً عن ذلك من اتكالية الهيجلية والماركسية على مصادر خارجية عن الانسان، ولو للدرجة اضعف مما تكفل عليه للمنافيزيكيات والمطلفات، للفترة الحركة للانسان والتاريخ .

هذا مع العلم انه ، اذا كانت تلك القوى الرافعات لتطورات التاريخ والحركات الاجتماعية قوى مرضوعية ، اصبحت من الضرورة بمكان ان يتعرّف اليها الانسان المتّزم ويناغم جهوده ومطالباتها .

ج - الضرورة الالتزامية

« وربما كانت اهم منجزات الالتزام توليده الثقة بالنفس للانسان المعاصر بعدما هتم العلم الحديث اقوى ركائز هذه الثقة . فقد كانت من نتائج العلم الحديث ، عندما تعرب جذور دراسته فلسفة

(١) جورج ساين ، تاريخ النظرية ، السياسية ، نيويورك ، ١٩٤٧ ، ص ٦٨٤ - ٦٨٥

George Sabine, A History of Political Theory, New York, Henry Holt and Company, 1947, pp. 684-685 (٢)



العلم ، أن ظهرت للعيان المتبصرة حقيقة ان النظريات العلمية وفي جميع العلوم الطبيعية ، ومنها بلغت درجة الإثبات والثقة بها ، تظل قابلة للدحض وعرضة ، يوما ما ويظروف معينة ، لاعادة النظر . ليست هنالك نظرية علمية موثوقة ومؤكدة مئة بالمئة .

وكان التقليد السائد بين الناس اهم لا يقومون بعمل<sup>(١)</sup> ما لم يتأكدوا مئة بالمئة من نجاح نتائجه المقصودة . وهذا امر أصبح مستحيلاً في إطار الذهنية المعاصرة . وإذا كان النجاح يتطلب الثقة ، والثقة تتطلب التأكد من النجاح ، وإذا كانت هذه الثقة مفقودة في معارفنا العلمية ، فمن أين نأتي بها ؟ يجب ان يتعلم الانسان ان يحيا بدونها ؛ او ان يوفرها الانسان للمعاصر لنفسه ، بطريقة ما .

إن افضل المخارج من هذا المأزق الانساني المعاصر هو الالتزام<sup>(٢)</sup>

« وهكذا يربط الالتزام بين نظرية علمية في المعرفة والوجودية والسيكولوجيا والنجاح السياسي<sup>(٣)</sup> .

هذه قصة قديمة بالنسبة لنا .

غير ان هذه القصة القديمة توحى بفكرة جديدة . ان ذلك يستلقت النظر الى نوع آخر : نوع رابع ، من انواع الضرورات . نعني به الضرورة الالتزامية .

ويبقى تحليل هذه الضرورة ، وتمييزها عن الضرورات الثلاث التي تعرض لها ديفيد هيوم ، والتي زعمت على يديه اركان القانون الطبيعي<sup>(٤)</sup> ، وتوضيح منافعها وانجازاتها الفكرية والفعلية في إطار فلسفة اجتهادية متكاملة ، تبقى هذه الامور مواضيع يحث بحث تستظر المناسبات المناسبة .

غير انه من الممكن ، وبناء على مع<sup>(٥)</sup> ات الالتزام ، ان تبين أبرز صفات هذه الضرورة . انها بالاختصاص ، ولدى الملتزم الامثل . بين الضرورات الثلاث حيث يصح جمعها - ولكن لا في العالم الموضوعي خارج هذا الملتزم بل داخل دائرة معرفته وتقريرات تصرفاته وتوجيهات جهوده .

يضاف إلى ذلك قوة الارادة التي يضيفها هذا الملتزم على هذه الضرورة وبخصوصا بعدما يرى فيها تعبيرا جدياً عن جليلة حياته ومعناها كما يفهمه .

(١) ولا يزال يوجد بعض من هؤلاء بيننا اليوم .

(٢) الدكتور ملحم قريان ، حظرت في تعريف الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والامرية في الجامعة اللبنانية ، العلم للدراسات ١٩٧٧-١٩٧٨ ، ص ١٣٥ .

(٣) المرجع ذاته .

(٤) الدكتور ملحم قريان ، الحقوق الاجتماعية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

ويقدر ما هو جزء من العالم الموضوعي تصبح هذه الضرورة وبجميع نتائجها من محتويات العالم والكون . وهكذا يصبح الخطأ التقليدي القائل بأن مصدر قوة الإنسان قوة خارجية عن الكون .

إن تصحيح هذا الخطأ ، ووضع مصدر القوة للإنسان داخل الإنسان الملزم ، هو من النقاط الهامة التي تفخر بها هذه الدراسة وتعتز . وأنها ، نتيجة لذلك ، تعتقد أن الحكم لها أو عليها يجب ألا يغفل هذه القضية . ويقدر ما يصح هذا الاعتقاد بقدر ما يحق لها أن تطالب بالاعتراف بأهميته لدعم النظرية ككل . ويقدر ما تنشعب مضاعفاته وتعمق التيارات المنبثقة منه فتقوى بذلك فعاليتها ، بقدر ما يكون لهذا الاعتقاد تأثيرات عملية تاريخية حاسمة .

---

(١) أ - ما من أحد ينكر أنه ، في الواقع قوة هم النفس الذين ، أولا ، يريدون أن يحصلوا المسؤوليات المصنفة التي يستجيبها الموقف بجلاب هذا الهدأ ، وثقا ، وحتى لو أرادوا ، يشعرون بالتفصل أن يسطروا تلك المسؤوليات أصيالا تطبيقية . ملحم قربان ، « المواقف الفلسفة » ، العدالة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ -

ب - لم إن القانون الطبيعي المشار إليه في المقصود هو غير القانون العلمي الطبيعي وقوة إزمه حل الأسفل غير الملزم به - قد تلصق إلى حد فويلها في درجة القصر : ملحم قربان - المنهجية والمساهمة - الفصل التاسع ، « القانون الطبيعي » ، والمفهوم الاصطلاحي ، فصل و القانون الطبيعي الجديد .



## الفصل الثاني عشر

# إِسْتِقْطَابٌ

### اولا - المساومة والسياسة :

#### ١ - للمساومة وأبعادها .

قبل ان السياسة هي فن المساومة <sup>(١)</sup> . نرفض هذا القول تعريفاً <sup>(٢)</sup> كافياً شافياً للسياسة . ولكن هذا الرفض لا يعني ان القول هذا لا يصبح بكثير من معنى في امور سياسية شتى . فالسياسة القومية ، في مجتمع تعدي ، هي توازن للتأثيرات المتداخلة التي تنشأ عن مصالح متعددة ومختلفة للفئات الضاغطة في ذلك المجتمع . وبقدر ما يقترب السيلق السياسي من الديكتاتورية بقدر ما تضعف هذه النظرية . ولكنها ، حتى عندئذ ، لا تصبح خطأ يفرض علينا نفيها وبالتالي التكرار لها . حتى في الانظمة الكليّة الديكتاتورية يظل التوازن بين المصالح المتضاربة ، في وقت ما ، الصورة الجانبية الصحيحة لقطعة من سياسة البلد .

وفي ضوء مبدأ التواصل والاستمرار بين السياسة القومية لبلد ما ، وسياسة الخارجية ، المبدأ الذي سنعالج من كتب بعد برهة وجيزة ، تصبح فكرة المقطع السابق على السياسة الخارجية كذلك .

والسياسة هي مساومة وتكليف بين المتباخرات والمتضاربات ليس على صعيد المصالح <sup>(٣)</sup> فحسب بل

Thompson, R., *Ibid.*, pp. 13, 14(1)

(٢) ملخص لربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الأول ، مقطع : « تعريف السياسة » ، والفصل السادس ، « هل السياسة علم ؟ » .

(٣) « بالطبع يحاول القسّات الضاغطة بعد ان ترادف بين مصالحها ومصالح الأمة القومية ان تؤثر دائماً على تصرف سياستها الخارجية » . أنظر :

Morgenthau, H. «National Interest», quoted by Hoffman, S. (Ed), *Ibid.*, p. 75.

أيضا على صعيد المبادئ - الفكرية والأخلاقية والقانونية<sup>(١)</sup>.  
والسياسة مساومة أيضا عبر صعيدين<sup>(٢)</sup> : صعيد الفكر والعقيدة والمبدأ ، وصعيد الواقع والفعل والتطبيق .

## ٢ - مبدأ التواصل : وحدة الهوية السياسية<sup>(٣)</sup> :

وأنا تتبنى مبدأ التواصل والاستمرار ليس بين السياسة القومية والسياسة الدولية فحسب بل أيضا بين التصرف الانساني الشخصي الخاص والتصرف السياسي الاجتماعي العام . المبادئ ذاتها تعتمد في الحكم على الجهتين من كل من هذين المتقابلتين . وأما تطبيق هذه المبادئ فبوجه ، لا محالة ، ظرفا وظلقة متباينة . هذه نتيجة ضرورية لثنائية الصائق والصحيح إلى التصرف السياسي والسلوك الاجتماعي من جهة ، والنظرية المفسرة لهذا التصرف وذاك السلوك من جهة ثانية . عندها ، يصبح مفهوم التعبير « الأخلاقية الجماعية » الذي يصر عليه نيور ومورغنتو ، دراسة للتأثيرات التي تنشأ عن تلك الظروف المختلفة على تصرفات الانسان الفرد وشخصيته .

وما مبدأ التواصل والاستمرار بين السياسة القومية والسياسة الدولية<sup>(٤)</sup> سوى تعبير عن هذا

(١) « إن حكمة المرافقين الأربعة ( بطريرك ، دي فستر ، ونيور ، ومورغنتو ) وعمق نقرهم تقف بارزة واضحة لتتوه امام مؤرخة مسرح تصارع عليه أربع مشاكل ملحة أو تمهيدات ترتبط بحدودها بأكثرية للتدخلات الحديثة كما يرتبط بها عدم الثقة والشك لها يعلو بصلابة المبدأ بالضرورة . عندما نتناول أن نطبق مبادئ عامة كالتي يقدمها بطريرك ، فوي فستر ، تجنب تلك التمديدات والتجديدات لا شيء إلا إلهامنا . تلك هي : الادعاء العقلاني المنجذب بالفضيلة المالية ، وتأثير هذا الادعاء على نفس النزاعات والتوترات الدولية ، وطبيعة الاخلاقية الجماعية ، ووجود قليل من المثلثات ، إذ ما وجدت المثلثات لبدأ ، في السياسة الدولية » . انظر : Thompson, K., Op. Cit., p. 130 .

Ibid., pp. 148-149 . (٢)

(٣) « يواظب على الذاتون الدولي العام ، مسألة التمييز بين الانظام الفردي والانظام للقومي - جومريا ، ومن زاوية والتعبير هذه ، ينضم الانظامان لاجتهاد واحدة . فنظر :

Venezia, Jean-Claude, « La Notion de Régimes en Droit International Public », B.G.D.I.P., 1960.

(٤) « المسألة التي يتبرها هذه النظرية تتعلق بطبيعة السياسة بأجدها ، جوهر السياسة الخارجية الدولية مرادف بجوهر الجوهر السياسي الداخلية القومية » . انظر : Moscovitch, H., Ibid., p. 31 .

ب- « أما لما يتعلق بمفهوم الهوية الفكرية التصورية للسياسة الدولية بالاقبال مع السياسة القومية ، حل هذا وسادة متواصلة مستمرة لم تختلف احداهما عن الاخرى ؟ لتتمكن مطلق محاولة استقصائية أن تميز مبادئ مشتركة بين الحقلين وذات العلاقة بها ، وبالتالي بالسياسة عامة . وحتى فطنت هذه المحاولة ذلك تفرق بينها بالنسبة للمركز وللزعة ، والمظاهر التي تعطي الانطباع انهما بلعتين همتين من مملكة السياسة » ، انظر :

Ullrich, G., International Equilibrium, Op. Cit., pp. 147-148.

ج- « ... ان فهم المظاهرة السياسية ، سيان أكلت هذه المظاهرة دولية أم قومية ، لا يمكن أن يتم بمنزلة عن صورة واحدة للطبيعة الانسانية » . انظر :

Thompson, K., Op. Cit., p. 11.

الاعتقاد - ينضج الحقلان للمبادئ ذاتها ، على ما يواجه هذه المبادئ ذاتها من ظروف مختلفة وأنماط متباينة للتصرفات السياسية .<sup>(١)</sup>

واعتقد الواقعيون التقليديون أن القاعدة الأساسية التي ينضج لها الحقلان : القومي والدولي ، هي قاعدة التأليف بين الادعاءات المختلفة أو بين الضغوطات المتنافرة ، أو بين المصالح المتناقضة ، أو بين القوى المتصارعة . وهكذا يصبح مطلق نظام سياسي ، واقعياً ، نظام مجاذب ودفع في مطلق مجتمع وعلى الخصوص في مجتمع تمديدي . هذا شيء قريب جداً من نظام توازن القوى<sup>(٢)</sup> .

### ٣ - تفسير التصرف السياسي :

يفسر التصرف السياسي إذن ، وتستيق حوافه إذا أصبح هذا الأمر ممكناً ابتداءً ، على أساس دراسة الأسباب والوسائل التقنية والاهداف . ولاحتكاك طويلة تعدد المتغيرات التي تؤثر بهذا التصرف الذي يتجلى بأي من هذه المقولات الثلاث تشمل ولا شك ، مع ما تشمل ، اساء القيم ، والقانون ، والمبادئ العقلانية ، والعناصر اللاعقلانية ، والأسباب النفسانية والدنيوية ، وه القوانين : الاقتصادية والنفسانية ، وعناصر القوة ، وبعض المجاهيل .

أما ترتيب هذه المتغيرات المتغيرات من الزاوية المعيارية فهو امر يتعلق ، في نهاية المطاف ، بأولئك الأشخاص ذوي العلاقة بالأمر - متخذي القرارات الحاسمة .

أما تقرير فعالية كل من هذه الاعتبارات في عمل سياسي معين أو في سلوك شخص أو أمة مسألة تجريبية لا يحق الحكم بها إلا بعد دراسة الواقع ذي العلاقة العلمية بالأمر المدروس . فيران درجة من هذه الفعالية تتوقف على قرار متخذ - القرار فيها يتعلق بقيمة وأهمية هذا التنفيع بالمقابلة مع غيره من المتغيرات ذات المحمل على الفعل السياسي .

وبهذا المعنى نرانا جد حريصين على القول بأن السياسة هي ما يقرّر السياسيون أن يعملوا بها . السياسة ، بمعنى هام ، هي ، ولو جزئياً ، عمل السياسيين<sup>(٣)</sup> .

### ٤ - سلم المتغيرات :

حتى الشخص ذاته قد يعيد ترتيب هذه الاعتبارات المؤثرات أكثر من مرة في حياته . في الواقع قد يكون هذا نتيجة طبيعية للتعلم من الاختبار أو للاعتبار بحوادث الماضي .

---

١ - د- كما أن لديهم لا يتصور لبرمة أن السياسة القومية هي صفة معطاة مباشرة بل ينبغي أن يبحث عنها في التأليف بين الادعاءات المتناوذة بعضها لبعض بين الأحزاب السياسية والفئات الضاغطة . كذلك ينبغي أن نبحث عن السياسة الدولية في الأمم المتحدة مثلاً بصفتها نتيجة للضغوطات المتنافرة والادعاءات المتناقضة للدول على المسرح السياسي الدولي . انظر للمرجع ذاته اعلاه ، ص ٢٠ .

(١) راجع أيضاً القسم الثالث ، الفصل السادس « القوة وسلوكها » ، مقطع ٢ ج ومقطع ٢ ب من هذا الكتاب .

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 4.

(٣) لمعلم قريباً ، المنهجية والسياسة ، طبعة ١٩٦٠ مزيدة ومصححة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٦ ، « تعريف السياسة » .

وقد يكون ذلك لمجابهة تركيزيات<sup>(١)</sup> مختلفة للظروف والعوامل التي تشترك في تكوين الوضعية التي يجد السياسي نفسه محاطاً بها من كل جانب حين مجابهة ضرورة اتخاذ القرار والتأثير السياسي الفعال .

وهذا المقدار انعكس السياسات المختلفة التي يتبناها السياسي اعتبارات خارجية عن التزاماته الشخصية ونوعية الإنسان الذي هو - الاعتبار التي تشير إليها بالأنماط الثقافية ، والعقائد ، وأنظمة الحكم ، والرأي العام ، والمصالح القومية ، وتوازن القوى وما شاكل .

وفي هذا الاطار العام الواسع للمفاهيم المساعدة على تفسير التصرفات الانسانية نجد نوعاً من التكايف المزدوج بين الواقعية التقليدية والعقلانية التقليدية ، وبين المدونة الاخلاقية في السياسة والمدونة القانونية . ولا يصح ان نقرر مسبقاً الا بعض المبادئ الاساسية الهامة لهذا التكايف . ذلك لانه ديناميكي متطور . وبرز شروط تغيره واسبابه هو انه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاختيارات ، مسؤولة ام غير مسؤولة حسب شخصية وترية السياسي ذاته ، التي يقوم بها اصحاب الحل والربط متخذي القرارات الخامسة .

ونتيجة لذلك ، يمكن لرجال السياسين ، إما ان يستثمروا فرصة الاستفادة من الامكانيات المتعددة لفرص الاختيار التي يقدمها هذا الترميم للواقعية السياسية ، وإما ان يزلقوا في مهاوي التطرفات .

ذلك لانه ، ضمن هذا الاطار العام للمفاهيم الاولية ، يمكننا ان نتصور عن حق اكثر من تكليف واحد . ولهذا السبب ، اذا لم يكن هنالك اسباب جوهرية اخرى ، يصح ان نقول : بالرغم من ان السياسة ، وبمعان هامة ، مساومات ، تظل ، ومعنى اصمق واصلح ، عمل السياسين ، على الاقل جزئياً .

وللاسباب المذكورة ذاتها يقدم هذا الترميم فرصة ثمينة تمكن السياسي الحللر الخلق من ان يجلّف بمهارة وحكمة بقارب النجاة للتصرفات السياسية ، قومية كانت ام دولية ، بين صغرتي الاستخفاف والمطلقة الخطرتين .

---

(١) يمكننا ان نتصور ، مثلاً ، متناً سياسياً تقل فيه أهمية التصارع او التزاحم الثقافي ، هذا فاعلم اننا نبحث هنا عن مصدر للتوازن الدولي .

أ- وهذا يمكن من السيطرة ، بوسائل الخفلات الدولية المتعاقبة ، على توازن القوى بين الدول بفتح كون توزيع الطمانينة والسلامة والرفاهية والكرامة ( فتمس نطلق الشروط الحاضرة للتوازن ، اي الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ) نتيجة لتصارع او التزاحم الثقافي . عندئذ يتضح كون هذا التصارع السبب الوحيد لتلك النتائج ا وربما يتضح ايضاً كونه السبب الاهم . انظر : G. Dahl, p. 142 .

ب- ويتفق هذا الاعتقاد القوي الاساسي للسياسة القوية كما يفهمها ، مثلاً ، هانس مورختر :

« لا يقتصر مفهوم المصلحة القوية لا حلاً مسبقاً منسجم التركيب بين اجزائه المختلفة ، ولا كافية لمحب الحرب نتيجة للهي للتواصل من جهة كل من الدول لتحقيق مصالحها القوية . وعلى العكس تماماً ، يفترض التصارع الدائم وسالحي الحرب ابراً لا مفر منه ابراً يمكن ان تقلل من ضروره بواسطة التكيف الدائم المستمر للمصالح المتنافسة وبواسطة الاعمال الدبلوماسية . » هانس مورختر في بحث بعنوان « عبثة كبرى اخرى ... » انظر :

Morgenthau, H., quoted by Hoffman S., Ibid, p. 79.

## ثانياً - نظريتان مقابلتان :

نستج ما من نظريتين مقابلتين للنظرية المذكورة سابقاً :

### ١ - الأخلاقيات ليست يحكم الضرورة أمة السياسة :

النظرية المقابلة الأولى هي ان الاخلاق لا يتحتم عليها ان تكون دائماً أمة السياسة . التقيم الاخلاقية ؟ ليس من الضروري ان تكون دائماً وأبداً ذاتية ، حتى في الحقل السياسي المستقل ، للاعتبارات القوية ، او للمصلحة القومية . في الواقع لا يصح ان نفرق<sup>(١)</sup> دائماً وأبداً بين الاسئلة السياسية من جهة والاسئلة القانونية والاخلاقية من جهة ثانية . يحق لنا ان نحلل السؤال السياسي الى مقوماته الاساسية الاولى - مفهوم القوة ، مفهوم القانون ، المقوم الاخلاقي ، وهكذا دواليك . وكذلك يمكننا ان نقسم تطبيق الحل السياسي الى افعال ومراحل مختلفة - كالطرد من الامم المتحدة ( او عصبة الأمم ) او مساهمة دولة ما ، قل الاتحاد السوفياتي ، بالحرب الفعلية ، او عدم مساعدتها ، او التعامل اقتصادياً ودبلوماسياً مع الصين الشيوعية الى ما شابه ذلك . ولكن ما من احد ينكر ان جميع هذه الاستراتيجيات السياسية والفعلية تستمد قوتها اكثر فعالية من مخطط عام يوجهها وتساند بعضها بعضاً في ظلالة - المخطط الذي يعبر عن الجواب للسؤال السياسي بجميع مراميه وأبعاده كما يفهمه وصره ويود ان يجيب عليه اولى الامر واصحاب الحل والربط متخلى القرارات الحاسمة في ذلك الوقت . وقد كثرت ، على الغالب ، مرامي التجربة الانسانية ، أم التجربة السياسية ، وأبعادها .

### ٢ - المصلحة القومية ام المصلحة العامة :

اما النظرية المقابلة الثانية للنظرية الاساسية المشروحة سابقاً فتنتقل من مفهوم « المصلحة » الذي يعني على العموم في هذه البحوث « المصلحة القومية » . يتحرر هذا المفهوم من بعض شوائبه اذا ما اعتمد مفهوماً أساسياً في النظرية الدولية برهنة يفهم بمعناه الأشمل ، أي « المصلحة العالمية »<sup>(٢)</sup> . ان مفهوم

(١) « انه ليس مستغرب ابداً ان يترصد المؤلفون الذين يعتقدون ان السياسة الدولية هي في الاصل والجوهر اضطراع من اجل البقاء القوي الى استنتاجات متشابهة جداً اخلاقياً . وهكذا فيستد . ج . سبيلكيان لغية الاستراتيجية الاميركية في السياسة العالمية الى الاعتقاد ان الاضطراع من اجل السيطرة هو مطلب يبره للاضطراع من اجل البقاء ، وان الدول لا يمكنها ان تبقى الا باخلاصها الدائم لسياسة القوة . ومع ان استخدام القوة يجب ان يخضع دائماً الى الاحكام الاخلاقية ، ويستج سبيلكيان ان « السياسي رجل الدولة لا يمكنه ان يتم احملاً جدياً بالقيم الاخلاقية والمفلكة والتسامح والمصلحة بالجنس الا بقدر ما تسهم هذه الاعتبارات في عملية تحقيق الاهداف القوية او حل الاقل بقدر ما لا تتدخل سرقة هذه العملية ومؤخرة هذا المنطق » الذي هو يقلل السعي وراء البقاء ( التريكد لنا ) . انظر : Sprykman, N.J., *American Sovereignty in World Politics*, p. 12.

Also quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 282.

(٢) « هذا يخترع وجود مجتمع عالمي - المجتمع الذي كان مرة في الزمن الماضي للحق مجرد وهم وأصبح اليوم ، ويفضل صيرورة حقيقة الذي وصفه الاهداء يستندما تطوّر التكنولوجيا والعلميات العسكرية والاقتصادية ، يتسم بشيء من الحقيقة الواقعية .

أ - « هناك مجتمع عالمي لانا ، كما يصح الفكرة سهور مادوناها (Soular Maduraga) كد هربنا هذه الحقيقة الى احرار تفكيرنا الروسي بدون أية طمعة تعاليمية لمحلية بحدثة » . انظر : *The World's Design*, p. 3.



المصلحة العامة الذي يقترحه الاغريق القدماء مثل افلاطون وارسطو لا يزال مبدأ يصبح امتهانه اليوم مقياساً للسياسة الموزونة . وكما اسماه الاغريق تطبيقه بحصره في المدينة الدولة كذلك يسميه المتكبرون السياسيون ، استعماله اليوم بحصر تطبيقه في الدولة القومية .<sup>(١)</sup>  
ولا يلزمنا شيء بالقبول به مجرد وهم او حلم يتوهم<sup>(٢)</sup> .

أ - على صعيد النظرية :

فعل الصعيد الفكري يصح ان يعتمد مفهوم المصلحة العامة - مصلحة العالم اجمع مقياساً تراز بالنسبة اليه سياسات وتخططات المحترفين .

ب - على صعيد الواقع :

لما تطبيقه يواقعيه مسؤولية فهو قضية اخرى . ان نجاح او عدم نجاح هذا التطبيق هو من جملة التحديتات القوية التي يواجهها الجنس البشري . وربما توقعت عليه امكانية بقاء المدنية الانسانية برمتها . وهكذا فالقضية الاصعب هي القضية الاكثر إلحاحاً .

I - المجتمع العالمي :

ان تراكيب الظروف السياسية للعالم قد تغيرت ومعها تغير السياق العام . وما زال هذا التغير قائماً على قدم وساق . ومن سلة عالية تطل على آفاق رحيمة ، تظهر هذه الصيرورة وكأنها تقود العالم بجميع ابعاده واجزائه إلى وحدة مصرع يصهر سكانه في مجتمع واحد . وهذا التغير الذي سار في الماضي السحيق يخطى ببطء جداً ، يكتب تسارعاً مع الايام ويحبل تحقيق حلم العالم اقرب واقرب إلى الواقع وبسرعة فائقة تزداد مع الايام حدتها وفعاليتها .

وبما لا شك فيه ان هذه الصيرورة تسم اليوم بفضل عوامل غير انسانية وغير شخصية . ولكن هل لا يعني ان الانسان ، او على الاقل اولئك الرجال الذين يتسلمون زمام قيادة العالم بفضل وجودهم في

---

١ - بدءاً ومن جهة ثانية ، انه لوهم خطير ان تخترش ان تلك للجمع العالمي لتعرض تربطه وحدة ويقويه انصهار عثلاثين للوحدة والانصهار اللذين تراميا في المجتمعات ذات القسوى الاضيق بما فيها الدولة . وبعثا تندلوس للطرق التي يظهر بواسطتها تحقيق الجمع العالمي بالنسبة لهذا القله من القله والانصهار متحصل على مفتاح يساعدنا على اكتشاف الاسباب التي ينسب فيها من حق تقصيرات الاخلاقيات الدولية .

٢ - يمكننا ان نقضي أكثر انخلاق للجمع العالمي عن طريقين اوليين : الأولى ، ان تلاحظ تطبيق مبدأ السلوة بين الدول الانصاف في هذا الجمع العالمي . نرى انه لا يطبق ، ونعرف انه من الصعب كثيراً تطبيقه في الواقع . والطريق الثانية التي تتروفا الى الاستنتاج للذين انخلاق للجمع العالمي هو المبدأ القائل بان مصلحة الكل ينبغي ان تنصق مصلحة اي من ابعاده . فهذا المبدأ ، والفرغم من انه للسلم كلفتي الذي ينبغي ان يظنق منه اي مفهوم للجمع متصير فلما حرمنا ليس مقبول على المصوم . ( التوكيد لنا ) . انظر :

Carr, R.H. *Ibid.*, p. 81. Also quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 267

- (١) ملحم قربان ، *المفردات الاصطلاحية* ، و *المصلحة العامة والمصلحة الخاصة* .  
(٢) ملحم قربان ، *المفردات* ، بحث : *الرأي العام* : او هم هو لم واقع ٢

مراكز حساسة ، عاجز عن التأثير بهذه العوامل أو بما له صلة من مفاعيلها بالصير الانساني العام . يتوقف على قرارات بعضهم الحاسمة ، وإلى حد كبير جدا ، مستقبل المدينة الانسانية بأكملها . كما يتوقف على هذه القرارات تطور - او عجز ، هذه العوامل اللاانسانية نحو تما من الوجود - او على الأقل من الوجود ذي التأثير بالتاريخ الانساني .

ولهذا البحث عامل قِيَمَة على امكانية تطبيق مفهوم المصلحة العامة<sup>(١)</sup> بمعناها الشامل ، أي مصلحة الانسانية بجماع مقياساً للسياسة الحكيمية . ان امكانية هذا التطبيق تقترب<sup>(٢)</sup> بتسارع من الواقع حتى كدنا

(١) « فيما تولى لفظة الضرورة الحتمية الى القول بالأمر الواقع والى عدم المسؤولية او حتى الى التصديق المتطوّل للحياة بين الاخلاقية واللااخلاقية ، تقع لفظة الاختيار فرسة سائفة للأخلاقية المتطرفة والتبجح بالصفات الذاتية الامية ما يعطى الانطباع بأنه ليس للاختيار من حدود مقيدة وبأن ابعاد هذا الاختيار تتساوى امام الجميع . ما ننظر اكثر للتفكير الانكليز والاميركان المتساهلين بالنظرية السياسية من خفوخ هذين المتطرفين ، هو الجوهر الذي عرفوه لقوسهم حليماً بمخارجنا من اجل لبقاء القومي - او المحدود التي يفرضها واجب الدفاع القومي عن النفس ، كما يسمونه ، على حرية الاختيار . لم تصبح العقول بأن تضحى على مذبح للاصالية او مذبح الحرية الاخلاقية ، او لن تضع فلصحة العامة فوق المصلحة القومية التي تتطلب من الحفاظ على البقاء . ولم يكن هنالك ميل الى لعمال لواءات الحنكة العملية من اجل تطبيق القواعد الاخلاقية ، الحنكة العملية التي علمت الناس ان يستغنوا لفهم المعنى المشترك والرأي الحكيم في معرض تزيروهم متى وابتدع الدفاع عن النفس ان يعتبر اكثر اعمية من أي واجب اخر . وعتت الحنكة العملية لهذا الاكزاة للوسائل التي يملكونها والبقاء ضمن امكانيات هذه الوسائل حتى في السعي وراء الاهداف الخفية للقناعة . وظل هنالك منسج للولاء في هذه الحجة . . . غير اننا نجد على العموم ان الفلاسفة الاخلاقيين موضوع البحث . . . وضعوا القسم موضع المبررين من ضمير الامة ، الدور المذكور على فكرة ، ملكيين رجال السياسة بقواعد العقل ولغير العقلية . انظر :

( التوكيد لنا ) ( Wolfens, A., «The Anglo-American Tradition and Foreign Affairs», Op.Cit., 249-250.

(٢) ١- حتى هجوم مورغنتو على مبدأ العمل المثممة به بعض اعضاء الامة المتحدة ، على ضعفه اذا ما ترجم موجها ضد متخلفي القرارات ، ويصح اضعف عندما تطبقه على ما تدافع عنه في هذا الجزء من بحثنا . فلك ان ما تدافع عنه قد ترجم ، بلغة مورغنتو ، جيداً يعبر عن مصلحة ايمد من مصلحة الدولة القومية . وهو لكذلك :

« لربما وجهاً لوجه امامك الظاهرة الحتمية التي وصفت اما « بالوطنية » واما « بالواقعية » واما « بالاخلاقية » . « للتقرب القرون الاخلاقية » . ان الأمر العام الذي تشترك به جميع هذه المبادئ في الفكر السياسي الحديث هو استبدال للمصلحة القومية بمبادئ للعمل السياسي ايمد من هذه المصلحة . لتقيس الذي تبصير بالظلمة العملية ، أي بالاسم المتحدة . لم لتصب حكماً للمصلحة القومية من اجل مصلحة اخر منها او أسس منها . للمصلحة التي ، على قنصل ليمتها وأعميتها اذا ما ليست بالمصلحة القومية ، نقل حليمة لتستحق الاعتبار ضمن المألوما لتكتب . ما يضحى المصلحة القومية هنا هو مجرد وهم لو غرافة من تحليل للمصلحة ، حصول التفكير المعنوي لتتبنى للموهم . ( التوكيد لنا ) . انظر :

Morgenstern, H., as quoted by Hoffman, S. (Ed.), *Ibid.*, pp. 77-78.

ب- لملاقة الروع او الخرافة بالسياسة . راجع للمؤلف كتاب «الوعي العام المعنوي : لروم وروم واقع ؟ » . ج- سلمح ثوران ، حليمة دوكهايم للاخلاقية ومتعلمتها الاجتماعية ، مطبع : « الروع والتاريخ » .

تفعل ، مأخوفين بسرعة التطورات المساندة لصيرورة العالم واحدا ، صموية هذا التطبيق وما يتضمنه من توضيحات وتغييرات في مواقفنا الشخصية والقومية .

قد يفاد العالم إلى الحلوية . وقد يرسله ملاحوه إلى ميناء الامانة والسلام . مع الاقتراض بأن السياسيين ذوي الفعاليات الكبرى في مسيرة التاريخ يتمتعون بأعلى درجة من الفهم العدلي المشترك لا يمكن احدا الا ان يمل ، وبالتالي يعمل على اساس الاعتقاد ، بأن هؤلاء يستجيبون زجه في حرب تبقى منه شيئا ولا تدر . هذا على امسرا الاحتمالات المتعقبة<sup>(١)</sup> . وتزداد درجة تفاؤلنا بقدر ما يبرهن متخذو القرارات باسم الانسانية انهم لا يقتضون إلى ذكاء وحكمة عملية وحكمة ناضجة .

## II - ظاهرات تسترعي الالتباه :

يسر العالم تحردولة عالية . هكذا تدل الظاهرات . وعلى هذه المسيرة العملية هنالك بينات لا تحصى ، بعضها قوي حاسم وبعضها ضعيف لا يساعد على اتخاذ مواقف إيجابية بعد ذاته .

للك ، فقد يبدو هذا حلما يونونيا - خصوصا عندما نتذكر التصارع بين الايديولوجيات ، وفوضى السبلات القومية ، واختلاف المصالح المستشرية بين الناس افرادا وجماعات .

لوسلما ان هذا الحلم هو يونوني<sup>٢</sup> ، وفي هذا شيء متطرف من التساهل - متطرف إلى حد احوال بعض البيئات القوية ، يظل هذا الحلم في وأينا ، حلما ذا علاقة مباشرة بوضعنا الحاضر - الحلم الذي ، وللك ، لا يبرر تجاهلنا اياه أي مبرر .

وتزداد أهمية علاقته بوضعنا الحاضر عندما نفكر به بديلا للحرب الهدامة الشاملة - بديلا قد ينقل البشرية ومعانيها من الدمار المحيئ<sup>(٣)</sup> .

غير اننا نهم باخلاصنا لمهجيتنا اذا اعملنا بعض البيئات القوية الثانية . لذلك نقول ان هذا الحلم هو اكثر من مجرد حلم يونوني - انه اقرب إلى واقعنا من مجرد هدف بعيد يرتبط عبر عقولنا فحسب بهذا الواقع . انه لئو جذور صمقة عمدة في اوضاع العالم - الاوضاع الاقتصادية والعسكرية والثقافية . ان اجزاء العالم يتساند بعضها بعضا بشكل يتضح اكثر فالكث مع الايام والاكتشافات الحديثة .

وهذا جزء ، وربما جزء مهم جدا ، من السبب الذي يجبر على القول بأن العالم يتمخض عن صيرورة انصهار تجعل منه عالما واحدا على مر الزمن - شاء الساميون ذلك ام أبوا .

(١) اذا تقهر وضع العالم الى حد ان احرق العلم بحرب شاملة الدمار ، سيكون ذلك حسب رأينا ، لها نتيجة خطا ما ، وما لنكون احد القادة متخذي القرارات او اكثرهم . وعلى الخلق ان يكون ذلك الاختيار متفلا .  
آ - قال السير رستون تشرشل عام مجلس العموم يوم ٢ تشرين الثاني من العام ١٩٥٨: عندما يحمل التضم في الصلح المدمم لنا متفلا على الفتك بالجميع ، عندما يتبع كلنا من ان يريد ان يقتل لعدا .

انظر :

(٣)

( Churchill, W., *House of Commons Parliamentary Debates*, Vol. 52, col. 30-1; *Deputy*, J. L., *Ibid.*, pp. 267-268

اما السامبيون الواعون المطلعون إلى المستقبل يبعين ملأها الأمل ، فمن المفترض ان يساعدوا هذه العملية الانصهارية على تحقيق ذاتها في الحيز السياسي .

لها هي الوسائل ، في تناول يدهم ، التي يمكنهم استخدامها تحقيقا لذلك ؟  
هنالك طريقة الدبلوماسية - طريقة تعالج الكل من طريق معالجة التفاصيل والاجزاء . وقد دافع هانس مورغنتو عنها على وجه التخصيص<sup>(١)</sup> .

وطريقة ثانية هي مساعدة الأمم المتحدة لتصبح دولة عالمية .<sup>(٢)</sup>

هل تفت السيادة القومية ، بحكم الضرورة ، حجراً عثرة في سبيل ذلك ؟ ليس كليا<sup>(٣)</sup> . ولما كان بحث هذه النقطة بالذات مرتبطاً ببحث مبدأ « السلامة الجماعية » او « الأمن الجماعي » ، ولما كان هذا قد تعرض إلى سهام النقد اللاذع من قبل الواقعيين السياسيين التقليديين ، يجدر بنا ان نلقي نظرة فاحصة على معالجتهم له .

---

(١) «There is then no road by which one could escape the moral problem of politics, domestic or international...» Morgenthau, H., «The Permanent Values in The Old Diplomacy», in Kertess, S., D., and Hissinger, M.A., *Ibid.*, pp. 10 ff. (p. 12).

see also *Politics Among Nations* p. 320.

ب- انه ان المعروف به ان واجب تحقيق اتفاق حول نزع السلاح ، وواجب نفس التزامات الدولية الهامة ، وواجب دعم الاستقرار الناتج عن توازن القوى ، وواجب تخفيف حدة التوتر الدولي - هي مشاكل تكلف الدبلوماسية بحلها .  
انظر : Morgenthau, H. *Op. Cit.*, p. 62.

(٢) « في رسالته الموجهة للاتحاد بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٤ قال الرئيس ترومان : « تتطلب سلامة الولايات المتحدة ان تكون الأمم المتحدة أكثر من عملية مشاورات ومساومات ، أي ان تصبح مظلة للعالم مجتمعاً واحداً . وكلفت ولم تزل السياسة الدائمة للولايات المتحدة ان تستخدم نفوذها الكامل لتدعم وتطور هذه المنظمة العالمية في تحقيق هدفها الأساسي الى « منع وقوع الحرب العالمية » . هذا تنجز في مفهوم المصلحة القومية - التغير الذي يمكننا ان نتوقع تحركه تدريجياً ، مع العلم بأنه سيلاتي بعض الصعوبات المحلية والاقليمية . فلو ان ظروف العالم المعاصر تشق اق ان الدولة القومية لا يمكنها ان تثبت سيادتها الا بعدما تفسرها حد ما في نظام قانوني دولي فعال » . ( التوكيد تا ) انظر : Wright, Q., «The Role of International Law in Contemporary Diplomacy», in Kertess, S.D. and Fitzsimons, M.A. (ed), *Op. Cit.*, pp. 54-55.

(٣) آ - ملحم قرهباغ ، هاشميت في تنوع الفكر السياسي الحديث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية . ص ١٩٩٩ - ١٩٧٠ الفصل السابع .

ب- عدم كفاية السيادة القومية او عدم صحتها قد تبنت لنا في تطور المواصلات الحديثة . ولئن تحولت ان تدافع عنها ضد واقع الحياة الحديثة فليس خطير وغير واقعي ساً . ولئن تكونت بذلك مخلفات على الحرية :  
Wilkie, W.L., «Our Sovereignty: Shall We Use It?», *Foreign Affairs*, Vol. 22, 1944; also Hill, N.,

*International Organization* , N. Y., 1952, p. 1206.

### ثالثاً - الأمن الجماعي :

١ - عرض عام :

يكتب كينيث تومبسون معرّفاً « نظرية » الأمن الجماعي :

« ربما بسبب تطرف الانتماليين وتصلبهم بالرأي ، ولو جزئياً ، تعاني اصحاب نظرية الأمن الجماعي عن حقائق ياقية لا تتغير ينبغي ان يستند اليها اي معتقد صحيح . وبفعلهم هذا حرصوا على صيغة فلسفة جلييلة تمتد جلورها لا في النظرية بل بالنزوة الغريزية . فجاءت نظريتهم مشوهة ، مضخمة اكثر من اللازم ، وفي النهاية مستضفة بتطرفاتها العقلانية والبيوتوية . »<sup>(١)</sup>

وعليه ، يتوقع ، ومن حق ، ان يكون هذا معبراً عن الفكرة الرئيسية التي يعالجها المؤلف في معرض بحثه للأمن الجماعي ، نظرية جلييلة في العلاقات الدولية<sup>(٢)</sup> ، نظرية تحاول ان ترفع الافعال الناشئة عن قصر نظر في رؤيا الدول القديمة ، حيث لم تحاول تلك ان تجابه الصراع مباشرة ضابوة التعدي ، عاولة ختته في المهد .

« ان الجداً الذي يكون الأساس الصخري الصامد للأمن الجماعي يقرر ان تعدياً على اي من الدول الذي يجمع بينها<sup>(٣)</sup> يعتبر تعدياً على جميعها . لمجد مقياسها في المعتقد البسيط ظاهرياً والقاتل بأن كلنا للجمع والجميع لكل منا . الحرب ، حينها حدثت ، هي موضوع اهتمام قلق لكل دولة على حدة وليجمع للدول معاً . »<sup>(٤)</sup>

ويستنتج تومبسون من ذلك :

« ان الحياذ وحل الدولة المعنية مشكلتها الحرية بطرقها الخاصة هي طريقتان تتعارضان مع مثل هذه النظرية . »<sup>(٥)</sup>

وإذا سمحت ظروف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بمثل هذين الطريقتين لمعالجة الحرب ، وذلك لان الحرب طيلتها ، حتى ولو لم يقض عليها بناتاً ، كانت مع ذلك تحصر في مواقع اقليمية معينة - فان عالم القرن العشرين ، وقد اتسهر اكثر في مجمع عالمي واحد ، قد جعل من المستحيل تقريباً ان يكون هنالك « صراع في موقع معين الا وان تتحسس مضاعفاته على ظروفه السلم في جميع اجزائه العالم . »<sup>(٦)</sup>

(١) Thompson, K., Ibid., p. 189.

(٢) ولهذا الجداً تعرض بخص بالملات بين الأفراد - فلذا كان الجحد الدولي لتلك الجداً مو المصطلق بعلاقات الدول ، فالجحد القومي هو تلك المصطلق ب تنظيم اسواق الاقتصاد في الاطوار الداخلي للدولة - ملهم قربان ، الحقوق الاقتصادية ، مطبع : « البيان الجماعي » .

(٣) اي الأمن الجماعي .

(٤) Thompson, K., Ibid., p. 190.

ب - ملهم قربان ، المخرق الانسانية ، طبة ثاية ، بيروت ، ١٩٧٧ الفصل السادس ، « الضوابط القيدية لسلطان الارادة القلعة » ص ٦٠ مطبع : « الأمن الجماعي » .

(٥) Ibid.

(٦) Ibid., p. 190-191.

وهكذا تصبح فكرة الأمن الجماعي « فكرة بسيطة ، ذات نمط مثير ، وظاهرياً جليوة »<sup>(١)</sup> . وربما قامت في المجتمع الدولي بالمهمة ذاتها التي قام بها فعل رجل الدوك والشرطة في المجتمع القومي أو البلدي . ذلك يعني أنها « تمنح الحرب بتوفيرها ما يمنع وقوع الاعتداء » أو تهدد بالقبض على المعتدي وتجبره بقصاص يتناسب مع جرمه . وربما دافعت عن مصالح الدول « الحية للسلام » في الحرب ، أما وضعت أوزارها ، « بتعزيزها القوى المتجمعة لديها والضخمة ضد المعتدي » . وكان هذان الملمحين الأولين لعصبة الأمم وللأمم المتحدة ،<sup>(٢)</sup>

#### ٢ - تعليقات نقدية :

وهكذا يظل بحث تومبسون ، إلى الآن ، وصلياً بحثاً . وعليه ، صبح أن ما توقعناه منه لم يظهر بعد . ولكن هذا لا يعني حتماً أننا أصبنا بخيبة أمل . سترى أنه يحقق ما نتوقعه منه . ولكننا سترى أيضاً أن فكرته هذه لا تضح أن تعتبر ابتداءً ضد مبدأ الأمن الجماعي .

ويبدأ تومبسون تعليقاته النقدية :

« هذا المعتقد المركز على الأمن الجماعي لا يشبه إلا بقليل مسيرة الأحداث منذ ١٩١٩ إلى ١٩٢٠ . المعضلة الحقيقية المتعلقة بالأمن الجماعي كان لها علاقة بسيطة جداً منذ البداية بالمواثيق والقواعد الأخلاقية والمؤسسات . واستطراداً ، شاهدت السنوات الأربعون الماضية حربين مأساويتين هدامتين تابعتا على مسرح التاريخ الحديث بسرعة فائقة . . . »

واسبابها ينبغي أن يفش عنها لا في معتقدات العصر بل في طبيعة التصادم الذي يظهر غير قابل للتفريق بين السياسات الخارجية لبعض الدول العظمى .

« في الواقع هامي تطبيق مبدأ الأمن الجماعي من عقبات نشأت عن ثلاث مشاكل تنشأ بدورها عن مصدر أولي واحد وهام . بكلمة مختصرة ، هذا المصدر هو الطلاق المؤذي حتماً إلى المصالح بين النظرية والواقع السياسي . أولاً ، إذا كانت هناك إمكانية لاحقاق السلام واستمراره فينبغي أن تستند هذه الإمكانيات ، لنجاح تحقيقها ، إلى درجة ولو غير كبيرة جداً من الإجماع فيما يتعلق بالترتيبات الجغرافية والحدود ما بين الدول - الحدود التي يستحسن الحفاظ عليها . ثانياً ، يجب أن تستند قوة المنظمة العالمية . . . إلى الحاجة المعرضة دائماً للانكسار - الحاجة إلى مجموعة من المصالح القومية التي هي ، بعض الأحيان ، منسجمة متفقة ، ولكنها تتصور ، وغالباً ما تتصور ، متشعبة في اتجاهات مختلفة ومتخالفة<sup>(٣)</sup> . . . وثالثاً ، لا تغفل الدولة العالمية أن تمنح الأمن الجماعي حقيقة واقعية إلا متى وازنت سلطتها داخل المنظمة السلطة التي تبقى خارجها . . . »<sup>(٤)</sup>

Ibid., p. 191. (١)

Ibid., (٢)

Ibid., p. 191-192. (٣)

Ibid., p. 193. (٤)

فها يتعلق بالنقطة الأولى ، يبقى كينيث تومبسون محقاً في قوله : « ينبغي ان يكون للمكلفين بفرض السلام سلام يدافعون عنه . »<sup>(١)</sup>

ويخصص تومبسون تسباً من تحليله لشرح رأيه . القوي العظمى المسؤولة عن فرض السلام قرأت في معتقد « الأمن الجماعي » « معاني مختلفة »<sup>(٢)</sup> . فكل من انكثرتا وفرنسا فهمت بالتعبير « الوضع القائم »<sup>(٣)</sup> شيئاً يعبر عن مصالحها المختلفة عن مصالح الدولة الثانية . وهكذا توصلنا ، بتفسيراتها لمبدأ « الأمن الجماعي » إلى نتائج مغايرة .

#### أ - الطلاق بين النظرية والواقع :

افترض ان صح هذا التفسير الذي يقدمه تومبسون للنقطة المدروسة . فإذا يعني ؟ هل يصح ان يعتبر مصداقاً لما ذهب إليه سابقاً : ان مصدر المشاكل المتعلقة بالأمن الجماعي هو الطلاق بين النظرية والواقع السياسي ؟ الجواب ، نفي . بالاحرى مصدر هذا المشكل بالذات هو اختلاف بالتفسيرات المتنافرة للواقع السياسي . بإمكانك ، اذا شئت ، ان تسعى الأفكار والانطباعات التي نكتشفها عقول السياسيين « حقائق سياسية » . ولكن هذا شيء غير مفضل . « الوضع القائم » تصف حقيقة سياسية هي ، بجوهرها ومنطقها ، مختلفة معاً وفي الوقت ذاته ، عن التفسير الذي يضمه السايون على التعبير وعن التعبير ذاته . هذا مع الاعتراف بأن صلات كثيرة وعلاقات متعلدة تربط ، عن خطأ أو بصواب ، بين هذه الوحدة .. الثلاثة : الواقع ، والتعبير ، والانطباع .

#### ب - تساوي الاهتمام بالسلام :

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، يحاول تحليل تومبسون ان يصرّض بمبادئ المدرسة العقلانية وان يكشف ضعف تطبيق هذه المبادئ في حل العلاقات الدولية .

نفترض هذه المدرسة انه بإمكانها ان تقنع الدول القومية المتصلحة ، عن طريق العقل ، بصحة مبدأ يحل . لو طبق ، مشكلتها .

« نخدم المصلحة القومية الأتانة دائماً وعلى الفضل وجه عندما تعتق الدولة مبدأ ... للمصلحة الدولية . »<sup>(٤)</sup>

هذا صحيح جزئياً ، او اذا فاضلت ، خطأ جزئياً . ان نظرية تعتمد في الفلسفة السياسية ينبغي ان تضع حداً فاصلاً ، وان كان وضع هذا الحد امراً لا يتخلو من المزالق والصعاب ، بين المنطقة التي يكون فيها الاقتناع ذات فعالية ، وتلك حيث لا يضع الاقتناع . واقترح المجاي في هذا الاتجاه ، وفي اطار الواقعية السياسية المرتقة ، امر بناء - بقدر ما يتجاضى العقل والمصلحة ، بذلك القدر ، هكذا يؤمل ، ينتج

Ibid., p. 192 (١)

Ibid. (٢)

(Sic ut quo) (٣)

Op. Cit., p. 193 (٤)

الإنسان . العقل ضد المصلحة قليلاً ما يؤثر تأثيراً فعالاً قريباً . اما تأثيرات العقل المجرد عن كل عاطفة ، فذلك قضية تتوقف على مساندة او عدم مساندة المقولات والاعتبارات الاخرى لما يدلي به العقل . وللا التزام أهمية كبرى هنا .

ولكن المصلحة هي امر متغير . تقوى حلتها وتضعف . وتتراوح درجات هذه الحدة بين الحد الأقصى لها والحد الأدنى . هذا هو الواقع او بعضه الذي يجعل من اقتراح ب . هـ . سباركس فكرة معيبة .

« ينبغي ان يكون هنالك سلباً<sup>(١)</sup> للواجبات الدولية . »<sup>(٢)</sup>

ويقدر ما تلامس الحوادث امورنا الخاصة ، بقدر ما يحتمل ان تخضع مصالحنا . ولذا ذكر ان لهذا القرب بعداً جغرافياً ايضاً . ولا يكون القرب الجغرافي العنصر الوحيد الذي يمكن ان يؤثر في درجة حدة مصلحتنا او احساسنا بها : نوع المشكلة التي توضع على المسرح ، ومقدار التهديد الذي يخلق ، ومقاييسنا القوي ، وغيرها<sup>(٣)</sup> من العناصر ، هي اعتبارات ذات علاقة بالموضوع .

دعنا نصل الآن بحثنا هذا بموضوع الامن الجماعي . سؤال يقوم بمهمة الجسر الواصل بينها . هل يفترض مبدأ الامن الجماعي ان تكون جميع الدول متساوية بالنسبة لاهتمامها بالحفاظ على السلام ؟ بناء على ما سبق عرضه ، يصح جواب ناف سلمي على هذا السؤال . جل ما يتطلبه ذلك المبدأ هو ان يتضح لجميع الدول ان مصلحتها الانانية الخاصة لا تنتهي او تموت بمجرد التزامها بخدمة السلم العالمي . وبعد ، اذا ما اثير السؤال : ما هي كمية المصلحة القومية التي تتوفر لدولة ما عبر التزاماتها بخدمة المصلحة العالمية او الحفاظ على السلم العالمي ؟ فعندئذ يصح ان يعطى الجواب ، وبالاتجاه المتناسق مع معتقد الامن الجماعي ، بالاستناد إلى ترتيب تسلسل متفاوت الدرجات والرتب للواجبات المستحقة .

١- الدولة ليست دوكياً في المجتمع العالمي :

يفودنا هذا إلى تهمة اخرى يصوب تومبسون سهاها إلى معتقد « الامن الجماعي » حيث يقول :

« ان المرض المضال الذي تتألم منه نظرية الامن الجماعي هو انها تفترض ، وهي تفتش عن شرط معياري معمم ، ان الدول ذات الاحتياجات والمصالح ، ستصرف كرجال الدرك او الشرطة بقطع النظر عما اذا رأت ام لم تر ان مصالحها مهتدة . »<sup>(٤)</sup>

فهل هذا صحيح ؟ يجيب تومبسون :

« بمعنى » . . . لجميع الدول مصلحة بردع المتلذبي حتى لا تتطور الحروب الصغيرة إلى حرب عالمية كبرى . »<sup>(٥)</sup>

(١) او اذا فعلت ترتيباً متسلسلاً حسب الأهمية او مرتبة .

Op. Cit., p. 194, (٢)

Ibid., p. 195 (٣)

Ibid., p. 195, (٤)



فعل هذا الصعيد صحت النظرية . وبهذا المعنى لا يصبح انتقاد تومبسون نفسه لها .  
 رب مبالغ عن صحة انتقاد تومبسون يقول : « نعم ان للدول جميعها هذا المقدار من المصلحة :  
 ولكن قد لا يراه بعضها » . في حالة مثل هذه ، الحالة المحتملة الحصول ، لا تلام النظرية . اللوم هنا  
 يقع على اولئك الذين اخطقوا في التعرف إلى صحة هذه النظرية او نسبوا في بسطها حقها .  
 ألم تعرف جميع الدول التي وقعت ميثاق الامم المتحدة بذلك المقدار من المصلحة ؟ أم انها لم  
 تعرف عندئذ إلى جميع مضامينها ؟

ولكن ، اذا لم نطلب من الدول جميعها ان تصرف تصرفاً حيادياً تماماً ودولياً ، بالنسبة للمصالح  
 الخاصة الانانية فيمكن ، وهذا امر عتمل جداً ، ان تتباعد هذه المصالح في الاتجاهات متباينة ، كما وانها  
 يمكن أيضاً ان تتناقص فتصمراع . هذه هي قوة النغطة الثانية التي يبعثها تومبسون في المقتبس موضوع  
 البحث ، مع انه على ما يظهر يساهي في نهاية تحليله . وهذه بالفعل صعوبة اصولية . فهي غالباً ما تقود إلى  
 حروب - حروب هدامة . . . ولكن ، وهذا هو الامر الهام على الصعيد الفكري البحث ، ان تلوم المبدأ  
 على هذه الصعوبة ، هو ان ترتكب خطأ المدرسة العقلانية في معرض بحثك لضعف تطبيق مبادئه هذه  
 المدرسة . انك بلومك هذا كأنك تطلب من المبدأ ان يحل لك مشكلتك . فهل أبعد من هذا عن  
 الواقعية ؟

يظل الانسان هو المسؤول الأول ، أولاً ، عن تبنيه ( او عدم تبنيه ) للمبدأ ، ثانياً ، عن براعته  
 ( او عدم براعته ) في تطبيقه ، وثالثاً ، عن نجاح ( او إخفاق ) ذلك التطبيق .

#### ١١- انتقادات تومبسون واهية :

واخيراً قد يرتكب احداهم الامن الجليعي ومساندوه التطرفون اخطاء كثيرة في عمليات تطبيقه :  
 « كأن يكونوا غير عالمين بأن ما يحتاج اليه هو نوع من الترياق الذي يعطل مفعول السم الذي يتضمن  
 التنازع والتصارع ، لا مجرد سيف مسلط فوق رقاب المعتدين لتنفيذ قصاص يستحقونه ، أو أن يتظفروا  
 حتى تنكسر الجرة - جرة السلم في حين كان بإمكانهم ان يمنعوا حصول هذا الفعل الهادم . . . »<sup>(١)</sup> .  
 وللمرة الثانية لا يمكنك ان تلوم النظرية على تقصير ليست هي بمسؤولة عنه . المسؤول الحقيقي  
 عن ذلك التقصير هو المترجم بتطبيقها .

وصحيح ان تومبسون يعترف بأن لبدا الضمان الجليعي بعض الفضائل حيث يقول :  
 « عندما تصوره خلفاً لبدا فض النزاعات سلمياً ، وبخصوصاً عندما ينفذ المؤلفون بين وجهات  
 النظر المختلفة بالقيام بواجبهم بنجاح ، عندما تعتبره هذه الصفة نذراً ان نأمل منه ان ينجح بحل  
 هذه المسألة . »<sup>(٢)</sup>

عاية بحثنا السابق هي ان نبين ان هذا المبدأ يستحق من الاحترام الفكري اكثر بكثير مما يبدو على ان

Ibid., p. 195. (١)

Ibid., p. 143. (٢)

تومسون مستعد لتقديمه له .

وفضلاً عن ذلك نقصد ان تبين ان التفادات تومسون المصبوبة ضده ، انما هي عميقة أو مخطئة ، لو أنطقت المدف .

ج - عدم الانسجام بين نفوذ الدول وقواها المادية :

نصل الآن إلى عرض النقطة الثالثة وتحليلها .

جوهر المعضلة هو ان محاور النقل في السياسة العالمية لا تقابل ذاتياً وابتداءً محاور القوة في المنطقة الدولية . وقد عانت المنظمات العالمية ، مثل التعاقد المقدس ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، كثيراً من صعوبات هذا الواقع .

غير ان بعداً واحداً على الأقل من ابعاد هذه المسألة المتعلقة هو ان مصدر الشغب قد يكون قوة ذات شأن لم تشارك بالمنظمة العالمية . وكما هو مبرر عمل تومسون الذي ينحصر باللائمة على مبدأ « الأمن الجماعي » من أجل إعماله ارتكيبها دولتة الذين لم يلزموا أنفسهم حتى بتطبيق هذا المبدأ .

ولكن هذا التعليق لا يطاق البعد الثاني من ابعاد المسألة . وتتمثل مشاكل هذا البعد على وجه الخصوص بأعمال الأمم المتحدة . هنالك مجموعة من الدول المنتمة إلى الأمم المتحدة - مجموعة تقدر ، مستغنة فرصة تفحصها الظروف - من جهة ، وتركيب الأمم المتحدة او تغييره من جهة ثانية ، ان تؤثر في تراوات الأمم المتحدة بالرغم من انها لا تملك القوة العسكرية الموازية لأهمية تلك القرارات .

فاللمجموعة التي تتألف من الدول الأفريقية الآسيوية في الأمم المتحدة ، ويفضل انتقال القوة الفعالة لهذه المنظمة من مجلس الأمن إلى الجمعية العمومية ، تقدر ان تحدد سياق القرارات التي قد تضرب المصالح الحيوية للقوى المخيرة في الصميم ، بينما تبني حصناً منيعاً حول مصالح الهند الحيوية في كشمير وسيطرة مصر على قناة السويس .<sup>(١)</sup>

وما يجعل هذا الواقع أكثر مأساوية ، وخصوصاً لواقعي سيامي مثل تومسون ، هو الواقع ان قوى مثل هذه لا تملك القوة العسكرية الكافية . فوزن نفوذ هذه المجموعة في المنظمة الدولية ، بكلمة مغيرة ، لا يتكافأ وقوتها المادية . انه يزيد عنها زيادة نهيدة باعتبار نظرية الواقعية السياسية كما يفهمها ٢٠ يريد ان يفسرها تومسون .

وثانية ، هذا واقع لا يطاق بشيء ، وحتى لو تبين انه غير مبرر على الإطلاق - الأمر الذي ينبغي ان يعالج بالاستناد إلى مقومات الحالة التي يدخل فيها عنصراً جوهرياً ، مبدأ الضمان الجماعي . انه لا يبرهن بالتالي ان هذا المبدأ هو مبدأ غير صحيح او ضعيف .

د - عود على بدء : « طلاق » :

نستلحي الآن تعليقاً آخر يتعلق ، هذه المرة ، بالنقاط الثلاث التي يذكرها تومسون وعلى الخصوص كون هذه النقاط الثلاث تنشأ عن مصدر هام أولي ، وتعني الطلاق الذي يفقد حجماً إلى الاختلاف

(١) 1965 . فلتا . ولحق هذه الحججة ، اذا ما تعمق دارس في حيرتها ، حجة ضد المساواة .

بين النظرية السياسية والواقع السياسي . ان كلمة « طلاق » هنا هي كلمة غامضة ، وربما كانت ايضاً مضللة .

فإذا عني « الطلاق » تفريقاً بمعنى « اختلاف » ، عندها يصبح رأي تومبسون صحيحاً . ولكن ، وبهذا المعنى ، هناك اختلاف بين النظرية والواقع ليس فيما يتعلق بمبدأ الضمان الجماعي فحسب ، بل بجميع المبادئ والنظريات . بكلمة مختصرة ، قول تومبسون لا جدل فيه . وهو لذلك امر مقبول من جميع القراء . فمجرد الاشارة اليه هو ضرب من التسلية الفكرية او اضعاف الوقت . وفضلاً عن ذلك ، فهو بهذا المعنى ، لا يساعد تومبسون على استناد قضيته . انه لا يقدر ان يستنتج منه ان مبدأ الضمان الجماعي مبدأ « يوثوي » .

بمعنى ثان ، « الطلاق » هو قطع الصلات قطعاً تلياً بين فريقين . ولكن ، لهذا المعنى ، يصبح رأي تومبسون خطأ واضحاً . وهو نفسه يرى ، مثلاً ، العلاقة بين « عالم منصف » وخصوصاً في ظل الخوف من القنبلة الذرية ، وبين المبدأ موضوع الدراسة .

وثالثاً وأخيراً ، قد يعني الطلاق ، في هذا السياق ، ان « مسيرة الاحداث لم تثبت المبدأ » . وأغلب الظن ان هذا هو المعنى الذي يضممه تومبسون . ولنا في المقتبسات التالية بيّنة على صحة ظننا هذا .

« المعتد المركز على الضمان الجماعي لا يشبه الا بالقليل القليل مسيرة الاحداث بين ١٩١٩ و ١٩٩٠ »<sup>(٣٤)</sup>

« اخفق التعاقد المتكسر لان التنسيق الاوربي الذي تم بواسطته فقد كل تماس بالحالة السياسية الموضوعية التي تشأت عن تنافر غريب وقوي بين مصالح دول وحكومات اوربية معيّنة وبين الدول التي نسقت امورها ، عبر هذا التعاقد ، في ظل عقائدية متشوّحي المبررات التقليلية »<sup>(٣٥)</sup>

« لم تكن الانعزالية ( او السلامة الجماعية ) بحمد ذاتها الدواء الشافي لمرض الحرب او بلجلاً للحرب »<sup>(٣٦)</sup>

« بالرغم من الموائد الفكرية الغنيّة التي اوقفت على الدفاع عن الانعزالية ( او السلامة الجماعية ) لم تتمكن هذه الاخيرة من تقديم ذاتها نظرية دائمة مؤثثة في العلاقات السياسية الدولية »<sup>(٣٧)</sup>

« لا تتضمن هذه المقتبسات الرأي المدعي بان المبدأ الصحيح الصاعد يجب ان يضمن مسيرة الاحداث المثبتة له ؟

حتى اكثر العقلايين تطرفاً ، واكاد اقول تمتا ، لم يدفع حقلاتيه إلى هذا الحد .

(٣١) Ibid., p. 191.

(٣٢) Ibid., p. 196. (Legitimacy)

(٣٣) Ibid., p. 197.

(٣٤) Ibid., p. 200.

وهكذا يتهي المطاف بلدعياء الواقعة إلى الرقوع في فخ العقلياتية اليونانية . فإلها من مفارقة .

هـ- مفترضان أوليان لمبدأ الضمان الجهازي للسلام :

ونكتشف ، نتيجة للتحاليل الدقيقة والانتقادات القاسية ، اثنان من مفترضات الضمان الجهازي الأولية :

I- « التعدي » :

أولاً ، المفترض الذي يدور حول مفهوم « التعدي » . « إن العمل العدائي الذي يجهه العالم سيكون عملاً عسكرياً مكتشفاً يسهل التعرف عليه . »<sup>(١)</sup>

ولكن هذا العمل العدائي ، لو تغيرت طبيعته ، فأصبح صعباً اكتشافه ، لا يقلل من أهمية المبدأ . صحيح أنه ، مثل الانتقادات السابقة المحقة ، يبين صعوبة تطبيقه والمسؤوليات التي يجب أن يتحملها من يلتزم بالمحافظة عليه . ولكنه لا يبرهن أنه مبدأ يوناني .

وكذلك فيما يتعلق بأساليب « التعدي المخفي » ، وبالتهديدات الاقتصادية والبهورات السياسية . ونفضاً عن ذلك ، قد يستغني مبدأ الضمان الجهازي عن هذا الافتراض كلياً . قد يشمل ، متراجماً ترجمة معممة ، جميع أنواع التهديدات بقطع النظر عن الطريق للسلوكه للوصول إلى هذه الغايات العدائية . بالطبع ، أنه كلما كان المعتدي خفياً ، كلما صعب على المراقبين المهتمين أن يكتشفوا عمله وبالتالي نواياه . ولكن هذه مشكلة عملية لا يصح أن يلام المبدأ على صعوبتها .

وإذا دلت على شيء هام في هذا السياق ، وهي تدل على أشياء متعلقة ولا شك ، فإنها تدل على واقعية، لا على يونانية ، المبدأ المرتبط بها موضوع الدراسة . من لواء الحلول السهلة للأمور المعقدة الصعبة بطبيعتها تنكر أبسط مبادئ « الواقعية » .

II تنسيق فعالية القوى المدافعة عن السلم :

وثانياً ، تفوح الرائحة ذاتها من انتقادات تومبسون ضد المفترض الثاني الذي يستند إليه مبدأ الضمان الجهازي : أن القوة العسكرية المجمعة للأعضاء المسهمين ، وتنسيق هذه القوة الفعال ، سوف يكون كافياً ليمنع وقوع التعدي أو إذا وقع ، ليعده .<sup>(٢)</sup>

ولا شك بأن تومبسون حق بقوله :

« يعيش كل تكلف<sup>(٣)</sup> في ظل قانون المحاصيل المتناقضة . »<sup>(٤)</sup> يظهر على أنه صحيح أنه كلما اتسعت التكاليف كلما صعبت مشاكلها : مثل تصويب الأعمال المسلحة نحو استراتيجية موجبة ، والحفاظ على سرية القرارات وفعاليتها ، واستغلال الحيل المحبوك ، وعنصر المفاجأة ، والمناورات السريعة ، وإظهار

(١) Ibid, p. 197.

(٢) Ibid, p. 197.

(٣) « Coalition » حزبي ارموني .

(٤) (Diminishing returns) أو انما فعلت و العائدات المتخففة .

افترض ان جميع هذه الامور صحيحة ، فهل يستتبع ذلك ان الضياع الجماعي هو سياسة ضعيفة ؟ هذه قضية فيها نظر . نعم ، ان هذه الامور تبين صعوبة تطبيق هذا المبدأ . ولكن الاقرار بملك هومن ابسط القواعد الواقعية .

وواقع ايضاً الاعتراف الصريح بأن المجتمع العالمي الذي نعرف ليس بمنصهر إلى حد يتحولنا معه ان نضاهم تقاهما لا غموض فيه حول مفاهيم « التعدي » و « الخير والشر » و « القانون » و « العنف » . حتى ولو تحقق لنا ذلك العالم لما انتهت بذلك جميع مشاكلنا ، هذا ولو توقعنا من مبدأ الضياع الجماعي تحقيق نتائج كثيرة مرغوب فيها كثيراً بنية : احلال السلام التاجز .

ولكن ذلك ليس بالحد المقيد للمبدأ موضوع البحث . الا بقدر ما هو حد طبيعي ، وليس هذا بالحد للمبدأ المدروس وحده بل لمطلق مبدأ يتجاضى وهذا الواقع .

### III - تعدد اسباب الحرب :

ولكن يعمل تومسون هذا الامر ، لموان يفتح فجوة خطيرة في حجته ولا يفيدنا ان نسط اكثر من اللزوم طبيعة الحالة التي تدعو الدول إلى خوض غمار الحرب . لخوض الدول ، كما يخوض الناس ، غمار الحروب لاسباب عقلانية وغير عقلانية - الاسباب التي تتعدى حدود عبقرية مطلق انسان يدعي تفسيرها تفسيراً صحيحاً ، او تنظيمها تنظيماً لا تشويه المأخذ .

« ومع الاسف يظل صحيحاً ان استقصاءات الانسان الملحة الملمحة للمعوجة سعياً وراء وصايا واضحة وقواعد مسككية يته ، وان اطاعة هذه الوصايا والقواعد لن تحرر الانسان محرراً مطلقاً من وقائع عبثة ومؤلة مثل التنوعات التي لا حد لها في المعاملة الانسانية ، والاضطرابات التي لا مفر منها بين اعضاءها حيث يحاولون الوصول إلى السيطرة والسلطة ، وواقع ان للمسلك الانساني لا يخضع للقوانين الحسابية الا جزئياً وبذلك لان الانسان من جهة لا تتوفر لديه الوسائل لمعرفة نفسه ، ومن جهة ثانية ، تنقصه الجرلة الأدبية التي تتطلبها هذه المحاولة . »<sup>(٢)</sup>

وهيها كان السبب ، وقد تعددت الاسباب ، لخوض الانسان الحرب ، فان ذلك لا يلغز او يقدم في صحة او عدم صحة مبدأ الضياع الجماعي .

### IV - كشف خبيكة :

واخيراً يكشف تومسون نوابه كشفاً تاماً عندما يتهم هذا المبدأ بأنه لا يحل له مشاكله : « الضياع الجماعي اخطق اذ تركنا نصارع مشاكل لم يتمكن ولن يتمكن من حلها »<sup>(٣)</sup> .

(١) Thompson, K., *Ibid*, pp. 197- 198.

(٢) *Ibid*, pp. 201, 210, 211. أننا لنصعب من موقف تومسون من مبدأ الضياع الجماعي عندما يتخفا بمثل هذه الفلسفة من الأقوال الحكيمه . وعندما لا يسعنا الا ان نسال : هل كان تومسون عتقاً لهذه الأمور طيلة تهمجه على هذا القيد ؟

(٣) *Ibid*, p. 200

طبعاً لا يقلر مبدأ ، مطلق مبدأ الا الضمان الجماعي وحده ، ان يحل لنا مشاكلنا . وربما كان ساذجاً  
من ان تفكر هذا التفكير . وأن نطلب هذا منه بصراحة ووضوح هو ان ننزل انزلاً خطراً على صميم هذه  
السلسلة .

#### رابعاً - توازن القوى والضمان الجماعي :

لقد تضح فكرة الضمان الجماعي بمقابلته مبدأ سياسي دولي لعب دوراً هاماً في توجيه مسلكيات  
الدولة فليلاً تبنى سياسيتها مبدأ الضمان هذا .

الاتفاقيات التي تمت في اطار التوازن القوي كانت جميعها اتفاقات من جهة مجموعة معينة من  
الدول ، ولي ضوء مصالحها الخاصة ، ضد مجموعة اخرى من الدول . بالمقابلة مع هذه الترتيبات ، لم  
يكن الضمان الجماعي موجهاً ضد دولة معينة او ضد مجموعة من الدول . انه ضد المعتدي . لتكن الدولة  
المعتدية من كانت . فالضمان الجماعي يحرم الواجب القانوني ويجل المطلب الاخلاقي باعتباره عمل  
المعتدي ضد أية دولة من الدول المنضوية تحت لوائه عمل تعدد ضد جميعها .

فالضمان الجماعي ، اذن ، مبدأ اسعى اخلاقياً اذ انه يستند إلى شيء من المساواة بين الدول التابعة  
له ، ولا يجارب دولة معينة ، بل يجارب فكرة الاعتداء وعمل المعتدي بقطع النظر عمن هو المعتدي . وهو  
بالتالي أشمل وأعم فكراً وعملاً .

وهكذا نعين صفتين يخالف بها الضمان الجماعي تفكير الواقعيين السياسيين التقليديين : أخلاقية  
وشموله . أما النتيجة التي تقودان إليها فواحدة - تلك هي صعوبة تطبيقه .

ولما كانت هاتك ، في رأينا ، مبررات لقبول الصفتين ، فقبلها متحملين مسؤولية هذا القبول -  
صعوبة التطبيق . وفوق ذلك تعتبر هذه الصعوبة تحدياً جديداً للسياسيين المحدثين رجال الدولة في القرن  
العشرين .

ونعترف باختناقات متعددة للمحاولات التي قصدت بناء جسر يصل بين هذا المبدأ وعملية تطبيقه  
فعلياً :

« ... تقع سهام المحاولتين اللتين قصدتا وضع مبدأ الضمان الجماعي موضع التطبيق - الملة ١٦  
من معاهدة عصبة الأمم والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - أوطى من الخلف المثال الذي  
صوت نحوه هذه السهام »<sup>(١)</sup>

ولا ندعي ان تنبئه سوف يضمن العمل الجماعي ضد المعتدي على القانون . انا نعرف ان مطلباً  
كهذا لا يصح لا تجاه الضمان الجماعي ولا تجاه أي مبدأ على الاخلاق . مطلق مبدأ لا يمكن ان يضمن ،  
ضرورة ، تطبيقه .<sup>(٢)</sup>

Morgenthau, H., Op. Cit., p. 274.(1)

Ibid., pp. 175, 274.(2)

ولا نجادل في أن الظروف تعاند معاندة قوية امكانية تحقيق المقترحات الثلاثة التي يستند إليها نجاح تطبيق مبدأ الضمان الجماعي .

ولكي ينجح الضمان الجماعي في عملية منع وقوع الحرب ، ينبغي أن تتوفر هذه الشروط الثلاثة :  
١ - يجب أن تكون المنظمة الجماعية دائماً وأبداً مسيطرة على قوة ضخمة تفوق قوة مطلق دولة أوعدة دول تحارمها فكرة التعدي إلى حد لا تتجاسر معه الدول للمفكرة بالاعتداء على تحدي النظام الذي تدافع عنه المنظمة ، ٢ - ويجب أن تتضاهم وتتفق ، على الأقل مجموعة الدول التي متجابه قوتها المجموعة المتحدي المذكور في ١ ، على مفهوم « الأمن » الذي يفترض أن تدافع عنه ، ٣ - ويجب أن تكون هذه الدول قابلة لأن تخضع ما يمكن أن يفرق بينها من منازعات مصلحة سياسية لبدأ المصلحة العامة<sup>(١)</sup> تعزفها تعابير الدفاع الجماعي للدول الأعضاء جميعها .<sup>(٢)</sup>

بالرغم من جميع هذه الاعترافات وتقدير قيمة هذه الصعوبات ، نظل نعتقد أن مبدأ الضمان الجماعي هو مبدأ صحيح ثابت وقوي .

وعلى صعيد الفكرة أو النظرية فحسب فلسنا وحيدين في هذا الموقف منه . وفي رأي مورغنتو أن الضمان الجماعي كمثل « لا تشوبه شائبة » .<sup>(٣)</sup>

ربما يفرق بيننا أن مورغنتو يعتبره مثلاً بينما نحن لا نعتبره مثلاً - إذا عني المثال النظرية الكاملة الثابتة لدى البشر . إنه في نظرنا مجرد نظرية صحيحة تناسب أوضاعنا الحالية ولا يمتنا شيء من أن نفكر بأكمل منها وأثبت وأنسب في المستقبل .

وصحة هذه النظرية لا يمكنها أن تتأثر<sup>(٤)</sup> بصعوبة تطبيقها - الأمر الذي هو واقع . والاعتراف به من أبسط شروط الأمانة الفكرية والواقعية .

لما إذا قيل : أن تطبيقها غير ممكن في ظروف العالم الحاضر ،<sup>(٥)</sup> فهذا أمر نعتقده متطرف

(١) راجع بحث « المصلحة العامة » ، مقطع ٢ ، من هذا الفصل .

Opr. Cit., p. 389. (٢)

Ibid., p. 274. (٣)

(٤) وهذا ينبغي ما يشود أن مورغنتو يريد أن يتضمنه قول : « ... أن معنى الضمان الجماعي لا تشوبه شائبة فربما أن يطبق في إطار الظروف التي تسود العالم ... » انظر : Ibid., p. 389.

(٥) أن ترميها هذا للواقعية السياسية يبدأ ، عند هذه النقطة بالذات ، حيث يبدأ مورغنتو . ولكنه لا يقف حيث يقف . آ - هذا الإلهام النظري المثلثي بالقطعة الانسانية كما هي في الواقع ، وبالمعاملات التاريخية كما يحصل بالفعل ، اكسب النظرية التي نعرضها هنا اسم الواقعية . - انظر ، 4، p. Morgenthau, H., Ibid., وفصلها عن تفهم هذه الواقع والأمر يقصد هذا الترميم للسيطرة عليها ، إذا تمكن ، وتضيقها بقدر المستطاع .

ب - « الواقعية السياسية ليست حكمة إلا بقدر ما تفترض أن سياسة ذات مصلحة متوترة ومضطربة تلازم ضرورة تلجسج المعالي الحاضر . وجديتها لا تصل إلى حد الافتراض أن الحرب لا مهرب منها ولا مقر . في الواقع ما يشغلها أكثر من أي شيء آخر هو البحث عن وسائل سهلة ، ولو محدودة ، لمنع وقوع الحرب . » انظر : Thompson, K., Ibid., p. 248.

ج - « أن قصد هذا القرب ما كان « لأطراء أو قسم للمشاكل الملتهمة المحاجة اللوجية بل بينهما » . انظر ، Ibid., p. 19.

بالتشاؤمية . على كل ، وردا لتهمة قد تساق إلينا : أي الاعتقاد بتحقيقه ولو جزئياً وبصعوبة ، هو متطرف بالتشاؤمية ، نرجع إلى أحد مبادئ منهجيتنا المثقلة - أن امكانية أو عدم امكانية تطبيق هذا المبدأ هو سؤال تجريبي لا يصبح الجواب عليه إلا بعد دراسة موضوعية متجردة لجميع الأمور ذات العلاقة العلمية به .

وفوق ذلك ، ونحديداً لوجبال الدولة ، ومصدراً لفهمنا السياسة شغل السياسيين ، نقول : وب عمل عجز عنه الكثيرون تبين أنه بإمكان أحدهم أن يقوم به ، وربما بسهولة .

« إن قمة الجبل للأهوية في تخيلة الوادي ، أما في تخيلها هي ، فشيء اعتيادي طبيعي بسيط . »<sup>(١)</sup>

إذا كانت السياسة معيارية بطبيعتها ، الأمر الذي دللنا على صحته ، وإذا كان من جوهر المعيارية الاعتقاد بإمكانية تغيير الظروف السائدة ، الأمر الذي تبين صحته ، وإذا كانت الظروف السائدة لا تساعد على تطبيق مبدأ صحيح وقوي ومفيد ، الأمر الذي يعترف به الجميع ، وإذا كان التغيير ، بقدر ما نقدر عليه ، سيكون من أجل الأفضل ، الأمر الذي لا جدل حوله - عندئذ أنه لمن واجباتنا الأساسية الأولية أن نجهد بقصد تحقيق هذا التغيير . وإلا - لكنت معرفتنا وحريتنا وجرأتنا الإبداعية وفعاليتنا تحولنا معاً ولدت نحن فيه لها بأمر الحاجة !

#### خامساً - نظرية متشاقلة :

إذا كانت الواقعية التقليدية تشاؤمية بالمعنى التعبيري ، عندئذ يكون الاختلاف بينها وبين الموقف المعبر عنه في هذا الترميم اختلافاً يطال الالتزام الأولي الأساسي . ولا فرق بالقرعة النطقية الصريح بين التزامها التشاؤمي والالتزام التغاوي . يصبح الاثنان ونفس المقدار . ولو بقيت الحالة على هذا الصعيد ، لما كان بإمكان المراقب المسؤول - عاملاً أم حارساً - ترجيح أحدهما على الآخر .

غير أن الحالة تختلف عندما تنتقل إلى الصعيد العمل التطبيقي .

يشفع بالتشاؤمية على هذا الصعيد أنها تعد الملزمين بها بمحاصيل وافرّة وغلل سمحاء .

عندئذ ، يقول المتشائم ، مستنداً إلى دراسة معينة في طبقات التاريخ وبين تلافيف الطبيعة الانسانية : « إن وعود التغاوية وعود عرقوية » . فالتشاؤمية تلتفت إلى الرواء . وحتى لو كانت قراعتها لصفحات التاريخ واستقصاءاتها في مجاهل الطبيعة الانسانية صحيحة تماماً ، الأمر الذي نشك به لأكثر من سبب ، فليس من الضروري ، أن نكون حتميين إلى حد نجبن معه من نحمل مسؤوليتنا تجاه المستقبل .

ومضى أحدث وجهك نحو المستقبل ظهرت لك مباحج الوعود التغاوية .

نعم ، قد لا تتم تلك الوعود جميعها . وقد لا يتم واحد منها . ولكن عملك الاجتهادي في حرارة شمس تلك الوعود يختلف عنه في برودة جو الصقيع المتشائم .

هذا كهداية فقط .

---

(١) ملحم قربان ، جبل للطامح ، ليد للطبع .



لما نهاية تلك الطريق ، طريق التنازلية ، فقصّة تطول وتكثر اعتباراتها المتباينة وظروفها المتعلقة . وأهم هذه الظروف ، تلك التي تتعلق مباشرة بك ، وبجدى استعدادك لتحمل مسؤولياتك .

لما إذا كانت الواقعة التقليدية حتمية ، كما توحى بعض المكتسبات السابقة ، فعدنفا ترتكب خطأ مزدوجا - هذا إذا حاكمناها من زاوية هذا الترميم . فمن جهة ، ليس لدينا أية بيانات قاطعة تسوّغ ، وعلى المستوى الواحي لاختياراتنا ، مساندة حتمية كامة كاملة . ومنى تنازلت الواقعة السياسية عن الحتمية التامة الكاملة ، من جهة ثانية ، بقي أمامها بديلين فحسب : إما أن تتبني ما يجاهر به هذا الترميم ، وإما أن تقبل بتهمة الهروب ، بصفتها تهمة تنطبق عليها وتنصح فيه فلسفة تهريبية في الحياة . وهكذا نصح تهمة التهريبية ضد الواقعة التقليدية - إذا كان صحيحا أن الإنسان يتمتع بجزء ، قد يكبر وقد يصغر ، من الحرية<sup>(١)</sup> في تصرفاته . هذا القدر من الحرية تسانده الاختبارات اليومية المعتادة - تسانده نظرية صحيحة وواقعا حاصلًا .

يقي أن نعرف ما إذا كان الإنسان يتجاسر أن يتحمل مسؤولية استخدام ذلك الجزء من الحرية استخداما يعزز كرامته ؟ في هذا السؤال يكمن التحدي الأعظم للإنسان - ليس فقط بصفتة حيوانا سياسيا ، بل بصفتة الإنسانية العامة كجزء فاعل في هذا الكون ، عليه أن يجابه الحياة مجابهة تفرّز ، بعض الأحيان ، لا مصيره وحده بل مصير كثيرين غيره . فهو قد يظهر جرأة في هذا اللقاء - المجابهة . وهو قد يسطوع بدور الجبان فيه . إذا كان التاريخ قد علّم الإنسان التمدّن مطلق عبء ، وربما علّم التاريخ الإنسان القابل للعلم عبءا كثيرا متعذرة ، فينبغي أن يكون قد علمه أن الجبابة هي اسم مغاير لمسمى نطلق عليه أحيانا لفظة الانتحار .

والسياسة ، كالحياة ، هي اصطراع . أحيانا هي اصطراع من أجل تسلّم زمام السلطة ! وأحيانا هي اصطراع من أجل تحقيق القيم الكبرى والمبادئ السامية . وليست هنالك أية موانع تكون عقبات كدله في سبيل كونها اصطراعا من أجل تحقيق غايات مغايرة ، قد يصح أن تكون للإنسان ، الإنسان الملتزم بالفعل بالإيجلي الخلاق ، مصادر احتراز .

## سادساً - الواقعية والحقوق الطبيعية

### ١ - استهلال

يتعين موقف الواقعية من الحقوق الطبيعية أو ما يقوم مقامها ، بمبهاتها ، في ضوء منطلقات الأثنون معا .

ونعرف من الواقعية ههنا: الواقعية التقليدية والواقعية المرمّقة . كما وإنا نعرف للحقوق الطبيعية

(١) - ملحم قريان :

أ - المفاهيم والسياسة ، بحث : « الثورة » .

ب - الحقوق الإنسانية ، بحث : « جبر الحرية وأصلها » .

ج - الحكومات ، بحث : « هيجل والإنسان حر بطبيعته » .

بدلائل متعددة<sup>(١)</sup> . ولما كانت هذه البدائل على نوعين مختلفين على الأكل : النوع الأول يقوم بمطالبات الحقوق الطبيعية ، والنوع الثاني ، يحل محلها ، باعتباره لها غير ذات بال . أصبح ان نقول ان الواقعية ، وخصوصاً المرتبة ، هي بديل للحقوق الطبيعية ، ليس ان نفي الموضوع حقه او ان نعطي التسؤل جواباً يصبح المكوث عليه والركون اليه .

لهذه الاسباب وتلك اضحى من المطلوب الدخول ببعض التفاصيل الموضحة . ولقد تغيرت ، عبر التاريخ وتطوره الطويل ، مطالبات كثيرة ، فتمكنت ونجوت وربما خسرت قيمتها الى لا رجعة . فمصدر الاشارة لذلك ، وسعياً وراء الموضوع ، الى بعض من هذه التاريخيات .

## ٢ - الإنسان :

لقد كان الانسان ولا يزال المركز الرئيسي الذي تمحورت حوله جميع المحاولات الاجهائية السياسية . « الانسان هو مقياس كل ما في الكون » .<sup>(٢)</sup> ولكن تغيرت المقتربات حتى في العصر الواحد . صبح القول المذكور - المبدأ الحضاري - على المسططتين كما صبح على أفلاطون وأرسطو وسقراط الذين جهلوا الجهد الصعب لمحاربة التجاهات المسططية . وهكذا ، يصبح التخطئ التالي - الحضاري هو بنوره - على المبدأ المنروس : « ومن يكون ذلك الانسان الذي توليه اهتمامك ؟ »<sup>(٣)</sup>

وكما تغيرت المقتربات التي حولج الانسان من زاويتها في العصر الواحد كذلك تغيرت على مدى عصور . فالإنسان الأفلاطوني ، صنعة الله ، الفنان الماهر ، غير الانسان الذي اهتم به الفيلسوف اوغسطين وتوما الاكويني ، مخلوق الاله الخالق الذي لا تحد قواه حدود . وهو غير الانسان الذي تحسس آماله والامه تيشه وسارتر . وما صبح من هذه الزاوية على التيار المسيحي من الحضارة الانسانية يصبح كذلك على التيار المسلم المسهم في تلك الحضارة . خط شاه ايران مثلاً ، او إنفاصلت ، بالمقابل ، آية الله الخميني .

وتصبح الموضوع ذاتها على مفكري الواقعية الموثمة .

وبالرغم من جميع هذه الفوارق المهمة تبقى صفة « الطبيعية » في التعبير « الحقوقي الطبيعية » وتشير الى مرادفها « الانسانية » . ذلك لان جميع الذين تعاملوا مع الحقوق الطبيعية ، تحليلاً وتنظيراً ، وبدون مطلق استثناء ، كانوا يشددون على « طبيعي » بالنسبة للانسان . وخصوصاً ما يميزه عن بقية محتويات الكون وسائر المخلوقات . وتختصر « الطبيعي » اذا عزلناها عن المقترض اللازم - الطبيعي للانسان مخلوقاً مميزاً او كائناً فريداً - معناها الجوهرى واهميتها التاريخية - وخصوصاً للاجتماعات والسياسات .

هذا فيما يتعلق بالبعد التاريخي للتعبير « الحقوقي الانسانية » . فقد كانت ، وعلى اقل تقدير ،

(١) الدكتور طه حسين ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي مع التركيز على الحقوق الطبيعية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، ودراسات عليا ، هيئوم العلوم السياسية ، الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

(٢) المسططون الاخرين .

(٣) الكتب المقدسة .

مرادنا « للحقوق الطبيعية » . فالحق الطبيعي بالحرية <sup>(١)</sup> هو حق يتمتع به الانسان بصفته الممازة عن السلبية والفضاحة وفرخ الحيايم او المنهر الجموح - بالاختصار عن جميع مخبرات الكون .

ولمنا التعبير : « الحقوق الانسانية » بعد آخر ، بعد حضاري . لقد تمكك مفهوم « طبيعي » ، عبرها ، حضاريا . هذا عندما ضل عن محتوى « الحقوق » مفهوم « الطبيعي » . اصبحت « الحقوق » اشمل واعم بما يقدر ان يجتريه « الطبيعي » .

وهناك فجوة واسعة بين مفهوم الحقوق الطبيعية التقليدية <sup>(٢)</sup> وبين مفهوم الحقوق الانسانية . وقد ساعدت حركات تاريخية <sup>(٣)</sup> في خلق وفي ردم هذه الفجوة معا .

وللمساعدة - مساعدة القاري - على بناء جسر يسهل عليه العبور من ضفة الحقوق الطبيعية الى ضفة الحقوق الانسانية قد يساعدنا القتبس التالي بعض الشيء .

### ٣ - الصالح العام :

« لكي تكون لي حياة اتمكن من دصولها حياتي الخاصة يجب علي لا ان اكون فحسب واعياً لنفسي ولااهداف اقدمها لنفسي بصفتها اهدائي ، بل وان اكون قادراً ايضاً على التمتع بشيء من حرية العمل والاستملاك بقية لتحقيق تلك الاهداف . ولا يمكن ان يتأمن ذلك إلا عندما يعتبر الجميع - كل منهم لهما كل منهم - ان هذه الحرية بالذات تخدم الصالح العام . » <sup>(٤)</sup>

«For that I may have a life which I can call my own, I must not only be conscious of myself and of ends which I present to myself as mine; I must be able to reckon on a certain freedom of action and acquisition for the attainment of those ends, and this can only be secured through common recognition of this freedom on the part of each other by members of a society, as being for a common good.» <sup>(٥)</sup>

(١) جون لوك ، الرسالة الثانية في الحكم للعقلي ، ترجمة ماجد فخري .

(٢) المرجع ذاته : وهي الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في التملك .

(٣) وعلى الخصوص الثورتان الاميركية ، التي زادت على لامعة هذه الحقوق ، في وثيقة اعلان الاستقلال ، حق قسري وراء السمعة ، ثم ، وبعد تلك التعديلات المتبعة على الدستور الاميركي ، والبرلمانية التي زادت راية الحقوق الاجتماعية .

(٤) ت . هـ . فريمن ، محاضرات في مبادئ القانون السياسي ، نيويورك ، ١٩٣٧ ، ص ١٢٢ .

T. H. Green, lectures on the principles of political obligation, New York, 1927, P. 122. (Underlining Mine).

ولكني لا يكون هذا المتنبس مفضيلاً نضطر الى عرض بعض التحفظات عليه - حتى نحصر  
المشكلات التي تجمع بين الالتزامية كما تعبّر عنها هذه الواقعة المرمّعة وبين ما يصح من النقاط التي يثيرها  
ان صراحة وان تلميحاً .

ان الغاية القصوى من الحياة الانسانية لا تنحصر بوصفها « حياتي الخاصة » . صح ان هذا شرط  
ضروري ينبغي ان يتحقق . وهو ، طالما بقي لمكانية وحسب ، يبقى هذا يبرر للانسان القيام بالمعاملات  
التي تنسجم مع قيمه المثبتة وتقود اليه .

تلك الغاية القصوى تنطوي مثلاً ، مع ما تنطوي عليه ، على تطوير الحياة الانسانية  
« ان التطوير المتقدم لمستوى الحياة الانسانية هو الذي ينبغي ان يستلزم انتباهنا . »<sup>(١)</sup>

*« Particularly it is the progressive raising of the level at which human life is lived  
which must impress us »* (٢)

فالسعي الفردي والجاهلي بنية تحقيق هذا الخلف - وهو لا يستنفد تلك الغاية القصوى - هو من  
العناصر التي ينبغي ان تزداد عليه فتعدل في ، مفهوم « حياتي الخاصة » .  
وملاحظة ثانية ، من بعض تلك التحفظات ، تفرض ذاتها علينا .

ان تحقيق الحرية مشروط باعتبار الجميع ، كل منهم تجاه كل منهم - ان هذه الحرية بالذات تخدم  
الصالح العام . « اتنا لنفهم ان « حرية العمل » تصبح اسهل تحقيقاً وممارسة اذا اتفق ان اعتبرها الجميع  
« خادمة للصالح العام » . غير اننا لا نقبل بوضعها شرطاً لممارسة الانسان للفرد حريته في العمل او في  
مطلق محاولة يعبر فيها عن نفسه .

وكيف يمكنك ان تجعل الجميع يعتبرون ذلك ؟ انها مغفرة غير مضمونة النتائج . حتى وان  
نجحت ، تبقى مطلباً يقلب الحالة الواقعية رأساً على عقب . الحرية اسبق ، وصيا نظرياً وممارسة معا ،  
لدى الفرد على الأقل ، من الصالح العام . ولذلك فيمكن ان نمارس ، وهي في الواقع نمارس اجمالاً ،  
على حساب ، ان لم نقل بجزء عن اعتبارات ، « الصالح العام » .

وينبغي الربط بين الاثنين : الصالح العام والحرية مسألة التزام . واتنا لنشجع الجميع على الالتزام  
بهذا الربط . غير اننا ، ومن زاوية الواقعية ، لا نحبب لعلنا اذا لم ينجح هذا الربط دائماً وبدون

(١) س. أ. لورس ، الرأى الاجتماعي ، مطبعة جلسة إنتيكا ، بلوترون ، ١٩٥٧ ، ص ٨٩ .

C. I. Lewis, *Our Social Inheritance*, Indiana University Press, Bloomington, 1957, PP. 49-50. (Under-  
standing Ethics).

خريطات . ذلك لأن هذا الربط ليس بالعملية السهلة. انه من المشاكل المعقدة التي تستصرخ جهود قاعدة الفكر والقاعدة السليسين معا لاستقطابها حولها . ومع كل هذه الجهود تبقى امكانية الوقوع على طريق هذا الخلف وتقبل الوصول اليه واردة - امام الانسان الفرد وامام المجتمع وان ينسب متفاوتة الصعوبة .

#### ٤ - الحرية :

والحرية التي نتكلم عنها تختلف ، بمعنى هام ، عن الحرية المقصورة في المقتبس التالي :

« ومرة ثانية هو حر بمعنى انه هو المشرع للقانون الذي يطيعه ( لأن ذلك القانون هو تعبير عما هي نفسه ) ، وانه هو يطيعه واعيا انه مشرعه ، وبكلمات مغايرة ، يطيعه بدافع ذلك الدافع وراء إقبال الذات الذي هو مصدر القانون او بالاحرى ما يشكله »<sup>(١)</sup>

*«Again, he is «free» in the sense that he is the author of the law which he obeys (for this law is the expression of that which is his self), and that he obeys it because conscious of himself as its author; in other words, obeys it from that impulse after self-perfection which is the source of the law or rather constitutes it»* <sup>(١)</sup>

فحريتنا ، وبصفتها وصفا للواقع نعيشه ، لا يضربها شيء ان يكون القانون من المخلود التي تسبح مارستنا لها . لقد كثرت هذه المخلود على هذا الصعيد - البعد الاجتماعي للقانون - ونفسح المجال ههنا للاعتراف بمخلود مغايرة<sup>(٢)</sup> ، عندما تتطلبها المبادئ الحضارية .

ان هاجس هذا المقتبس - الذي ليس هاجساً لنا على الاطلاق - مصدره تقليد في السياسة والاجتماع يرى في القانون ، وفي القوة الملزمة للقانون ، ضراً بامن التنافس والحرية . كيف يمكن الانسان ، يسأل هذا التقليد ، ان يكون حراً في وقت هو فيه ملزم ان يطيع القانون . إن هذا التقليد ينتشأ من تفكير « مجرد » او « تصوري » للحرية : تفكير لا ينرمس الحرية واقعا معيشاً او امكانية تحقيق مثل هذا الواقع .

(١) ت . هـ غرين ، محاضرات في مبادئ الالتزام السياسي ، نيويورك ، ١٩٢٧ ، ص ٣٣ .

(٢) T.H. Green, *Lectures On the Principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 122. (Underlying Mine).

وابرج كذلك ، لخل كان ، جان جاك روسو ، المحدث الاجتماعي ، للكتاب الثاني ، الفصل الرابع : « وما عام الرهلا لا | يخضرون الا ليهود من هذا النوع ، لهم لا يخضرون الا لاربابهم الخاصة وترجة ملحد زعيم :  
(٣) هذا هو البعض الذي نقبل به ناقص التالي للشاعر الاميركي المشهور ت . س . بويت : انه لا يضي الحرية بل يبيع عليها حلوياً قلبية تتطلبها عمليات الاضباع :

د لا حرية لي الشعر ان يريه ان يظن عمله .

لغواص ، المند ١١٥٨ ، الجملة ٩٩ كانون الثاني ، ١٩٣٩ ، ص ٥٣ .

انه تقليد ، بدل ان ينطلق من الواقع ، ليفصل التعريف بما يتناسب معه ، بدل ان يقبس الرأى ليفصل الطربوش على قياسه ، بقصص التعريف ، الطربوش ، ثم يحاول ذرك الرأى فيه ، اى حصر الواقع فيه .

اما فيما يتعلق بعلاقة الشخصية الانسانية والقانون فهذه ، في إطار الانثراوية ، يمكن ان تأخذ صيغتين مختلفتين : القانون الطبيعي والقانون الوضعي .

فاذا تناولنا الصيغة التي تتناول القانون الوضعي ، وهو المعنى الذي يحطيه المفكر الكيبرت . هـ . غرين في المقتبس المدروس للقانون على الأرجح ، لرأينا ، كواقع تاريخي ، ابعده ما يكون تعبيراً عن نفوس مطيعيه من المواطنين . ونجد هذه القوة في جميع المجتمعات البشرية التي عرفها التاريخ - وان تفاوتت صحتها مدى وعمقا بنسب متفاوتة . بين هذه المجتمعات طبقات تفاوتت ظروفها .

أما اذا تناولنا صيغة القانون الطبيعي - وبوجه التخصيص القانون الطبيعي الجديد<sup>(١)</sup> ، فاننا لا نتردد بقبول العلاقة التي يقصدها مفكرنا بين الإنسان نفسه ، او ما يعتبره نفسه ، وبين ذلك القانون : انه تعبير عنها .

وكذلك اعتبار المواطن ، واحدا ، انه هو صاحب سلطة الاشتراع لذلك القانون : يصح هذا ، من زاوية التزامنا ، بالنسبة للقانون الطبيعي . أما القانون الوضعي فتختلف قصته مع المواطن . وقد بنا موقفنا من هذه القضية في مناسبة مناسبة<sup>(٢)</sup>

ويصح هذا الموقف بشقيه من قول المفكر الانكليزي : ان الدافع الى اكمال الذات (- كماله perfection ) هو مصدر القانون .

وتساعدنا كذلك تحفظاتنا على مقتبس ثان للمفكر ذاته على كشف بعض خبايا مفهوم الحرية الذي نشئ وبعض ما يميزه عن غيره من المفاهيم التي لاقت شهرة واسعة في تاريخ الفكر السياسي عبر التاريخ . « ... لا يمكننا ان نتكلم مغزويًا عن الحرية إلا في إطار بحثنا بالمراد البشر . ففي هؤلاء الافراد وحدهم نجد الحرية تحقيقها . وهكذا يكون تحقيق الحرية في الدولة لا يعني إلا وصول مواطنها الى تحقيق حرياتهم الفردية عبر مؤثرات ، توفرها الدولة - و « الحرية » هنا ، كما في السابق ، تعني لا تحديد الذات وحسب ، وهذا ما يجعلنا مسؤولين ، بل لتحديدًا بواسطة العقل » سيادة الارادة ... »<sup>(٣)</sup>

(١) ملحم قربان ،

١ - دراسات في الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، دبلوم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية ، للعام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

II - المعوق الاجتماعي ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

(٢) ملحم قربان ، دراسات ، مرجع المذكور ، بحث « مشاكل الديمقراطية » .

(٣) ت . هـ . غرين ، مرجع المذكور سابق ص ٨ .

«... we can not significantly speak of freedom except with reference to individual persons; that only in them can freedom be realised, that therefore the realisation of freedom in the state can only mean the attainment of freedom by individuals through influences which the state (.....) supplies- 'freedom' here, as before, meaning not the mere self-determination which renders us responsible, but determination by reason, «autonomy of the will»...»<sup>(١)</sup>

وهكذا، واستنبجاً بحكمة «لغتنا ومشاكلنا» كما تعاملت معها المنهجية والعياسة يمكننا القول، وتعبيراً عن موقف مصيب، أن مفهوم الحرية في التعابير التالية يختلف في واحد منها عنه في الآخرين: «الإنسان الحر»، «الدولة الحرة»، و«الارادة الحرة».

ويبقى التساؤل: هل الارادة حرة؟ تسألوا يخرج عن نطاق اهتمامنا. ومن زاوية منهجية قد لا يصح: اذ ليست هنالك ارادة مجزلة عن انسان. وهب انما وجدت، فلا ندوي ما هو معنى الاهتمام بها؟ هل كل هذا ليس من عدد اهتماماتنا.

يبقى الانسان الحر والدولة الحرة. وقد سبق والتزمنا بمبدأ يربط، منهجياً، بين الاختيار السياسي والاختيار الشخصي<sup>(٢)</sup>. وينطبق هذا على الانسان الفرد. أما بالنسبة للدولة، وحتى فيها يتعلق بما سبق من إشارات عابرة، فنحن، وأن بشيء من الارتمالية، إلى اعلاء راية المبدأ ذاته. يلفظنا إلى هذه الإطلاقة للغامرة كون الدولة، وبكثير من مهابتها، تشتبك بمشاجات مهمة، والقرد.

## ٥ - الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة:

ويبقى المقتبس المشار إليه، المدرس بقصد الربط بين الحقوق الطبيعية والحقوق الانسانية، وبالرغم من جميع تحفظاتنا عليه، ينطوي على مبدأ هام جداً - خصوصاً في إطار هذا الانتقال بين المفهومين المتخصص عليهما في تاريخ تطور مسألة الحقوق.

إذا اردت غلبة<sup>(٣)</sup>، وخصوصاً إذا كانت مشروعة، مثل أن تكون في حياة، لمردت بفعل ارادتي ذلك ويقضه، الوسائل، وخصوصاً اذا كانت هي ايضاً مشروعة، التي تقود إلى تحقيق تلك الغاية.

ويبقى المقتبس المدرس في إطار تحديد دائرته الحقوق الطبيعية التفلدية على ما يبدو: اذ يتكلم عن الله والحرية والملك.

T.H. Green, Op. cit. P. 8 .

١- راجع لذلك الفصل التاسع من هذا الكتاب.

٢- ملحم قريان، الحقوق الانسانية، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٧٩، بحث: ومن يرد الغلبة يرد الوسائل المؤدية لها.

ولم نجد ضيراً في تعميمه . أصبح معناجداً عاماً . وتدعم هذا التعميم اعتبارات علمية ومنهجية وحضارية .

ومن هذه الزاوية يصبح حقاً إنسانياً يحق للإنسان أن يسعى إلى تحقيقه كل ما يتبين أنه ضروري وسيلة لتحقيق الحياة التي ينتهي ذلك الإنسان أن يعيشها . وتقوى هذه الحجة عندما يكون الأصرار المزدوج : على الوسائل المشروعة والغايات المشروعة ، مسانداً لها<sup>(١)</sup> . وتزداد أكثر وأكثر رجة تلك الحجة عندما تكون هذه الحياة المبتغاة الحياة الأفضل .

ولذا كانت الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة والملازمة لها فيصعب المطلب مطلباً حضارياً عندما تكون هذه الحياة الغاية أفضل ما توصلت إليه الحضارة الإنسانية من تطور ، وعندما يتبارى على تحقيق هذه الغاية أنواع من الوسائل المشروعة . طبعاً تجهيزها الحيلة الواقعية بامتلاك كثيرة لا تتوفر فيها جميع هذه الشروط . ولكن عندما تعالج تلك الحياة من منطلقات هذه الرؤية .

ولنا في الأصرار المزدوج المشار إليه ، ويمثل في الالتزامية التي تنبئ<sup>(٢)</sup> ، منطلق لمجموعة من الصفات التي تميز مفهوم الحقوق الإنسانية عن سلفه مفهوم الحقوق الطبيعية .

لقد كان التعميم بعداً وحسب من أبعاد تطوره . رافق هذا التعميم تركيز على عنصر الحيرانية : فيعد أن كانت الغاية منه دفعا لشر<sup>(٣)</sup> أصبحت الدافع الأكبر للسمي وراء الحير الأكبر . بفضل البعد الأول من

---

(١) ملحم قربان ، للنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة موزنة ومصححة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ ، بحث : « الوسائل والغايات » .

(٢) ملحم قربان ، الأخلاق والمجتمع ، بيروت ، طبعة رابعة ، ١٩٧٤ .

(٣) « في إنكلترا صدر عام ١٧١٥ ( الشرط الكبير - الماكثي ) و *Magna Carta* ) . وقد فرض امراء الاطباع (جلوونان *Los Barones* ) على الملك جان- *Jean Saint Louis* توقيع هذا الشرط المحد من سلطانه لطالما والأحرف بحقوقهم وامتيازاتهم . وفي عام ١٧٧٧ ، وفي عهد الملك ( شارل الأول ) من آل شيفورث ، صدر قانون اعلان الحقوق *Petition des Droits* ) وفيه قرر المبدأ الآتي : « لا يجوز لأحد على منع أية حرية أو على تقديم أية حجة أو عطله بحيث لا يطرأ من البرلمان » . ( الدكتور عبد السلام القزاملتي ، حقوق الإنسان في نظر الشريعة الإسلامية ، دار الكتب الجديدة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٠ ) .

ولما لقب الألماني ( هابتنك *Habtenck* ) فهدى بأن حقوق الإنسان ترتد إلى أصل جرمني . . . . . ووجهه في ذلك ، أن فكرة الإصلاح الذهني التي ظهرت في ألمانيا ، قد أرسخت مبدأ الحرية الشخصية في الطبقة الألمانية ، وأن الإصلاح الذهني في إنكلترا ، حل البروتستانت للطغيان على أن يحدوا المحيط إلى أميركا . قراراً بأنفسهم من الظلم والاضطهاد ، فتقاروا معهم بملابته الحرية الشخصية ، وما لبثت هذه المبادئ أن انتشرت في المستعمرات الأميركية وبتنقيها فبرت على ظنهم الاجتماعي ، وعلى أساسها تقررت حقوق الإنسان في أمريكا ثم انتقلت من بعد ذلك إلى فرنسا ، ( للرجع ذاته ، ص ١٧ ) .

[ راجع كذلك جروفيث برتلي *J. Barthelmy* ) مباهية القانون العلم ) محاضرات ألقيت على طلاب الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة باريس عام ١٩٣٧ بـ *Habtenck* اعلان الحقوق ، لترجمة الفرنسية التي قدم لها الاستاذ لارنو *(Larner d)* .



ابعد تطوره أصبحت لائحة الحقوق أكثر شمولاً . لقد زادت كمية أو عدد تلك الحقوق . وبفضل البعد الثاني ، البعد النوعي ، ارتفعت نوعيته ، بتوكيده على الخير ، على سلم القيم .

## ٦ - الطبيعي :

وبعد ، فهل يعني هذا الانتقال من « الحقوق الطبيعية » إلى « الحقوق الانسانية » ان التعبير الأول غلط ؟ كلا . ذلك لان التعبير الثاني لا يتكرر الى مطلب الطبيعية . ويظل واقعا يُدرَس ويُستخلص من دراسة المعبر مدى كون الحقوق الانسانية طبيعية .

ومن جهتنا ، نذهب الى انها ومعنى ما ، وان اختلفت بأشياء كثيرة مهمة ، عن الطبيعية التقليدية ، طبيعية . فكان بإمكاننا ، ولو ببعض من لاي ، ان نبقى على الاسم التقليدي - في إطار معطيات المنهجية والسياسة<sup>(١)</sup>

ولكان يدعونا في تلك المحاولة تقليد عريق في الفكر السياسي يقتض مضاه الغتس التالي :  
« إنه لمن الظاهرات البارزة جداً أن احكامنا وتقييمنا للطبيعة ، بما فيها الطبيعة البشرية ، تتغير من وقت لوقت في تاريخ الفرد وفي تاريخ الجنس ( البشري ) »<sup>(٢)</sup>

« It is notorious that our judgments and evaluations of nature , including human nature , vary from time to time in the history of the individual and in the history of the race. »<sup>(٣)</sup>

غير ان هذه المحاولة ، لو تمت ، لطغت بعض الامور الهامة . ومن هذه الامور ما سبق ذكره مما يميز الحقوق الانسانية عن الحقوق الطبيعية . ومن تلك الامور ما يستحق ، تاريخياً ، الاشارة اليه . كان التمييز بين الطبيعي واللاطبيعي - وخصوصاً المصطنع ، تمييزاً واضحاً .

والا اهم من ذلك اعتبر الطبيعي اهم وابقى في سلم القيم والاعتبارات ذات الفعالية والاولويات من المصطنع . فذاك افلاطون ، عندما اراد ان يدافع ضد السفطالين ونظرتهم في نسبية العدالة ، لم يجد

(١) ملحم قريان ، دار العلم للملايين ، طبعة ثالثة مزيّدة ومعدّلة ، بحوث : « التصريف » و« لغتنا ومشاكلنا » و« الترام العلم »

(٢) جرون ألف برندن ، « الرأسمالية لتقنية » ، لةجلة الفلسفية ، العدد ٤٣ ( ١٩٣٤ ) ص ١٧٢ .

John Elk Bondin , «Functional Realism», in *The Phil osophical Review*. Vol. 43, 1934, P.

(٣)

افضل من ان يبين ان العدالة طبيعية . واكتفى بذلك برهاننا مقنعا بحجم القضية بينه وبين السفطائيين .  
وبنى العالم المتحضر موقف افلاطون عبر التاريخ لعصور متعددة وقرون .

وربما رأينا في النظرة الغائبة للكون : ان لكل شيء فيه غاية ، وان تلك الغاية افضل الشايات  
بالنسبة له ، النظرة التي كان ارسطو اشرها واقدم مروجيها ، والنظرة التي لاحت استجابة بحية لها في  
الديانتين المسيحية والاسلام مما وُجد من اركانها ووسع انتشارها عبر الحضارة الإنسانية - ربما رأينا ،  
مكرر ، في هذه النظرة بعض ، وربما اهم ، اسباب الالهمية التي عكفت على « الطبيعي » - انه ، بعد  
التحجيس والتتقيف وامعان التبصر ، صنع الله .

وهل يتساوى صنع الله وصنع الانسان ؟

ويرجع التمييز بين الواقع والوهم في جلوره التاريخية ، على اغلب الظن ، الى هذا الاحتداد .  
وللتدليل على صحت تغلغلها في ضمير الحضارة الانسانية نجد لهذا التمييز بنية اهتمام حتى في عتليات بارزة  
وذات بريق علمي وهاجج وفي النصف الثاني من القرن العشرين .

وتغيرت الصورة ، بخطوطها العامة طبعاً ، عبر العصور ، ولأسباب مختلفة ومتعددة . وكان من  
نتائج هذا التغير ان بقي التمييز بين الطبيعي والمصطنع ، غير ان الطبيعي نسر أهميته بالمقابل مع  
المصطنع . وفي مقاييس الفاعلية ، اصبح لبعض المصطنعات فاعلية تفوق ، بما يتخطى حدود المخيلة  
المحسنة ، فاعلية بعض الوقائع .

وقد عبر الفيلسوف الانكليزي المعروف برتراند راسل عن هذه الفكرة تعبيراً قوياً حيث قال :

« الرجل الذي يتحكم بقوى ضخمة من القوة الميكانيكية يميل ، اذا كان لا تقيده قيود ، الى  
الاعتقاد بأنه اله - لا اله بحجة بل اله تلميع » ...

« في الايام الخوالي ، باع الناس انفسهم للشيطان حتى يحصلوا على قوى سحرية . في هذه الايام  
يحصلون على هذه القوى بواسطة العلم ، ليجنوا انفسهم مرغمين على ان يصبحوا شياطين »<sup>(١)</sup>

(١) انما مثل على ذلك في هانس مورغنتاو

Hans Morgenthau, « Is Public Opinion A myth? », The New York Times Magazine, March 25, 1962.

راجع كذلك كتابنا *الاعتقاد* ، طبعة ثانية مزيّنة ومطبعة ، مرجع مذكور سابق ، بحث : « الرأي العام ، فهمه ، مبراه وقبح »

(٢) برتراند راسل ، *الفلسفة والحياة المعاصرة* ، لندن ، ١٩٥٤ ، ص ٣٢ و ص ٣٤ .

«The man who has mechanical power at his command is likely, if uncontrolled, to feel himself a god-not a Christian God of Love, but a pagan Thor or Vulcan»...

« In former days, men sold themselves to the Devil to acquire magical powers. Now-a-days they acquire these powers from science, and find themselves compelled to become devils» (١)

ومن الطبيعي ان يكون لهذه التغيرات ، وهذا مثل وحسب على واحد منها وحسب ، محاملها .  
ومن هذه المحامل ، طبعا ، ما خفف من موازين « الطبيعي » .  
فَقِيلَتْ ، هكذا ، موازين .

## ٧ - القوة :

واكتبت القوة ، بفضل مجموعة من تلك الانقلابات ، بعض احترام أو كله ؟

صبح ان القوة لم تفقد يوما اهمية ما تضي عليها . وحتى التعاقديون ، وفي تنظيرهم الذي ميا  
مكثنا مرموقا للحقوق الطبيعية ، اعطوا القوة بعض اهتمام . فهذا احدهم ، روسو ، يلحظ الى ان قوة  
الانسان هي احدي ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته (٢) .

وصح كذلك ان موقفاً كهذا هو موقف جذّ عجول بالنسبة للقوة وبالمقابل بما يمكن ان يتج عن  
مارستها ، بعد التطور التكنولوجي الحديث ، من آثار وعواقب .

وهنا ، وبجهد المناسبة ، يتبادر سؤال الى اللحن : لماذا لم يعتبر التعاقديون ، وهم اشهر من روج  
للحقوق الطبيعية ، القوة ، كما اعتبروا الحرية مثلا ، من جملة الحقوق الطبيعية : المقتبس الروسوي  
للثوروس يقول :

« ولما كانت قوة كل انسان وحيثه ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته . . . »

وليس من الصعب ان نعزم هذا القول على لسان جون لوك او توماس هوبس . الا انهم ، كما سبق  
ودكرنا ، كانوا يأخذون من القوة مواقف حذرة خجولة ؟ ام ان هنالك اسبابا اخرى ؟

---

(١) Bertrand Russell , *Power, (a New Social Analysis)*, London, 1958, pp. 32 and 34. (١)

(٢) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعير ، الكتاب الأول الفصل الثاني والفصل السادس .  
وابسج كذلك كتابنا الحقوق الاساسية ص ٨٦ لوضع هذه الفكرة في إطارها في نظرية روسو السياسية .

على كل حال ، ولكي نستفيد من إثارة السؤال ، نذهب في ترميمنا لهذا للواقع السياسي ، وفي هذا تصبح معاً للواقعية التقليدية وللحقوق الطبيعية التقليدية ، الى ان الاثنين : القوة والحرية هما ، وعلى صعيد من دراستهما ، معطيان تجريبيان . ان وجودهما او عدم وجودهما ، متفصلين او متلازمين ، في انسان معين ، قل رياض او ابراهيم ، هو موضوعة يبقى تقرير صحتها او خطئها للتجربة والاختبار .

وفي حال وجودهما ، يبقى استعمالها او علمه حقاً من حقوق صاحبها .  
وكذلك طريقة ذلك الاستعمال وكيفيته ، وبالمقابل هو المسؤول عن ممارسته<sup>(١)</sup> .

ولما كان هذا الموقف يتضارب مع تيار ضخم في تاريخ الحضارة الانسانية صار من الضروري الاشارة الى الفوارق بين الموقفين وإلى بعض الانتقادات التي تتوجه بها لذلك التيار وهما لغة الفكر من المروجين له - تقوم بذلك على اعتقاد ان هذه الملاحظات هي بداية لعملية متشعبة وطويلة النفس وصورة ، ولذلك لا يمكننا القيام بها في هذه المناسبة ، صليكه متى انتهت أصبحت البرهان الذي نستند اليه في مواقفنا من جهة وفي محورنا على مخالفة ذلك التيار من جهة ثانية .

يؤرخ لذلك التيار ماجد فخري ، احد اساتذة الفلسفة في الجامعة الاميركية ، بقوله :  
« فليس وجوده ( اي الانسان ) إذن صفة او صيا ، وليست الغاية التي وجد من اجلها سرا مستخفاً لا سبيل الى استكناحه : بل على العكس ، لموجوده هذا معنى يمكن الوقوف عليه ومن وراءه غاية يمكن الإحاطة بها . »<sup>(٢)</sup>

هذه صيغة ، مبتورة حتى لا نقول مشوهة ، للنظرة الغائية للكون ، كما سبق وذكرنا<sup>(٣)</sup> ، كما فصلها ارسطر في نظريته المعروفة بالاسباب الاربعة ، وكما تبينها ، بتعديلات مناسبة ، القرون الوسطى المتعمدة بالرسالات الدينية: المسيحية والاسلام واليهودية .

لهم من زاوية بحثنا هذه ما يتبع هذا في عرض المؤرخ للفلسفة في معرض بحثه لغضبة « ذات شأن هام في تاريخ الفكر الفلسفي العام ... وهي بؤرة فكرة الانسان ... ومتضمنات هذه الفكرة واهميتها

---

(١) وواقع ان هذه للوضوح مطلوب ونظرة يحبر عنها شكبير في الملك لير بقوله

: « ونحن في يد الاله كالقالب في يد صبا حرة ، نقطن علينا عليها وعينا . »

(٢) ملحد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٢٧٨ .

(٣) هذه الدراسات ، المجلد ٩ ، السمين هذه القطرعة . وقابل بيننا وبين القول القائل للفلسفي ابي يوسف ، في مقدمة كتاب الحراج ، حتى ترى مدى العشوية الذي يرتكبه بعضها استاذ الفلسفة للكون :  
« ولد حنوك الله للعالم ، فلذلك لم تخلق صفاً ، وان تحرك سدى » .

بالنسبة الى تطور الفكر العربي والمشاغل السياسية والحلقية التي تهم الفكر العربي اليوم»<sup>(١)</sup> ، ما يتبع هو التالي :

« فإذا صحَّ ذلك ، لم يكن من حقه ان يستسلم للقدر استسلاما اعمى او يسلس قياده للشهوة ، كما لو كان العبرة في يد القدر او عبدا من عبيد الشهوة ، شأنه في ذلك شأن الجهاد او الهيمنة »<sup>(٢)</sup>

وهكذا ينفي صاحب هذا المقتبس حق الإنسان ، صاحب العلاقة ، في « ان يستسلم للقدر » او « ان يسلس قياده للشهوة » ، وما يجعل هذا النفي ذا قيمة حضارية ليس صاحبه المدروس ههنا ، بل التيار الحضاري الضخم الذي يردد صاحب المقتبس موقفه من هذه القضية ترديدا ببغاليا صرف . ومن هنا تكبر وتضخم مسؤولياتنا تجاه هذا الموقف .

ومن هنا نرى ان جرابا عنه ضروري وان لم يكن بالامكان الان استعراض جميع مقومات هذا الجواب . لكنني بمطالعات جراب : منطلقات لو فُهمَت على حقيقتها اعفتنا ، وقتيا على الأقل ، من تفصيل الجواب الكامل .

وأول منطلق لجوابنا هو سؤال لصاحب المقتبس وللتيار الذي تمثل ، سؤال : يجب عنه بالمتبسب التالي :

« والنتيجة المنطقية لكل ذلك ان ماهية الانسان ومعنى وجوده ينحصران في كلمتين : عقل وحركة . بالعقل يدرك المرء حقيقته والمعنى النهائي لوجوده ، وبالحرية يتحكم بشئى القدر والطبيعة ويعلم استقلاله عن سلطان القوى او الشهوة وقدرته على اثبات وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة او حرة »<sup>(٣)</sup>

هب ان انسانا اراد ان يأخذ هذه « النتيجة المنطقية » مأخذ الجد ، وبالتالي ان يدقق في معاني حكمها . فإذا تكون نتيجة جهوده للشفقة ؟

لتبدأ بالعقل . إنه ، أولا ، إحدى الكلمتين اللتين « ينحصر بهما معنى وجوده وماهيته . فهو إذن جزء من ، ان لم يكن النصف لـ ، « معنى وجوده وماهيته » .

غير ان هذا التفسير الساذج ومطلهم بحكمة تحجب ظنه وظننا معه . « بالعقل يدرك المرء حقيقته والمعنى النهائي لوجوده » . هنا العقل ليس معنى الوجود ولا الماهية ولا جزء منها ، انه الوسيلة التي توصله الى تلك الماهية وذلك للمنى .

وإنه لتحصيل حاصل ان الانسان الطبيعي على الأقل ، يتمتع بمقدرة عقلية ، بطل . فهل حصل

(١) ملحد فخري ، المرجع المذكور ذاته ص ٩ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٨ .

(٣) المرجع ذاته .

بذلك على ماهيته وحقيقته ومعنى وجوده والمعنى النهائي لوجوده ؟ أم إنه ، بفضل تلك الملكة ، أصبح قادراً على الوصول إلى تلك الغايات ؟

لنهمل الاحتمال الأول لأنه ساذج يستحق الإهمال .

ومن زاوية الاحتمال الثاني ، نصدّم بإمكانية وصول مجموعة من الناس من أمثال أفلاطون وأرسطو والمقدّيس توما الأكويني والقديس أوغسطينوس ونيتشه وجون ستورث مل وهيرقليطس وماوتسي تونغ وماركس وغيافارا وصاحب المقطوعة الشعرية التالية :

قلّأ هناك الجسارة الممتلئك عني  
قلّأ بالحصارة بأعاهلك الجئة

وقاصد عميختي عاباب حجارة؟

قد اجتمعوا محكمين لعقولهم ، كما أوصى صاحب المقطوعة المدرّسة ، وتفرّقوا بالنسبة إلى النتائج التي توصلوا إليها بحثاً عن ماهيتهم ومعنى حياتهم .

إن هذا التمرين العقل المتصور يهدّم النصيحة ويقذف بها في سلة المهملات .

إذا على صاحب القميص أن يرفضه وربما يلزدهاء .

هزجيه من هذا المألّف باختصار وبدون أن نمارس عملية اقتراض الامتحانات التي تبين خلاله إذا استسلم لطفنا - منطق الواقع والبحث بين الناس للتعرفين علينا - نقول خرجنا أن تلك الغاية وذلك المعنى قد تقرر وانتهى . وما على الباحثين هؤلاء إلا أن « يكتشفوه » - ولا « يحقّ لهم » أن يتوصلوا إلى غيره .

إذا اتفق أن اخذ هذا الموقف فقد وقع في فخٍ خطير . أنه يناور . وأنه فوق ذلك ، يشرّع لغيره . أوّ أنّه يريد لغيره تشريع سواء له ولهم . وإذا كان له حق القبول بتشريع الآخرين له ، فمن حق غيره ، خصوصاً عندما يدعم أحكام عقولهم حقّهم كذلك بممارسة حريتهم بمقتضى أحكام تلك العقول ، أن يرفضوا ذلك التشريع .

وتتردّد نماذج هذه الأخطاء الفكرية المستتلة إلى أخطاء منهجية ، في محاورتنا مع صاحب هذا القميص بما يتعلق بالحريّة . وللكم معنى القاريه من عناء تردّدها .

وزيادة عن ذلك تبادر إلى ذهننا التساؤلات الناقلة حول مجموعة من النصائح التي لا يُعقل أن يطّلعها من تعرض ، ولو سطحيها ، للفلسفة .

« بالحريّة يتحكّم بقوى القدر والطبيعة »

وبالحريّة « يعلن استقلاله عن سلطان الهوى والشهوة »

وبالحريّة يعلن « قدرته على إثبات وجوده ككائنات مستقلة عن القوى الخارجية التي تتحكم بكل ما ليس ذاتاً حائلة أو حرة »

جميع هذه النصائح ، متفرّدة ومجموعة معاً ، توحي بعنصرية برجهاجية وبساطة ساذجة في مفهوم العقل والحريّة معاً وبالتالي ، وحكمها ، بمفهومي حقيقة الإنسان ومعنى وجوده . ومن هنا ينشأ تساؤل مشكوك :

هل يتكلم صاحب هذا المكتسب عن اناس نعرفهم او يمكن ان نمثل عليهم باناس نعرفهم ويمشون معنا الحياة التي نعيشها ويواجهون مشاكلها كما نواجه ، ام إنه ، يتكلم عن مثل تشبه المثل الاغلاطونية ؟

وإذا كان الجواب هو اختيار الاحتمال الأول ، كانت ردة الفعل عليه : « ان ذلك يشوه الواقع تشويها مرعبا » . وان دأ هذا على شيء فانه يدل على جهل صاحب المكتسب لضرورات الحياة التي نعيش ومشاكلها ، وكذلك للناس الاعتياديين الذين نعرف امثالهم في الحياة وعبر التاريخ .

وإذا كان الجواب هو اختيار الاحتمال الثاني ، كانت هناك حجة شامسة المناهضة بين الواقع وما هو متصور - الحجة التي تجعل معرفتك لافكار صاحب المكتسب « وفلسفته » السياسية غير ذات جدوى في محاولة تطبيقها نصائح عملية . بالاحرى تقولك ، على الاغلب ، ان الضياع وخيبات الأمل .

هذا اذا اردت ان تلخص المكتسب بكليته وما يتضمنه بعين الجليدية .

أما اذا اردت ان تهمل ، وهذا افضل ، فيبقى امامك اكثر من اعتراض ضد ما يجتوئه من افكار : كيف يتحدد موقف مسؤول من السؤال : هل وجود الانسان صدفة او حثا في هذه الحياة ام هو غنمة لغاية معينة ؟ وهب ان السؤال اجيب عليه من قبل<sup>(١)</sup> مثلا فهل على الانسان العاقل والحر ان يتقيد به ؟ اذا فعل ذلك فقد تنكر مما لغنمة عقله ومهمته حريته . اذا ما هي قيمة هذان العنصران في تكوين الانسان عنثما ترجم عمليا اذا لم تكن لتوجيه سلوكه بناء على تعاونها ؟

وانطلاقا من هذا الاعتقاد ، وإذا اخذت موهبة العقل وهبة الحرية بجديّة واحكام ، ونحن ممن يفعلون ذلك ، اصبح من الضروري ان نصر على حقك في تقرير مصيرك وتصرفاتك ومسلكيتك في صورتها :

« يمكن الانسان ، وبخصوصا اذا كان كسولا ، ان يحول اكثر المواقف الحاسمة جلوية مواقف غير جدية . وليست هناك قوة ، في الارض او في السماء ، يثق لها ان تمنع احدهم من التمتع بها الامتياز ، امتياز الكمال والخنوع . القصاصي الاقصى لمن يختار هذا البديل هو الموت البطيء . فلذا قبلت بهذا المصير ، هانت لديك جميع الامور . بل هانت لديك الحياة ذاتها . »<sup>(٢)</sup>

طبعاً اننا لا نحبذ هذا الاختيار لمطلق انسان . وبالتالي فلا نشجع احداً على الأخذ به . ولكن هذا شيء وقولنا ، كما يقول صاحب المكتسب ، ان هذا « ليس من حقه » شيء آخر . ان نهي هذا الحق من صاحب العلاقة - وصاحب العلاقة هو الانسان الذي يعيش حياة معينة ويواجه هذه المشكلة - هو اغتصاب لحقه في التفكير ولحقه في التصرف الحر . انه صفة على وجه عقله وعلى وجه حريته . ومن حقه هنا ان يرد لمن يصفه بظني : التفكير المستقل والحرية المضبوطة يحتاج ذلك التفكير ، من حقه ان يرد لعنايته الصاع صاعين - وتبقى قصة قاريء صاحب المكتسب معه

(١) ينبغي ان يلاحظ ان صاحب المكتسب يستعيد هنا التوجه الى الامان الديني . ولذلك فهناك الموضوع يبقى خارج نطاق مباحثنا هذه .

(٢) ملهم قربان « المواقف الحاسمة » ، الصدقات ، عدم محار ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٢ وص ١٥ .

قصة من اختصاصها - هذا بفضل اقرارنا بحفظها معا بالتصرف بحسب تفكيرها وحريتها .  
 تبقى قصتنا معه ومع التيار الذي ينقل ، نقلا ميكانيكيا تقريبا ، وجهة نظره . اننا نرفضها .  
 ورفضنا لما يستند على انها ، وعلى صعد مختلفة ، تنبسط لحظاً مريماً ، وتجلت هكذا معا بوجه الحرية وفي  
 هيكل العقل . انها وبالاختصار ، وعلى صعيد معين من البحث ، تجمل من العقل والحرية معا خدعة  
 - ومع بعض التطرف ، وربما التجني نقول : « خدعة بلدية » .  
 اننا نأخذ عقلنا وحرينا معا بجديّة كليلة . انها من اهم عناصر التزامتنا .<sup>(١)</sup> وهي حل ما  
 نعرف ، طريق خلاصنا -

وما خلاصكم الا بالالتزامية<sup>(٢)</sup> .

وسأل سائل عن مغزى التعرّض للمفهومين اللذين يتمحور حولهما تعريف الإنسان، ونعني  
 بها العقل والحرية في مقطع عنوانه القوة .

ونجيب : ان هذا لسؤال وجيه . يحوي به تقليد عريق في تاريخ الحضارة الانسانية . وربما  
 استغربه ، وعلى الأغلب يستغربه ، احد المفكرين اللذين يخلطون التيار الذي يعمس وان بني من  
 التشويه ، الاستاذ ماجد فخري في بحثه المقتبس منه : « اكتشاف الانسان العربي » .

للاستغراب ، اذن ، ميراثه وكذلك التساؤل . لقد درج التقليد الحضاري الذي يضرب  
 جلوه في مؤلفات الاغريق الكبار على اعتبار العقل الصفة المميزة للانسان . وليس في هذا  
 القول ، خصوصا في حدود معينة ، اي غير . غير ان اذنيه تبدأ حين تترجم الرافعة الكبرى او  
 « الاقوى » التي تقود تصرف الانسان ، وبالتالي للتاريخ .

وهذه الاذنية لم تظهر لاهي ولا ما يترتب عليها من مخاطر للاغريق هؤلاء . ثم ان  
 الاغريق انفسهم لم ما يبرر جهلهم او تجاهلهم لما تغير العقل من تأثيرات في تصرفات الانسان  
 وبالتالي بالعقل نفسه .

ومع هذا يبقى تعريف الانسان بالنسبة لعقله من التعاريف الناقصة التي تحتاج الى تعديل  
 وتصحيح .

ونأتي هنا الحرية لتلعب دوراً هاماً . ولنا مناسبات اكثر مناسبة<sup>(٣)</sup> لتضليل هذا الدور

(١) ملحم فريمان ، « الاخلاق والمجتمع » طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٢-١٤ .  
 (٢) ولا يلزم احد ، مصرحاً ، باننا ، مكلمة ، نشرح لكم في حين نذكر عليكم حق التشريع للآخرين . فلك لان الالتزامية  
 هي فترسها لكم تتجسج للجمال امام حقلكم ومن يحكم قلب الامور هي تستحقها كما تقرر ان لكم هذه الامور .

(٣) ملحم فريمان :

I - للمقدمة الاخلاقية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

II - الامور ، طبعة ثانية مريضة ومقيدة ، المؤسسة الفلسطينية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ .

III - للمنهجية والسياسية : طبعة ثالثة مريضة ومقيدة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .

IV - الفنون الطبعي ، قيد النشر .



وحدونه . ولكن ان تكفي في عملية ذلك التصحيح على ذكر الحرية وحسب كما يفعل صاحب دراسات في الفكر العربي لو ان تخطى الكثير من المقومات الهامة التي ينبغي ان تستلقت النظر في هذا المجال .

واذا كان للإغريق القدماء مبرراتهم في تشويه هوية الإنسان ، فليس ما يبرر هذا الجهل او التجاهل لمفكر يعيش ويتحرك وينظر في القرن العشرين . هذا يعني انه يحمل ، عن قصد او غير قصد ، وتبقى الخطيئة على الحالتين وان اختلفت طبيعتها ، جميع الاكتشافات العلمية التي عانت البشرية الكثير من العرق والجهد في سبيل تحقيقها . وليست هذه بالثمة البسيطة ضد مفكر معاصر . هذا يعني انه يعيش في القرن العشرين على ضوء مثل وراثتها عن القرون القديمة - على ما حيا له التاريخ الحضاري من مناسبات تدعو الى تعديل تلك المثل . ان اهماله هذا ضرب من التصلل من المسؤولية الاصلية للتفكير المسؤول .

ولست نحن الآن في وارد التعرض لجميع تلك الامور .

سما ماله علاقة بالقوة وحسب ، وعن طريقها بالواقعية السياسية تقليدياً وترميمها معا .

لنبرز اهمية هذا التصحيح كما يطال القوة ، موضوع هذه المقطوعة ، في تعريف الانسان ، نسأل السؤال المرحج : وما هي قيمة العقل والحرية ، كليهما على افراد او مجتمعين ، لو جرد الانسان من قوته؟ - ضعيفة ما ضعفت .

ان عقرباً لا يملك القوة لممارسة عبقريته ، علماً وحرية ، لا يمتاز بشيء يذكر عن انسان مشلول . وكذلك النظرية - مهما بلغت درجة ابتكاريتها - ان هكذا نظرية لا تسمن ، عملها ، ولا تنفي من جوع . ان قيمتها ، ان بقيت لها قيمة نظرية وحسب ، لتختزل اختزالاً ضيقاً ويجعل منها غير جديرة بالاعتبار في مجالات المسلكية الانسانية - الاجتماعية وسياسية .

هذا بين ، مع مجارب تاريخية متعلدة ذات علاقة بالموضوع ، اهمية القوة عنصراً لها معرناً للانسان . في الواقع يحسر تعريف الانسان بالنسبة الى عقله وحرية فقط ، كما يلعب الاستاذ فخري ، قيمته العملية - هذا حداً عن كونه يتعرض ، كذلك ، لتهمة التشويه .

ورداً على اهمال أمثال فخري والتيار الفلسفي الذي يعكسه للقوة واهميتها ، وبالتالي التير السياسي الذي يبنى هذه الفلسفة ، تقوم الواقعية السياسية فتجعل القوة احدى ركيزتيها . وهكذا يصبح الانسان الواقعي هو الذي يسخر العقل والحرية معا ، ويدرجات مختلفة ونسب متفاوتة ، لخدمة القوة تدعيمها ونسائلها المصاحبة .

---

(١) ولقد لاحظنا الأمر بعض المفكرين التاريخيين المهتمين بالتفكير الاجتماعي . فذكرنا منهم جنباً مئة روسو الذي يقضي آثاره ريشة سحي .

مستقبل الديمقراطية واهميتها من منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ١٠٥ وما بعدها كذلك كتابها *الديمقراطية* ، طبعة ثالثة مزيدة ومطبعة ، للأكاديمية للدراسات ( ج ١ ) ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣١٤ .

صح ان هذا النيار يبحث لا بالانسان بل بالسياسي ، لا بالانسان المفرد ومسؤولياته بل بالحكام المسؤولين عن مصير دولة . غير ان الاعتبارين ، وان اختلفا بكثير من الاعتبارات ، لا يتميزان بحكم الضرورة بالنسبة لموضوع البحث : تعريف الانسان التعريف الصامد .  
وواضح للمعيان والبصائر ، وبدون لأي كبير ، ان التيارين لا يصمدان امام سهام النقد العلمي .

يبقى ان تعطى القوة في هذا التعريف ، كما في السياسة : داخلية وخارجية ، الأهمية التي تستحقها .

عند هذه النقطة بالذات تبرز علاقة بحثنا هذا بالواقعية السياسية كما نفيها ونزعمها في هذه الدراسة .

ويربط بين الاثنتين : مسألة ترويض القوة ، اذ هذا ما نقصده بقولنا ان تعطي القوة ما تستحقها من اهمية هو مسألة اعادة النظر بالواقعية السياسية بحيث تصبح قادرة على مجابهة تحديات العصر ، الالتزام .

#### ٨ - الثقة بالانسان :

وعبر الالتزام ، هذا ، يتقلب تقليد آخر عريق ، حضاريا . فقد كان التركيز عبر العصور - وخصوصا في السياسة والأخلاق - على عدم الثقة بالانسان مخلوقا يدر على تحقيق العدالة حتى وان عرفها .

من هنا كان التفتيش عن موازين مطلقة تتحكم بالتصرفات الانسانية . وقصة القاتلون الطبيعي الكلاسيكي ذات مغزى حاسم في هذه القضية .

ومن هنا كذلك وضع تلك الموازين المطلقة في منأى عن تناول للناس - حكاما كانوا ام محكومين - ان تلاصقهم بها يعني بحكم الضرورة ضرب للعدالة وبخثرة لمقوماتها .  
وقد لعب الدين من هذه الزاوية دورا محضريا ضخما . وما زال .

ومن هنا ايضا وايضا بنيت الحضارة الإنسانية حتى تسارنجح على فكرة الالتزام . ويؤثر على ما نضي ، وإن بشكل مهيء جدا ، المتنبس الذي سبق ان اشرنا اليه ، والسلي لا يضير ، الا تردادا ، ان نعيد اقتباسه .

« والنتيجة المنطقية لكل ذلك ان ماهية الانسان ومعنى وجوده ينحصران في كلمتين : عقل وحرية . بالعقل . . . . وبالحرية يتحكم بقوى القدر او الطبيعة ويعلم استقلاله عن سلطان الهوى او الشهوة وفقرته على اثبات وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة أو حرة . »

بكلمة ثانية ، وبالرغم من ان الانسان حرّ ، هو ملزم ، على مذعب هذا التيار ، « ان يتحكم . . . . ويعلم . . . » الحرية الاصلية للانسان ، ويمزج عن الالتزام المسبق بمبادئه وقيم معروفة ، لا تخولك ان تستبق مواقفه . كان نقول : يتحكم . . . . ويعلم . . . » الحرية الاصلية ، ويمزج عن الالتزام

اللسيق ، تحولّه ، ان يتحكم ، او ان لا يتحكم و « ان يعلن » او ان لا يعلن ما تريده له انت ان يعلن .  
 لمصحح هذا الخطأ الحضاري الهام والواسع الانتشار جثا بفكرة الالتزام . وكثرت النتائج التي  
 ترتب على هذا الانتقال الحضاري من فكرة الالتزام الى فكرة الالتزام . غير اننا لسنا بواردة معالجتها الآن .  
 وتبقى احدى هذه النتائج ذات علاقة بموضوع بحثنا . انها تحارب موقف عدم الثقة من الانسان - إنمّا  
 تربى فيه الثقة<sup>(١)</sup> بنفسه ، بعد أن تدخل على تفكيره مبادئه تساعد على ترويض القوة التي يملك .  
 وكذلك ، وبناء على مبادئه وقوم ذات علاقة بالموضوع ، تحارب الخرافات والتصرفات التي تثير شكوك  
 المجتمع وبنائه وإبنائه بعضهم ببعض ، وبالتالي ننسى للثقافة الاجتماعية للتبادلة بين الناس .

٩ - الطبيعة البشرية :

ويطال هذا التغيير مفهوم الطبيعة البشرية .

ومساعدة المنهجية يجعل السؤال : هل الانسان شرير بطبيعته ؟ ام خير بطبيعته ؟ ويجعل عمله  
 السؤال هل احد او عزيز او امين ، في اطار معين من الزمان والمكان ، هو كائن خير او شرير ؟

والأهم من هذا الاعتقاد ان الفرد ، وبالتالي المجموع ، الذي يتصرف تصرفات هدامة اجتماعيا ،  
 بإمكانه ان يصبح مواطنا ايجابيا وبناءً . يقدر الانسان ، بفضل الترييق الواعية الذي تتعمده بها ، حتى وان  
 كان في الاصل وحشا شريرا ، ان يتحول ، طبعاً بنسب تختلف والظروف المحيطة بها ، الى مواطن

(١) ومع أننا نخطف مع القيس التالي لاختلافنا هنا من زاوية للتهجئة العلمية ، يظل له صحة يجعله اولاً ، يستحق  
 الاقتباس ، وثانياً ، جزءاً من الطويلة ، وخصوصاً على المستوى النفسي ، لعملية تنمية الثقة بالنفس التي  
 نخرها من نتائج تبنى الاتصالية .

The famous actress, Angela Lansberry, answering the question:

«How did you come to achieve such a degree of self-confidence?», said:

«If you think you can do it, it is already done».

(in «Outlook», B.B.C., London, Thursday, March 6, 1980, 3:30-4:00 G.M.T., and 19:30, G.M.T.)

ب- وكان (الدكتور) دانيال بلس مؤسس الجامعة الأمريكية في بيروت ووليها الأول يثق بتلاميذه لأن الثقة بالطلاب تجعله  
 عن يوق ١٤ ... ولذا كان بعضهم (أي بعض الطلاب) يقول لزوجته : « ليس مقدورنا ان نكتب على الدكتور بلس  
 لأنه يثق بنا » .

( الدكتور اسد رستم ، لبنان في عهد التصرفية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٨ . )  
 اننا نرفض هذا البدء - فاعلمة عامة - في التربية - والمعلمة الاجتماعية عامة . لا ان نجاح تعليمه يستند الى افتراضات متصصة .  
 غير انه يبقى بالمرغم من ذلك ذا لقيمة للكر .

اجبني بـسنته بجم الوحش الذي يتلبس - حتى لا نقول : ان يقضي عليه قضاءً تاماً - مع ان هذه الامكانية تبقى احتمالاً وارداً .

بين هذا الانجم ، وان معاملة البارزة وخطوطه العريضة وحسب ، الذي يقود الى الاستنتاج ، المتأخوذة به في هذه الدراسة ، بان المسألة الاخلاقية الملحة للعصر الحديث ليست ، كما في ماضي حضارتنا ، التفتيش عن مبادئ مطلقة تحد من تصرفات الناس المتوحشين ، اذ هذه حتى وان وجدت لاتضمن هذا الحد ، بل تنشئة وتنمية الشخصية الانسانية المتصهرة .

ونحسر هكذا ، وان ليس لهذه الاسباب بل لغيرها واهم منها معاً منهجياً وحضارياً ، المطلقات بصفتها مصادر الزام على الإنسان بعض ، ان لم تقل كل ، اهميتها .  
وتحمل محلها قيم الالتزام ومباذره .

#### ١٠ - الحقوق الطبيعية :

ومن هذه الشرة النظرية يصبح بالامكان تحديد موقف الواقعية من الحقوق الطبيعية .  
من زاوية الواقعية السياسية التقليدية تصبح هذه الحقوق - خصوصاً حقوق الفرد ضد الدولة مجرد دخان يخفي خلفه نار القوة وتلاعبها ، مع زميلتها ، للمصلحة ( القرينة ٩ ) بمصالح الناس .  
اذا تصادم حق الفرد بحق الدولة في البقاء هشمت الدولة الفرد تهشياً لا يبالي بهذه الحقوق ولا يعيرها اهتماماً وانتباهاً .

أما من زاوية الواقعية السياسية الرممة ، كما نتصورها في هذه الدراسة ، فهناك أكثر من قوة تقدر هذه الحقوق ، بصفتها مبادئ تصرف<sup>(١)</sup> وقيم تراز بالنسبة اليها تصرفات الناس ، من التدخل عبرها الى هيكل الضمير السياسي وعبره الى مسرح التصرفات السياسية .

عليها فقط لكي نحصل على بطاقة مرور ، ان تبرهن عن استحقاقها لذلك ، نعني اهميتها في ان تلعب دوراً محسوماً في احلى مهام الالتزام - اي ان تلعب دوراً ، في نظر الانسان صاحب العلاقة<sup>(٢)</sup> في تعيين ماهيته وتقرير معنى حياته .

---

(١) ولا يخفى على القاريه اننا نلجأ عن اعماها ، الحرية ، بصفتها واقعا يعاش . وان حل صعيد من صعيد الاجتهادات والسياسيات . راجع كذلك كتابنا الحقوق الاصطناعية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٩٩ ، بحث : « الحرية وليامها » ص ١٤٢ وما يليها .

(٢) راجع تفصيل هذا التصير وتوضيحه ، هذه الدراسة . الحلقة الأخيرة « وكتبتنا ، للتهيئة والسياسة ، بحث : « التشريع » و« القدرة » و« المسارعة المنهجية » .

ومن هذه القوة تدخل الحقوق الطبيعية السياسية عبر قرار الانسان المتكلم السياسي ان يحدد غاية وبالتالي تصرفاته بها . ولذا اتفق ان كان صاحب العلاقة هذا دينا ، واحتسن التزامه فيه ، فلا يصح بشيء ، كما لا يطعن حقوقه الطبيعية بشيء ، بان يحترق من نفسه بما اجبر فعلا ، « ظروفاً مكلفاً »<sup>(٣)</sup> . فتدعا تصبح الحقوق تكاليف . بتغير الاسم وحسب وعلى السمس . ويحل بتغير الحمر اذا ما وُضِع في إزاء هتف ؟

« حبسها مجلس عمود السفاد في حقائق الاسلام ويهاويل خصوصه » ( المآثر الاسلامي ) مطبعة مصر ، ١٩٧٧ ، ص ٢١ ) .

وتصبح ، عندئذ ، السياسة ، سياسة الملتزمين ، خبراً من رسالة : رسالة يمارسها هؤلاء وسيلة تسهلاً لتحقيق غاية قصوى ذات أهمية قصوى تضمني من الأهمية والمعنى على الوسائل التي تقود الى تحقيقها أقصى حدود الجدلية والأهم .

وهكذا نكون قد ثقفنا ، وعلى أفضل ما « يكون » التقيف<sup>(١)</sup> ، السياسة ، كما واننا قد ربطنا الثقافة ، عبر هذه السياسة ، بالمشاكل الحياتية العادية لنجعل من هذه الأخيرة مقاربة ذات معنى حميم لأنه ينبثق من قراراتنا الشخصية ، كما روضتها ، وبفضل حريتنا وتعلقنا وجميع مستلزمات الالتزام ، مقاييس الحضارة الإنسانية العامة .

الآن يزيد هذا في روعة الحياة وروعها ومغزاها ؟

وهل هنالك وسائل افضل من هذه وتلك تأهيلاً للتبداع ؟

وليه مكافئة افضل من تلك المكافآت تصح ان تطمح اليها مطلق سياسة ؟

ولن ننسى لا ننس ، على ما لهذا البُعد الافقي للمساءلة من قدرة على الاستحواذ على العقول والمخيلات . ان البعد الثاني ، البعد العامودي ، هو الذي يبي هذه النظرة الطموحة ، ركائز الصمود في مجابهة الاعاصير .

## ١١ - مسؤولية الإرادة الانسانية : ارادة الانسان الفرد .

«Mr. Chairman, we are witnessing at the present time (and the Symposium is evidence of that fact) a world-wide resurgence of awareness by peoples and persons that in order to be able to realize their human rights they must themselves work for them at the grass roots level. While the effort of international organizations is important in providing a framework, I believe that without the activities of non-governmental organizations, local groups and individuals, human rights would be in a poorer condition»<sup>(٢)</sup>

« السيد الرئيس ، اننا نشاهد حالياً ( وهذه الندوة هي بيّنة على ذلك الواقع ) طفرة جديدة ذات انتشار عالمي في الوعي لدى الشعوب والأشخاص أن تحقيق الحقوق الانسانية مرهون بالعمل من قبل هؤلاء أنفسهم من أجل تلك الحقوق على مستوى الجذور . فبينما تكون الجهود للدولة من قبل المنظمات

(١) راجع مقالنا من « بيان نصر الثقافة في لبنان » لنهار ، تاريخ ٢٥/١٩ حزيران ، ١٩٧٧ . وكذلك كتابنا اشكالات طيبة ثقافية مزينة ومبسطة ، دار النهار للنشر ، ١٩٨٠ بحث : « اية ثقافة هي ثقافة » و « بيان نصر الثقافة في لبنان » .

(٢) Theo C. Van Boven, Representative of the U.N. Secretary General and the Director of the U.N. Division of Human Rights in the Symposium of Human Rights And Fundamental Freedoms in the Arab Homeland, held on 18- 20 May 1979 in Baghdad (Iraq), *Al-Musawwar f- Al-Arabi*, Vol. No. 3 and 4, 1979, P. 33. (Underlining mine)

الدولية مهمةً بتهيتها للإطار العام ، تظل الحقوق الإنسانية ، حسب اعتقادي ، وبمعزل عن جهود المنظمات اللاحكومية ، والتجمعات الإقليمية ، والأفراد ، في حالة الغفر<sup>(١)</sup> .

إن التمعّن بهذا المقتبس يبيّن الإطار الذي تتلاقى فيه جهود الأمم المتحدة والواقعية السياسية كما يصورها هذا الترميم لها .

أما نقطة التلاقي فهي في الأفراد . وإذا صحت على الأفراد فهي ، من باب أولى ، تصح على الأفراد الملتزمين .

وتتجوى هذه الموضوع ذاتها عندما تعالج ، كما تعالج بالفعل ، من زاوية ثانية :

«The work of the United Nations in this field<sup>(٢)</sup> however, goes beyond these three facts (standard-setting, implementation, and combating violations of human rights). While elaborating standards and seeking to promote their implementation, efforts are also undertaken to inform and conscientize the peoples and persons of the world as to their rights so that they may claim respect thereof»<sup>(٣)</sup>

« إن جهد الأمم المتحدة في هذا الحقل ( حقل حفظ الحقوق الإنسانية وتنميتها ) يتعدى هذه الأوجه الثلاثة ( وضع المقاييس ، وعملية التطبيق ، ومعاربة الانتهاكات ) . فبينما تعالج المقاييس وتسعى الى تحقيق أوسع لها ، تُبذل جهوداً أيضاً لتوعية شعوب العالم والأفراد على اختلاف جنسياتهم على حقوقهم ولتعميق جلوسها في ضمائرهم حتى يصبحوا ، وبفضل ذلك ، مهيتين للمطالبة باحترامها »<sup>(٤)</sup> .

وبالرغم من أن الاعتقاد ثابت بأن لجهود الانسان الفرد قيمة وأهمية في مجال الحقوق الإنسانية يبقى علينا أن نشير الى أن المطلوب من الانسان الفرد في هذا المجال ويعتضى هذا المقتبس ، يبقى في الإطار الخجول .

فهل يصح أن يتهم بجهول المدى الجريه الذي يصح أن يلعب اليه ؟ على كُُلّ فليعب الى أن هذه الواقعية المرمعة تحقق التوازن المطلوب في هذا الموضوع !

وتتكرر الفكرة ذاتها لتثبت تفسيرنا لها لفكرة عميقة الجذور لا إشارة عابرة .

---

(١) المقطوع العربي ، عند غمض من نعمة حقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي المتقد في يشهد من ١٨ الى ٢٠ ليار ( مايو ) ١٩٧٩ ، للمعدن الثالث والرابع ، عام ١٩٧٩ ، يشهد العراق ، ص ٣٣ ، ( التوكيدات لنا ) .

(٢) « Activities for the promotion and protection of human rights » .

(٣) Ibid., P. 32 .

(٤) المرجع ذاته ، ص ٣٣ .

«Mr. Chairman, I am happy to see on the agenda of this Symposium (1) a topic on the teaching of human rights in Arab schools and Universities. As I have already indicated, work for the conscientization of individuals throughout the world is a crucial part of the human rights programme and of the human rights endeavour».

السيد الرئيس ، يُسعدني أن أرى على برنامج عمل هذه الندوة موضوع تعليم الحقوق الإنسانية في المدارس العربية والجامعات . فكما أبحثُ ، يظل السعي إلى تعميق فهم هذه الحقوق في ضمائر الأفراد في جميع أنحاء العالم جزءاً مهماً من برنامج تعزيز تلك الحقوق ومن المحاولات التي ترمي إلى نشرها وإحقاقها (2) .

ونتخل من هذه الفكرة - همزة الوصل أو نقطة التقاطع بين التذكير الدولي والجهود العالمية في موضوع الحقوق الانسانية وبين لترميم المدارس عبر هذه الدراسات للواقعية السياسية - إلى تعليننا على إمكانية دفع اشارات وجالات المؤسسات الدولية ، والمنظمات الاقليمية حول هذا الموضوع إلى مستوى أقوى أكثر شجاعة وأصرح وبالتالي ، وهكذا يؤمل ، أقوى تأثيراً وأبقى أثراً .

وعلى أهمية الفعلية وقبته التاريخية يبقى هذا الاعتبار ثانوياً في سلم الأولويات المنهجية والعلمية . تخلي قبلة ، وبالدرجة الأولى ، اعتبارات صحة وسلامة تسلسله ومعطيات الواقع الانساني .

وإنه سليم وصحيح قضية عريضة ومتشعبة الجذور والأبعاد . وقد عولجت الإعتبارات ذات العلاقة بها إلى أكثر من مناسبة . نفترب منها الآن من زاوية مفاهيمية : تكبير المسؤولين الدوليين أو بعضهم :

«One of the results of that Conference (3) on the death penalty was the development of an international program aimed at the abolition of the death penalty. The Stockholm Conference declared the death penalty to be the ultimate cruel, inhuman and degrading punishment. It specified that executions for the purpose of political

(1) The Symposium of Human Rights and Fundamental Freedoms in the Arab Homeland held on 18-20 May 1979 in Hengad (Iraq).

(2) Ibid. PP. 34-35. (Underlining mine).

(3) المرجع المذكور فقه ، ص 34-35 ( التوكيد لنا ) .

The Amnesty International Stockholm Conference on the question of the penalty

coercion, whether by government agencies or others, were equally unacceptable. It pointed out that the imposition and infliction of the death penalty was brutalizing to all who are involved in the process. And it expressed its concern that the death penalty was increasingly taking the form of unexplained disappearances, extra-judicial executions and political murders.» (1)

وتقول هذه المقطوعة الطويلة ، وإن بكلمات مغايرة ومختلفة ، ومن زوايا متعلدة ، فكرة واحدة ، تبذ فكرة الاعدام على أنها غير انسانية ووحشية .

ويستتبع هذا للمعنى حجة ضد القصاص بالقتل . غير أن هذه الحجة مضعونة هنا وحسب ولا يظهرها الى العيان إلا نظرة معينة في طبيعة السياسة . وكنا قد فصلنا هذه النظرة في مناسبة أكثر مناسبة (2) . فإذا كانت السياسة ارتفاعاً عن مستوى الصعيد الوحشي ، حيث تتحكم شريعة الغاب بالتصرفات الانسانية ، الى مستويات وصعد ارقى وأرفع ، كانت عملية الانتكفاء الى صعيد تلك الشريعة تفهراً بئس الخطى ملحوظ التأثيرات .

غير أن هذه الحجة ، اذا دفعت هي ذاتها الى أبعد مراتبها ، وصلت الى نقطة الارتكاز التي تشير اليها الحجج التي يقدمها هؤلاء المفكرون في القانون الدولي المهتمون بتخفيف مظالم الانسانية .

فما هي تلك الحجج ؟ ما هي نقطة الارتكاز تلك ؟

«As a method of attempting to eliminate political dissent the use of the death penalty is abhorrent.» (3)

« وسيلة من عداد محاولات التخلص من الرفض السياسي استخدام الاعدام هو عمل مريع » (4) . يكاد القاري ينكر على هذه البنية كونها حجة . إنها بالأحرى لغة في القول بأن الاعدام وحشي ولا انساني .

«As a method of protecting society from crime, it has nowhere been shown to have a special deterrent effect.» (5)

(1) Martin Ennals, Secretary-General, Amnesty International, *Al Hukuk Al Arabi*, Special Issue on The Symposium of Human Rights and Fundamental freedoms in the Arab Homeland held on 18- 20 May 1979 in Baghdad, Nos 3 and 4, 1979, P. 39.

(2) راجع كتابنا للمنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيّنة ومطبعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث منهج « الثورة » .

(3) Ibid, p. 39

(4)

(5) المرجع للمذكور ذاته .

Ref.

(6)



« وسيلة » لحياة المجتمع من الجريمة ، لم تظهر آثارها الرادعة في مطلق حقن <sup>(١)</sup> .

هذه حجة بالفعل ، غير أنها لا تقف ، منهجياً ، على أرجل قوية . إن آثارها ، إذا كانت لها آثار ، تكمن في غياب البيئة عن عيون المراقبين . إذ لو افترضنا ، الأمر الذي لا يستبعد حدوثه ، أن سعيداً قد امتنع عن قتل أخيه لأن جاره قد أعدم بسبب إقدامه على عمل مماثل ، فكيف يمكن أن يعرف السيد مارتن أينال ذلك ؟

غير أن الدحض لهذه الحجة لا يقدم ولا يؤخر في علاقتها بنقطة الارتكاز التي هي مقصد بحثنا هذا الآن .

وهذه النقطة هي ، ونقولها الآن لصعوبة الاحتفاظ بها ، بعدما تقدم ، هي أن الإرادة الانسانية هي مصدر من مصادر الحق أو إذا فضلت القانون . وتصل إلى نقطة الارتكاز هذه من تحاليل جميع ما تقدم هنا من حجج . وفشلاً عن ذلك ، يلزم هذا الاستنتاج ، اعتبارات كثيرة ومختلفة عولجت في مناسبات مختلفة .

و للكتاب نفسه حجة مغايرة .

«Because it is irreverchile the death penalty has always been recognized as qualitatively different from all other forms of punishment. Once carried out it is irrevocable and can never be corrected. The irreversibility of the death penalty negates modern concepts of penology, which are based on the theory that rehabilitation of the individual is possible.» <sup>(٢)</sup>

« وقد اعتبرت عقوبة الموت ، وبسبب عدم امكانية اعادة النظر فيها ، مختلفة نوعياً عن جميع أشكال العقوبات . متى حصلت لا يمكن الرجوع عنها أو تصحيحها . وهكذا تشكر هذه الصفة اللاإعادية لعقوبة الموت للمفاهيم الحديثة لمعالجة الجريمة . وجميع هذه المفاهيم تستند إلى إمكانية اعادة الفرد إلى حالته الطبيعية » . <sup>(٣)</sup>

هذه حجة مثلاً : مختلفة نوعياً ، وغير قابلة للتصحيح ، وتتضارب والنظرية الحديثة في تبرير القصاص .

واختلافها ، هكذا ، اخفاق مثلث علمياً .

---

(١) المرجع المذكور ذاته .

(٢) *ibid* .

(٣) المرجع المذكور ذاته .

فاختلافها النوعي عن جميع أشكال العقوبات يصبح أن يكون حجة للأخذ بها لا للرجوع عنها .  
وكرهنا غير قابلة للتصحيح ، يفسح العربية قبل الحصان . انه يفترض خطأها . وهكذا لا يصح أن يعتبر  
حجة على خطئها وبالتالي الأخذ بها . وأخيراً « النظرية » الجدلية في تبرير القصاص ليست « بالنظرية »  
النهائية ولا يمكنها أن تكون . وإذا تبين أن لعقوبة الموت نتائجها المرغوب فيها أصبحت هذه النتائج ،  
وهذا المنطق ، حجة قوية ضد تلك « النظرية » الحديثة في تبرير القصاص .

ومرة ثانية نقف وجهاً لوجه أمام نقطة الارتكاز : إن الإرادة الفردية ، ضمن حدود ومعطيات  
طبعاً ، هي بالفعل وقد كانت وإن بشيء من المواربة والحجل ، مصدر حق أو قانون .

ونظهر من هنا أهمية مزدوجة للالتزام ، انه يضع أصبعه على نقطة الارتكاز هذه ، كما وأنه يحدد  
عشوائيتها ويوضح ضبايتها ويرفض فرضيتها على الطفل ما يكون الترويض والتوضيح والتحديد .

ولسنا بحاجة هنا الى جميع هذه الدعاوي . ههنا الحالي ينحصر في توجيه الأناظر الى قضية  
هامة وإن مهمة على العموم . بالأحرى ، كانت هنالك ، حسب التقليد الحضاري الذي نعيش فيه  
وبعده ، حساسية قوية ضلوعاً عبر العصور . الرغبة الانسانية لا تؤمن والارادة الانسانية لا يركن  
اليها موزعة للعدل ووسيلة من وسائل تحقيقه . ولقد كثرت ولا شك البيانات التاريخية الداعية لهذه  
النظرة . ولهذا فلسنا في مجال لمخاطبتها .

غير ان انقاذ الانسانية يتطلب تعديل الواقع ههنا عبر تعديل النظرة .

فهل هذا ممكن ؟ والى أي حد يصح أن نطمح في تفاؤلية المحاولة حتى تتوازن فتصحح تشاؤمية  
النظرة التقليدية ؟ وللى أي درجة تنسجم هذه الآمال وما يصح أن يتوقع من نتائج طيبة  
الإنسان الحضاري الجديد ؟

وليست هذه جميع الاسئلة التي يمكن أن تثار .

لهم في خوفنا أن تكون لنا الجرأة في توسم الحبر أو بعضه في مجسم الصعاب - صعاب المغامرة .

واننا نراهم على أن تضعف ما يمكن أن ينتج عن هذه المغامرة الحضارية هو توعية الانسان ، الفرد  
لأولاً ، والمجموعات الانسانية ثانياً ، والعالم أجمع ثالثاً ، على امكاناته وكفاءاته ، أو بكلمة متشائمة ،  
على ما يسكنه من شياطين .

أما أفضل ما يمكن أن نفود اليه هذه المغامرة ، اذا نجحت تقديراتنا واذا أحسن الناس المهتمون بما  
خياراتهم وتصرفاتهم ، فهو حضارة انسانية مبدعة .

وعلى طريقها الطويل الشائك ، وقبل الوصول الى تلك المحجة ، تجاهبه الكثيرون من المضلات . وليس من أبسطها أو أقلها أهمية ما يربط مبادئ المنهجية بتاريخ الفكر الحضاري عامة والسياسي خاصة وبالمدونات الفقهية المطلوب إعادة سكّها وترويضها الترويض المناسب .

## ١٢ - مداليل الحرية السياسية

« الحرية إذن ليست كما يصفها لنا السير روبرت فيلمر : أي أن يحيا كلٌ كما يحلوه ، وأن يعمل كما يترجى<sup>(١)</sup> » وإن لا يتخذ بأية قوانين . إنما حرية الناس في ظل الحكومة هي أن يعيشوا جميعهم بمقتضى قاعدة مشتركة دالة مستها السلطة التشريعية القائمة في ذلك المجتمع<sup>(٢)</sup> »

أية سلطة تشريعية ؟ كلا .

بل تلك السلطة التشريعية التي توطنت برضى المواطنين<sup>(٣)</sup>

وأية قاعدة أو شرعة مستها تلك السلطة ؟ كلا . بل « تلك التي ستها بمقتضى الأمانة<sup>(٤)</sup> » التي عهد بها المواطنون إليها .<sup>(٥)</sup>

هذان مفهومان للحرية السياسية : مفهوم روبرت فيلمر ومفهوم جون لوك . وكثرت مقاهيم الحرية السياسية عبر التاريخ . وليس في هذا الواقع التاريخي : تعدد مقاهيم الحرية ، أي عجب أو إخراج . ربما خلق هذا الواقع بعض الفوضى ، ولكن بالإمكان تدبّرها - عن طريق التفهيم للتمسك لمبادئه المنهجية الأولية - وبمقتضى هذا التدبّر يتضي العجب ويتخّر الإخراج .

في الواقع نطقت تعلمي جون لوك نفسه لبعض هذه المبادئ حيث يقول : « الحرية إذن ليست ... » . ويعرطه هذا التعلمي في خطأ مزدوج : الأول ، اعتقاده انه يكشف للقارىء عن الحرية بينما هو في الواقع يعبر عن تصوره « للحرية » ، والثاني ، والملازم للأول ، هو اعتقاده بأن أحد هذين « المكشوفين » هو صواب والآخر خطأ .

ويتبع هذا الخطأ المزدوج خطأ آخر : أن على القارىء ، ألا اذا تنكّر للعلم والبحث العلمي ، أن يتبنى موقف لوك لأنه الموقف الصحيح . هذا خطأ بدوره لأن الموقف المنهجي السليم يسمح للمفهومين

(١) ... What he likes... (٢)

(٢) ... according to the trust put in it... (٣)

John Locke, *The Second Treatise on Government, An Essay Concerning The True Origin, Extent, and End of Civil Government*, chap. IV. (٤)

Right. (٥)

Right. (٥)

متأ بالذ يتعاشا . ذلك لأن هنالك ما يبرر كلاً منهما . يظهر ذلك من الرجوع الى مبادئ المنهجية الأولى .

وبصريح ، من هذه الشرفة المنهجية ، استعمال صيغتي « الخطأ » و « الصواب » في هذا الإطار بالواقع سوء استعمال . فالسؤال ، اذا ، أي مفهوم للحرية : مفهوم ظلم أم مفهوم لوك هو المفهوم الصحيح ؟ هو سؤال مضلل : سؤال لا تسمح للمنهجية المسؤولة باستعماله . اللهم الا اذا كان المقصد من ذلك تضليل القارئ ، أو نصب مغلق فكري ما له .

وهب أنه سئل ، فما هو الأمر الذي يجعلك تقرر صحة أو عدم صحة الجواب عنه ؟ وفي غياب مثل هذا الأمر يصبح اقراءك بصحة هذا الجواب مساوياً بالقوة المنطقية لنكراءك لهذه الصحة .

ومن هنا نتضح طبيعة هذا السؤال .

السؤال الأصوب<sup>(١)</sup> في هذا الإطار هو : أي المفهومين أفضل ؟ أيهما انبأ ؟ أيها أقرب الى ما يقصده العامة عندما يتكلمون عن الحرية ؟ أو أيهما يتناغم أكثر ومتطلبات النظرية السياسية الأفضل ؟ أيها يعبر عن الرأي المطروح للبحث من قبل المفكر للدروس ؟

ويبقى هذا السؤال هو السؤال الأصوب حتى حين تتعدد المفاهيم . ولا يسع المنهجية المدروسة الا أن تسمح بتعدد تلك المفاهيم . وتاريخ الحضارة الانسانية مليء بتعدد المفاهيم لطلق منقول سياسي لبيهاضي أولي : كالحرية والسعادة والمواطنة والديمقراطية والرأسمالية والمنفعة وما الى ذلك .

السؤال الاقرب الى الواقع التاريخي إذن ، هو ، كيف فهم أرسطو الحرية وكيف فهمها القليلس أوغسطين وكيف فهمها غيرهما ؟ ويكون عندنا من الطبيعي ان تختلف مفاهيم تعبير واحد لدى مفكرين مختلفين . والحكم في أفضلية أحد هذه المفاهيم على غيره لا يستند الى مقياس الصحة والخطأ بمعنى كليهما العلمي الدقيق .

فأيها أفضل مفهوم ظلم للحرية أم مفهوم لوك ؟

لو قررنا اعتماد مفهوم ظلم لما رأينا « الحرية » مثلاً يشاهد في حياتنا الاجتماعية . إذ ليس في المجتمع الانساني من ينطبق عليه وصف ظلم ، نفي « يعمل ما يرمح ويحيا كما يحول له ولا يتخذه بأية قوانين » . إن تعريفاً كهذا للحرية يتضاهى من حياة المجتمع الانساني وينفي كذلك وجود من يتمتعون

---

(١) وقد يكون التعبير « الأصوب » ايضاً مضللاً . ويحصرنا لدى اللغين لواطون بين « الصواب » و « الصحيح » .

بها<sup>(١)</sup> . إنه ، هذا التعريف ، بكلمات مغايرة ، بشوّه الواقع الاجتماعي للانسان بدلاً من أن يساعد على تفهمه فهماً صحيحاً .

وبكذا ، فتعريف كهذا ، بجهض محاولة التعريف ذاتها فيقتل ، بذلك ، الهدف الذي نشأت في إطاره عملية التعريف ؛ أي التوصل الى معرفة الحرية وعبرها الى تحقيق المجتمع الحرّ بعد التعرف الى الانسان الحرّ .

كان من المحتمل ، ومغنياً آثار التقليد العريق في هذا المتحنى ، أن أقول ؛ « التوصل الى ماهية الحرية » . عند كنت وقعت في فخ الاعتبار التقليدي تاريخياً بأن للحرية « جوهرأ » حقاً أو « ماهية » أصيلة ينبغي الكشف عنها . واتفق أن تعهدنا هذا الخطأ في مناسبة أكثر مناسبة .

ويظهر أن التبه لهذا الخطأ وحده ليس بكافه للتغلب على جميع الالتباسات التي تورطنا بها تلك المفاهيم .

أما تعريف لوك « للحرية » أو مفهومه لما فيستقره مصير الماهل من مفهوم فلامر . إنه مفهوم للحرية ينطبق على حالة واحدة معينة من حالات الاجتاع والسياسة ؛ وإذا كانت هذه الحالة لم توجد بالفعل تاريخياً وواقعياً فلها مصوورة ويمكن أن توجد وتحقق . وإذا ما تحققت ، يعتقد البعض ، نرتفع بنحقتها هذا بالمجتمع الذي يحققها وبأفراده على مستويات الانسانية والرفاعية .

وهذه من الاعتبارات التي تجعل المفاهيم في السياسة والاجتاع يفضلون مفهوم لوك على مفهوم فلامر . ولا تنتهي مقاييس التفضيل لدى المفاهيم عند هذا الحد .

ويبقى السؤال : هل هنالك مفهوم للحرية أفضل من مفهوم لوك ؟ سؤالاً قسياً يستحق البحث ، والاستقراء والاستنباط لدى المنظرين الموهوبين .

ومن الزاوية المنهجية تفتح على هذا السؤال نواخذ متعددة تطل منها عليه تصورات متعددة .

أما نحن فالتنا نراهن على مفهومنا المرتبط بالالتزام كما نجلد معلمه الحقوق الانسانية . والاشكالات . والواقعية السياسية ، والمنهجية والسياسة ، و « الأخلاق والمجتمع » ، و « المواقف الحاسمة » .

ويبقى هذا طبعاً ، تفصيلاً وحسب ، وإن مهيا جداً ، في الصورة الفكرية التي تساعد هذه المؤلفات على ارساء أسسها الفلسفية الاجتماعية تتأخر عقائدليات العصر الحديث بشت أركانها وواقعيتها مطلباتها وشموعها !

---

(١) إتنا نكلام هنا لغة الخطأ الذي أطلقنا عليه ، منهجياً ، « حرره الشعراء » . غير أننا نعلم أن الفاري ، من سياق البحث ، لن يقع في فخ هذا الخطأ . على الرغم من قلة حللنا .

## المحتويات

ص	الإهداء
٧	للمؤلف
٩	مقدمة الطبعة الثانية
١١	تمهيد
١٢	
	القسم الاول : قضايا عامة
	الفصل الاول : انتخاب
١٧	١ - الظاهرات السياسية والنتائج
١٩	٢ - السيادة والقوم
١٩	٣ - قيمة الانسان
	الفصل الثاني : بدييات
٢١	١ - تناقضات
٢١	٢ - المطلق والرهيم
٢٢	٣ - المقاييس الموضوعي
٢٣	٤ - التنبؤ
٢٣	٥ - اطار عام للمفاهيم والقواعد الاولى
٢٤	٦ - صفات مميزة
٢٤	أ - اصرار على جميع البنات
٢٥	ب - تمييز بين التجميل والتشويه
٢٥	ج - محاولة تفريية مشروطة
٢٥	د - وصف صادق وأمل متضام
٢٨	هـ - التزام جوهري
٢٩	و - ايجابية موزونة
٣١	ز - رجل الدولة والالتزام
٣١	ح - مصدر القوة
٣٣	ط - الواقعية يليل

٣٤	ي - المسائل : أصيلة وموهبة
٣٥	ك - المساواة المنهجية والقانون الطبيعي
٣٦	ل - المنهجية المختارة لا تورط في المآزق اللاشعوب منه
٣٦	م - تلخيص واستقطاب

## القسم الثاني : الواقعية

### الفصل الثالث : المعنى الوصفي للواقعية

٤١	١ - الواقعية التقليدية
٤٢	٢ - معنيان للواقعية
٤٣	٣ - مبدأ المعنى
٤٥	٤ - الحقيقة الموضوعية
٤٥	٥ - إرادة العامل في الحقل السياسي
٤٧	٦ - غاية السياسة
٤٩	٧ - الواقع السياسي
٤٩	أ - الواقع العام
٥٠	ب - الواقع الخاص
٥١	٨ - التشابك بين الموضوعات والذاتيات
٥٢	٩ - علم السياسة و النظرية السياسية
٥٤	١٠ - الجهد والضرورة
٥٤	أ - اليوتوبية الوهمية
٥٥	ب - الحكمة العملية المثالية

### الفصل الرابع : المعنى التمييزي للواقعية

٥٧	١ - الوصول المباشر والوصول غير المباشر للذاتيات
٥٩	أ - الطريقة التفضيكية
٥٩	ب - محاكمة النوايا
٦٠	ج - المجاليات الطريقة التفضيكية
٦١	٢ - الأيديولوجيات
٦٢	٣ - الشك والأداة
٦٢	٤ - الدوافع والسياسة
٦٢	٥ - الدوافع والتنزيل
	الفصل الخامس : الواقعية المنتزعة
٦٥	١ - صفات الواقعية التمييزية
٦٥	أ - الإيجابية ( أو الغالية )

٧٨	ب - الافتتاحية ( او اللاتينية )
٧٩	I - مقياس لقوة الشخصية
٧٩	II - مفتاح الامانة الفكرية
٧٩	III - مقياس التزام
٧٩	IV - الافتتاحية والمعادلية
٧٠	ج - التجرد او الامانة الفكرية
٧١	I - الموقف التمييزي للواقعية والموقف العلمي
٧٢	II - الموقف الملتزم والتاريخ
٧٣	III - تعميم
٧٣	IV - عودة الى التاريخ
٧٥	V - الطبيعة الانسانية
٧٦	٢ - أهمية الواقعية الملتزمة
٧٦	أ - التمييزية أولى بالأهمية
٧٦	ب - الدافع والضمير

### القسم الثالث : السياسة

	الفصل السادس : القوة وتعريف السياسة
٨١	١ - تعريف السياسة
٨٢	أ - الانطلاق من المحور ؟
٨٢	ب - المظاهرة السياسية النموذجية
٨٣	٢ - القوة وحدودها
٨٣	أ - القوة وللصلحة
٨٤	ب - المهيات الرئيسية للقوة
٨٥	I - القوة حلة مسببة
٨٧	II - القوة هدف
٨٨	III - الخطوة الاختزال الموحد
٩٠	IV - القوة وسيلة
٩١	ج - تعريف القوة
٩٧	I - تصنيفان
٩٣	II - رفض التنظير الانعزالي للسياسة
٩٣	III - تعريف حقهم
٩٤	IV - تهزم القوة ذاتها



٩٥	٣ - مروضات القوة
٩٦	أ - المصلحة
٩٩	I - خاضعة
٩٦	II - لا عقلانية
٩٦	III - مفهوم أدبي
٩٧	ب - اللاعقلانية
٩٧	I - المجاهيل
٩٨	II - المعارف
٩٨	III - خليط
٩٩	ج - الشروط الاقتصادية
٩٩	د - العقل
١٠٦	هـ - الاخلاق
١٠٧	و - القانون
١٠٩	ز - الوهم
١٠٩	٤ - استقطاب
	<b>الفصل السابع : المسألة السياسية</b>
١١٤	١ - الادبيات
١١٤	٢ - طبيعة السياسة
١١٤	أ - تعريف السياسة
١١٤	ب - غرين والسياسة والاخلاق
١١٦	ج - من تعارضات الواقعية العقلانية
١١٦	I - كشف الكلب يقتل فاعله
١١٧	II - بين الخير المطلق والشر الاكبر كثير من الظلال والرجب
١١٨	٣ - الدبلوماسية واليهودية
١١٨	٤ - الواقعية والعلم
١١٨	أ - المرونة
١١٩	ب - شمول مفهوم القوة سبب لا مغزويته
١١٩	ج - فعل إيمان
١٢٠	د - لهذا التناول يعدان
١٢٠	٥ - مخرج لا يتم لا بالثبوتية ولا بالاستخفاف
١٢١	٦ - حصل هذا المخرج : تصميم لجواب على المسألة الطائفية الكبرى
١٢٧	٧ - لا يتهم بالتقبلية
١٢٧	٨ - يؤمن بالحرية ويميزها عن الفوضى

١٣٧	٩ - يتجنب المذاق اللامع منه
١٣٧	١٠ - السؤال السياسي اللعوج
١٣٣	١١ - تأليف
١٣٣	أ - على صعيد النظرية
١٣٣	ب - على صعيد التطبيق العملي
١٣٣	I - ثلاث حالات
١٣٤	II - أهمية الإشارة إلى هذه الحالات
١٣٤	ج - تطعيم براغماتي
١٣٥	د - مدى فعالية الإنسان التاريخية
١٣٦	هـ - تعريف « رجل الدولة »
١٣٧	و - خطأ المرادفة بين « الناجح » و « الحير » و « المغفل »
١٣٨	I - لغة الواقعية التلينية
١٣٨	II - مقبلين بطولة
١٣٩	III - بين « الناجح » و « المغفل »
١٣٠	IV - بين « الناجح » و « الحير »
١٣٠	V - الحرب ضد الرأى
١٣٦	ز - المقيم والسياسة

### القسم الرابع : قيم وأعمال

#### الفصل الثامن : المسألة الاخلاقية

١٣٥	١ - تقديم وتضمين
١٣٦	٢ - مفترض عام
١٣٨	٣ - القيم نتائج لخيارات متشابهة الضال
١٣٩	٤ - قيمة الأعمال مهماتها
١٤٠	٥ - التناظر معيار القيمة
١٤٢	٦ - مقومات الحالة الادبية
١٤٢	أ - المثال
١٤٣	ب - انتقاد متوقع
١٤٣	ج - المصدر الأفضل للالتزام هو الالتزام
١٤٤	I - مبادئ تاريخية للالتزام
١٤٧	II - الوفاء بالعهود
١٤٨	III - من مبادئ الالتزامية : الصحيح لحق التوازن



١٨١	٣ - المبدأ التجريبي يوضح الظروف التي تثبت خطئه
١٨٢	٤ - يكفي الاهداف أن تستحوذ على عقول الفاعلين لتحرك حينئذهم
١٨٣	ج - الشرطان : فصل سلطتهما
١٨٤	٢ - النفايات والوسائل
١٨٤	أ - ملاحظات عامة
١٨٥	ب - حدود تقيد تطبيق المبادئ المقترحة
١٨٥	١ - حدود نظرية
١٨٦	١ - اليقينية الوصفية ليست ضرورية
١٨٦	٢ - نهائية أحكامنا ليست ضرورية
١٨٦	II - حدود عملية
١٨٧	١ - تحدّ القوة القويّة
١٨٨	٢ - اعتبارات واقعية منايرة
	<b>الفصل العاشر : مخرج بين المطلقة والامتصاصية : - الموضوعية</b>
١٨٨	١ - الفردية المعدلة
١٩١	٢ - الموضوعية : نسبية معدلة
١٩١	٣ - مبادئ التزامية
١٩٦	أ - الانسان الفرد المسؤول الاول عن اختياراته
١٩٨	ب - الانسان الفرد صاحب الميعة الاولى
١٩٩	٤ - الانسان الفرد مصدر الثقة
٢٠٠	أ - انتقاء مجلس متوقع
٢٠٠	ب - تعييد طريق الموضوعية لهذا للتبرير الاصيل
٢٠١	٥ - الموضوعية في ميزان الاختيار
٢٠١	أ - ولدن والمخرج الموضوعي
٢٠١	I - اللغة والمنطق
٢٠٢	II - اللغة التقنية واللغة
٢٠٢	ب - غير
٢٠٢	I - التحرر بين الكثير من المسائل الفلسفية المستحصية
٢٠٣	II - للاكتفاء استعمالات عي معانيها
٢٠٣	III - الجعل المثبتة عي رموز اتصالية
٢٠٣	IV - التغير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية
٢٠٤	V - ثمرية اللغة من خلال معانيها المستغربة والسحرية والصورية
٢٠٤	VI - حدود النقل المسؤول
٢٠٥	VII - التمييز بين المسائل الفلسفية والمسائل غير الفلسفية

٢٠٥	٦ - التقييدات السياسية
٢٠٥	أ - للشتراك بين التقييدات السياسية والتقييدات غير السياسية
٢٠٦	ب - نتائج هذه الاشتراكات
٢٠٦	I - التخلص من دوافعيات المتأخرات
٢٠٦	II - المساعدة الأمنية عن الحرية الديمقراطية
٢٠٦	III - تفهم طبيعة السياسة
٢٠٧	IV - وصايا منهجية
٢٠٨	V - مهمة الحكم المزودة
٢٠٨	VII - تعيين القيمة النسبية لهذه الجول والمعدات
٢٠٩	ج - التخلص من النسيج اللاتية
٢٠٩	I - التقلد متوقع : مفهوم « مهم » ؟
٢٠٩	II - جواب ولدن
٢٠٩	III - نقله
٢١١	٧ - استخلاص
	الفصل الحادي عشر : - تعليم وترميم
	أولا - الشطر الإيجابي
٢١٣	١ - نضطر إلى تبرير الحماس
٢١٥	٢ - هل تُعرف الحقائق السياسية أم لا ؟
٢١٦	٣ - حول « مهم »
٢١٧	٤ - إحصائيات
٢١٧	أ - البنية المشروعة
٢١٨	ب - د اللاتية
٢١٩	ج - وصايا صالحة
٢١٩	د - المعنى الاستعمالي
٢١٩	هـ - قاعدة التحقق
٢١٩	ثانياً - الشطر السلبي
٢٢٠	١ - « التقييدات المتأخرات »
٢٢٠	أ - الأغلوطة العقلية
٢٢١	ب - وهم الطريقة المتعدية
٢٢٢	ج - وهم المقاييس المطلقة
٢٢٤	د - وهم الجواهر الحقة
٢٢٦	٢ - تقرير المعنى قضية نسبية وطوعية جوهراً
٢٢٦	ثالثاً - استخلاص

٢٢٩	١ - عبيرة
٢٣٠	٢ - بين الدولة والمجتمع
٢٣١	٣ - ولدن والمجتمع السياسي
٢٣٢	٤ - مانهو التاريخ
٢٣٣	٥ - تعليقاتان
٢٣٣	أ - الاغلوطة الفلسفية
٢٣٤	ب - لائحة مقابيس
٢٣٥	وابعاً - علاقة بحوثنا ببعض القضايا العامة
٢٣٥	أ - بربيل و د ضمير ة غروقيس :
٢٣٥	الاستخاج الاخرج
٢٣٦	ب - فاقيل و د الأسس القوي الصاعد للقانون الطومي ة
٢٣٦	ج - الالتزام وأهميته
٢٣٧	د - غروقيس
٢٣٧	هـ - وليامس ونسييه الاحيات
٢٣٨	و - هينيجان ة بلكال
٢٣٨	ز - هيجل وماركس وهيوم = الربط بين الضرورات الثلاث
	الهيجية والمنطقية والاخلاقية
٢٣٩	ح - الضرورة الالتزامية
	<b>الفصل الثاني عشر : استقطاب</b>
٢٤٢	أولاً - المساومة والمساومة
٢٤٣	١ - المساومة وأبعادها
٢٤٤	٢ - مبدأ التواصل : وحدة الهوية السياسية
٢٤٥	٣ - تفسير التصرف السياسي
٢٤٥	٤ - ملّم المتغيرات
٢٤٧	ثانياً - نظريتان مقابلتان
٢٤٧	١ - الاخلاقيات ليست بحكم الضرورة لغة السياسة
٢٤٧	٢ - المصلحة القومية ام المصلحة العفنة
٢٤٨	أ - على صعيد النظرية
٢٤٨	ب - على صعيد الواقع
٢٤٨	I - المجتمع العالمي
٢٥٠	II - ظاهرات تسترعي الانتباه
٢٥٢	ثالثاً - الامن الجماعي
٢٥٢	١ - عرض عام

٢٥٢	٧ - تعليقات تقنية
٢٥٤	أ - الطلاق بين النظرية والواقع
٢٥٤	ب - تساوي الاهتمام بالسلام
٢٥٥	I - الدولة ليست دركياً في المجتمع العالمي
٢٥٦	II - انتقادات تومسون وأمية
٢٥٧	ج - عدم الانسجام بين نموذ الدول وقواها المادية
٢٥٧	د - عود على بلد « طلاق »
٢٥٩	هـ - مفترضان أوليان لبدا الضمان الجماعي للسلام
٢٥٩	I - « التصدي »
٢٥٩	II - تمهين لفعالية القوى المدافعة عن السلم
٢٦٠	III - تعدد أسباب الحرب
٢٦٠	IV - كشف خبيثة
٢٦١	رابعاً - توازن القوى والضمان الجماعي
٢٦٣	خامساً - نظرة متكاملة
٢٦٤	سادساً - الواقعية السياسية والحقائق الطبيعية
٢٦٤	١ - استهلال
٢٦٥	٢ - الانسان
٢٦٦	٣ - الصالح العام
٢٦٨	٤ - الحرية
٢٧٠	٥ - الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة
٢٧٢	٦ - الطبيعي
٢٧٤	٧ - القوة
٢٨١	٨ - الثقة بالانسان
٢٨٧	٩ - الطبيعة البشرية
٢٨٣	١٠ - الحقوق الطبيعية
٢٨٤	١١ - مسؤولية الارادة الامتانية : ارامة الانسان الفرد
٢٩٠	١٢ - مداليل الحرية السياسية
٢٩٢	الفهرس













الوزارة العامة للتعليم والتعليم العالي  
والفنون والثقافة (م.ع.ف.ت.)

التمن ٢٥ ل . ل . او ما يعادلها